



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
University Of Echahid Hamma Lakhdar El Oued



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث
شعبة: العلوم التجارية
تخصص: التجارة الدولية والخدمات اللوجستية

بعنوان

أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات - دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية -

The impact of logistic performance on the growth of exports outside the hydrocarbons sector - a comparative study between Algeria and Saudi Arabia -

من إعداد الطالبة: قدة جميلة

نوقشت وأجيزت علنا يوم السبت: 04 ماي 2024م، الموافق ل: 25 شوال 1445هـ

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد اللاوي عقبة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
محلوس زكية	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
بالحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
بقاط حنان	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا
خلف منى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
شربي محمد الأمين	أستاذ	جامعة ورقلة	ممتحنا
غطاس عبد الغفار	أستاذ	جامعة برج بوعرييج	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أتقدم بالإهداء أولاً إلى أبي وأمي، أمني وأماني، سكينتي واطمئناني.

أطال الله في عمرهما وألبسهما ثياب الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي، وزوجاتهم وأزواجهم، ولكل أبنائهم وبناتهم،

بهجتي وفرحي، أنسي ومرحي.

حفظهم الله ورعاهم، وجعل جنات النعيم مأواهم.

إلى جميع الأهل والاقارب، وإلى كل الصديقات.

أدام الله وصالنا بهم جميعاً لوجهه الكريم.

وإلى كل من علمني حرفاً منذ نعومة أظفري.

أرجوا أن يجعل الله جهودهم في ميزان حسناتهم.

قده جميلة

شكر وتقدير

أحمدُ الله عز وجل على جلال وجهه وعظيم سلطانه، فبعونه وتوفيقه، وبجوده وكرمه منّا عليا بإتمام إنجاز هذا البحث المتواضع..

وصل الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وعملا بما جاء في رواية الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

”مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ“

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى:

الأستاذة محلوس زكية: التي نلت شرف مرافقتها وتأطيرها لي طيلة فترة إنجازي للأطروحة عرفانا بمجهوداتها المبذولة من خلال تقديم النصائح والتوجيهات القيمة.

الأستاذ بالحبيب عبد الكامل: بصفته المشرف المساعد للأطروحة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إخراج هذه الأطروحة للنور بأبهى حله وأخص بالذكر

الدكتورة: رمضان وفاء، الدكتورة: قدة حياة، الدكتورة: عثمانى حياة.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أساتذتي الأكارم أعضاء لجنة فريق التكوين الذين لم يخلوا علينا بتقديم النصح والإرشاد طيلة فترة مرافقتهم لنا، وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور: الشاهد الياس، الأستاذ الدكتور: مخزومي لطفي، الأستاذ الدكتور: عبد اللاوي عقبة.

إلى أساتذتي الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم وتصويهم لأطروحتي.

لهم جميعا ولمن لم يتسنى لي ذكرهم في هاته البضعة من الأسطر أسمى عبارات التقدير والاحترام.

قده جميلة

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع حالة اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023، حيث تم استخدام متغيرين اثنين يمثلان الأداء اللوجستي وهما: مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

وتوصلت الدراسة من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL إلى أن مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الجزائر لهما أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا في الأجل الطويل على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى معنوية 5%، أما في المملكة العربية السعودية فمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم له أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 5%، غير أن أثر مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لم يكن معنويا عند 5%، أما في الأجل القصير فبناء على نموذج اختبار تصحيح الخطأ تبين بأنه إذا حدثت صدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي فإن أثرها على الصادرات خارج قطاع المحروقات تدوم في الجزائر مدة 14 شهرا وفي السعودية مدة 11 شهرا ليعود إلى وضعه التوازني.

الكلمات المفتاحية: أداء لوجستي، ربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، صادرات خارج قطاع المحروقات، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

تصنيف JEL: L98، F16، F18، C01.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of logistics performance on the growth of non-hydrocarbon exports in the Algerian economy compared to the Saudi Arabian economy during the period from the first quarter of 2007 to the fourth quarter of 2023. Two indicators representing logistics performance were employed; the regular maritime shipping connectivity index and the customs procedures burden index.

The study, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, found that the regular maritime shipping connectivity index and the customs procedures burden index in Algeria have a positive and statistically significant long-term impact on non-hydrocarbon exports at a 5% significance level. In Saudi Arabia, the regular maritime shipping connectivity index also has a positive and significant impact at the 5% level, but the impact of the customs procedures burden index was not significant at 5%. In the short term, based on the error correction model, the study reveals that if there is a shock in logistics performance indicators, its impact on non-hydrocarbon exports lasts for 14 months in Algeria and 11 months in Saudi Arabia before returning to equilibrium.

Keywords: Logistics performance, maritime shipping connectivity regular, customs procedures burden, non-hydrocarbon exports, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

JEL Classification: L98, F16, F18, C01.

الفهراس



فهرس المحتويات

IV.....	الإهداء
V.....	شكر وتقدير
VI.....	الملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية
VIII.....	فهرس المحتويات
XI.....	قائمة الجداول
XIII.....	قائمة الأشكال
XV.....	قائمة الملاحق
XVI.....	قائمة الرموز والمختصرات
ب.....	مقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي والصادرات

2.....	مدخل الفصل
3.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي
3.....	المطلب الأول: لوجستيات الإدارة والمؤسسات
24.....	المطلب الثاني: لوجستيات التجارة الدولية
34.....	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للصادرات
34.....	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتصدير
40.....	المطلب الثاني: استراتيجيات التصدير ومكانته في الفكر الاقتصادي
48.....	المبحث الثالث: العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات

المطلب الأول: الأداء اللوجستي والتجارة الدولية.....48

المطلب الثاني: الأداء اللوجستي والصادرات51

خلاصة الفصل.....55

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مدخل الفصل.....57

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.....58

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية.....58

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....71

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.....92

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية وما يميز الدراسة الحالية.....92

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية وما يميز الدراسة الحالية.....106

خلاصة الفصل.....130

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

— دراسة تحليلية مقارنة—

مدخل الفصل.....132

المبحث الأول: ملامح الأداء الاقتصادي في الجزائر والسعودية.....133

المطلب الأول: ملامح الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2030).....133

المطلب الثاني: ملامح الأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1980-2030).....147

المبحث الثاني: تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات والأداء اللوجستي للجزائر

والسعودية.....156

المطلب الأول: تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2021)	156
المطلب الثاني: تطور إحصائيات الأداء اللوجستي بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2023)	180
خلاصة الفصل	200
الفصل الرابع: الأداء اللوجستي وأثره على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات	
-دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والسعودية-	
مدخل الفصل	204
المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	205
المطلب الأول: تقديم نماذج الدراسة وطريقة جمع البيانات في الجزائر والسعودية	205
المطلب الثاني: البرامج، الاختبارات والنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة	210
المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية للفترة (2007Q1-2023Q4)	220
المطلب الأول: تقدير نموذج الجزائر وتحليل النتائج ومناقشتها	220
المطلب الثاني: تقدير نموذج السعودية وتحليل النتائج ومناقشتها	237
المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج تقدير نموذج الجزائر بنموذج السعودية	254
خلاصة الفصل	260
خاتمة	263
قائمة المصادر والمراجع	272
الملاحق	281

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول: الادبيات النظرية للأداء اللوجستي والصادرات		
01-01	بعض الأمثلة على القرارات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية للأعمال اللوجستية	21
02-01	منهجية اختيار مجموعة البلدان للمجيبين على المسح	30
الفصل الثاني: الدراسات السابقة		
01-02	ملخص مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية	93
02-02	ملخص مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	107
الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية - دراسة تحليلية مقارنة-		
01-03	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	136
02-03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	138
03-03	تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)	157
04-03	تطور الصادرات في السعودية خلال الفترة (2007-2021)	162
05-03	هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)	170
06-03	هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في السعودية خلال الفترة (2007-2021)	175
07-03	تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)	181
08-03	تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في السعودية خلال الفترة (2007-2023)	183
09-03	تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين والرتبة ونسبة أداء المؤشر للفترة (2007-2023)	186
10-03	تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2018)	188
11-03	بعض المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر والسعودية خلال الفترة (2006-2022)	193
الفصل الرابع: أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات -دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والسعودية-		
01-04	التعريف بمتغيرات الدراسة	209
02-04	نتائج المفاضلة بين طرق التمهيد الأسي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج الجزائر	221
03-04	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج الجزائر عند المستوى	223
04-04	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج الجزائر عند الفرق الأول	224
05-04	نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات نموذج الجزائر	225
06-04	نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) لنموذج الجزائر	226

قائمة الجداول

227	نتائج اختبارات سلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Tests) لنموذج الجزائر	07-04
229	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الجزائر	08-04
229	نتائج اختبار الحدود (T-Bount Test) لنموذج الجزائر	09-04
230	نتائج تقدير معالم نموذج الجزائر في الأجل الطويل	10-04
236	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) لنموذج الجزائر	11-04
238	نتائج المفاضلة بين طرق التمهيد الآسي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج السعودية	12-04
240	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج السعودية عند المستوى	13-04
241	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج السعودية عند الفرق الأول	14-04
242	نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات نموذج السعودية	15-04
244	نتائج اختبار الصدمات الهيكلية لنموذج السعودية	16-04
245	نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) لنموذج السعودية	17-04
246	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج السعودية	18-04
247	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج السعودية	19-04
248	نتائج تقدير معالم نموذج السعودية في الأجل الطويل	20-04
253	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) لنموذج السعودية	21-04
259	المقارنة بين مخرجات تقدير نموذج الجزائر بنموذج السعودية في الأجل القصير.	22-04

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
الفصل الأول: الادبيات النظرية للأداء اللوجستي والصادرات		
07	الفرق بين سلاسل الإمداد والتوريد وإدارة اللوجستيات	01-01
09	الفرق بين اللوجستيك العادي واللوجستيك العكسي	02-01
14	مدى التداخل بين إدارة الإمداد وإدارة الإنتاج من ناحية ثم التداخل بين إدارة الإمداد وإدارة التسويق من ناحية أخرى	03-01
15	العلاقة بين طول مدة أمر الطلب وحجم المخزون	04-01
16	علاقة أرصدة المخزون بتكلفة المبيعات الضائعة	05-01
16	علاقة تكلفة النقل بتكلفة المبيعات الضائعة	06-01
17	العلاقة بين قيمة المنتج والتكاليف اللوجستية	07-01
17	العلاقة بين كثافة المنتج والتكاليف اللوجستية	08-01
21	متطلبات البيانات وفقا لمستويات التخطيط اللوجستي	09-01
22	مثلث القرارات اللوجستية	10-01
28	المكونات الأساسية لمؤشر الخدمات اللوجستية	11-01
54	علاقة الأداء اللوجستي بالصادرات خارج قطاع المحروقات	12-01
الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية - دراسة تحليلية مقارنة-		
158	تطور قيم صادرات المحروقات والصادرات الأخرى مقارنة مع قيم الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)	01-03
163	تطور قيم صادرات المحروقات والصادرات الأخرى مقارنة مع قيم الصادرات الإجمالية في السعودية خلال الفترة (2007-2021)	02-03
171	هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)	03-03
176	هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في السعودية خلال الفترة (2007-2021)	04-03
181	تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)	05-03
184	تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في السعودية خلال الفترة (2007-2023)	06-03
186	تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين للفترة من (2007-2023)	07-03
189	تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للجزائر بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2018)	08-03
190	تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للسعودية بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2018)	09-03

194	تطور مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم والصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2006-2022)	10-03
194	تطور مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للسعودية خلال الفترة (2006-2022)	11-03
197	تطور مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2007-2019)	12-03
197	تطور مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للسعودية خلال الفترة (2007-2019)	13-03
الفصل الرابع: الأداء اللوجستي وأثره على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات -دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والسعودية-		
205	متغيرات الدراسة القياسية لنموذج الجزائر والسعودية	01-04
213	السلاسل الزمنية المستقرة والغير مستقرة	02-04
222	الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج الجزائر في مستواها الأصلي	03-04
227	نتائج اختبار (Cusum و Cusum of square) لنموذج الجزائر	04-04
228	نتائج اختبار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) بالجزائر	05-04
239	الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السعودية في مستواها الأصلي	06-04
243	نتائج اختبار (Cusum of square) لنموذج السعودية	07-04
245	نتائج اختبار (Cusum و Cusum of square) لنموذج السعودية	08-04
247	نتائج اختبار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج ARDL بالسعودية	09-04

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
281	نتائج اختبار التنبؤ لمتغيرات نموذج الجزائر وفق طريقة التمهيد الآسي	01
287	بيانات متغيرات نموذج الجزائر	02
289	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر	03
292	نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الجزائر	04
292	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج الجزائر	05
293	نتائج اختبار الحدود Bound Test لنموذج الجزائر	06
294	نتائج اختبار الحدود T-Bount Test لنموذج الجزائر	07
294	نتائج تقدير معاملات نموذج الجزائر في الأجلين الطويل والقصير	08
295	نتائج اختبار التنبؤ لمتغيرات نموذج السعودية وفق طريقة التمهيد الآسي	09
301	بيانات متغيرات نموذج السعودية	10
303	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج السعودية	11
306	نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج السعودية	12
306	نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج السعودية	13
307	نتائج اختيار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) بالسعودية	14
307	نتائج اختبار الحدود Bound Test لنموذج السعودية	15
308	نتائج تقدير معاملات نموذج السعودية في الأجلين الطويل والقصير	16

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	التعريف باللغة الإنجليزية	التعريف باللغة العربية
LPI	Logistics performance index	مؤشر الأداء اللوجستي
LSCI	Liner shipping connectivity index, quarterly	مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم
QPI	Port infrastructure quality index	مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ
BCP	Customs Procedure Burden Index	مؤشر عبء الإجراءات الجمركية
IEF	Economic freedom	مؤشر الحرية الاقتصادية
WIA	Labor force participation rate	مؤشر العاملون في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين)
EX	real exchange rate	سعر الصرف الحقيقي
NOX	Exports outside the hydrocarbon sector	الصادرات خارج قطاع المحروقات
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمة الاقطار المصدرة للنفط
OPEC+		اتفاق الدول الكبرى المصدرة للنفط مع منظمة الأقطار المصدرة للنفط
ALGEX	National Agency for the Promotion of Foreign Trade	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
PROMEX	National Office for the Promotion of Foreign Trade	الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية
NIDL	National Program for Industrial Development and Logistics Services	البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية
NTLS	National strategy for transport and logistics	الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية
ARDL	Autoregressive distributed lag	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
Q	Quarter	الربع

مقدمة



تمهيد:

إن التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين والتي تتمحور فحواها حول الانتقال من مفهوم التنافسية المقتصر على خفض الحواجز الجمركية وإزالة القيود الكمية والنوعية والسعيرية... الخ لتسهيل حركة التجارة الدولية بين الدول في العالم، إلى الانفتاح الدولي في ظل ميكنزمات التنافسية العالمية من خلال التركيز على إزالة حواجز أخرى غير جمركية وكذا وضع تدابير وآليات تيسيريته للتجارة من شأنها التذليل من العوائق والعقبات المخفضة لحجم التجارة، تجعل من الدول في العالم تنقسم إلى فئتين، دول تتمتع بالقوة الاقتصادية التي تؤهلها إلى الدخول في المعترك التنافسي الحر، ودول ضعيفة ومتوسطة تفضل التقيد بمتطلبات الحماية التجارية تجنباً لمخلفات الحرية على اقتصاداتها التي لا تزال هشّة وغير مؤهلة للمواجهة مع دول الصنف الأول.

إن ما أكدته النظريات وآراء المفكرين منذ القدم هي عدم قدرة الدول العيش في معزل عن غيرها، فقامت أنظمة تبادل دولية متعددة مبنية على فرضيات وتحتتم باستخلاص مجموعة نتائج، يمكن لهذه الأخيرة ان تنقد من طرف مفكرين آخرين مع مرور الزمن وتغير المعطيات و بروز أفكار مغايرة، حيث يدخلون إضافات لتلك النظرية المتقدمة ويتحصلون على نتائج مختلفة وهكذا، فالفكر التجاري القديم مثلاً بني على الرفع من الصادرات والغلق الكلي عن الواردات (سياسة إفقار الجار) في ظل التدخل المطلق للدولة في الحياة الاقتصادية، على عكس ما جاء به رواد النظرية الكلاسيكية حيث نادوا بالحرية الاقتصادية التامة والتي تعتمد على فكرة التوازن التلقائي ووجوب عدم تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، ثم توالى إسهامات النظريات فيما بعد لحل مشكلة التقسيم الدولي للعمل بين الدول، التي تسلسلت في شكل أفكار وألغاز عمد المفكرون على حلها والوصول إلى نظام تجاري دولي بالشكل الذي هو عليه اليوم يقر بوجود عدة قيود أمام حركة التجارة الدولية فأصبح النظام التجاري بالشكل الجديد يولي أهمية بالغة للمزايا التنافسية التي تتمتع بها الدول على حساب بقية الدول في العالم.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يبقى اهتمام الدول بالرفع من الصادرات والتخفيض من الواردات وتحقيق فائض في ميزانها التجاري شغلها الشاغل، وخاصة بالنسبة للدول التي تعاني من قصور في تنويعها الاقتصادي وتركزه على قطاع على حساب الآخر وما ينجر عن ذلك من ضرر على ميزان المدفوعات وعلى التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة، أو تركز صادرات الدولة الإجمالية على مجموعة من السلع قليلة التنوع.

فعلى الرغم من ظهور بوادر التحرير التجاري على شكل تكتلات واتفاقيات ومعاهدات بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أنه بدخول القرن الواحد والعشرون ازدادت هاته المتطلبات حدتاً وتنامياً وأخذت منحى مغاير إلى ما كان متعارف عليه، وبرزت اشتراطات أخرى لتسهيل حركة التبادلات بين الدول كالزمن، أنظمة التخزين، التأمين.. وهو ما عرف قديماً وأستخدم بشكل موسع حديثاً ما يدعى بالخدمات اللوجستية، حيث تتشكل هذه الأخيرة من البنى التحتية بمعناها الواسع من النقل متعدد الوسائط، الموانئ، السكك الحديدية، تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة الجمارك والمكاتب الحدودية... الخ من مكونات لوجستية أخرى تبرز مدى تنافسية الدولة على حساب نظيراتها، وتألّف كل العناصر السابقة فيما بينها محددات حديثة مهمة لتسهيل انسياب حركة التجارة الدولية في ظل سياسة التحرير والانفتاح التجاري الدولي، فعدم وجود قطاع لوجستي جيد وفعال يشكل عائق أمام ترقية التجارة الخارجية للدول، حيث أن الخدمات اللوجستية هي مصطلح يشتمل على كل الأنشطة التي تؤثر مباشرة على التجارة الدولية، فعلى كل الدول مواكبة التطورات الراهنة لضمان عدم العيش في معزل وخاصة الدول التي تعاني اقتصاداتها من ضعف في تنوع صادراتها كالدول النفطية التي تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، على غرار الجزائر والسعودية اللتان تتميزان بتصدير سلعة النفط بنسبة عالية جداً تجعل من اقتصاديهما شديداً التأثر والحساسية للتغيرات الطارئة على هاته المادة وللأزمات المتكررة التي تتعرض لها أسواق النفط في العالم.

1. إشكالية الدراسة:

وفي سياق ما سبق وباعتبار الجزائر والسعودية من الدول النفطية التي تسعى إلى تحقيق معدلات أعلى من الصادرات خارج قطاع المحروقات للسير نحو التنويع الاقتصادي بخطى أسرع، فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الوضع الاقتصادي الراهن للدولتين ومعرفة مدى قدرتهما على التأقلم مع التطورات الطارئة على كل الاقتصاديات في العالم وعلى متغيرات المشهد الدولي خلال فترة الدراسة وكذا إمكانياتهما المعززة لتنافسية تجارتهما الدولية من خلال تطوير خدماتهما اللوجستية، لذا تقوم الدراسة بمعالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية خلال الفترة (من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023) ؟

وسعيًا لمعالجة الإشكالية الرئيسية تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- ◀ ما هو أثر جودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الأجل الطويل؟
- ◀ ما مدى انعكاس جودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل؟
- ◀ هل تؤدي زيادة فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية إلى زيادة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الأجل الطويل؟
- ◀ ما مدى انعكاس فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل؟
- ◀ كيف تستجيب الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية عند حدوث صدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي في الأجل القصير؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة واستنادًا لما تقدم من تساؤلات فرعية، اخترنا صياغة الفرضيات التالية كأساس ومنطلق توجيهي للبحث:

- ◀ لجودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم أثر طردي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الأجل الطويل.
- ◀ تخلف جودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم أثرًا إيجابيًا على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل.
- ◀ تؤدي زيادة فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الأجل الطويل إلى زيادة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- ◀ لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية الفعال أثر إيجابي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل.
- ◀ تستجيب الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بشكل أسرع من السعودية عند حدوث صدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي خلال الأجل القصير.

3. دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع تحديداً من بينها:

- ◀ توافق الموضوع مع التخصص المدروس في طور الدكتوراه للطالبة، ما ولد رغبة شخصية للغوص فيه (الموضوع) دون تردد، للتمكن والاطلاع على كل خباياه (التخصص).
- ◀ حداثة الموضوع، فهو من قضايا الساعة البارزة على مستوى الواقع العملي من جهة ومنه وبالضرورة على مستوى البحث العلمي والأكاديمي من جهة أخرى.
- ◀ الرغبة في وضع خطط ومقترحات مستقبلية لمتخذي القرارات السياسية في بلدي عينة الدراسة من خلال المعطيات والنتائج الموضوعية لاستثمار نتائجها على أرض الواقع ومنه تفادي الأزمات المتكررة التي تتعرض لها الدول النفطية، ومحدودية معالجة مثل هذه المواضيع التي تدرُس مباشرة أثر اللوجستيات الدولية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4. أهداف الدراسة:

تتضمن أهداف هذا البحث عموماً في معرفة مدى تباين أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الجزائر والسعودية، كما تهدف إلى:

- ◀ معرفة الآليات المعتمدة لجمع إحصائيات الخدمات اللوجستية، حيث يبذل الباحثون جهوداً متضافرة في ذلك وفي العثور على أكبر عدد من المؤشرات التي تعكس بشكل أفضل الوضع اللوجستي في كل بلد، إلى جانب معرفة السياسات المختلفة المتخذة وكل السبل الكفيلة بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية.
- ◀ المقارنة بين الجزائر والسعودية بناء على الإحصائيات المتحصل عليها وقراءتها والتعقيب عليها في شكل فقرات تحليلية بالرجوع إلى الوقائع الاقتصادية بالدولتين خلال فترة الدراسة.
- ◀ قياس أثر العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية واستخلاص الفروقات بينهما.
- ◀ في ظل النتائج التي سنتحصل عليها في الأخير سنقوم بوضع مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في الجزائر والمملكة العربية السعودية في رسم خططهم التنموية المستقبلية في خضم التطورات الاقتصادية الطارئة على المشهد الدولي من جهة، وفي نفس الوقت يمكن لهاته المقترحات أن يستفيد منها باحثين أكاديميين آخرين من بعدنا بإدخال إضافات عليها في بحوثهم العلمية..

◀ في الختام نتوج دراستنا بفتح آفاق علمية في نفس صياغ إشكاليتنا ولكن بأكثر عمق.

5. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة كون المشكلة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الدول المتمركزة اقتصاداتها على هذا الأخير تشكل هاجس يؤرق أصحاب القرار لما لذلك من أثر على الدخل الوطني، وخاصة في حالة انهيار أسعار البترول، لذلك برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة الخدمات اللوجستية وأضحى أهم محدد لقوة تنافسية الدول فيما بينها، وما تعود به قوة منافسة الدولة على قوة تجارتها الدولية وعلاقتها مع باقي الدول في العالم، لذا فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء عليها في بلداننا العربية فاخترتنا الجزائر والسعودية لتحديد توقعهما على الخارطة الدولية وأيضا للمقارنة بين اقتصاديهما بحكم التشابه بينهما في كونهما بلدين يعتمدان بالدرجة الأولى على المحروقات ويسعيان للتخلص من التبعية لهذا الأخير.

7. حدود الدراسة:

1.7. الحدود الموضوعية: استخدمت الدراسة حصرا مؤشري الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية كمؤشرات أساسية معبرة عن الأداء اللوجستي، على أن ذلك تم بعد عدة محاولات لاستخدام مؤشرات أخرى لم تصلح في نموذجي الدراسة مثل: مؤشر الأداء اللوجستي الذي قيمه المفقودة تفوق قيمه الموجودة، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، مؤشر حركة حاويات الميناء..

2.7. الحدود المكانية: تغطي الدراسة دولتين عربيتين نفطيتين وهما الجزائر والسعودية.

3.7. الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة في بادئ الأمر من سنة 2007 الى سنة 2023، ونظرا لما يقتضيه القياس الاقتصادي الهادف لبناء نماذج أكثر جودة، فقد تم توسيع حجم العينة باستخدامها على شكل بيانات ربع سنوية من الربع الاول لسنة 2007 إلى الربع لسنة 2023

6. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة الذي جاء في شكل دراسة مقارنة بين دولتين، ومن أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة والإلمام بمختلف جوانبها، وإثبات أو نفي الفرضيات في البحث تعين إتباع المناهج التالية:

1.6. المنهج الوصفي التحليلي:

يكاد لا يخلو أي بحث علمي في ميدان العلوم الاقتصادية من استخدام هذا المنهج، كونه يقوم على جمع المعلومات حول المشكلة المطروحة ورصد الظاهرة ومتابعتها والتعبير عنها كفيما أو حتى كميما بهدف المعالجة

والوصول إلى نتائج مثمرة، وكان هذا المنهج يتخلل كل فصول الدراسة إلا أنه يظهر جليا أكثر في فصل الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة.

2.6. المنهج التاريخي:

يهتم هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقا لتطورها التاريخي، وقد اعتمدت الدراسة عليه عند تتبع مراحل نشأة وتطور اللوجستيات الإدارية على المستوى الجزئي ثم لوجستيات التجارة الدولية على المستوى الكلي، كما تم اعتماده عند دراسة أهم المحطات التي عرفها الأداء الاقتصادي في الجزائر والسعودية، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة.

3.6. المنهج المقارن:

يستخدم هذا المنهج كثيرا من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرة معينة في بيئات مختلفة، يظهر المنهج المقارن في دراستنا جليا في الفصلين الثالث والرابع.

4.6. المنهج التطبيقي أو القياسي:

تأريخ، وصف، تحليل، تقويم ومقارنة، كل هذه المناهج جد مهمة لطرح إشكالية علمية من طرف الباحثين بناء على ما سبق من دراسات ومعارف علمية مكتسبة بغرض معالجتها والتوصل إلى نتائج، إلا أن هذه المناهج غير كافية دوما لوحدها، فيحتاج الباحث أحيانا إلى استخدام منهج القياس العلمي من خلال تحويل نظريات اقتصادية إلى نماذج ومعادلات رياضية، لإضفاء النكهة العلمية للدراسة للوصول إلى نتائج تلامس الواقع طالما كانت البيانات المستخدمة أقرب إلى الحقيقية بطبيعة الحال، استخدمنا هذا المنهج في الفصل الرابع من الأطروحة على الرغم من قصر الفترة الزمنية المدروسة لحدثة ظهور المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي والمشاكل التي صادفت نماذج الدراسة في البلدين.

7. الصعوبات التي واجهت إنجاز الدراسة:

لكل عمل بحثي أكاديمي صعوبات تعترضه، غير انه من ميزات الباحث الطموح التحلي قدر الإمكان بالصبر لإتمام عمله في الوقت اللازم، واهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا كانت قصر السلاسل الزمنية لأغلب المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي، بل ان بعضا منها لا يتوفر كل عام وهو ما حال دون تطبيق نمذجة بعض المقاربات القياسية التي اضطررنا إلى إلغاء العمل بها، وخاصة كون الدراسة دراسة مقارنة بين دولتين فقط تسمح باستخدام إلا بعض من أدوات القياس الاقتصادي.

8. هيكل الدراسة:

لإنجاز بحث علمي موضوعي وسليم ولتحقيق الهدف المنشود من موضوع الدراسة وهي الإجابة على الإشكاليات المطروحة في ظل الفرضيات الموضوعية، واستنادا لذلك تم تقسيم البحث بالإضافة للمقدمة إلى أربعة فصول تتبعها خاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان " الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي والصادرات "، قسم الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحثين الأول والثاني للإطار النظري للأداء اللوجستي والإطار النظري للصادرات على الترتيب، وفي المبحث الثالث ناقش العلاقة بين المتغيرين.

الفصل الثاني: عنوان بـ " الدراسات السابقة "، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين جاء في الأول عرض للدراسات السابقة التي اختيرت لتلخيصها باللغتين العربية والأجنبية، أما المبحث الثاني فتضمن مناقشة للدراسات السابقة باللغتين أيضا مع تحديد ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: عنوانه " الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية - دراسة تحليلية مقارنة-"، قسمنا الفصل إلى مبحثين، أولاهما جاء فيه استعراض للملامح الاقتصادية للدولتين الجزائر والمملكة العربية السعودية، وثانيهما غاص بالتحليل والنقاش في تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات والأداء اللوجستي للجزائر والسعودية.

الفصل الرابع: جاء بعنوان: الأداء اللوجستي وأثره على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات - دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والسعودية -، للفصل مبحثين في الأول تم التعرض به إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وفي المبحث الثاني تتم به النمذجة القياسية لأثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية للفترة (من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023).

الفصل الأول: الادبيات النظرية للأداء اللوجستي والمصادرات

مدخل الفصل

في ظل زيادة انتشار سلاسل التوريد على مستوى العالم، فإن جودة الخدمات اللوجستية في بلد ما يمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الاقتصاد العالمي من عدمها، والخدمات اللوجستية هي شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعبرها، والاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة وحتمية على كل الدول حيث من المستحيل العيش في معزل عن البيئة العالمية، وكل الدول في العالم أصبحت تخضع لقوانين تملئها عليها المنافسة المفتوحة التي شعارها الوحيد البقاء للأفضل، وبالنسبة للدول العربية وخاصة النفطية منها وجدت نفسها أمام تحديات تواجهها فرضها عليها واقع الأزمات المتكررة التي تتعرض لها أسعار المادة الأولى التي تعتمد عليها في اقتصادها وكذا تعرضها للنفاذ مع مرور الوقت من جهة ومن جهة أخرى الرغبة في إيجاد بدائل للصادرات النفطية وتنويع المداخيل واللجوء إلى دعم التنافسية من خلال السياسات والاستراتيجيات التي تتخذها هذه الدول في كل مرة للخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات.

بناء على ما سبق ارتأينا التعرض في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي والصادرات فضلا عن العلاقة بينهما، وذلك من خلال تبويبه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للصادرات

المبحث الثالث: العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للأداء اللوجستي

نستهل مبحث الأدبيات النظرية لمتغير الدراسة المستقل بالتعرف على لوجستيات الإدارة والمؤسسات منذ النشأة الأولية لها كوظيفة عسكرية ومن ثم وظيفة إدارية للمؤسسة تشكل نظام متكامل من الأنشطة التي تساعد على تحقيق كل الأهداف التسويقية والأهداف الإنتاجية للمنظمة ومنه الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء بأقل التكاليف، ثم نعرض للتعرف عن أهم المؤشرات التي أنشئت بغرض قياس الخدمات اللوجستية المقدمة من طرف الدول بغية تحقيق مركز تنافسي تجاري عالمي في ظل توسع الإطار المفاهيمي للأداء اللوجستي واشتماله على كل التدابير والآليات التي تتخذها الدول لتيسير العمل التجاري.

المطلب الأول: لوجستيات الإدارة والمؤسسات

جاء الاهتمام بتقديم خدمات التجهيز والإمداد واللوجستية عندما بدأت تكاليف الإمداد بالتزايد بشكل كبير، وعندما أيقنت إدارات مؤسسات الأعمال أن الطريق نحو تدعيم المركز التنافسي وتحقيق الميزة التنافسية لا بد له من تطوير اللوجستية، ولذلك فإن تحقيق زيادة في الأرباح يعني حتما البدء في تقديم أفضل الخدمات للعملاء لكسب الزبائن، وزيادة المبيعات، وبالتالي خفض التكاليف.

أولاً: نشأة لوجستيات الإدارة والمؤسسات:

نشأ مفهوم اللوجستيات Logistics نشأة عسكرية، حيث بدأ استخدامه في الجيش الفرنسي عام 1905 بهدف تأمين وصول المعدات والمؤن في الوقت الملائم وبأفضل طريقة ممكنة تم استخدامه بكثافة أثناء الحرب العالمية الثانية وكان أحد عوامل انتصار جيوش الحلفاء، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ ظهور دراسات تهدف لتطبيق اللوجستيات في مجال الأعمال فيما عرف باسم Business Logistics وأظهرت الدراسات في هذا المجال أن نحو 40% (في المتوسط) من تكلفة إنتاج أي سلعة في الدول المتقدمة يمكن ردها إلى أنشطة اللوجستيات، ولما كانت معظم الشركات في تلك الدول تستخدم تقنيات إنتاجية متشابهة أصبح من غير الممكن تحقيق الميزة التنافسية أو تعزيزها إلا من خلال خفض تكلفة الأنشطة اللوجستية والتي تتكون من الأنشطة الداعمة للعملية الإنتاجية، مثل شراء المواد الأولية ونقلها وتخزينها والمناولة أثناء العملية الإنتاجية والتعبئة والتغليف والتخزين والتوزيع، ومنذ الثمانينات من القرن الماضي أصبحت الهياكل التنظيمية لكبرى الشركات تتضمن إدارة اللوجستيات في مكان الصدارة منها.

وبالرغم من حداثة هذا الفرع من فروع المعرفة إلا أنها تتسم بالتطور السريع حيث تطورت من التوزيع المادي Physical Distribution إلى إدارة المواد Material Management ثم تحولت إلى لوجستيات متكاملة

Integrated Logistics تضم كل من إدارة المواد والتوزيع المادي العيني وإدارة حركة المخزون ولم يقتصر الامر على ذلك التطور لتصبح سلسلة للإمداد Supply Chain التي تطورت بدورها لتصبح سلسلة كونية للإمداد Global Supply Chain ويستمر التطور يوما بعد يوم مما أفرز العديد من المفاهيم والاتجاهات الحديثة في هذا المجال.

وتتميز إدارة اللوجستيات (الإمداد والتوزيع) Logistics Management بقدرتها على مساعدة منظمات الأعمال في مواجهة التحديات التي تواجهها حيث يعد علم اللوجستيات أحد نماذج الإدارة المتكاملة والتي يمكن للمنظمة من زيادة كفاءتها في إدارة عملياتها، ويتناول ذلك العلم كافة الأنشطة المسؤولة عن تدبير وتحرك المواد الخام والأجزاء والمكونات التي تدخل في العملية الإنتاجية والمنتجات تامة الصنع سواء كانت تلك الحركة في اتجاه المنظمة، أو خارج المنظمة إلى أسواقها وبالتالي يمكن اعتبار أنشطة اللوجستيات عند معالجتها على أسس علمية نظام متكامل يعمل على تدفق المواد الخام والسلع والخدمات من وإلى المنظمة بالشكل الذي يؤدي إلى تمتع المنظمة بميزة تنافسية Competitive Advantage في أسواقها ومن هنا كان اهتمام المنظمات بعلم إدارة اللوجستيات كأحد مظاهر الإدارة الحديثة.¹

ثانيا: مفهوم لوجستيات الإدارة والمؤسسات:

نظرا لتعدد وجهات النظر لمفهوم اللوجستيات، ونظرا لاستفادة عدة أطراف من هذا النشاط، فقد حدث شيء من اللبس وسوء الفهم حول هذا المفهوم، وحتى نتجنب هذا اللبس سنعرض أكثر التعريفات قبولا لأكثر الأطراف تفاعلا مع هذا المفهوم.²

1. **التعريف اللغوي للوجستيات:** إدارة اللوجستيات هي أحد فروع العلوم العسكرية المهتمة بأصول ومهام إدارة التسهيلات العسكرية ونقل المهام العسكرية والأفراد والمواد من مكان لآخر.

2. **التعريف الاجتماعي للوجستيات:** إدارة اللوجستيات هي علم وفن إدارة الأنشطة الفنية المهتمة بتصميم وتخطيط وتوريد الموارد اللازمة لدعم الأهداف الإنسانية والعمليات اللازمة لتحقيقها.

3. **تعريف اللوجستيات من منظور المستهلكين:** إدارة اللوجستيات هي حصول المستهلك على المنتج السليم في الوقت السليم بالجودة السليمة وبأقل تكلفة.

4. **تعريف اللوجستيات من منظور المنفعة (القيمة):** إدارة اللوجستيات هي الإدارة المسؤولة عن توفير المنفعة الزمنية والمكانية للمواد والمنتجات.

1 محمد عبد العليم صابر، إدارة اللوجستيات (ال شراء، التخزين، التوزيع)، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، الإسكندرية (مصر)، 2014، من مقدمة الكتاب.

2 محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد، مدخل الوظائف اللوجستية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص: 26-29.

5. تعريف اللوجستيات من منظور مفهوم المخزون: إدارة اللوجستيات هي إدارة المواد في حركتها أو في تداولها وفي تخزينها.

6. تعريف اللوجستيات من منظور طبيعة الدعم الذي يقدمه: إدارة اللوجستيات هي المسؤولة عن توفير الدعم اللازم للمصانع من خلال تزويدها بالمدخلات الإنتاجية الضرورية، وهي المسؤولة كذلك عن توفير الدعم لإدارة التوزيع وذلك لتسهيل توصيل المنتج للمستهلكين.

من العرض السابق سيلاحظ القارئ بسهولة وجود اتفاق وتلاقي في هذه التعريفات، ومن هنا سنحاول أن ندمج هذه المفاهيم معا في إطار تنظيمي وإداري للتوصل للتعريف الشامل والنهائي الذي تم الاتفاق عليه في الكتابات المتخصصة في هذا المجال حتى يومنا هذا.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعاريف متعددة لإدارة اللوجستيات نستطيع الآن وضع تعريف مفاهيمي متكامل لها يراعي التوازن بين الأربعة أبعاد السابقة من منظور الاعمال كالاتي:

" إدارة اللوجستيات هي عملية توقع احتياجات المستهلكين ورغباتهم، والقيام بالحصول على المواد والافراد ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات اللازمة للوفاء بهذه الحاجات والرغبات مع ضرورة تعظيم الاستفادة من شبكة إنتاج المنتج أو الخدمة وشبكة توزيعها للوفاء باحتياجات المستهلكين في الوقت المناسب وبالتكلفة الأقل".

ثالثا: العلاقة بين إدارة سلاسل الإمداد التوريد، إدارة اللوجستيك، استراتيجية اللوجستيات والأداء اللوجستي

تشير إدارة سلاسل التوريد إلى عملية تحقق التكامل بين مجموعة من الأنشطة تبدأ من الموردين وتنتهي عند المستهلك النهائي من خلال تقديم مزيج من السلع والخدمات والمعلومات وبما يحقق قيمة مضافة من وجهة نظر عملاء المنشأة¹

أثار مفهوم إدارة سلاسل التوريد اهتمام الباحثين منذ ظهوره في تسعينات القرن الماضي، وتوصل البعض إلى تطابق لهذا المفهوم مع مفهوم إدارة اللوجستيات، إلا أن مزيد من البحث والتحليل أدى إلى توضيح المقصود بإدارة سلاسل التوريد كمفهوم أعم وأشمل من إدارة اللوجستيات التي أصبحت بمثابة جزء من إدارة سلاسل التوريد.

واللوجستيات بشكل عام تتحدد من خلال معدل الخدمة المقدمة للعميل، وهو عدد المرات التي يتم فيها تسليم المنتج المناسب، بالكمية المطلوبة، خلال الوقت المطلوب، في المكان المطلوب، في العبوة المطلوبة، في الحالة

1 نخل فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، إدارة اللوجستيات، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2005/2004، ص: 131.

الصحيحة والمستندات الصحيحة، مصحوبة ومتبعة بالمعلومات الصحيحة، كل هذا في أفضل الظروف الاقتصادية المحيطة. كما تعرف اللوجستيات أيضا بأنها هدف من أهداف الشركة بتحقيق المراحل الثلاث، الفعالية والكفاءة والفعالية اللوجستية في الشركة.¹

يرى بعض الباحثين أن إدارة اللوجستيات تشير إلى الجانب الوظيفي داخل منشآت الأعمال أما إدارة سلاسل التوريد تشير إلى مفهوم عام يحكم جميع الأطراف التي تشترك معا في سلسلة واحدة، تبدأ من المورد وتنتهي عند المستهلك.²

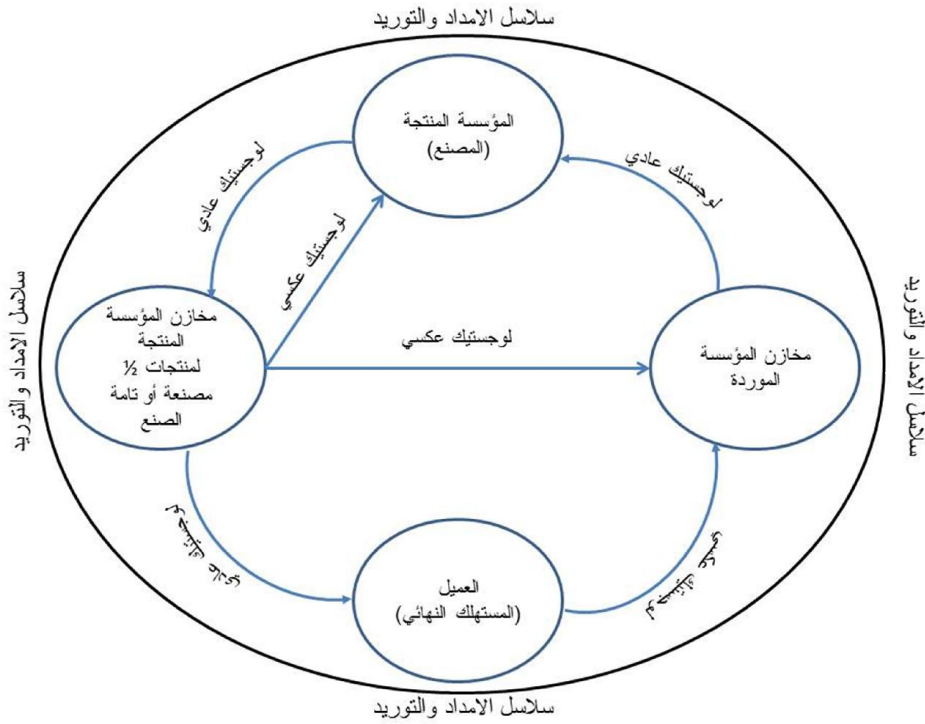
أما استراتيجية اللوجستيات فتعرف على أنها مجموعة من المبادئ التوجيهية والمواقف والقوى الدافعة التي تساعدك على تنسيق الخطط والأهداف والسياسات بين مختلف الشركاء في أي سلسلة توريد، وجد العديد من الباحثين أن الاستراتيجية اللوجستية للمنظمة تلعب دورًا مهمًا للغاية في تحسين الأداء اللوجستي للتجارة للدول وتساعد في تحقيقهم مركز تنافسي عالمي.³

¹ Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi, The effect of logistics performance determinants on export performance, International Journal Of Research In Business And Social Science, VOL: 11, NO: 5, 22 June 2022, P:59.

² نحال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 132.

³ Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi, Previous reference, P: 60.

الشكل رقم 01-01: الفرق بين سلاسل الإمداد والتوريد وإدارة اللوجستيات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

رابعاً: أهمية لوجستيات الإدارة

للوغستيات أهمية كبيرة في تحقيق أهداف المنظمات وتبرز هذه الأهمية من خلال الآتي:¹

1. اللوجستيات تعتبر محرك التكلفة الرئيسي في المؤسسة، حيث أن الجهاز القائم على إدارتها مسؤول عن إنفاق حجم كبير جداً من إجمالي إيرادات المبيعات تقريبا، الأمر الذي يوضح أهمية وخطورة الدور الذي تقوم به اللوجستيات.

2. اللوجستيات هي المسؤولة عن إضافة المنفعة المكانية (value utility) حيث تجعل الخدمة متاحة في مكانها المناسب، وهي أيضا مسؤولة عن إضافة المنفعة الزمنية (time utility) وذلك يجعل الخدمة متاحة في الوقت المناسب، أي المنفعة الزمنية والمكانية يجب أن تحقق في ذات الوقت لخلق القيمة (value creation)، وخلق القيمة للعملاء يجب أن يتم تحت قيود الأرباح والعوائد الملائمة لأصحاب رأس المال، مما يؤدي إلى منفعة ذو حدين للعملاء أولا والمؤسسة.

1 طارق محمد بدر الدين، فتحي محمد إبراهيم ومحمد أمين حفني، الأنشطة اللوجستية والسمات الشخصية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص: 90.

3. اللوجستيات تحقق رضا العميل ورفاهيته (customer satisfaction)، حيث أن رضا العميل والاحتفاظ به أمر غاية في الأهمية مع التطور السريع لاحتياجات وتوقعات العملاء، كما أن انخفاض ثقة العملاء في المؤسسة يعني تراجع مركزها السوقي بصورة يصعب معالجتها.

4. تؤثر اللوجستيات على نجاح وفاعلية أداء كافة وظائف المؤسسة.

خامسا: أهداف إدارة اللوجستيات

إن الهدف الرئيسي لوظيفة اللوجستيات هو تنمية نظام متكامل من الأنشطة التي تساعد على تحقيق كل الأهداف التسويقية والأهداف الإنتاجية للمنظمة. وهنا لابد من تحقيق التوازن ما بين مستوى الأداء المرغوب تحقيقه وما بين إجمالي التكاليف اللازمة لتحقيق هذا المستوى من الأداء.

وبالتالي فإن الأهداف الرئيسية لنشاط اللوجستيات تنقسم إلى:

◀ الوصول إلى أعلى مستوى أداء

◀ تحقيق أقل تكلفة.

1. مستوى الأداء في مجال اللوجستيات:

يمكن للمنشأة أن تصل إلى أعلى مستوى ممكن من خدمات اللوجستيات (كأن يتم الاحتفاظ بأسطول كامل من وسائل النقل أو يتم إنشاء مخازن متعددة في جميع المناطق الجغرافية التي يوجد فيها المستهلكين)، إلا أن هذا الإجراء سوف يعني أن تتحمل المنشأة مقدار مبالغ فيه من التكلفة.

وبالتالي فإن تحديد مستوى الأداء المطلوب يجب أن يتم في ضوء كل من أولويات التشغيل واعتبارات التكلفة.

وفي مجال أنشطة اللوجستيات يمكن قياس مستوى الأداء في ضوء ثلاثة معايير:

— **المعيار الأول:** ويشير إلى قدرة نظام اللوجستيات على توفير احتياجات المنشأة من المواد والمنتجات اللازمة للتشغيل.

— **المعيار الثاني:** ويشير إلى قدرة نظام اللوجستيات على تلبية طلبات العملاء بالسرعة المطلوبة وبنفس المعدل على مدار الفترة الزمنية المعينة.

— **المعيار الثالث:** ويشير إلى قدرة نظام اللوجستيات على تقليل معدلات الخطأ في نقل وتوزيع المواد والمنتجات وبصفة عامة لابد من وضع معايير الأداء في ظل افتراضات واقعية عن ظروف العمل الفعلية.¹

1 نخال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص: 42-43.

ويأتي اللوجستيك في اتجاهين العادي والعكسي:

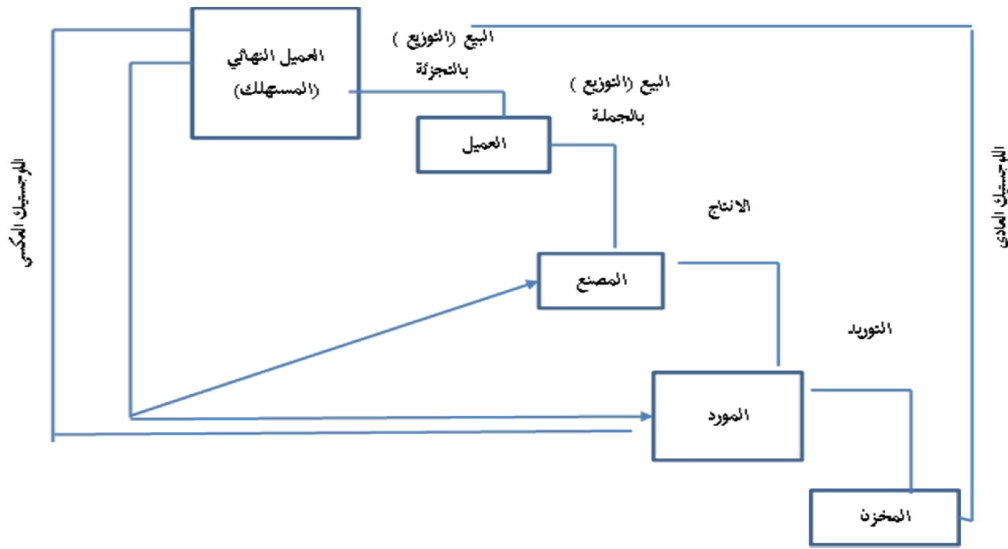
الأول: يركز على إدارة المواد التي تغطي كافة الوظائف من الحصول على المادة الخام إلى الإنتاج في المصنع.

الثاني: يشمل حركة المنتجات من المصنع إلى العميل النهائي.

ويأتي اللوجستيك العكسي ليضيف اتجاهاً ثانياً للوجستيك فهو يتعامل مع المناولة، والتخزين وحركة المواد التي تتدفق عكسياً من المستهلك إلى المنتج أو للمورد، وتتضمن عودة الوحدات المعنية والحاويات أو الصناديق.

ويشار للوجستيك العكسي أيضاً باسم لوجستيك المسؤولية البيئية لكونه يساعد على إعادة تصنيع المواد غير المطلوبة (الزجاجات، العبوات..) بما يساهم في خفض التكاليف.¹

الشكل رقم 01-02: الفرق بين اللوجستيك العادي والوجستيك العكسي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

2. تكاليف وظيفة اللوجستيات:

لا بد من النظر إلى نظام اللوجستيات كمركز تكلفة. ويلاحظ أن حجم التكاليف المرتبطة بوظيفة اللوجستيات يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الأداء فكلما تناقصت الفترة الزمنية اللازمة لتسليم المنتج إلى المستهلكين. على سبيل المثال. كلما ارتفعت التكاليف المرتبطة بنظام اللوجستيات بشرط استمرارية معدل التوزيع السريع. لا بد إذا من تحقيق التوازن المطلوب ما بين مستويات الأداء ومستويات التكلفة المرتبطة بكل منها وهنا لا بد أن نشير إلى أهمية أخذ متطلبات أنشطة التسويق والإنتاج في الاعتبار وذلك نظراً لطبيعة الارتباط الوثيق فيما بين نشاطي الإنتاج، التسويق وما بين نشاط اللوجستيات.

1 مركز الاتصال الموحد، قطاع دعم الأعمال، مرصد قطاع دعم الأعمال، التقرير الاقتصادي، غرفة الرياض (السعودية)، 2019، ص: 65.

سادسا: أنواع اللوجستيك على مستوى المنظمة

1. لوجستك التجهيز:

يضمن كل النشاطات التي تسهم في حركة المواد والسلع المصنعة والنصف المصنعة من المجهزين أو من مصادر المواد الأولية إلى أماكن الإنتاج في الوقت وبالسعر المناسبين، وفق تنسيق منظم مع بقية الأنشطة الأساسية وفي ظل توافر الضوابط الرقابية عليه تحقيقا لأهداف المنظمة.¹

2. لوجستك الإنتاج:

يستخدم هذا المصطلح لوصف المهام اللوجستية المتعلقة بالإنتاج التي توفر تدفق للمواد والتي تضمن استمرارية الإنتاج بالشكل الأنسب معتبرين في ذلك التكاليف ومستوى الخدمة وغيرها من الاعتبارات اللوجستية مثل تخطيط وتوجيه الإنتاج.

ويشتمل تخطيط الإنتاج تخطيط برامج الإنتاج وتخطيط الكمية وتخطيط الوقت والطاقة مثل (التنبؤ المحسوب للسلعة، تحديد وقت الإنتاج، إدارة طلبات الزبائن، المراقبة المستمرة لتخطيط العمل... الخ).

أما توجيه الإنتاج فيتضمن الشروع بالطلبية ورقابة الطلبية (إطلاق الأوامر للورشة، وضع حجوزات العمل، رقابة إمكانية التهيئة والتحضيرات، إرشادات تقسيم العمل، تدقيق ومراقبة أوامر الورش...)، كذلك يهتم لوجستك الإنتاج بطرق تصميم المنظمة داخليا لتوفير تدفق فعال لكل من العمال والبضائع والمعدات والمعلومات، لتضمن أعلى مستوى من الإنتاجية بأقل التكاليف.

3. لوجستك التوزيع:

يعتبر لوجستك التوزيع حلقة الوصل بين الإنتاج والمبيعات في المنظمات، ويتضمن حركة النقل والتخزين وإعطاء السلع إلى الزبون وترتبط فيه كذلك المعلومات ذات الصلة بالتوجيه والرقابة، والهدف يتمثل في السلعة المناسبة في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالكمية والجودة الملائمة، والكلفة المتعلقة بذلك. ومن المشاكل التي تظهر في لوجستك التوزيع هي اختيار مكان مخازن التوزيع، وتنفيذ العقود، والتعبئة والتغليف، وخروج البضاعة وضمان عملية التحميل، والنقل وغيرها.

4. اللوجستك العكسي:

إن فرص تنفيذ اللوجستك العكسي كبيرة للغاية حيث أن تجار التجزئة يتوقعون رد نسب تتراوح من 5% إلى 10% من سلعهم كما ترتفع هذه النسبة في حالة المحلات التي تسوق بالكتالوجات إلى 35% من المشتريات

1 مجبل رفيق مرجان، ميس حسين العميدي، اللوجستك العكسي وحماية البيئة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة 01، 2018، ص: 16.

وقد تلقى أكبر مائة محل من محلات التجزئة في الولايات المتحدة عام 1997 مردودات بلغت نسبتها حوالي نحو 34 مليون دولار وأن حجم اللوجستك العكسي ليس بالقليل فقال Imer.2006:3 تكاليف اللوجستي العكسي ما يصل إلى 4% من مجموع تكاليف اللوجستك والتي تصل إلى ما يقدر بـ 35 مليار دولار في عام 2001 في الولايات المتحدة وحدها.¹

سابعاً: الأنشطة اللوجستية

المنظمات التي تنتج سلع والمؤسسات التي تنتج خدمات يجب أن تؤدي نفس الأنشطة اللوجستية، ولكن تختلف من مؤسسة وأخرى حسب طبيعة عمل المؤسسات وحجمها وأنشطتها، وهناك أنشطة أساسية يتم ممارستها في لوجستيات كافة المؤسسات والمنظمات ولكن بدرجات متفاوتة، من أهمها خدمة العميل customer service والنقل والشراء والتنبؤ بالطلب والمخزون، ومناولة المواد وتشغيل أوامر الطلبات واختيار المواقع والاتصالات اللوجستية.²

وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل هذه الأنشطة التي تكون فيما بينها الأساس المفاهيمي والعملية لسلسلة التوريد:

1.1 أنشطة النقل " Transportation "

يعد نشاط النقل من أهم الأنشطة اللوجستية وأكبرها من حيث التكلفة المتغيرة لتكلفة اللوجستيات، وتتم هذه الوظيفة بالتحرك المادي للمواد والمنتجات وتدفعها عبر شبكة سلسلة التوريد مروراً بالعديد من الأطراف والمنظمات وأهمها بطبيعة الحال منظمات الشحن والنقل، ولذلك تعد المسؤولية الأساسية لمدير النقل أو مدير اللوجستيات هي اختيار وسيلة النقل المناسبة سواء للمواد الخام أو تامة الصنع.

ولنشاط النقل أهمية خاصة لمفهوم سلسلة التوريد لأنه المسؤول عن تحقيق الرابطة المادية بين أطراف سلسلة التوريد وكذلك يتحكم في تكلفة الأنشطة اللوجستية عبر سلسلة التوريد.

2.1 أنشطة التخزين " Storage "

ترتبط وثيقة التخزين ارتباطاً وثيقاً بوظيفة النقل، حيث تتضمن هذه الوظيفة نشاطين مرتبطين هما إدارة المخزون وإدارة المخازن وتبدو العلاقة واضحة من حيث إنه إذا كانت المنظمة تستخدم وسيلة نقل بطيئة مثل

1 مجبل ريفيق مرجان، المرجع السابق، ص ص: 17-18.

2 طارق محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص: 91.

النقل البحري فإنها تكون مضطرة لتخزين كميات أكبر حتى وصول الكميات الجديدة والعكس في حالة وسيلة النقل السريعة مثل النقل الجوي.¹

ويجب أن نلاحظ أن مسؤوليات مدير اللوجستيات في هذا السياق التنسيق بين عمليات النقل والتخزين معا لضمان التدفق المستمر والتنسيق الكامل مع باقي أعضاء سلسلة التوريد سواء في النقل أو التخزين. وتتضمن وظيفة التخزين العديد من المهام الفرعية الهامة المكتملة مثل تحديد عدد المخازن اللازمة وما هو حجم المخزون المطلوب وماهي مواقع المخازن المثلى.

3. نشاط التعبئة " Packaging " :

يقصد بالتعبئة في سياق الأنشطة اللوجستية القيام بتعبئة المنتجات والمواد في عبوات تجارية كبيرة لتسهيل شحنها وتداولها داخل وخارج الدولة والمسمى بالتعبئة الصناعية مثل الكراتين والحاويات الضخمة، وليس المقصود بالتعبئة هنا الغلاف المعروف في التسويق للمنتج نفسه.

وبطبيعة الحال سيؤثر قرار اختيار وسيلة النقل على قرار التعبئة، فعند الشحن البحري يفضل استخدام الحاويات المعدنية. ويجب على مدير اللوجستيات دراسة العوامل المؤثرة على تكلفة التعبئة لضمان تقليلها مثل الخامات المستخدمة في التعبئة.

4. أنشطة المناولة (تداول المواد) "Material Handling" :

تشارك هذه الوظيفة من حيث الاهتمام بها مع العديد من الوظائف الأخرى خاصة إدارة الإنتاج والمخازن والنقل. ويرتبط هذا النشاط بكل الاعمال اليدوية والميكانيكية المسؤولة عن التحريك الداخلي للمواد والمنتجات داخل تسهيلات المنظمة والتي عادة ما تكون لمسافات قصيرة، وهذا ما يجعلها مختلفة عن نشاط النقل الذي يتم مع أطراف خارج المنظمة وعادة لمسافات بعيدة.

5. أنشطة الرقابة على المخزون " Inventory Management " :

يتواجد المخزون داخل كل النظام اللوجستي بشكل دائم، فهو موجود في المخازن وفي المصانع وفي النقل والمناولة، لذلك تتضمن مسؤولية مدير اللوجستيات ضرورة ضمان توافر المستوى الكافي من هذا المخزون وكذلك متابعة الرصيد أولاً بأول لضمان عملية الإحلال في الوقت المناسب. وتؤثر هذه العمليات تأثيراً مباشراً في قدرة المنظمة على الوفاء بالطلب أي الأوامر الواردة من العملاء.

1 محمد محمود أبو خشبة، مرجع سابق، ص: 34.

وتكمن المشكلة في هذا الصدد في كيفية الاحتفاظ بمستوى مناسب من المخزون يضمن الوفاء باحتياجات المصانع من المواد والمدخلات ويتضمن الوفاء بالطلبات الواردة من المستهلكين وفي نفس الوقت تقليل تكلفة المخزون عند أدنى حد، وأيضا تحقيق أدق تسليم في النظام بالسرعة اللازمة لتحسين مستوى خدمة العملاء.¹

6. اختيار مواقع التسهيلات " Facility Location ":

يقصد بالتسهيلات داخل النظام اللوجستي كل ما يرتبط بأماكن المصانع والمخازن سواء مخازن الخامات أو المنتجات تامة الصنع، حيث تتفاعل هذه الأماكن بشكل مباشر مع قرارات النقل والتخزين وتؤثر تأثيرا مباشرا مع على تكلفتها.

7. الأنشطة الأخرى " Other Activities ":

وهي الأنشطة الأخرى بخلاف الأنشطة الستة السابقة والتي تسمى الأنشطة الأساسية والتي تضمن وتسهل القيام بها مثل ضرورة توافر الأجزاء والخدمات وأنشطة التنبؤ والتخطيط وجداول الإنتاج والتخلص من الفاقد والمرتجعات وأنشطة خدمات ما بعد البيع.²

ثامنا: العلاقة بين إدارة اللوجستيات والإدارات الأخرى للمنشأة

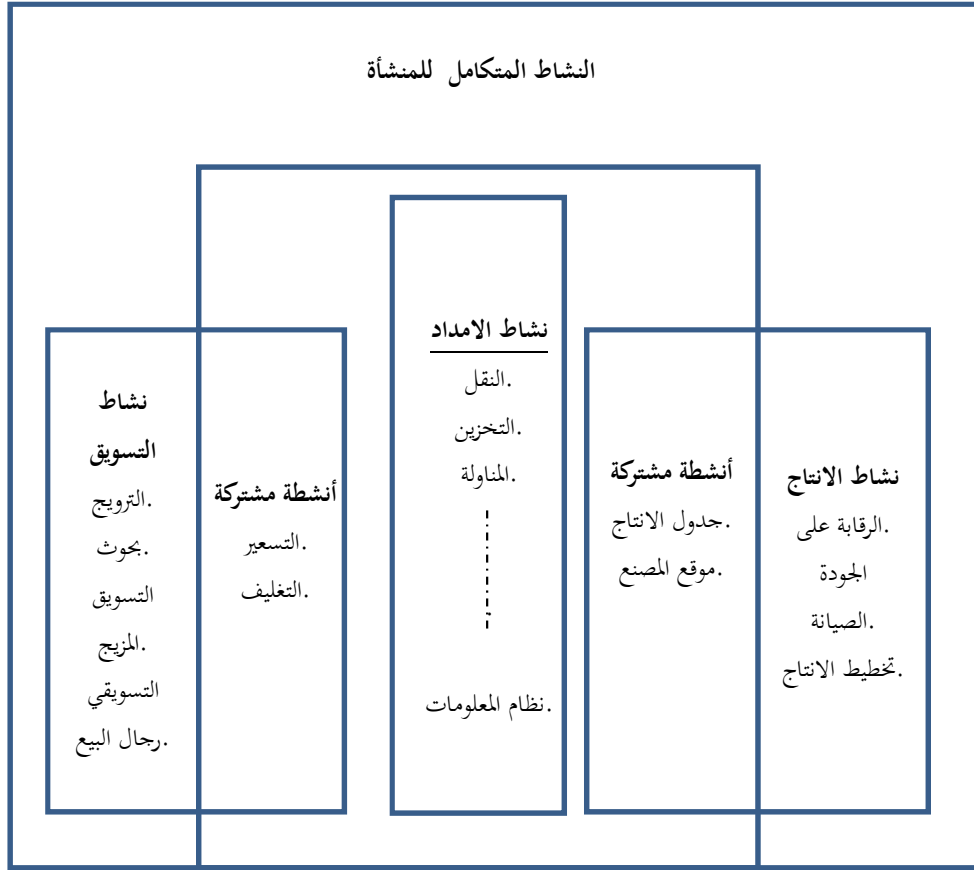
من خلال مفهوم اللوجستيات يظهر بوضوح العلاقة الوثيقة بين نشاط الإمداد والتسويق وأيضا العلاقة بين هذا النشاط وإدارة الإنتاج حيث يؤدي المفهوم الشامل للوجستيات إلى امتداد الأنشطة المكونة لهذا المفهوم من بداية طلب توريد المواد الخام وحتى وصول المنتجات التامة الصنع إلى المستهلك النهائي وبالتالي تداخل أنشطة اللوجستيات مع أنشطة الإدارات الأخرى، ومما يزيد من هذه العلاقات التبادلية المتداخلة بين إدارات المنشأة هو تبني عالم الأعمال حاليا مدخل النظم والذي يعتبر أن كل إدارة من إدارات المنشأة هي نظام فرعي داخل النظام الكلي، ويجب أن يتعامل ويتعاون مع باقي الأنظمة الفرعية من خلال العلاقات التبادلية والمعلومات المتبادلة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الكفاءة الكلية للمنشأة، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة والفعالية لكل نشاط من أنشطة المنشأة، ويمكن التعبير عن ذلك بمفهوم أن المحصلة النهائية لنتائج الأنشطة المتكاملة أكبر من مجموع نواتج هذه الأنشطة منفردة.

لذلك وطبقا لهذا المفهوم نجد أن نشاط اللوجستيات يمثل نشاطا وسطا بين نشاط الإنتاج والتسويق، مما يعني ارتباط هذا النشاط بكل من نشاط الإنتاج والتسويق ووجود تداخل بين أنشطة هاتين الإدارتين وإدارة اللوجستيات.¹

1 محمد محمود أبو خشبة، المرجع سابق، ص ص: 35-36.

2 محمد محمود أبو خشبة، المرجع سابق، ص ص: 36-37.

الشكل رقم 3.1: مدى التداخل بين إدارة الإمداد وإدارة الإنتاج من ناحية ثم التداخل بين إدارة الإمداد وإدارة التسويق من ناحية أخرى



المصدر: محمد عبد العليم صابر، إدارة اللوجستيات (الشراء. التخزين. التوزيع)، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، الإسكندرية (مصر)، 2014، ص: 20.

والشكل أعلاه يبين أن: نشاط مثل جدولة الإنتاج يمكن أن يخضع لكل من إدارتي الإنتاج واللوجستيات أو على الأقل يتم التنسيق التام بين هاتين الإدارتين فيما يتعلق بهذا النشاط، حيث تشارك إدارة اللوجستيات بالتنسيق بين عمليتي التوريد والتوزيع وتوقيت هاتين العمليتين وذلك لتحقيق هدف واهتمام إدارة الإنتاج بالحصول على هذه المواد بأقل تكلفة ممكنة وبالجودة المناسبة وبما يحقق تتابع عمليات الإنتاج وإتمام هذه العمليات في الوقت المناسب لها.

أما بالنسبة لإدارة التسويق فنجد أن نشاط التعبئة والتغليف مثلا يمثل أنشطة الترويج وهي أحد عناصر نشاط التسويق، وبالرغم من ذلك فقد يخضع لإدارة اللوجستيات، أو على الأقل يتم التنسيق بينها وبين إدارة التسويق فيما يختص بعملية التغليف، حيث أنها تمثل عنصرا أساسيا لحماية السلع أثناء مراحل الشحن والنقل

والتخزين، مما يعني أن أخطاء في عملية التغليف تؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على كفاءة وفعالية أنشطة الإمداد الأخرى، وبالتالي فعالية إدارة الإمداد ككل.¹

ولا تقتصر علاقة إدارة اللوجستيات على إدارتي الإنتاج والتسويق وإنما تمتد أيضا لتتفاعل مع الإدارة المالية بالمنشأة، حيث ان أي قرار في هذه الإدارة أو غيرها من الإدارات لابد وأن يكون له بعدا ماليا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.²

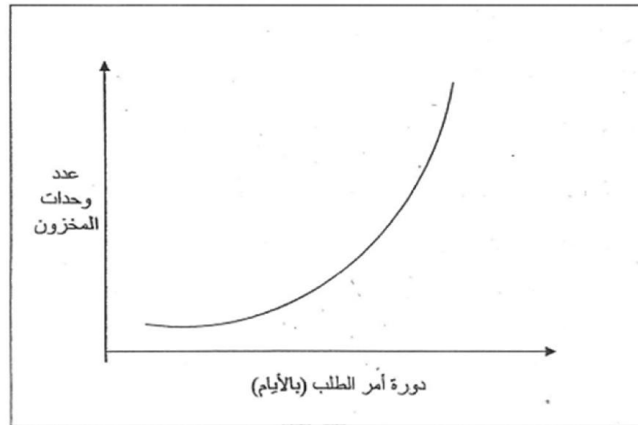
تاسعا: تحليل العوامل المؤثرة على تكلفة وأهمية الأنشطة اللوجستية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تكلفة وأهمية الأنشطة اللوجستية من منظور اقتصادي وإداري نعرضها في الآتي:

1. العلاقات التنافسية: مؤخرا اتسعت دائرة العلاقات التنافسية لتتعدى المنافسة السعرية لتشمل أوجه أخرى للمنافسة مثل جودة الخدمة والمنافسة الزمنية حول سرعة الوفاء بالطلب وخدمة التوصيل، وكل هذه الأبعاد للمنافسة ترتبط بالأنشطة اللوجستية من عدة أبعاد أهمها ما يلي:

1.1. دورة أمر الطلب بالأيام: تؤثر طول مدة دورة الطلب على مستوى المخزون حيث كلما انخفضت دورة أمر الطلب كلما انخفضت لأحجام المخزون اللازم والشكل التالي يشرح لنا هذه الفكرة.³

الشكل رقم 04.01: العلاقة بين طول مدة أمر الطلب وحجم المخزون



المصدر: محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد- مدخل الوظائف اللوجستية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص:40.

2.1. إمكانية الإحلال: يقصد بإمكانية الإحلال مدى قدرة المستهلكين على إحلال منتج مكان آخر عند نفاذ المخزون من هذا الصنف، ففي حالة وجود إمكانية الإحلال يجب على المنظمة أن ترفع من مستوى المخزون للإسراع بتلبية الطلب بسرعة وإلا سيذهب المستهلك إلى منتج آخر منافس.

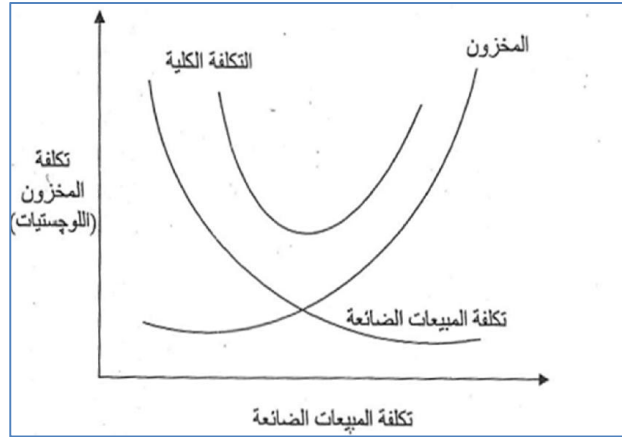
1 محمد عبد العليم صابر، المرجع سابق، ص: 20-21.

2 محمد عبد العليم صابر، المرجع سابق، ص: 21.

3 محمد محمود أبو خشبة، مرجع سابق، ص: 39-40.

3.1. تأثير المخزون: كلما زادت تكلفة المخزون كلما تمكنت المنظمة من تلبية أوامر الطلب، وبالتالي تستطيع تخفيض تكلفة المبيعات الضائعة. وبصفة عامة فإن ارتفاع أرصدة المخزون ومن ثم إرتفعت تكلفته يؤدي إلى رفع مستوى خدمة العملاء أي القدرة على تلبية الطلب بسرعة، ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل التالي:

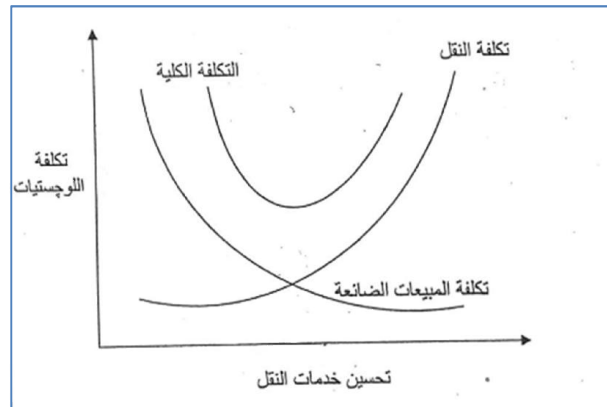
شكل رقم 01-05: علاقة أرصدة المخزون بتكلفة المبيعات الضائعة



المصدر: محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد- مدخل الوظائف اللوجستية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص:41.

4.1. تأثير النقل: نفس التحليل السابق الخاص برصيد وتكلفة المخزون في علاقته بتكلفة المبيعات الضائعة يمكن توظيفه فيما يتعلق بتكلفة النقل حيث إنه لا بد من زيادة تكلفة النقل للوصول لتخفيض تكلفة المبيعات الضائعة كما يظهر في الشكل التالي:¹

الشكل رقم 01-06: علاقة تكلفة النقل بتكلفة المبيعات الضائعة



المصدر: محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد- مدخل الوظائف اللوجستية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص:42.

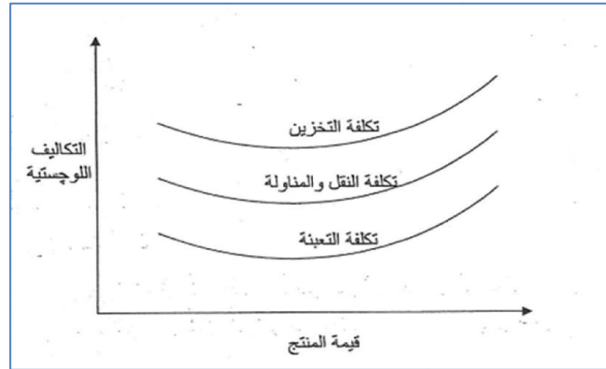
يلاحظ من هذا الشكل وكذلك الشكل السابق إنه لتحسين خدمة العملاء وضمان عدم فقد العملاء وبالتالي المبيعات لا بد من زيادة أرصدة المخزون وكذلك الإسراع والتحسين المستمر في خدمة النقل.

1 محمد محمود أبو خشبة، المرجع السابق، ص: 40-42.

2. العلاقات مع المنتج: هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمنتج تتحكم وتؤثر على أهمية وتكلفة الأنشطة اللوجستية وهي:

2.1. قيمة المنتج: تؤثر قيمة المنتج بشكل مباشر على تكلفة تخزينه وتكلفة نقله وتعبئته ومناولته، حيث كلما كان هذا المنتج أكثر تكلفة زادت هذه التكلفة نظرا لمخاطر ومسائل ودقة عملية تسليم هذا المنتج، والشكل التالي يشرح لنا ذلك:¹

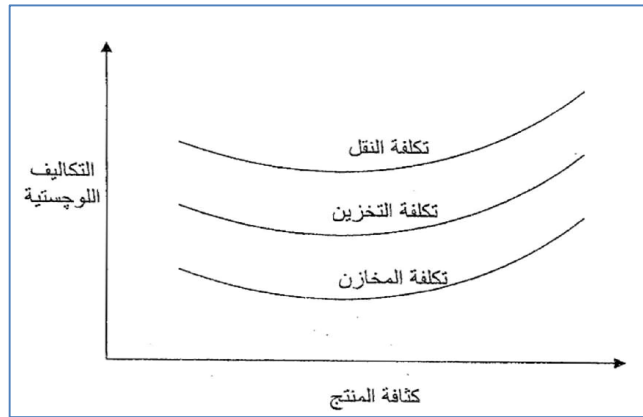
شكل رقم 01-07: العلاقة بين قيمة المنتج والتكاليف اللوجستية



المصدر: محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد- مدخل الوظائف اللوجستية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص: 43.

2.2. كثافة المنتج: تشير كثافة المنتج إلى نسبة وزن المنتج إلى حجمه، فمثلا الأثاث المنزلي قليل الكثافة وهذا ما ينعكس على تكلفة النقل والشحن والتخزين كما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم 01-08: العلاقة بين كثافة المنتج والتكاليف اللوجستية



المصدر: محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد- مدخل الوظائف اللوجستية- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013، ص: 44.

3.2. إمكانية التلف: بطبيعة الحال كلما زادت مخاطر تعرض المنتج للتلف أو التدمير أثناء التداول والنقل كلما إرتفعت تكلفة النقل والتداول والتخزين، ويمكن فهم ذلك أيضا من خلال نفس الشكل السابق مع إستبدال كثافة المنتج بإمكانية تعرض للتلف أو الكسر.

1 محمد محمود أبو خشبة، المرجع السابق، ص: 43.

4.2. متطلبات المساحة اللازمة للمناولة: حيث قد تحتاج بعض المنتجات إلى أماكن وإمكانات ومعدات خاة أثناء التداول والمناولة بما يؤدي لإرتفاع تكلفة النقل والتخزين.¹

عاشرا: الأعمال اللوجستية في المجالات غير الصناعية:

ربما يكون من السهل علينا التفكير في الأعمال اللوجستية على أنها تتعلق بتحريك وتخزين ونقل المواد والمنتجات في المنظمات الصناعية، وبالتالي الإعتقاد بان الأعمال والأنشطة اللوجستية قاصرة على المنظمات الصناعية التي تتولى إنتاج السلع المادية، إن هذه النظرة للأعمال اللوجستية تبدو في الحقيقة غير دقيقة وتتسم بالقصور، وتؤدي إلى ضياع العديد من الفرص الإدارية والتسويقية بالنسبة للمنظمات المعاصرة، إن المفاهيم والمبادئ والأنشطة اللوجستية التي تم ممارستها وثبتت فعاليتها في مجالات أخرى بخلاف المجالات الصناعية مثل، صناعة الخدمات والقوات المسلحة والشرطة وإدارة البيئة، تبرر قصور هذه النظرة للعمل اللوجستي.

وفي ضوء ماسبق فإننا في هذا العنصر سوف نناقش بإيجاز الأعمال اللوجستية من حيث أهميتها وممارستها في المجالات الأخرى غير الصناعية.²

1. الأعمال اللوجستية في صناعة الخدمات "logistics in services industry":

يتصف قطاع الخدمات في الدول المتقدمة بأكبر حجمه ونموه المتزايد بشكل ملحوظ. مثال ذلك نجد إن هناك حوالي 70% من الوظائف الإجمالية في الولايات المتحدة الأمريكية موجودة في قطاع الخدمات الخاصة والحكومية، وبالطبع فإن هناك مثال الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة وفي غيرها مثل مصر أو المملكة السعودية أو الكويت أو تركيا أو الهند أو جنوب إفريقيا والتي يمكن تصنيفها كمنظمات خدمات. مثال ذلك في البنوك، والشركات الإستثمارية، وشركات التأمين، والفنادق، والمستشفيات، وشركات الطيران، والشركات السياحية، وشركات الإستشارات الإدارية والمالية والقانونية والهندسية، والمؤسسات الصحفية، ودور النشر، وسلاسل الاكل السريع fast food، وهيئات الكهرباء، ومحطات الوقود، وشركات النقل العام وشركات النقل البري الثقيل، وشركات النقل البحري والنهري، وما شابه ذلك. إن هذه المنظمات الخدمية وغيرها تقوم بممارسة الأنشطة اللوجستية المختلفة شأنها في ذلك شأن المنظمات الصناعية. ولكن ربما نجد أن أنشطة التوزيع المادي فيها غير واضحة إلى حد ما.

بالرغم من أن العديد من منظمات الخدمات تقوم بإنتاج وتوزيع منتجات غير مادية أو غير ملموسة(خدمات) إلا أنها تظطر إلى ممارسة العديد من أنشطة التوزيع المادي، ومن ثم إتخاذ القرارات اللازمة

1 محمد محمود أبو خشبة، المرجع السابق، ص: 44-45.

2 ثابت عبد الرحمن إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية - الإمداد والتوزيع المادي- الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003/2002، ص: 31.

الخاصة بها. مثال ذلك أحد المستشفيات والتي ترغب في توسيع خدمة الطوارئ العلاجية في المنطقة التي تقع فيها، وبالتالي فإنها تتخذ القرارات اللازمة لتحديد مواقع مراكز تقديم هذه الخدمة، وسيارات الإسعاف المجهزة اللازمة لكل مركز صحي، والإمداد الكافي لكل مركز من الأدوية والأجهزة الطبية، وبالمثل فإن شركة البريد السريع DHL تقوم بتحديد المواقع لمركزها أو فروعها التي تستقبل الخدمة، وتحدد خطوط السير لأسطول سياراتها الذي يتولى تسليم البريد والطرود إلى عملائها في المواقع المختلفة. كما أن البنك يتخذ القرارات اللازمة لتحديد مواقع فروعها، ولتخزين الأموال الكافية لمعدلات السحب اليومية لهذه الفروع وملكينات الصرف الآلي، ولتحديد عدد ونوع السيارات التي تنقل الأموال من وإلى الفروع، ولتحديد موقع مخزنه الرئيسي الذي يحتفظ فيه بالمستلزمات اللازمة لعمليات إنتاج الخدمة المصرفية، وغيرها من القرارات التي تتعلق بممارسة العديد من الأنشطة اللوجستية، إن مثل هذه الأنشطة الخاصة بتحديد المواقع، والتخزين، والنقل، والتسليم، والاتصالات، وتدقيق المعلومات، وتشغيل الطلبات، وغيرها التي تمارسها منظمات الخدمات تعكس بوضوح أهمية الأعمال اللوجستية في قطاع الخدمات.

وهكذا فإنه يمكن أن نلخص مما سبق أن المفاهيم والأساليب والطرق التي سبق مناقشتها في هذا المطلب وتتعلق بالأعمال اللوجستية في المنظمات الصناعية تنطبق على منظمات الخدمات، خاصة وإن الخدمة والتي تتصف بأنها غير مادية وغير ملموسة لا يمكن إنتاجها إلا من خلال منتجات مادية ملموسة. مثال ذلك الخدمة الصحية حيث أنها غير ملموسة ولكن إنتاجها يحتاج إلى أجهزة طبية، وأجهزة معلمية، وأدوية، وأثاث، ومواد غذائية، وملابس، وأدوات كتابية وغيرها، وهذا بالطبع يتطلب من إدارة المستشفى إتخاذ القرارات الخاصة بالإمداد والشراء، والتخزين، والمناولة، والنقل، والاتصالات، والتوزيع. إضافة إلى أن الخدمة الصحية نفسها. كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك. تحتاج إلى قرارات تتعلق بإختيار مواقع التوزيع، وسيارات الإسعاف، وتلقي الطلبات وتشغيلها، والاتصالات، وغيرها. وبالرغم من كل ذلك فإن إدارة الأعمال اللوجستية في قطاع الخدمات يمثل أحد الاتجاهات الجديدة في كل مستقبل تنمية وتطوير الأعمال اللوجستية في التطبيق العملي.¹

2. الأعمال اللوجستية والجيش "logistics and Militaey":

قبل ظهور الإهتمام بالأعمال اللوجستية في منظمات الأعمال على النحو المنهجي المنظم الذي نراه اليوم كان للقوات المسلحة سبق في هذا المجال، أما ظهور مصطلح اللوجستيات كان منذ نهاية القرن الماضي مرتبطا ببعض المنظمات العالمية التي تعمل في مجال النقل والشحن مثل شركة DHL و FedEx في أمريكا، لكن بعد حرب الخليج في التسعينات بدأ الاستخدام الواسع لمفهوم اللوجستيات العسكرية لشحن ونقل المعدات

1 ثابت عبد الرحمن إدريس، المرجع السابق، ص ص: 32-33.

العسكرية الأمريكية والأوروبية لمنطقة الخليج العربي وظهر مصطلح "الدعم اللوجستي" الذي تطلبه أمريكا من الدول المجاورة للعراق خلال الحرب مثل استخدام المطارات العسكرية ومناطق تخزين الأسلحة وانطلاق القوات البرية، وعند هذا الحد اقتصر التعريف العسكري للوجستيات على كونها توريد مهمات عسكرية مثل الأسلحة والذخائر والجنود بين عدة دول ومناطق.¹

3. الأعمال اللوجستية والبيئة " logistics and Environment ":

مع النمو وزيادة الوعي لدى السكان، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول في العالم تزايد الوعي بالقضايا البيئية. ولقد استوجب إدارة القضايا والإهتمامات والأعمال البيئية ضرورة إتخاذ القرارات اللازمة لممارسة الأنشطة اللوجستية. مثلاً جمع القمامات من الأحياء السكنية والمصانع والشركات والهيئات، وجمع العبوات التي يمكن إعادة تصنيعها حفاظاً على الموارد البيئية والتخلص من النفايات الضارة، وإجراءات نقل المواد القابلة للإشتعال أو المواد الكيماوية.

إن مثل هذه القضايا تحتاج بالطبع إلى القيام بالعديد من الأنشطة اللوجستية مثل التعبئة، والمناولة، والنقل، وتحديد مواقع للتخزين أو التخلص من النفايات، والإتصالات، وتدقيق المعلومات. أي يكاد الأمر لا يختلف عن ما يتم ممارسته من أعمال لوجستية في منظمات الأعمال. ولكن في بعض الحالات فإن الأمر قد يزداد تعقيداً، مثال ذلك التشريعات والقوانين الحكومية التي قد تجعل ممارسة الأعمال اللوجستية أكثر تكلفة من خلال توسيع قناة التوزيع المادي. مثال ذلك ما يحدث في ألمانيا، حيث تلزم الحكومة متاجر التجزئة بالقيام بجمع عبوات أو صناديق المواد الغذائية المباعة. وبالتحديد فإن المستهلكين يقومون بشراء المنتجات الغذائية المعبئة، ثم يستعملونها، ثم يضعون العبوات الفارغة في أوعية مخصصة لذلك خارج منازلهم. وبعد ذلك فإن مسؤولية البائعين (متاجر التجزئة) تتمثل في إسترداد هذه العبوات الفارغة حتى يعاد تصنيعها وإستخدامها أو التخلص منها نهائياً.²

إحدى عشر: تخطيط الأعمال اللوجستية " Logistics Planning ":

يسعى التخطيط اللوجستي إلى تقديم إجابات محددة وواضحة لعدد من الأسئلة تتعلق بماذا، ومتى، وكيف، ويتم هذا النوع من التخطيط على ثلاث مستويات هي: المستوى الإستراتيجي والتكتيكي والتشغيلي، ويتمثل الاختلاف الأساسي بين هذه المستويات في الوقت المخصص للتخطيط وتفاصيل التخطيط. فالتخطيط الإستراتيجي اللوجستي ينصب على فترة زمنية تزيد عن عام، ويتصف بالعمومية. أما التخطيط التكتيكي

1 محمد محمود أبو خشبة، مرجع سابق، ص: 26.

2 ثابت عبد الرحمن إدريس، مرجع سابق، ص: 34-35.

اللوجستي Tactical Logistics planning فإنه ينصب على فترة زمنية وسط هي عادة أقل من سنة، وأخيراً فإن التخطيط التشغيلي اللوجستي Operational Logistics planning فإنه ينصب على فترات قصيرة ربما تكون يومية أو أسبوعية. ويتعلق الاهتمام الأول في هذا الصدد بكيفية تحريك المنتجات أو المواد بفعالية وكفاءة من خلال القناة اللوجستية المخططة. ويتضمن الجدول رقم 01-01 أمثلة مختلفة لبعض المشكلات الواقعية المرتبطة بهذه الأنواع المختلفة للتخطيط اللوجستي وفي ظل الإطار الزمني الخاص بكل نوع.¹

جدول رقم 01-01: بعض الأمثلة على القرارات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية للأعمال اللوجستية

نوع القرار	مستوى القرار		
	استراتيجي	تكتيكي	تشغيلي
الموقع	التسهيلات، الحجم والموقع	وضعية المخزون	الطرق، النفقات، الإرسال والشحن
النقل	اختيار نمط النقل	مزيج الخدمة الفصلي	جداول الكميات والوقت
تشغيل الأوامر	اختيار وتصميم نظام إدخال الأوامر	قواعد الأولويات لطلبات العملاء	تسهيل وتعجيل تنفيذ الطلبات
خدمة العملاء	وضع المعايير الخاصة بخدمة العملاء	-	-
المخازن	التنظيم الداخلي والمكان	اختيار المساحات الفصلية	الوفاء بالأوامر
الشراء	وضع سياسات الشراء	التعاقد واختيار البائع/ المورد	إصدار أوامر الشراء

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية، الإمداد والتوزيع المادي، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003/2002، ص: 59.

ويلاحظ أن المستويات الثلاث السابقة للتخطيط اللوجستي تختلف من حيث البيانات التي تتعامل معها، وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي رقم 01-09، حيث نجد التخطيط الاستراتيجي يعتمد على بيانات خارجية إلى حد كبير، وذات نطاق عام، وتمثل إجماليات. وذات طبيعة تنبؤية، وعلى درجة عالية من الدقة وغير متكررة.

شكل رقم 01-09: متطلبات البيانات وفقاً لمستويات التخطيط اللوجستي

نوع القرار	التخطيط التشغيلي	التخطيط التكتيكي	التخطيط الاستراتيجي
• التصدير،	داخلي بدرجة كبيرة	←	خارجي بدرجة كبيرة
• النطاق،	محدود وضيق جداً	←	واسع جداً
• مستوى التجميع،	تفصيلي	←	إجمالي
• الزمن،	تاريخي	←	مستقبلي
• التعداد،	حاضر	←	مستقبلي
• الدقة،	عالية	←	عالية إلى حد ما
• تكرار الاستعمال،	متكررة جداً	←	غير متكررة

المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية، الإمداد والتوزيع المادي، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003/2002، ص: 60.

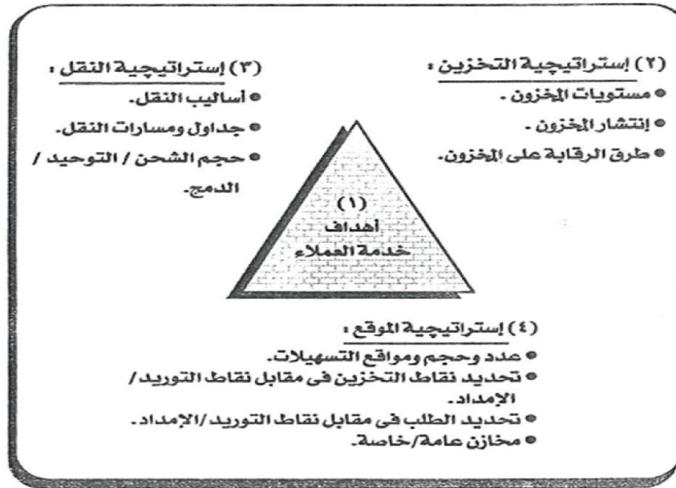
1 ثابت عبد الرحمان إدريس، المرجع السابق، ص: 58-59.

وفي هذا العنصر فإن القدر الأكبر من اهتمامنا سوف يتم توجيهه إلى التخطيط الاستراتيجي اللوجستي، حيث يمكن عادة مناقشته من خلال أكثر مدخل أو وجهة نظر، وذلك على عكس التخطيط التكتيكي أو التشغيلي اللوجستي، والذي يتطلب غالباً معرفة محددة لمشكلات معينة وباستخدام مدخل واحد محدد للتعامل. لذلك فإننا سوف نبدأ بمشكلة التخطيط اللوجستي الرئيسية واللازمة عند تصميم النظام اللوجستي الكلي.¹

1. مجالات التخطيط اللوجستي الرئيسية " Major Areas of Logistics Planning "

تتعامل المستويات المختلفة للتخطيط اللوجستي مع مشكلات متعددة تتركز في المجالات الرئيسية التالية: خدمة العملاء، وتسهيلات الموقع، وقرارات المخزون، وأخيراً قرارات النقل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 01-10: مثلث القرارات اللوجستية



المصدر: ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية، الإمداد والتوزيع المادي، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003/2002، ص: 61.

باستثناء تحديد المستوى المرغوب لخدمة العملاء فإن خدمة العملاء ماهي إلا نتيجة للاستراتيجيات التي تم صياغتها في المجالات الثلاث الأخرى (التخزين، النقل والموقع). فالتخطيط اللوجستي ينصرف في مفهومه بالتالي إلى مثلث القرارات اللوجستية الموضح في الشكل رقم (X). وتتصف هذه المجالات الثلاث للمشكلات بالتداخل فيما بينها، ومن ثم يجب أن يتم التخطيط لها كوحدة واحدة وليس بطريقة منفصلة حيث أن كل منها يأتى بدرجة ملموسة على النظام اللوجستي المتكامل.

1.1. أهداف خدمة العملاء " Customer Service Goals "

يؤثر مستوى خدمة العملاء للأعمال اللوجستية وذلك بشكل كبير على النظام اللوجستي على نحو يفوق تأثير أي عامل آخر. فالمستويات الأقل من الخدمة تسمح بالتخزين المركزي في مواقع قليلة، وباستخدام أشكال

1 ثابت عبد الرحمان إدريس، المرجع السابق، ص: 60.

من النقل أقل تكلفة. والمستويات الأعلى من الخدمة تؤدي إلى العكس تماما. ولكن عندما يتم زيادة مستويات الخدمة لتصل إلى حدودها العليا فإن تكاليف الاعمال اللوجستية ترتفع. لذلك فإن الاهتمام الأول في التخطيط اللوجستي الاستراتيجي يجب أن ينصب على تحديد المستوى المناسب لخدمة العملاء.¹

1.2. إستراتيجية تسهيلات المواقع " Facility Location Strategy ":

إن الوضع الجغرافي لنقاط التخزين Stocking points، وكذلك النقاط الخاصة بها للإمداد Sourcing points تحدد الخطوط العريضة للخطة اللوجستية. مثال ذلك أن تحديد العدد، الموقع والحجم الخاصة بالتسهيلات وتحديد طلب السوق يؤدي إلى تحديد المسارات التي من خلالها سيتم توجيه المنتجات إلى السوق. وإن النطاق المناسب لمشكلة التسهيلات الخاصة بالموقع هو أن يتضمن جميع التحركات للمنتج والتكاليف المصاحبة لذلك كما تحدث من مواقع المصنع أو البائع أو الميناء، وخلال نقاط التخزين الوسيطة وحتى مواقع العملاء. إضافة إلى ذلك فإن تحديد طلب العميل الذي سوف يتم خدمته بشكل مباشر من المصانع أو البائعين أو الموانئ، أو يوجه إلى نقاط تخزين مختارة يؤثر على التكاليف الإجمالية للتوزيع. عن إيجاد الاعمال الأقل تكلفة والتي بالتالي تساهم تعظيم الربحية هو جوهر استراتيجية تسهيلات الموقع.

1.3. قرارات التخزين " Inventory Decisions ":

تنصرف قرارات التخزين إلى الطريقة التي من خلالها يتم إدارة المخزون. فإن تخصيص المخزون على نقاط التخزين (أسلوب الدفع Pushing) مقابل سحب المخزون من النقاط التخزينية وفقا لقواعد محددة يمثل استراتيجيةيتين أساسيتين في هذا المقام. كما أن المواقع المختارة للأصناف المختلفة في خط المنتجات في المصنع، أو المخازن الإقليمية أو الميدانية، أو إدارة مستويات المخزون يمثلون استراتيجيات أخرى إضافية في هذا الصدد. ويلاحظ أن سياسة المنظمة المستخدمة سوف تؤثر على قرارات التخزين، وبالتالي يجب أن تؤخذ في الاعتبار الاستراتيجية اللوجستية.

1.4. إستراتيجية النقل " Transport Strategy ":

تشتمل قرارات النقل على نمط وأسلوب النقل، وحجم الشحنة Shipment size، ومسارات النقل، والجدول الزمني للنقل. إن هذه القرارات تتأثر في الواقع بالمخازن ومواقعها الجغرافية بالنسبة للعملاء والمصانع، والتي بالتالي تؤثر في موقع المخازن، كما أن مستويات المخزون تتأثر بقرارات النقل من خلال حجم الشحن.

1 ثابت عبد الرحمان إدريس، المرجع السابق، ص: 61-62.

وهكذا فإن مستويات خدمة العملاء، وتسهيلات الموقع، والمخزون، والنقل يمثلون جميعا مجالات رئيسية للتخطيط اللوجستي، وذلك بسبب تأثير القرارات الخاصة بها على الربحية Profitability، والتدفق Cash-flow، والعائد على الاستثمار للمنظمة. إن كل مجال من هذه القرارات يتداخل مع الآخر، ومن ثم لا يجب التخطيط له بمعزل عن غيره، أو على الأقل القيام بتحقيق التوافق والتوازن بينها.¹

المطلب الثاني: لوجستيات التجارة الدولية

إن الانتقال بالإطار المفاهيمي للوجستيات من المفهوم الضيق الإداري إلى المفهوم الواسع التجاري الدولي واشتماله على كل التدابير والآليات التي تتخذها الدولة لتيسير العمل التجاري فيما بين الدول، يقتضي ذلك وضع أدوات تقيس الأداء اللوجستي للدول مبنية على أساس معايير تشمل على كل المكونات التي يتألف منها الأداء يضعها خبراء ومختصين في هذا المجال، الهدف منها معرفة مكانة الدولة ومركزها التنافسي على الخارطة العالمية.

أولاً: مؤشرات قياس الأداء اللوجستي صادرة عن البنك الدولي

1. مؤشر الأداء اللوجستي Logistics performance index:

أنشأ البنك الدولي أداة قياس مرجعية تفاعلية، تسمى مؤشر الأداء اللوجستي رمزها (LPI)، لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص المتعلقة بالوجستيات التجارية وما هي الإجراءات الممكنة لتحسين أداؤها. يتم استخدام (LPI) لمقارنة 160 دولة، ومن خلال تقييم عالمي قائم على الاستقصاء لمشغلي الخدمات الأرضية (وكلاء الشحن العالميون وشركات النقل السريع)، مما يوفر ملاحظات حول "ملاءمة" أنشطتهم التشغيلية والتجارية في البلدان التي يتواجدون فيها. لقد قاموا بدمج المعرفة المتعمقة لتقييم البلدان التي يعملون فيها، وتقييمات نوعية مستنيرة للبلدان الأخرى التي يتاجرون فيها، والإبلاغ عن تجربة البيئة اللوجستية العالمية. يتم استكمال ملاحظات المشغلين بأداء البيانات الكمية لسلسلة الخدمات اللوجستية في كل دولة محددة، يساعد (LPI) البلدان على بناء ملفات تعريف ملائمة للخدمات اللوجستية ويتكون من مقاييس نوعية وكمية، كما يستخدم لقياس أداء سلسلة التوريد اللوجستية داخل البلد ويوفر منظورين مختلفين، LPI الدولي و LPI المحلي:²

1 ثابت عبد الرحمان إدريس، المرجع السابق، ص ص: 62-63.

2 Malk Almalki and Mohammed Alkahtani, Allocation of Regional Logistics Hubs and Assessing Their Contribution to Saudi Arabia's Logistics Performance Index Ranking, <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>, VOL: 14, NO: 12, 19 June 2022, P:03.

1.1. مؤشر الأداء اللوجستي الكلي:

يُقاس مؤشر الأداء اللوجستي العام للبنك الدولي على مقياس يتراوح بين الدرجة 1 (منخفض) إلى الدرجة 5 (مرتفع). هذا المقياس هو المتوسط المرجح لدرجات ستة أبعاد فرعية للأداء اللوجستي التي تغطي الدولة. وتشتمل هذه الأبعاد على: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، كفاءة عملية التخليص الجمركي، معدل تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد أو المتوقع، وجودة التجارة والبنية التحتية ذات الصلة بالنقل. يتم قياس كل هذه الأبعاد الفرعية أيضًا على مقياس من 1 (منخفض) إلى 5 (مرتفع). يقيس LPI أداء الخدمات اللوجستية التجارية على أرض الواقع، مما يساعد القادة الوطنيين وصانعي السياسات الرئيسيين وتجار القطاع الخاص على فهم التحديات التي يواجهونها هم وشركاؤهم التجاريون في تقليل الحواجز اللوجستية أمام التجارة الدولية.¹

2.1. مؤشر الأداء اللوجستي المحلي:

يتناول مؤشر الأداء اللوجستي المحلي البيئة اللوجستية في 116 بلدًا، ويقوم الخبراء في مجال اللوجستيات الذين يشملهم المسح بتقييم البيئة اللوجستية كل في بلده، ويتضمن هذا التقييم معلومات مفصلة عن البيئة اللوجستية للبلد، والعمليات والمؤسسات اللوجستية الأساسية، والأداء من حيث الوقت والتكلفة، وهو يتناول أيضًا القيود اللوجستية داخل البلدان، وليس فقط عند المنافذ مثل الموانئ أو الحدود، ويستخدم المحددات الأربعة التالية لقياس الأداء: البنى الأساسية، الخدمات، الوقت المستغرق عند الحدود، موثوقية سلسلة الإمدادات.²

ويستخدم مؤشر الأداء اللوجستي الكلي (LPI) في تحديد الفرص والتحديات التي تواجه البلدان في أدائها للخدمات بأكثر تنافسية عالمية، وما يمكن لهذه البلدان القيام به لتحسين أدائها في هذا المجال ويصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي مرة كل سنتين³ حيث كان أول ظهور له سنة 2007، 2010، 2012، 2014، 2016، و2018 ثم 2023

إذا مؤشر الأداء اللوجستي: هو أحد المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس التحسن في مستوى الأداء اللوجستي المحقق، حيث ينعكس التحسن في مؤشر الأداء اللوجستي على تنافسية الدولة، وبالتالي تحسن مستوى

1 Azmat GANI, The Logistics Performance Effect in International Trade, The Asian Journal of Shipping and Logistics, Journal homepage: www.elsevier.com/locate/ajsl, VOL:33, NO: 04, 2017, p: 280.

2 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة التاسعة عشرة، أداء اللوجستيات في المنطقة العربية، بيروت (لبنان)، 28/26 نوفمبر 2018، ص: 08.

3 عمر عبدالله محمد، مصطفى محمود مهدي وفؤاد فرحان حسين، قياس وتحليل مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة واسط، الكوت (العراق)، المجلد 13، العدد 40، جوان 2021، ص: 369.

النمو الاقتصادي المحقق، ويهدف مؤشر الأداء اللوجستي إلى قياس قدرة الدولة على تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

◀ **خفض التكاليف:** حيث ترتبط التكاليف اللوجستية طردياً مع المسافة، وبالتالي فإن تحسن الأداء اللوجستي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة حجم التجارة وتحسين التنافسية.

◀ **خفض الزمن:** حيث يرتبط بالأداء اللوجستي حدوث خفض في الزمن اللازم للتخليص الجمركي وزيادة حجم التجارة نتيجة زيادة قدرة الشركات على دخول أسواق تصدير جديدة، وقد أشارت أحد الدراسات أن خفض زمن التخليص الجمركي بنسبة 10% يؤدي إلى حدوث زيادة في التجارة بنسبة تتراوح بين 5% و8%.

◀ **زيادة الاعتمادية:** وذلك من خلال زيادة القدرة على الاستمرارية في أداء الخدمة وزيادة درجة الموثوقية.

◀ **زيادة المرونة:** من خلال زيادة قدرة الشركات على الاستجابة لاحتياجات العملاء فيما يتعلق بالصادرات والواردات.

◀ **زيادة السلامة:** وذلك من خلال زيادة مستوى الأمن والسلامة لكافة عناصر المنظومة اللوجستية والمتمثلة في البضائع والموارد البشرية والبنية الأساسية.

◀ **زيادة الأرباح:** حيث يؤدي تحسن الأداء اللوجستي إلى خفض التكاليف من خلال تحقيق الكفاءة وزيادة العوائد المالية المحققة من المنظومة اللوجستية.

◀ **زيادة تنافسية الشركات:** نتيجة تحسن الأداء اللوجستي خاصة وأن قصور المنظومة اللوجستية يشكل عبء أمام الشركات.

◀ **زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يؤدي تحسن الأداء اللوجستي إلى زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

◀ **زيادة النمو الاقتصادي المحقق:** نتيجة زيادة القيمة المضافة المحققة في القطاع اللوجستي، بالإضافة إلى زيادة حجم التوظيف والاستثمار في البنية الأساسية، وبالتالي زيادة حجم التجارة وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي المحقق.¹

1 خالد هاشم عبد الحميد، لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، القاهرة (مصر)، 2020، ص ص: 12-13.

2. مكونات مؤشر الأداء اللوجستي:

إن ترتيب البلدان في هذا المؤشر يعتمد على مقياس من 1 (الأدنى) إلى 5 (الأعلى) ويتكون هذا المؤشر من المكونات التالية:¹

2.1. الجمارك: إن كفاءة التخليص الجمركي عند الحدود من المحددات الأساسية لهذا المؤشر ويمثل الخطوات الأساسية أو المراحل التي تمر بها المعاملة وهي طرق محددة سلفاً لكيفية القيام بالأعمال وهي خطوات موضوعة للمستخدمين لإتباعها عند القيام بالأعمال المتكررة. أو أنها سلسلة من العمليات يشترك بها عدد من الموظفين في إدارة وتصمم من أجل التأكد من أن العمليات الجمركية تعالج بطريقة موحدة وتشمل تحسين السياسات الجمركية عبر الإنترنت، القوانين والإجراءات، استخدام مخلص جمركي معتمد في عملية التخليص، اختيار المكان النهائي للتخليص، الإفراج عن البضاعة بتعهد بانتظار عملية التخليص، معاينة الواردات ويشمل الإدارات الجمركية ووكالات ضمان الجودة ووكالات الصحة.

2.2. البنى الأساسية: هناك علاقة أساسية بين البنى الأساسية والتنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحسين البنى الأساسية يقلل من التكاليف ويسهل عملية نقل السلع والخدمات كما يسمح بالتخصص وتحقيق وفورات الحجم، ويشمل هذا المؤشر الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، المطارات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التخزين وإعادة الشحن.

2.3. الخدمات اللوجستية: ويشمل النقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والموانئ والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع ووكلاء الشحن والدوائر الجمركية ووكالات ضمان الجودة والصحة، وجمعيات التجارة والنقل والمرسل إليهم والشاحنون.

2.4. التوقيت: توقيت التسليم والتخليص ووصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن الوقت المقرر والتخزين الإلزامي والفحص قبل الشحن وعند نقل البضاعة من سفينة إلى أخرى، الأنشطة الإجرامية والمدفوعات غير الرسمية.

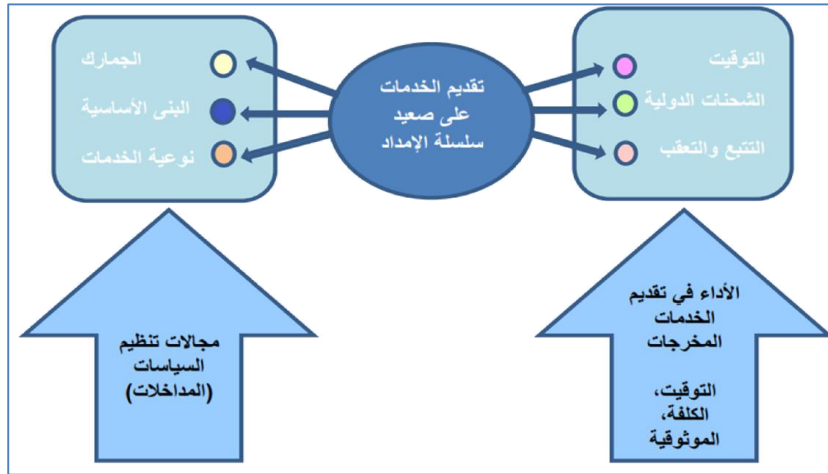
2.5. سهولة ترتيب الشحنات الدولية وبأسعار تنافسية: التنافسية في الأسعار والسرعة في توفير خدمات الشحن العالمية.

2.6. التتبع والتعقب: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها.

1 عمر عبدالله محمد، مصطفى محمود مهدي وفؤاد فرحان حسين، مرجع سابق، ص: 369-370.

والشكل التالي يوضح المكونات الأساسية للمؤشر بعد توزيعها إلى فئتين أساسيتين، تتمثل الأولى في مجالات تنظيم السياسات (المدخلات) وتشمل الجمارك، البنى الأساسية والخدمات اللوجستية أما الفئة الثانية تتمثل في الأداء في تقييم المخرجات وتتضمن التوقيت وترتيب الشحنات والتتبع والتعقب. ولتبيين مكونات مؤشر الأداء اللوجستي الأساسية ننظر إلى الشكل أسفله:

شكل رقم 01-11: المكونات الأساسية لمؤشر الخدمات اللوجستية



المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته، بيروت (لبنان)، 21/20 ديسمبر 2017، ص: 05.

3. منهجية مؤشر أداء الخدمات اللوجستية:

للخدمات اللوجستية أبعاد عديدة تجعل من عملية قياس الأداء اللوجستي للبلدان وتقديمه بشكل موجز عملية معقدة. فمن السهل جمع البيانات، لكن من الصعب تجميعها في وحدة متسقة عبر البلدان. وتكمن العقبة الرئيسية في الاختلافات في هياكل سلاسل الإمداد بين البلدان، تضاف إليها عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الوقت والتكاليف لتقييم شفافية العملية وجودة الخدمات، والقدرة على التنبؤ والموثوقية.¹

3.1. حساب مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

يستخدم البنك الدولي نهج الاستبيان لتقييم الأداء اللوجستي للبلدان. تقوم استطلاعات LPI بتقييم الأداء اللوجستي للبلدان بناءً على مجموعات متعددة من الأسئلة وبعدها عوامل مدروسة، على الرغم من أن المفهوم العام ومحتوى الاستبيانات متشابهة، إلا أن عدد الأسئلة يختلف قليلاً من سنة إلى أخرى. علاوة على ذلك، تتنوع البلدان التي سيتم تقييمها من قبل المستجيب وفقاً للبلد الذي يقيم فيه المستجيبون.

1 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته، بيروت (لبنان)، 21/20 ديسمبر 2017، ص: 05.

وفقاً لتقرير البنك الدولي "الربط من أجل المنافسة 2018"، يُطلب من كل مجيب الإجابة على 35 سؤالاً في استطلاعات مؤشر الأداء اللوجستي تجمع الأسئلة من 1 إلى 9 طبيعة المجيب عن التنظيم والواجبات، والبلد والمنطقة الجغرافية والمعلومات الشخصية الأخرى، تركز الأسئلة من 10 إلى 15 على تقييم البلدان باستخدام المقاييس الستة لمؤشر الأداء اللوجستي الدولي، لكل سؤال يقيم المكونات الأساسية الستة لمؤشر الأداء اللوجستي هناك خمسة خيارات متعددة، ويتم ترميز هذه المعدلات من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل) بناءً على حكم المستجيبين لتقييم النضج اللوجستي لبلد ما. علاوة على ذلك، يأخذ البنك الدولي في الاعتبار العديد من العوامل من خلال النظر في الاختلافات الاقتصادية والمكانية بين البلدان المستهدفة. تنقسم البلدان اقتصادياً إلى ثلاث مجموعات: مرتفعة الدخل، ومتوسطة الدخل، ومنخفضة الدخل، كما أنها مقسمة إلى مجموعتين حسب طبيعتها الجغرافية، وهما الدول غير الساحلية والدول الساحلية.¹ ويستند اختيار البلدان الثمانية إلى أهم أسواق الصادرات والواردات في بلد المجيب وبشكل عشوائي. أما البلدان غير الساحلية، فيستند اختيارها إلى البلدان المجاورة لها، التي تشكل جزءاً من الجسر البري الذي يربط البلدان غير الساحلية بالأسواق الدولية.²

1 Malk Almalki and Mohammed Alkahtani, Previous reference, p p: 3-4.

2 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص: 5.

الجدول رقم 01-02: منهجية اختيار مجموعة البلدان للمجيبين على المسح

المجيبون من البلدان المرتفعة الدخل	المجيبون من البلدان المتوسطة الدخل	المجيبون من البلدان المنخفضة الدخل	
بلدان مختارة عشوائيا من قائمة بأسماء أهم خمسة بلدان شريكة في التصدير، وأهم خمسة بلدان شريكة في الاستيراد + أربعة بلدان مختارة عشوائيا، واحد من كل مجموعة: أ. إفريقيا ب. شرق وجنوب ووسط آسيا ج. أمريكا اللاتينية د. أوروبا باستثناء وسط آسيا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	أهم ثلاثة بلدان شريكة في التصدير + أهم بلد شريك في الاستيراد + أربعة بلدان مختارة عشوائيا، واحد من كل مجموعة: إفريقيا ب. شرق وجنوب ووسط آسيا ج. أمريكا اللاتينية د. أوروبا باستثناء وسط آسيا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	أهم خمسة بلدان شريكة في التصدير + أهم ثلاثة بلدان شريكة	المجيبون من البلدان الساحلية
بلدان مختاران عشوائيا من المجموعات (أ)، (ب)، (ج)، و(د)	أهم بلدان شريكة في التصدير + أهم بلد شريك في الاستيراد + بلدان مختارة عشوائيا، واحد من كل مجموعة: أ. إفريقيا وشرق وجنوب ووسط آسيا و أمريكا اللاتينية ب. أوروبا باستثناء وسط آسيا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	أهم أربعة بلدان شريكة في التصدير + أهم بلدين شريكين في الاستيراد + بلدان يشكلان جسرا بريا	المجيبون من البلدان غير الساحلية

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجيته وإعداده ومستوياته، بيروت (لبنان)، 21/20 ديسمبر 2017، ص: 06.

يبدو أن السؤال 16 هو سؤال عام يقيم مدى ملاءمة الخدمات اللوجستية للبلد للبيئة، تقيس الأسئلة من 17 إلى 35 مؤشر الأداء الرئيسي المحلي للبلد من خلال تقييم البلد باستخدام المقاييس الأربعة المذكورة سابقا (البنى الأساسية، الخدمات، الوقت المستغرق عند الحدود، موثوقية سلسلة الإمدادات)، تركز الأسئلة الخمسة الأولى على قياس أداء سلسلة التوريد في الدولة، يقيم السؤال 23 أتمتة العمليات وكفاءة الأمن السيبراني للمنصات، تركز الأسئلة من 24 إلى 35 في الغالب على المعلومات الكمية لسلسلة التوريد الدولية للبلد.¹

تكون الإجابة على المسح عبر الإنترنت، ويستخدم محرك الشبكة طريقة العينة العشوائية للحصول على أكثر ما يمكن من الإجابات من البلدان الناقصة التمثيل. وصمم محرك مسح عام 2014 لتحديد مجموعة من البلدان للمجيبين على المسح الخاضعين لقواعد محددة، بالاستناد إلى منهجية الاختيار المبينة في الجدول أعلاه.

1 Malk Almalki and Mohammed Alkahtani, Previous reference, p: 4.

ويشكل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الدولي مقياساً يوجز أداء قطاع اللوجستيات. ويدمج البيانات عن عناصر الأداء الرئيسية الستة في مقياس إجمالي واحد. ولا يقدم بعض المحيين معلومات عن العناصر الستة جميعها، لذلك تملأ القيم الناقصة بالاستقراء، فيستعاض عنها بمتوسط قيمة الاستجابة عن كل سؤال بعد تعديله بمتوسط الانحراف عن متوسط البلد في الأسئلة التي أجيب عليها.

ولحساب المؤشر الدولي، يتم ضرب المجاميع المعدلة لكل عنصر من العناصر الستة بوزنه، (0.40 تقريباً) ثم تجمع مع الإشارة إلى أن هذا الوزن قد أعطى لكل مؤشر أصلي عند حساب المؤشر الدولي. ونظراً لتشابه أوزان العناصر الستة، يصبح المؤشر الدولي أقرب إلى متوسط بسيط لهذه المؤشرات الستة.¹

ومن أهم ما يؤخذ على المؤشر:

◀ قد لا تمثل تجربة وكلاء الشحن الدولي بيئة اللوجستيات الأوسع في البلدان الفقيرة، التي كثيراً ما تعتمد على المشغلين التقليديين. كما أن المشغلين الدوليين والتقليديين يختلفون في طريقة تعاملهم مع الوكالات الحكومية ومستويات الخدمة التي توفرها.

◀ بالنسبة إلى البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، قد يتأثر المؤشر بمشاكل الوصول خارج البلد موضوع التقييم، مثل الصعوبات في العبور. وقد يسجل البلد غير الساحلي مرتبة متدنية لا تقيس بدقة الجهود التي يبذلها لتيسير التجارة، في ظل تعقيدات نظم العبور الدولي. ولا يمكن للبلدان غير الساحلية إزالة نواقص نظم العبور بالإصلاحات المحلية.²

2.3. إنشاء قاعدة بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية المحلي:

يبين مؤشر أداء الخدمات اللوجستية المحلي الجوانب النوعية والكمية لبيئة اللوجستيات في البلد الذي يعمل فيه المحييون على المسح. وتطلب الأسئلة من 17 إلى 22 من المحييين اختيار فئة واحدة من خمس للأداء. ففي السؤال 17 على سبيل المثال، يمكنهم وصف رسوم الموانئ في بلدهم "بمرتفعة جداً"، أو "مرتفعة"، أو "متوسطة" أو "منخفضة"، أو "منخفضة جداً". وكما هو الحال في المؤشر الدولي، يمكن إعطاء علامة تتراوح بين 1 (الأسوأ) و 5 (الأفضل) لكل من هذه الخيارات.

3.3. إنتقاد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية:

يعرف المؤشر منذ إنشائه بأنه أداة فعالة لقياس كفاءة الخدمات اللوجستية على نطاق عالمي. غير أن المعروف أيضاً أن المؤشر يركن كثيراً إلى انطباعات الناس، ولا يعتمد على وقائع وأرقام فعلية، في حساب المجموع

1 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص: 6.

2 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص: 6.

النهائي وترتيب البلدان. وهذا يؤدي في بعض الحالات إلى اختلاف ملحوظ في ترتيب البلدان مع الوقت، نظرا لتغير انطباعات المستخدمين أو تغير المقيمين.

وتعتمد هذه الأداة إلى حد كبير على انطباعات المستخدمين من خارج البلد فيما يتعلق بالمؤشر الدولي، الذي هو اهم من المؤشر المحلي بالنسبة إلى المستثمرين الدوليين وفي تحديد الترتيب. ويمكن لهذا النهج أن يغفل العديد من التطورات على أرض الواقع، كما يهمل انطباعات المستثمرين المحليين. والجدير بالذكر أن هذه الأداة لا تناقش مع البلدان المعنية قبل نشرها، وهكذا لا تتسنى لهذه البلدان فرصة التعليق على النتائج أو تصويبها.¹

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء اللوجستي صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1. مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم **Liner shipping connectivity index, quarterly**

تعتمد عمليتا الاستيراد والتصدير ووصول البلدان إلى الأسواق العالمية بالدرجة الأولى على شبكات النقل المتعدد الوسائط البري، الجوي والبحري، تتم وفق هذا الأخير 80 بالمائة من معاملات التجارة العالمية نظرا للحجم الضخم للتبادلات التي تتم بواسطته ما يؤدي لانخفاض تكلفته واهتمام جميع الدول بهذه الوساطة، إذ يشير مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) إلى مدى جودة اندماج الدولة في شبكة الخطوط العالمية المنتظمة للنقل البحري، يتم نشر المؤشر كسلسلة ربع سنوية مع تحديد المؤشر عند 100 للبلد مع أعلى متوسط بلغه المقياس في الربع الأول من عام 2004، يتم حسابه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لوناكتاد على أساس الجداول الزمنية للأسطول العالمي للنقل البحري بالحاويات، ومدى الخيارات التي تتيحها هذه الجداول لربط موانئ الدولة بموانئ العالم استنادا إلى ستة عناصر حسب الإصدار الأخير لمؤشر الربط بالشحن البحري وهي:²

- ◀ عدد مكالمات السفن المجدولة أسبوعياً في البلد.
- ◀ عدد السفن المستخدمة الذاهبة إلى الموانئ البحرية لكل بلد والعائدة منها.
- ◀ طاقة الحمولة المتراكمة من الحاويات التي توفرها هذه السفن.
- ◀ عدد الشركات التي تقدم خدمات منتظمة في موانئ البلد.
- ◀ عدد الخدمات المقدمة.
- ◀ حجم أكبر السفن التي يستطيع استقبالها ميناء البلد.

1 الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص: 7.

2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNACTAD، تاريخ الاطلاع: 14 جويلية 2023، على الساعة: 14:10،

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx>

ثالثا. مؤشرات قياس الأداء اللوجستي صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي

1. مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ "Port infrastructure quality index":

يقيس مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (QPI) تصور مديري الأعمال لمرافق الموانئ في بلدانهم. البيانات مأخوذة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الدرجة واحد (1) والدرجة سبعة (7)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (1) دلّ ذلك على تخلف جودة البنى التحتية للموانئ في ذلك البلد، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (7) فيدل ذلك على تطور وفعالية جودة البنى التحتية للموانئ لذلك البلد.¹

2. مؤشر عبء الإجراءات الجمركية "Customs Procedure Burden Index":

تشير القيمة الإجمالية لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية (BCP) المأخوذة من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي عن مدى تصور مديري الأعمال التنفيذيين حول كفاءة الممارسات الجمركية داخل حدود دولتهم، يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية مع مديري الاعمال، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الدرجة واحد (1) والدرجة سبعة (7)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (1) دلّ ذلك على غياب فعالية الممارسات الجمركية، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة سبعة فيدل ذلك على أن الممارسات الجمركية تمارس بشكل فعال.²

1 المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، تاريخ الاطلاع: 14 جويلية 2023، على الساعة 14:30

<https://www.ceicdata.com/en/algeria/transportation/dz-quality-of-port-infrastructure-wef-1extremely-underdeveloped-to-7well-developed-and-efficient-by-international-standards>

2 المنتدى الاقتصادي العالمي، تاريخ الاطلاع: 14 جويلية 2023، على الساعة 14:30

https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للصادرات

نتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي للمتغير التابع للدراسة، وأهم ما ورد فيه هي الآليات المتخذة من قبل الدول للرفع من الصادرات أبرزها سياسة الضبط المالية والنقدية والتجارية، والمحددات التي من شأنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن الصادرات أكثرها فعالية هو سعر الصرف الحقيقي، أيضا سنتطرق في هذا المبحث إلى استراتيجيات التصدير ومكانته في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتصدير

لنشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فهو يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما انه يعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.¹

أولاً: مفهوم التصدير:

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير باختلاف وجهات نظر وآراء المنظرين والمدارس الاقتصادية، نورد بعضها كما يلي:

التصدير هو: " بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية "

وعرفه فريد النجار بأنه: "مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"²

تتمثل الصادرات في: " القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج، وحسب الموسوعة الاقتصادية مفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدول أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة "

ويمكن تقديم تعريف للصادرات على المستويات التالية:

1 لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010.2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص: 526.

2 نجلاء هراقمي، نعيمة بارك وخالد مدخل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر. الواقع والمأمول. مداخلة بالملتقى الدولي للاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، 02 و03 ديسمبر 2019، ص: 380.

على مستوى المؤسسة: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية. على المستوى الوطني: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية. على المستوى الدولي: الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.¹

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف عام للتصدير:

"بأنه فوائض المنتجات الوطنية سواء كانت منظورة أو غير منظورة التي تمر عبر الحدود الجمركية للدول الأخرى المجاورة والغير مجاورة لكي يصرف في أسواقها، بهدف تحقيق أرباح وقيم مضافة تسجل في خزانة الدولة المصدرة، حيث تساهم تلك المداخل في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق تنوع اقتصادي يضمن استقرار الاقتصاديات خاصة النفطية منها..."

ثانيا. أهمية التصدير:

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

1. خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونكونغ تايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلندا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية.

2. إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: نعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

3. جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فوجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات

1 ناصر الدين قربي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران (الجزائر)، نوقشت يوم 14 ماي 2014، ص: 83.

الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة الصادرات السلعية والخدمية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

4. لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت استراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات.¹

5. إن الإنتاج من أجل التصدير يعطي الأهمية الكبيرة لعنصر الجودة في الأداء وهذا ما يعود بالفائدة سواء على المؤسسة أو على الدولة المصدرة.

6. مواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المحلية والأجنبية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايدة لفتح المزيد من الأسواق الخارجية لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.

7. يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي.²

وتتمثل الفوائد التي تعود على الدولة من الصادرات فيما يلي:

إن فتح المجال أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة والدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، فبعد ان تصل الصناعات إلى تحقيق الفائض في الإنتاج في الأسواق الخارجية ومن أجل النمو والتوسع والبقاء في السوق، إذ أن تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة قد يرجع إلى مزايا عدة منها: توفر اليد العاملة الفنية الماهرة القادرة على الإنتاج وبتكاليف نسبية مميزة، ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية، ومن هذا المنطلق فالصادرات تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة والمجتمع ككل، وتؤدي تنمية صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بالإضافة إلى توفير الموارد المستمرة للاستثمارات، فتمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسع أسواقها محليا ودوليا، يعني توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، وبالتالي إتاحة الفرصة لتحديد أسعار أقل وتنمية أكثر وهكذا... والصادرات في الدول النامية تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق الاستغلال

1 ناصر الدين قريبي، المرجع السابق، ص: 81.

2 نجلاء هراقمي، نعيمة بارك وخالد مدخل، مرجع سابق، ص: 381.

الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة.¹

ومن أهم دوافع التصدير ما يلي:

◀ تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.
 ◀ الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة في التسويق، وتحقيق الأرباح من خلال بيع المنتجات في الأسواق الخارجية.

◀ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، والاستفادة من بيع المنتجات ذات التكنولوجيا العالية المبتكرة.
 ◀ تصريف المنتجات ذات الإنتاج والاستخدام الموسمي في الأسواق العالمية، وكذا الاستفادة من تشغيل الطاقات والموارد الفائضة، والاستفادة من فرص التسويق الخارجية التي تحقق أرباح كبيرة، وذلك باغتنامها.
 ◀ القرب من الزبائن عن طريق إنشاء فروع ووكالات جديدة وتنفيذ طلبات معلقة لم تتوفر إمكانيات الإيفاء بها.
 ◀ ضيق السوق المحلية نتيجة عدم استيعاب هذه الأسواق للزيادة في السلع المنتجة محليا.
 ◀ بحث الشركات عن منافذ جديدة لتصريف منتجاتها نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها في السوق المحلية.²

ثالثا: أنواع التصدير:

هناك عدة تقسيمات لأصناف الصادرات فوق معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة يمكن تصنيفها إلى صادرات منظورة والتي تمثل الصادرات من السلع والبضائع التي تسوق للأسواق الأجنبية، والصادرات غير المنظورة والتي تمثل الخدمات وتشمل خدمات النقل والسياحة والتأمين إضافة على حركة رؤوس الأموال.
 وحسب معيار طريقة التصدير فهناك طريقتين أولها طريقة التصدير المباشر والتي تأخذ عدة أشكال كإنشاء قسم للتصدير أو فروع في الأسواق الأجنبية أو إنشاء شركات فرعية للشركة الام، أما بالنسبة لطريقة التصدير غير المباشر فوفقا لهذه الطريقة يتم تكليف وكلاء ووسطاء دوليون ينوبون عن الشركة في القيام بمهام التصدير، وهي الطريقة الأنسب للشركات الجديدة في عالم التصدير.³

ولأكثر توضيح ووفقا لمتطلبات بحثنا ارتأينا تفصيل أنواع الصادرات وفقا للمعيار الأول أي الصادرات المنظورة وغير منظورة وذلك على أساس كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية (وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج أو بصفة دائمة).

1 ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص: 82.

2 ناصر الدين قريبي، المرجع السابق، ص: 84.

3 لحسن عقومة، مراد جنيدي، مرجع سابق، ص: 529.

1. الصادرات المنظورة (المرئية): وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكن مشاهدتها ومعاينتها ويحسونها في سجلاتهم.

2. الصادرات غير المنظورة (غير المرئية): وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات... الخ، زد على ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال، العائدات إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، ويتم هذا التصدير بعدة طرق منها: إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج.

3. الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن من ثم يعاد استيرادها، ومن جملتها:

◀ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.

◀ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.

◀ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.¹

رابعا: آليات تنويع الصادرات:

إن تنويع الصادرات يعتمد على عدة آليات متبعة من طرف الدول في سبيل عدم الاعتماد على مصدر واحد للتصدير.

1. تنويع وتنمية الصادرات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي:

اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسسات الاقتصادية خاصة ومن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثرها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:

1.1. سياسة الضبط: حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية، بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة، والبحث عن التوظيف الكامل.

1 عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 73-74.

- 1.2. سياسة إعادة هيكلة الصناعة: وهي سياسة تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي.
 - 1.3. سياسة الإنعاش: وتهدف بالأساس إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه توقف (ركود) في مجمل آلياته، وعلى هذا الأساس تلجأ الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل عجز الميزانية العامة (تمويل التنمية بالعجز)، تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، زيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك... الخ.
 - 1.4. تخفيض قيمة العملة ودوره في تحقيق الصادرات: تعمل تقنية تخفيض العملة كآلية استثنائية من أجل إعادة الإنعاش للصادرات الوطنية من خلال ارتفاع سعر الواردات مما يدفع الفرد في داخل البلد من التخلي على السلع المستوردة والتوجه نحو مثلتها من الإنتاج المحلي، هذه الخطوة جد مفيدة في زيادة العرض من الإنتاج الوطني والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الزيادة من منسوب التصدير.¹
- خامسا: المحددات التي تؤثر على صادرات الدول النامية في جانب العرض:
1. تمثل المحددات التي تؤثر على الصادرات في جانب العرض في ما يلي:²
 - 1.1. سعر الصرف الحقيقي: من المعروف أن الانخفاض في سعر الصرف للعملة المحلية لدولة ما يؤدي إلى انخفاض أسعار صادراتها في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.
 2. الناتج القومي الإجمالي: لقد اهتمت العديد من الدراسات بتوضيح العلاقة بين الناتج والصادرات وجاءت أغلبها موضحة وجود أثر إيجابي للناتج على الصادرات، كما أكدت بعض الدراسات على أن العلاقة تسير في الاتجاهين.
 3. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار محفز جيد لنمو الصناعات وبشكل كبير إذا كان يهدف إلى تطوير الميزة النسبية لصناعة معينة والتوجه بها إلى للأسواق الخارجية ومن ثم تشجيع التصدير، وهو ما أكدته بعض تجارب بعض الدول في جنوب شرق آسيا والتي تؤكد على أن الاستثمار يعد أداة قوية في تشجيع الصادرات.
 4. القوة العاملة: إن الإنتاج يعتمد بشكل مباشر على العمالة وبشكل خاص العمالة الماهرة إذا ما تعلق الأمر بالصناعات التصديرية التي ترتبط ببعض المعايير الدولية التي تصعب من المنافسة دوليا.

1 جهيدة العياطي ومحمد بن عزة، إشكالية تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف (الجزائر)، المجلد 02، العدد 01، 15 جوان 2018، ص: 10.

2 هبة الله محمد أحمد إسماعيل، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، المجلد 35، العدد 01، 01 مارس 2021، ص ص: 224-226.

5. الادخار: لادخار تأثير كبير على الصادرات وإن لم يكن ذلك بشكل مباشر، حيث أن ارتفاع معدلات الادخار تساهم في انخفاض سعر الفائدة وبالتالي تعزيز فرص الاستثمار الذي يعد المغذي الأكبر للصادرات والصناعات التصديرية.

6. التصنيع: إن الاعتماد على المنتجات الزراعية قد أدى إلى تذبذب في المخرجات ذلك بسبب العوامل الطبيعية، على العكس من الإنتاج الصناعي الذي يتميز بالاستقرار إلى درجة كبيرة.

7. شبكات الاتصالات: مع الحاجة إلى إنجاز العمليات التجارية في أقل وقت أصبحت الحاجة لمرافق الاتصالات وتوسيع مداها أمر هام جدا.

8. تكاليف الإنتاج: إن التكلفة هي العنصر الرئيسي المحدد لسعر السلعة وكذلك ربحية النشاط التجاري. وبشكل خاص أسعار الصادرات نظرا لحدة المنافسة الخارجية داخل الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التصدير ومكانته في الفكر الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة لنشاط التصدير كما رأينا في المطلب الأول ارتأينا التطرق في هذا المطلب إلى مكانته حسب رواد الفكر الاقتصادي على مر العصور والنظر في الاستراتيجيات التي يتبني على الدول اتباعها في سبيل تحقيق القدر الكافي منه، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وترشيد استنزاف العملة من خلال الحد من الاستيراد من جهة، وتصريف الفوائض وجلب العملة الصعبة من جهة ثانية.

أولا: مكانة التصدير في الفكر الاقتصادي:

يحتوي الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي اعتبرت النشاط التصديري ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها، وذلك على النحو التالي:

1. الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري (التجاربيون):

أكد التجاربيون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم

تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة كما طالبوا بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغنم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة.

وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الاستغناء على احتياجها للخارج.

2. الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك في البروز والتي نادى بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف مطالبه الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة.

وانتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى ولاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للاقتصاد، فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، والتي تعتمد فكرة التوازن التلقائي، وبذلك يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فأبرز مفكري هذه المدرسة هو آدم سميث جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كل ما ازداد حجم السوق، وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج، ولقد أضاف ريكاردو، إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس التكاليف النسبية وليست النفقة المطلقة كما جاء به آدم سميث.¹

3. الصادرات في الفكر النيوكلاسيكي:

لقد قام كل من المفكرين السويديين هكشر وأولين بتطوير نظرية هبات عوامل الإنتاج للتجارة الخارجية وذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت إسهامات هكشر وأولين، من خلال

1 عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 75-78.

إدخال عنصر إنتاج آخر في التحليل بالإضافة إلى عنصر العمل وهو عنصر رأس المال، ويؤخذ على نظرية هكشر-أولين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري، فحسب هذه النظرية فإن الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها أن تخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل وتصديرها، وبالتالي فإن النظرية النيوكلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين على أنه يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) وما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية والدولية وفي ظل سيادة المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم تنقل التقنية وسيادة ثبات الغلة مع الحجم، وعلى الرغم من أن نظرية هكشر-أولين لعبت دورا كبيرا ومهيما في أدبيات التجارة الدولية إلا أنها لم تصمد أمام هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها.

وقد بررت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو على وفق المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية، وتتلخص هذه المكاسب في ثلاثة أنواع:

1.3. مكاسب ساكنة أو صافية وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع فتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها.

2.3. مكاسب حركية وهي تتمثل في أن التجارة الحركية تكون أكثر من المكاسب الصافية إذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة، ومن المكاسب التجارية الأخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في أن التجارة تتمثل حافزا للمنافسة ووسيلة للحصول على معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال وزيادة معدل التخصص والذي بدوره يؤدي إلى تحديث طرق وأساليب الإنتاج.

3.3. مكاسب تجارية تتلخص من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض والمعروف لدى آدم سميث والذي أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي إلى تعزيز أو تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية وهذا النوع من المكاسب يتمثل في أن التجارة الخارجية تعتبر منفذ لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي على الأسواق العالمية، وتعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الإنتاج سببا

وجيها في توسيع حجم الصادرات وتزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في إنتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي.¹

4. الصادرات في الفكر الكينزي:

عندما جاء العالم الاقتصادي "كينز" برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير (أو في الاستثمار)، فإن الزيادة الكلية في الدخل الوطني تكون أكبر، بسبب الزيادات المضاعفة، وهكذا تؤدي الزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني، ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني، ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية.

5. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لمن سبقوهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم: Marx, Nurkes... الخ، حيث أشار Marx إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

أما Nurkes فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل: كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.²

1 ناصر الدين قربي، مرجع سابق، ص: 90-91.

2 عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 79.

ثانيا: استراتيجيات ترقية الصادرات:

يعتبر التصدير ركيزة أساسية للاقتصاد وحلقة لا يمكن الاستغناء عنها في تنمية الدخل الوطني، لذلك نجد الدول تخطط له وتضع تصورات مختلفة تتجسد في استراتيجيات محددة حسب العوامل والمؤهلات التي تتوفر عليها، فهناك من الدول التي تقوم على استراتيجية تعمل على تخفيض الواردات من أجل توفير العملة الصعبة وتشجيع الاستثمارات المحلية على الإنتاج والتطوير من خلال تخفيض المنافسة الخارجية في السوق المحلي، وهناك من الدول من تقوم باستراتيجية تعتمد على إقامة وتشجيع صناعات تستهدف بشكل أساسي الأسواق الخارجية من خلال استغلال الموارد النسبية المتوفرة بالإضافة إلى إقامة نظام دعم لتلك الصناعات لزيادة تنافسية المنتجات المحلية.

وحدد كروجر Krouger 1981 مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يجب إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة. فيما ذهب تعريف بلاصا balassa 1985 وباغواقي bhagwati إلى القول بأنها تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات. ومنه فإن استراتيجية ترقية الصادرات هي مجموعة الأعمال التي تقوم بها الدولة من إجراءات مختلفة وتوفير الوسائل اللازمة بهدف رفع تنافسية المنتجات المحلية أمام المنتجات الخارجية، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على كمية وقيمة الصادرات وكذا تخفيض فاتورة الاستيراد.

1. إستراتيجية إحلال الواردات (التوجه نحو الداخل):

يقصد بها إنتاج سلع صناعية تحل محل المستوردات أو تلك السلع الممكن استيرادها ما لم يقم الاقتصاد المحلي بإنتاجها، وتعتمد هذه الاستراتيجية على مبدأ الحماية من خلال فرض القيود التجارية الكمية والنوعية والرسوم الجمركية ومختلف أدوات السياسة التجارية الممكنة للوصول إلى نظام يحمي ويدعم الصناعات المحلية التي تعمل على إنتاج وتوفير تلك السلع المستهدفة التي كانت محل استيراد.¹ ويرى المدافعين عن استراتيجية إحلال الواردات أنها تحقق المنافع التالية:²

1 عبد الحكيم قلوچ، دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة " 1993.2020"، أطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، نوقشت وأجيزت علنا 11 ماي 2022، ص: 103.
2 سالي عبدالله أحمد حميدة، أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، دراسة تطبيقية على شركة جياذ للسيارات المحدودة (2015.2001)، رسالة ليل درجة ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزيرة (السودان)، 2018، ص: 8.

1.1. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الضرورية والحساسة للمجتمع لتحقيق التنمية والاستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره.

2.1. حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة.

تعتبر استراتيجية إحلال الواردات من بين الاستراتيجيات المعتمدة عبر دول العالم الثالث والدول النامية خاصة، حيث تقوم بوضع العديد من القيود الحمائية التي تساهم في رفع سعر الواردات أو منعها في العديد من الأحيان، وهذا لا يعني الانعزال عن العالم بل هو تخطيط متوافق للمعاملات التجارية بين الحرية والتقييد، وبالمقابل تقوم بتشجيع الإنتاج المحلي بمختلف طرق الدعم الممكنة لتعويض تلك المستوردات.¹ وتقاس نسبة إحلال الواردات من خلال العلاقة التالية:

$$Si = Mi/M$$

حيث:

$$Mi = \text{السلع المستوردة} \quad M = \text{إجمالي الواردات}$$

تقيس هذه النسبة ضخامة هيكل الاستيرادات بالمقارنة مع إجمالي الواردات، وتحدد دور إحلال الواردات من خلال تحديد العلاقة المتواجدة بين المستوردات والإنتاج وكذا الاستهلاك.

2. استراتيجية تنمية الصادرات (التوجه نحو الخارج):

يتم التفريق بين تنمية الصادرات وتنشيط الصادرات، فالأول يتعلق باستراتيجية تنمية الصادرات في الاجل الطويل وهو ما يتناسب مع ظروف الدول النامية، إذ تعتمد على مجموعة من السياسات بهدف إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الإنتاج المحلي بما يتوافق في جودته ونوعيته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والأجنبي من أجل رفع الأداء الاقتصادي للبلد، أما الثاني يعني بالأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة من خلال إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج، بما يمكن استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة ومتطورة، وتهدف أيضا هذه الاستراتيجية إلى تكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها حيث برز اتجاهين:

2.1. أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبل تصديرها كما حدث في

البلدان المنتجة للنفط (صناعات بتروكيماوية)

1 عبد الحكيم قلوب ، مرجع سابق، ص: 104.

2.2. أقطار أحدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتماداً على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها مثل: صناعة المطاط والنسيج لدول جنوب شرق آسيا.¹ وتتركز استراتيجية تنمية الصادرات على ما يلي:

- ◀ خلق إطار مؤسسي يهتم بخدمة وتسهيل عملية التصدير يعمل على إيجاد حلول لمختلف العراقيل التي تتعرض لها مثل: التمويل، الترويج، توفير المعلومات.
- ◀ إقامة نظام فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية والحفاظ على سمعة المنتج الوطني وجودته.
- ◀ إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة للعملية وهذا كتحفيز لها لزيادة النمو من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الاستثمارات.
- ◀ إنشاء نظام لتأمين الصادرات وتعويض الخسائر المحتمل تحققها جراء عمليات التصدير وتقلبات الصرف.
- ◀ إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية بهدف جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعومة.
- ◀ تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير من خلال تسهيل وتبسيط إجراءات التموين بالسلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع الموجهة للتصدير وكذا مختلف الآليات التي تساهم في تخفيض تلك التكاليف.
- ◀ إصلاح القطاع المصرفي واستعمال الأدوات النقدية بغرض تحفيز الصادرات وتوفير التمويل اللازم لدعم القطاع الصناعي، وتوفير الخدمات البنكية المتكاملة المرافقة لعملية التصدير كما وكيفا مع مراعاة توزيعها الجغرافي الملائم.

3. الدمج بين استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات:

إن الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات جعل العديد من الاقتصاديات في خطر الوقوع والانغلاق المحلي على العالم الخارجي مما سيؤدي إلى التبعية التكنولوجية في الإنتاج ومشكلة استيراد السلع الرأسمالية لتموين حاجيات الاقتصاد للوصول إلى القدرة على تطبيق استراتيجية إحلال الواردات، ومن جهة أخرى فإن استراتيجية تنمية الصادرات تتطلب مجموعة من الشروط التي لا تتوفر في العديد من البلدان النامية نذكر منها:²

1 عبد الحكيم قلوب، المرجع السابق، ص: 105.

2 عبد الحكيم قلوب، المرجع السابق، ص: 106.

1.3. الاستقرار السياسي والاقتصادي.

2.3. حوافز مختلفة للمصدرين.

3.3. سياسة الخوصصة ودعم القطاع الخاص وإيجاد نظام خدمات قوي وفعال.

4.3. وضع سياسة متكاملة للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الزراعية والسياحية والخدمية.

5.3. قيام قطاع صناعي على مستوى تكنولوجي مقبول دوليا والعمل على تحسينه.

6.3. توفير مناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية والاتجاه إلى خلق أسواق داخلية وخارجية.

لذلك فإنه على الدول تطبيق الاستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، لكن هذا الإجراء يطرح مشكلة حسب بعض الاقتصاديين الذين يرون بأن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، ومن جهة أخرى فإن تلك الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، ومنه يصبح التسيير والحوكمة والرشادة الاقتصادية عاملا حاسما في إنشاء الاستراتيجية وتنفيذها، بالإضافة إلى ضرورة التمييز بين كل قطاع بما يتناسب والقدرات المتوفرة.¹

1 عبد الحكيم قلوب، المرجع السابق، ص: 106-107.

المبحث الثالث: العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات

ضمن هذا المبحث سيتم تبيين العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات، بدءا بتوضيح الترابط بين اللوجستيات والتجارة الدولية عامة، ثم التعرّيج لمناقشة العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات بالتركيز على عناصر مؤشر الأداء اللوجستي باعتبارها تشتمل على أغلب مكونات البنية التحتية اللوجستية التي من خلالها يتم تحسين جودة وتنافسية أداء البلدان اللوجستية، وتأكيد العلاقة الديناميكية شديدة الترابط بينهما حسب منطق النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأداء اللوجستي والتجارة الدولية

سيتم تحت هذا المطلب التطرق الى دور وعلاقة الأداء اللوجستي في تحديد تموقع وتنافسية الدول على خارطة التبادلات التجارية العالمية.

أولاً: أهمية اللوجستيك في التجارة الدولية:

يمكن إبراز الأهمية البالغة للأنشطة اللوجستية في التبادل التجاري الدولي من خلال النقاط التالية:

1. يشير البنك الدولي ان الخدمات اللوجستية تمثل العمود الفقري للتجارة العالمية وفي ظل زيادة انتشار سلاسل التوريد على مستوى العالم فجودة الخدمات اللوجستية في بلد ما تمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الاقتصاد العالمي من عدمها.
2. للخدمات اللوجستية أهمية كبيرة في تعزيز تنافسية القطاع التجاري داخل الدول وفيما بين دول العالم، كما أن لها أهمية كبيرة في توفير فرص العمل والتشغيل ورفع كفاءة التوصيل والنقل للبضائع وتقليل التالف والفاقد منها مما يعني الحفاظ على جودة المنتج وتوصيله للمستهلك النهائي في الوقت المتوقع والجودة اللازمين.
3. يسهم وجود خدمات لوجستية فعالة في تعزيز القدرة التنافسية للدولة ويساهم في تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي في حين يعتبر عدم وجود قطاع لوجستي ناضج بمثابة عقبة أمام نمو الصادرات وهو ما يؤثر على تكاليف الخدمات اللوجستية كأحد المحددات الرئيسية للإنتاج والتجارة داخل وعبر الحدود وبالتالي التأثير على نمط التخصص ومستوى النمو الاقتصادي.¹

1 عمر قريد وسناء خليل، تقييم قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، المجلد 11، العدد 01، 12 أبريل 2022، ص: 16.

4. يؤثر اللوجستيك على الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية ويمكن أن تشكل اللوجستيات قطاعا من قطاعات التنمية يمكن البلدان ذات الصلات العالمية والإقليمية القوية من ان تكون مركزا هاما للوجستيات والتجارة.¹

5. ساهم القطاع اللوجستي الفعال بشكل كبير على دعم العديد من الدول النامية فحول نامية لا تتمتع بموارد طبيعية أوجدت لها موطأ قدم في حقل التجارة الدولية بفضل أداء خدماتها اللوجستية في حين أن دول أخرى ذات مواقع استراتيجية ونتيجة لأدائها اللوجستي المنخفض أصبحت على هامش تحركات التجارة الدولية ما أدى إلى تراجعها اقتصاديا فالبنية التحتية اللوجستية تعد من أحد محددات جذب الاستثمار الأجنبي وعامل مهم في زيادة القدرة التنافسية للبلد.

6. يمكن للخدمات اللوجستية أن تؤثر في الصادرات من خلال تأثيرها في التكاليف ومن ثم التأثير في التسعير فإذا كان التسعير داخل الأسواق المحلية يتأثر إلى حد كبير بالقدرة الاحتكارية للمنتج، نجد أنه في التجارة الدولية تعتبر تكلفة الخدمات اللوجستية إحدى العوامل الهامة في تحديد السعر على المستوى الدولي الأمر الذي يجعل تكاليف مختلف الأنشطة الداعمة للإنتاج تلعب دورا هاما في تحديد اتجاهات التجارة الدولية ومن أهم هذه الأنشطة النقل الذي يعتبر النشاط الأبرز في الأداء اللوجستي.

7. يعتبر سوق الخدمات اللوجستية من الأسواق الأكثر نضجا في الاقتصاد العالمي حيث شهدت هذه السوق نموا متزايدا خلال العقود الأخيرة فبعد أن كانت قيمة سوق الخدمات اللوجستية في العالم تقدر 332 مليار دولار عام 2003 ارتفعت هذه القيمة لتصل 850 مليار عام 2015 ومن المتوقع أن تزيد هذه القيمة لتصل إلى 1950 مليار دولار عام 2022 وتشير التوقعات بارتفاع هذه القيمة إلى مبلغ 15800 مليار دولار بحلول عام 2030 أي بمعدل نمو مركب يقدر بـ 6.8% خلال فترة (2022-2030).

ففي دولة الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت قيمة السوق اللوجستية 1.6 ترليون دولار عام 2018 أي ما يعادل 8% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة كما يشغل هذا القطاع حوالي 400000 عامل أمريكي.

8. أدركت العديد من الدول أهمية امتلاك منظومة لوجستية فعالة وعدم اقتصر اعتمادها على شركات التوريد العالمية خاصة في ظل جائحة كورونا حيث لم تكف أسعار الشحن البحري مثلا عن ارتفاع في ظل الأزمة الصحية العالمية والتي شهدت ارتفاع يقدر بستة أضعاف، ففي ظل رفع القيود على التجارة الدولية في سياق

1 عمر قريد وسناء خليل، المرجع السابق، ص: 17.

التعافي الاقتصادي وجد المتعاملون في قطاع الشحن البحري والذين يستحوذون على أكثر من 80% من النقل العالمي للبضائع صعوبة كبيرة للاستجابة للطلب المتزايد على خدماتهم الأمر الذي نجم عنه ارتفاع كبير في أسعار المستوردات ونقص كبير في تنافسية الصادرات في الدول المعتمدة لوجستيا على الشركات الأجنبية.1

ثانيا: الترابط بين الأداء اللوجستي والتجارة الدولية:

يوجد ارتباط وثيق بين حركة التجارة الدولية والعمليات اللوجستية والنقل، حيث ارتبطت صناعة اللوجستيات في مختلف مراحلها المتدرجة على سلم التطورات بالتجارة الدولية في شتى مراحلها، منذ نشأة هذه التجارة في صورتها البدائية على هيئة المقايضة مروراً بتدفقات التجارة القارية عبر طريق البهار وطريق الحرير، إلا ان توجت هذه الصناعة الخدمية في عصر النقل المتعدد الوسائط والمتعاقب المراحل والوسائل والنظم، ثم تكاملت مع التجارة الإلكترونية التي تتبع أو تسير في ركاب الاقتصاد الرقمي.

فالتغير الذي شهدته التجارة الدولية مع ظهور المفاهيم المتعلقة باللوغستيات ونظام النقل متعدد الوسائط، وخدمة التزامن المحكم، أدى إلى زيادة المنافسة الدولية من خلال السعي إلى تحقيق التميز التنافسي عن طريق تطبيق استراتيجية تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج.

فكان لا بد من النظر إلى الخدمات اللوجستية المتكاملة التي تساهم في تقليل تكاليف النقل وإدارة المخزون، والمناولة، والتعبئة، والتغليف، والتوزيع الشامل، والعمليات المتعلقة بالإنتاج لغاية وصول المنتج إلى المستهلك.

لذا فالعلاقة بين التجارة الدولية والخدمات اللوجستية تكمن فيما تقدمه الخدمات اللوجستية من تخفيض في التكلفة وتقليل في الوقت والحفاظ على جودة المنتج على طول سلسلة الإمداد، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

والنقل من الوظائف الرئيسية في العملية اللوجستية وتزايد أهميته في إجمالي التكلفة اللوجستية لحركة التجارة الدولية، وعلى ذلك تلعب الكفاءة المرتفعة للوجستيات النقل والتجارة دورا كبيرا في تخفيض التكلفة الإنتاجية وتعتبر اليابان أفضل مثال في هذا المجال حيث استطاعت ان تحافظ على قدرتها التنافسية دوليا.²

1 عمر قريد وسناء خليل، المرجع السابق، ص: 17-18.

2 بشار نبيل الملا، رياض إسماعيل رياض ومحمود محمد عبد الرزاق عنبر، الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان (مصر)، المجلد 02، العدد 02، جانفي 2021، ص: 172-173.

المطلب الثاني: الأداء اللوجستي والصادرات

تتزايد أهمية قطاع اللوجستيك يوماً بعد يوم باعتباره الدعامة الرئيسية للتبادلات التجارية داخل الحدود وعبرها نظراً لمساهمته الفعالة في تحسين تنافسية الصادرات بشكل خاص والاقتصاديات ككل بشكل عام.

أولاً: الترابط بين الأداء اللوجستي والصادرات

هناك ارتباط دائم بين مزايا المنتج والقدرة على المنافسة دولياً، وإن اختلفت العوامل التي توضح مزايا المنتج باختلاف النظريات الاقتصادية، لكن مع التطورات الحادثة في بيئة العمل الدولية ظهرت العديد من العوامل الجديدة التي تضفي طابع خاص من التنافسية للمنتجات، ويمكنها أن تؤثر بجميع ما يتعلق به منذ بداية تصنيعه وحتى وصوله للمستهلك النهائي ويأتي على رأسها الأنشطة اللوجستية.

يمكن للخدمات اللوجستية أن تؤثر في الصادرات من خلال تأثيرها في التكاليف ومن ثم التأثير في التسعير، كما تؤكد بعض الدراسات على أن تكاليف الأنشطة الداعمة للإنتاج تلعب دوراً هاماً في تحديد اتجاهات التجارة بين البلدان وكان من أهمها تكاليف النقل.

وبشكل عام تشمل البنية التحتية العديد من العناصر كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخدمات المرافق العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات أنابيب المياه والصرف الصحي، قنوات الصرف والري ووسائل جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، خطوط أنابيب الغاز، الطرق العامة والسدود الكبرى وقطاعات النقل الأخرى بين المدن والضواحي، النقل الحضري، والمجاري المائية والموانئ والمطارات.

تساعد البنية التحتية الجيدة في خفض التكاليف الإنتاجية وبالتالي زيادة تنافسية المنتجات، كما أنها تدعم زيادة الإنتاج وبالتالي حدوث زيادة في المعروض السلعي يتولد عنه زيادة في الفوائض يمكن توجيهها إلى التصدير، كما تدعم البنية التحتية المتميزة سهولة الوصول إلى الأسواق بشكل أفضل من خلال توفير الاتصالات ووسائل النقل الكفء وتسهيل الدخول للأسواق الجديدة.

ثانياً: علاقة مكونات مؤشر الأداء اللوجستي بالصادرات

1. الجمارك وتنمية الصادرات:

تعد الجمارك هي المسؤولة عن معالجة كافة المعاملات والحركات المالية الناتجة عن حركات التجارة الدولية، وإن أي تأخير يمكن أن يحدث فيما يتعلق بالتخليص الجمركي سوف يؤثر بالسلب على التجارة الدولية، ومع اهتمام العالم والمنظمات الدولية بالسعي نحو تيسير التجارة،¹ فكان جدير أن يتم تطبيق هذا المصطلح بشكل

1 هبة الله محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص: 226-228.

مكثف على تيسير المعاملات الخاصة بالإجراءات الحدودية والتخليص الجمركي، حيث تعد البيئة التجارية معقدة للغاية فقد تحتاج الشحنات إلى تخطي العديد من الإجراءات المختلفة خلال عملية التصدير، وغالبا ما تكون هذه الإجراءات مؤدات بواسطة سلطات الجمارك وتحت إشرافها. لذلك فإن خفض هذه الإجراءات والقضاء على الازدواجية بها سوف يؤثر بشكل إيجابي على حركة التجارة وبشكل خاص عملية التصدير.

2. الوقت والصادرات:

إن الاهتمام بعنصر الوقت قد ازداد مع مرور الزمن إلى أن أصبح من النقاط التنافسية التي تدعم شركات عن غيرها. وقد ازدادت أهمية عامل الوقت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، مما جعل العديد من الشركات تلجأ إلى الاستعانة بمصادر خارجية من اجل تلبية توقعات عملائهم من حيث التسليم في الوقت المناسب.

وقد بدأت العديد من الشركات وبشكل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية في اشتراط معايير للاستيراد من الدول النامية يأتي من بينها وقت التسليم. وفي دراسة لتوضيح أثر الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع من المصنع إلى السفينة على حجم الصادرات بحد أدنى 1 بالمائة أو أكثر وذلك ما يختلف عن أنواع سلع أخرى أكثر حساسية للوقت يمكن أن تؤثر بنسبة 7 بالمائة في المتوسط.¹

3. البنى الأساسية والخدمات اللوجستية وترقية الصادرات:

يتطلب نمو حركة وحجم التجارة الدولية الطلب على خدمات النقل وخاصة النقل البحري باعتباره من أهم روافع الاقتصاديات الدولية على مستوى الكرة الأرضية تأثرا بتطور السوق العالمي، حيث يستحوذ التعامل بوسائل النقل البحري على ما يقارب من 85 بالمائة إلى 90 بالمائة من مجموع التعاملات التجارية الدولية، والاستخدام الواسع لهذا النوع من النقل هو من ساعد على خفض تكلفته، وباستخدام مستجدات ظهرت حديثا كنظام التسليم في الوقت المحدد ونظام التحوية الذي تفرضه حلقات النقل الدولي متعدد الوسائط، بغية الحد من تكاليف التجارة في جميع أنحاء العالم، والرفع من حجم التجارة العالمية، أصبح يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المينائية واللوجستية،² ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية يمكن أن ينعكس نظام النقل الفعال إيجابا على وتيرة النمو وتطوير الأنشطة التجارية من خلال ما لا يقل عن أربعة طرق:

◀ من خلال تمكين أشكال جديدة للتجارة فيما بين الصناعات والمواقع.

◀ عن طريق خفض التكلفة وتعزيز الثقة لحركة التجارة القائمة.

1 هبة الله محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص: 229.

2 أمينة بورطال، تفعيل لوجستيات الموانئ الجافة نظام النقل من الباب إلى الباب، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، المجلد 06، العدد 01، 15 جانفي 2020، ص: 56.

◀ من خلال توسيع حجم الأسواق وتمكين اقتصاديات كبيرة للإنتاج وتوزيع فعال للسلع والخدمات.
 ▶ زيادة الإنتاجية من خلال الحصول على تنوع أكثر وعمالة متخصصة العرض وأسواق المشتري.¹

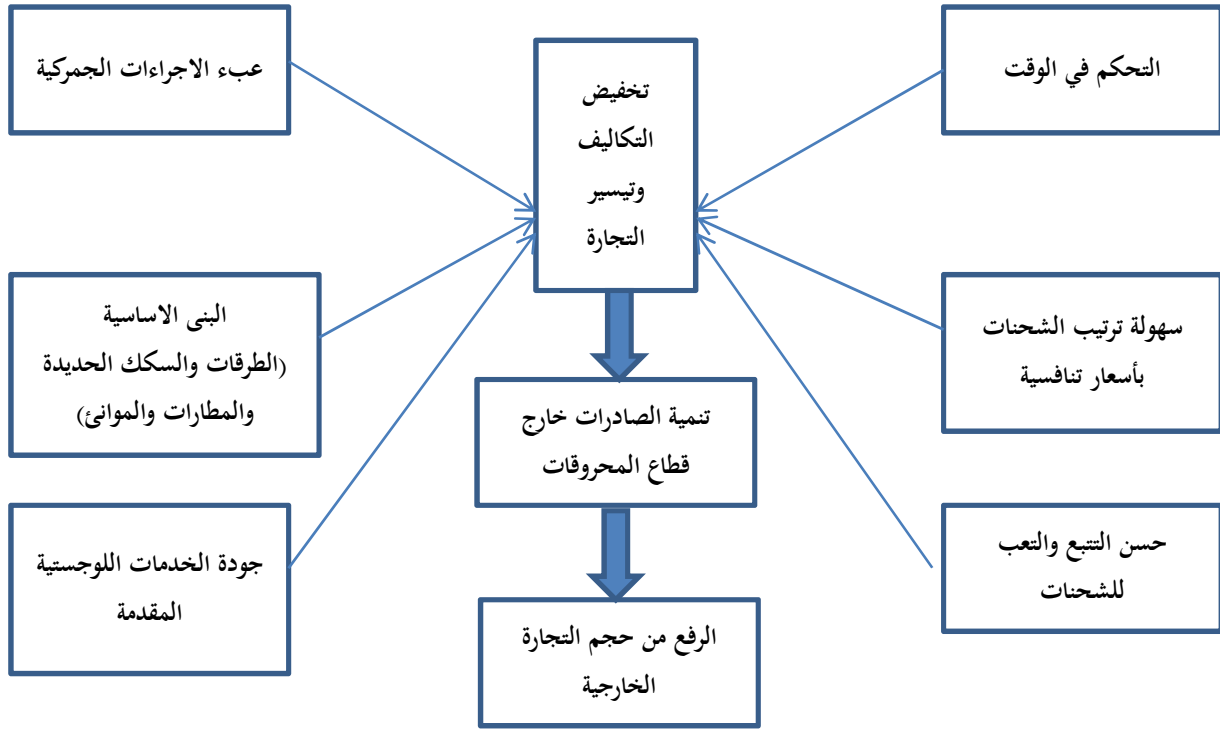
4. سهولة ترتيب الشحنات وتتبعها وتعقبها والصادرات:

إن الاهتمام بالرفع من جودة التعاملات التجارية وتيسيرها بغية تحقيق تقديمها بأقل التكاليف وفي ذات الوقت بأكبر مرونة وفعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وهو ما أضحينا نراه من الشروط التي تملئها علينا التنافسية العالمية بين الدول، حيث ساعد تنافس الدول المتطورة من حيث جودة البنية التحتية وسرعة وصول المعلومات وسهولة تدفقها بين المتعاملين... الخ على تحقيق نسب عالية في حجم تجارتها العالمية مقارنة مع الدول الأخرى التي تعاني من حيث جودة الخدمات اللوجستية المقدمة، فالاهتمام بهذا النوع من الخدمات التي أصبحت تجسد شرايين الاقتصاد عامة من حيث كونها مركز بداية ونهاية للبضائع، من ما سبق نستنتج بأن السهولة في ترتيب وتعقب وتتبع الشحنات يستدعي منا ذلك تمتين البنى التحتية اللوجستية خاصة التي تتمثل في وسائط النقل المتكامل عن طريق ربط الموانئ البحرية بالموانئ الجافة (dry ports) وشبكة من وسائط النقل الأخرى، والاهتمام بجودة وتكنولوجيا الاتصال وإدارة المعلومات والتركيز على تقديم الخدمات المتكاملة بأسعار تنافسية لاستقطاب الأنشطة التجارية، لضمان إيجاد قاعدة لوجستية للتجارة تنجز بداخلها عمليات شحن وتفريغ وتخزين وتجميع وتوزيع للحاويات بمعدات حديثة ذات إنتاجية عالية.²

1 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، 2011، ص ص: 89-88.

2 أمينة بورطال، مرجع سابق، ص: 56.

والشكل التوضيحي أدناه يبين العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات.
الشكل رقم 01-12: علاقة الأداء اللوجستي بالصادرات خارج قطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

من ما سبق ومن الشكل أعلاه نستنتج أن العلاقة بين البنية التحتية اللوجستية بمكوناتها (موانئ، مطارات، طرق، سكك حديدية..) والخدمات اللوجستية المقدمة (تكنولوجيات الاتصال، تدفق المعلومات وانسياب الإنترنت..) بالصادرات عامة والخارجة عن المحروقات خاصة علاقة قوية فبدونها لا يمكن وصول السلع إلى الأسواق الخارجية وبالتالي تعطيل حركة التجارة الدولية ووقف عجلة الاقتصاد لأي بلد.

خلاصة الفصل

بعدهما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المقاربات والمفاهيم النظرية لكل ما يتعلق بالأداء اللوجستي والصادرات وللعلاقة بينهما، يمكن لنا اعتبار أن الخدمات اللوجستية عصب الاقتصاد التجاري المعاصر وأساس للتبادل السلعي بين العديد من بلدان العالم، فحسب إدارة تدفق البضائع والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات وحتى الموارد البشرية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك سواء على مستوى سلاسل الإمداد الداخلية أي المحلية أو الخارجية العابرة عبر المنافذ الحدودية يعتبر من الخدمات اللوجستية الفعالة التي أضحت تحظى بأهمية بالغة في تنمية العمل التجاري بين الدول، في حين أن عدم وجود قطاع لوجستيات واضح يعوق الرفع من الصادرات.

ركزنا أيضا في هذا الفصل على أهم المؤشرات والمتغيرات المعبرة عن الأداء اللوجستي وطرق قياسها بناء على المنظمات الدولية المصدر لها والنظريات الاقتصادية التي أثمرتها جهود الباحثين والمتخصصين في هذا المجال لاستخدامها في الدراسة القياسية، وفي الفصل الموالي سنقوم بمراجعة الأدبيات السابقة التي اختبرت العلاقة بين متغيرات دراستنا تجريبيا.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مدخل الفصل

تتمحور كل الأبحاث العلمية بمختلف أشكالها حول إشكاليات وتساؤلات تطرح في أذهان الباحثين، ويتوصلون لإجابات عليها في نهاية بحثهم إما بتأكيد ما تم افتراضه أو بنفيه إلى جانب تقديم تفسيرات غالبا ما يتم تبريرها بالتوازي مع ما يتم تناوله من نظريات اقتصادية، وفي الأخير يضع أولئك الباحثين آفاق بحثية وفجوات خلفتها أبحاثهم لم يتم الإلمام بها نظرا لصعوبات حالت دون ذلك خلال فترة قيامهم بدراساتهم، لذلك فالضرورة تستدعي من الباحث الاطلاع المكثف عن الدراسات السابقة وتلخيص ما أمكنه منها سواء كان ذلك لتشكيل عنوان بحثي أو حتى بعد وضعه، لهذا ومن اجل المعالجة الفعالة لبحثنا المعنون بأثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بدولتي الجزائر والسعودية، استدعى ذلك منا تلخيص دراسات سابقة باللغتين العربية والأجنبية تدرس العلاقة بين المتغيرين، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث عرض للدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية مراعين في ذلك استخلاص ما جادت به أنامل الباحثين من تحليل وقياس لدراساتهم مسلطين الضوء على العناصر التي يجب أن تظهر في المستخلصات من إشكاليات، أهداف، نماذج مشكلة، نتائج وتوصيات... الخ

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

سنقوم في هذا المطلب بتقديم عرض لمجموعة مختارة من الدراسات التي سبقت دراستنا باللغة العربية، مرتبة حسب حدوثها ترتيباً تنازلياً من سنة 2022 إلى سنة 2018، حيث كانت بمثابة دليل طريق لنا في إنجازنا لأطروحتنا.

1. دراسة محمد لمين خلط كيجل وعبد المجيد تيموي (جانفي 2022):¹

أتت هذه الدراسة للإجابة على الإشكال المطروح التالي: هل يوجد تأثير لأداء الخدمات اللوجستية على تجارة إعادة التصدير؟، وهدفت الدراسة من خلال هذا الإشكال إلى تحليل تجارة إعادة التصدير وإبراز دور الخدمات اللوجستية في تنميتها هذا من جهة، وإلى دراسة أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير لـ 08 دول تعتبر الرائدة في التجارة الوسيطة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، الإمارات، البحرين، قطر، السعودية، الأردن وعمان) باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم استخدام الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات بنماذج بانل خلال الفترة (2010-2018) من جهة أخرى.

وجاءت النتائج المتحصل عليها ذات أثر إيجابي وهذا فيما يتعلق بمؤشرات كفاءة الجمارك، ترتيب الشحنات الدولية، تتبع الشحنات وتوقيت الوصول، أما مؤشري البنية التحتية والجودة اللوجستية فقد جاءت نتائجها سلبية لعدة أسباب أهمها عدم الاستثمار في تطوير البنية التحتية والجودة اللوجستية وعدم الاعتماد على أنظمة الأتمتة اللوجستية لمواكبة الحركة المتنامية لتجارة السلع الوسيطة،

وعموماً توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الأداء اللوجستي في مجملها كان لها علاقة طردية بتجارة إعادة التصدير وكلما زاد الأداء اللوجستي زاد تدفق ونمو تجارة إعادة التصدير في بلدان عينة الدراسة.

1 محمد لمين خلط كيجل وعبد المجيد تيموي، أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2010-2018)، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 09، العدد 01، 31 جانفي 2022، ص ص: 91-114.

2. دراسة خلط كيجل محمد لمين وتيماوي عبد المجيد (مارس 2022):¹

للإجابة على إشكالية الدراسة التي تمثلت في طرح التساؤل الرئيس حول أثر ديناميكية شبكة النقل البحري المنتظم على نمو تجارة إعادة التصدير، حاولت الدراسة من خلال هذا البحث تحليل وقياس أثر ديناميكية النقل البحري المنتظم على تجارة إعادة التصدير من خلال مؤشر النقل البحري المنتظم ومؤشر النقل البحري المنتظم الثنائي لـ 08 دول من ضمن 15 دولة رائدة في تجارة إعادة التصدير خلال فترة البحث، تقع في 04 قارات مختلفة (هونغ كونغ، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات، إيطاليا، السعودية، إسبانيا، قبرص ونيوزلندا) خلال الفترة من 2012 إلى 2019 باستخدام نماذج بانل.

كما وسعت الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية: * ضبط مفاهيم تجارة إعادة التصدير التي غالبا ما يتم تصنيفها على انها تصدير محلي. * عرض أهمية شبكة النقل البحري المنتظم في تحسين نمو التجارة الوسيطة. * إبراز العلاقة بين مؤشر الارتباط بالنقل البحري المنتظم ومؤشر الارتباط بالنقل البحري المنتظم الثنائي مع تجارة إعادة التصدير.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين درجة الارتباط بالشبكة العالمية للنقل البحري المنتظم والتجارة الوسيطة، كما أيضا بينت أن هناك علاقة طردية بشكل أكبر بين الارتباط بالنقل البحري المنتظم الثنائي وتجارة إعادة التصدير بالرغم من التباعد الجغرافي لمراكز التجارة الوسيطة، وعلى الدول التي تعتمد في صياغة سياستها التصديرية على تجارة إعادة التصدير تحسين ارتباطها بالخطوط العالمية للنقل البحري المنتظم خاصة خطوط النقل البحري المنتظم الثنائي الذي يربط هذه الدول بالدول الرائدة في هذا النوع من التجارة قصد زيادة تدفق سلعها الوسيطة، وهذا بالاستثمار في البنى التحتية للموانئ وتحسين أداء الخدمات اللوجستية وتطوير وسائل المناولة والتفريغ وإعادة الشحن لتخفيض مدد رسو وتوقف السفن وهذا ما سيزيد من نفاذ تجارة إعادة التصدير للأسواق الخارجية العالمية عن طريق النقل البحري أو النقل متعدد الوسائط الداخلي.

3. دراسة عبد الحكيم قلوب (2022):²

انبعثت إشكالية الدراسة من أهمية الموضوع البارزة في اقتصاديات كل البلدان، حيث أتت الإشكالية الرئيسية على شكل التساؤل الرئيسي الآتي: كيف تساهم محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بناء على الفترة (1993-2020)؟. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في

1 محمد لمين خلط كيجل وعبد المجيد تيماوي، أثر ديناميكية شبكة النقل البحري المنتظم على نمو تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية لمجموعة من الدول للفترة (2012-2019)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)، المجلد 05، العدد 02، 31 مارس 2022، ص ص: 631-653.

2 عبد الحكيم قلوب، مرجع سابق.

التطرق للموضوع بالاعتماد على القياس الاقتصادي في تفسير دور المتغيرات الكلية الأساسية للاقتصاد الجزائري على الصادرات خارج المحروقات. هدفت الدراسة إلى معالجة تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقدرتها على تحسين الهيكل التصديري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1993-2020)، حيث شهدت هذه الفترة تحولات تشريعية وتنظيمية بما يسمح بتكوين بيئة أعمال محفزة لتنوع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في التطرق للموضوع مدعما بالقياس الاقتصادي في تفسير دور المتغيرات الكلية الأساسية للاقتصاد الجزائري على الصادرات خارج المحروقات.

توصلت الدراسة إلى أن تلك التحولات لم ترقى إلى تحسين المناخ الاستثماري بالشكل المطلوب لغياب استراتيجية تستهدف قطاعات محددة تساهم في إرساء قواعد الإنتاج الحقيقي، كما ذكرت الدراسة أن عوامل الفساد والبيروقراطية ساهمت في فشل التحفيزات المقدمة نسبيا، وأضافت لذلك بأن منهجية السياسة التجارية والدبلوماسية الاقتصادية لا تساعد على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ضعف البنية اللوجستية.

أوصت الدراسة على ضوء النتائج بتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر من الحرية الاقتصادية وخلق فضاء للتنافسية العادلة وتفعيل آليات التجارة الدولية بأكثر كفاءة مع التركيز على دور الدبلوماسية الاقتصادية ومحاربة الفساد من خلال تطبيق آليات الرقابة والشفافية.

4. دراسة هبة الله محمد أحمد اسماعيل (2021):¹

أتت الإشكالية المطروحة انبعثا من مشكلة الدراسة التي تنص على ضعف صادرات الدول النامية وتخصص أغلب الدول النامية في الصادرات الأولية التي تتمتع بعدم الثبات في حصيلتها، كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول قياس أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات داخل الدول النامية. تهدف الدراسة إلى الوقوف على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات داخل الدول النامية وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التي تقدمها هذه البلدان كتطوير البنية التحتية وتطوير وهيكلة الأنظمة الجمركية بداخلها والاهتمام بعامل الوقت كعنصر هام للتجارة الدولية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتحليلي في تحليل وتوصيف المتغيرات التي تناولتها الدراسة وذلك لتقدير العلاقة بين المتغيرات وقياس أثر الأداء اللوجستي في تنمية صادرات الدول النامية، ليصبح أحد المحددات الداعمة لتنافسية الصادرات. بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي. شملت ثلاثون دولة نامية على مستوى العالم خلال الفترة (2007-2018).

1 هبة الله محمد أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص: 215-240.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية والتي تؤكد معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجستي ولكل متغيرات الدراسة المستقلة على الصادرات بالدول النامية محل الدراسة، فدعم الخدمات اللوجستية لدعم قطاعات التصدير للدول النامية سيكون له مردود جيد إلى حد كبير.

5. دراسة خليفة خالد (2021):¹

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر حركة الحاويات في الميناء، في التنمية الاقتصادية معبرا عن هذه الأخيرة بالمؤشرات التالية: إنتاجية الفرد العامل، معدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2019 وهي: الجزائر، مصر، موريتانيا، السنغال، بنغلاديش، سلفادور، المغرب، سيريلانكا، بنين، غانا، نيكاراغوا، تنزانيا، كمبوديا، هندوراس، نيجيريا، تونس، الكاميرون، الهند، باكستان، أوكرانيا، كوت ديفوار، كينيا، الفلبين، الفيتنام. وذلك خلال الفترة الزمنية من 2007-2019، باستخدام منهج بيانات البائل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية. اعتمدت الدراسة في جمعها للبيانات على قاعدة بيانات التنمية العالمية وهي المجموعة الأساسية للبنك الدولي، قاعدة بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وقاعدة بيانات مؤسسة التراث وهي منظمة أمريكية.

توصلت الدراسة إلى تباين طبيعة تأثير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي، حيث يؤثر تيسير التجارة سلبا على معدلات العمالة، كما يسهم تيسير التجارة في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية. وأوصت الدراسة بأنه على الحكومات ان تستثمر في موضوع تيسير التجارة خاصة من خلال تخفيف الأعباء الجمركية، وإيلاء الموانئ اهتماما متزايدا، كما أوصت بأنه على المؤسسات الدولية ذات الشأن أن تتبنى تعريفا موحدا لتيسير التجارة، وكذا التفكير في تطوير نموذج تجاري كفيل بأن يضمن التكاليف الناشئة عن سلاسل الإمداد العالمية.

6. دراسة سفيان بوزيد وبتول بن رحو (2021):²

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع البنية التحتية للموانئ في كل من المغرب، الجزائر ومصر، وتمثلت إشكالية الورقة البحثية في التساؤل المطروح حول كيفية تأثير البنية التحتية للموانئ البحرية على الخدمات اللوجستية وحصلة دول عينة الدراسة من التجارة الدولية، فمن خلال الدراسة التحليلية لهذا الموضوع بالاعتماد

1 خليفة خالد، تدابير تيسير التجارة وأثرها على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات النامية للفترة (2012-2018)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم التجارية، تخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 25 جويلية 2021.
2 سفيان بوزيد وبتول بن رحو، البنى التحتية للموانئ البحرية في دول شمال إفريقيا، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، المجلد 02، العدد 06، 15 ديسمبر 2021، صص: 299-317.

على معالجة الوضعية الحالية والسابقة لمنظومة النقل البحري في كل من المغرب والجزائر خلال فترات مختلفة تراوحت بين 2005 و2020، اتضح لنا أن الإصلاحات العميقة في المغرب قد نجحت على أساس أن المغرب تحصلت على تصنيف عالمي في قطاع البنية التحتية للموانئ البحرية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي أما بالنسبة للجزائر فعلى الرغم من اعتمادها على الموانئ بنسبة 95% في التجارة الدولية لكن مازالت بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال فالنقل البحري الجزائري هو الأعلى في حوض البحر الأبيض المتوسط والأدنى في مناولة الحاويات مقارنة بمصر والمغرب، كما استنتجنا أن الموانئ المصرية مازالت مصنفة ضمن موانئ الجيل الأول لأنها غير قادرة على استقبال السفن الحديثة وهذا على الرغم من تعاون القطاع الخاص في مصر مع القطاع العام في تطوير وصيانة البنية التحتية للموانئ.

7. دراسة خليفة خالد، نبيل قطاف وعقبة عبد اللاوي (2021):¹

هدفت هذه الورقة إلى تحليل أداء بعض مؤشرات تيسير التجارة والمتمثلة في: مؤشر التنافسية الرقمية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لثلاث دول عربية متقاربة جغرافيا ومتشابهة في هيكلها الاقتصادية هي: المملكة العربية السعودية، دولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، استخدمت الدراسة مقارنة تحليلية تستند على المنهج الوصفي والمنهج المقارن. اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية التي توفرها أحدث التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والمتاحة كالبنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومركز التنافسية العالمي، استخدمت الورقة مقارنة استندت على العرض الوصفي للبيانات قصد تقييم أداء المؤشرات في كل دولة، ثم المقارنة بينها.

توصلت الدراسة إلى أن الدول الثلاث اتجهت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة إلى تحسين بيئتها التجارية والاستثمارية كأحد الالتزامات السياسية والاقتصادية التي تبنتها لتنويع اقتصاداتها في ضوء الرؤية التنموية التي وضعتها كل دولة، وقد كشفت نتيجة المقارنة وجود تفاوت بينها، اختلف حجم هذا التفاوت من مؤشر إلى آخر، مع أفضلية لافتة للإمارات في مؤشر التنافسية الرقمية ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية، وأفضلية نسبية للسعودية في مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي الأخير أوصت الدراسة بمواصلة الاستثمار الحكومي وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة كفاءة تدابير تيسير التجارة، وباعتبار التقارب والتشابه الكبير بين هذه الدول عليها أن تسعى لزيادة التعاون بينها لتخرج من معادلة خاسر- رابح إلى معادلة رابح- رابح وذلك بالتنسيق السياسي بينها.

1 خليفة خالد، نبيل قطاف وعقبة عبد اللاوي، دراسة تحليلية مقارنة لأداء مؤشرات تيسير التجارة في السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، المجلد 13، العدد 01، 16 ديسمبر 2021، ص ص: 135-144.

8. دراسة رياض ريمي والسعيد بوشول (2020):¹

تتلور الإشكالية المطروحة للدراسة التي بين أيدينا حول قياس مدى مساهمة الأداء اللوجستي في تحفيز تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، إذا هي تهدف إلى دراسة دور الأداء اللوجستي في تسهيل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاقتصاد القياسي لتقدير مدى العلاقة بين الخدمات اللوجستية بالصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بيانات بانل، أما بالنسبة للعينه وفترة الدراسة فشملت 15 دولة شرق أوسطية وشمال إفريقيا باستخدام نماذج بيانات بانل وهي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، المملكة الأردنية، الكويت، لبنان، مالطا، المغرب، سلطنة عمان، قطر، العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة (2010-2017).

أظهرت نتائج التقدير أن مؤشر الأداء اللوجستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه النتيجة الغير متوقعة والمفاجئة يمكن تفسيرها بالأثر الإيجابي لهذا المؤشر على واردات هذه الدول، وهذا يعني أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة. وكتفسير لهذا التناقص اشارت الدراسة إلى عدة اسباب كزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في قطر بسبب التحضيرات لمونديال 2022 وأيضا استغلال قطاع المحروقات كمورد رئيسي، والتخوف من الانفتاح الاقتصادي، وضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الاقتصاد الغير رسمي، وضعف مساهمة القطاع الخاص وضعف استغلال القطاع الزراعي، وغياب ثقافة التصدير، وعدم القدرة على تشكيل تكتل اقتصادي، أيضا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية لهذه الدول.

9. دراسة خليفة خالد، عقبة عبد اللاوي ولطفي مخزومي (2020):²

حاولت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية ومؤشر حركة الحاويات في الميناء، في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان المتوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة من 2007 إلى 2019، وبما أن متغيرات

1 رياض ريمي والسعيد بوشول، دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، المجلد 17 العدد 3، 31 ديسمبر 2020، ص ص: 214-233.

2 خليفة خالد، عقبة عبد اللاوي ولطفي مخزومي، أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي-أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة (الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 10 ديسمبر 2020، ص ص: 105-118.

الدراسة هي عبارة عن بيانات بانل ثنائية، بعدها الأول هو المقاطع العرضية وتمثل في دول العينة، وبعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (السنوات).

أشارت نتائج التقدير إلى أنه باستثناء مؤشر عبء الإجراءات الجمركية الذي اتضح أنه غير دال إحصائياً، تؤثر بقية المتغيرات الأخرى تأثيراً معنوياً في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي. أيضاً كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة معنوية طردية بين جودة البنية التحتية للميناء في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، فتحسن تدابير تيسير التجارة خاصة من خلال جودة البنية التحتية للميناء قد كان له أثراً إيجابياً قوياً، فينمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، كون التجارة البحرية هي التجارة الأكبر من حيث التدفقات السلعية في كثير من المناطق في العالم وأي تحسن في جودة الميناء سيؤثر إيجاباً في حجم التبادل التجاري ومن ثم على نصيب العامل من الناتج المحلي، كما أظهرت النتائج تأثيراً عكسياً لحركة الحاويات في الموانئ في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. أيضاً بينت النتائج أن للحرية الاقتصادية أثر مهم على المتغير التابع، باعتبار أنها تخلق بيئة ملائمة لتعزيز المنافسة في الأسواق ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يفضي إلى زيادة الابتكار والفاعلية، ثم زيادة الاستثمار والإنتاجية، كما ان خنق الحريات الاقتصادية من شأنه أن يشل المبادرات الخاصة ويجعل الاقتصاد رهينة لمؤسسات الدولة وجماعات الضغط والفساد المتحالفة معها، ويقصي فئة عريضة من المجتمع من المساهمة في النشاط الاقتصادي مما يكبح وتيرة النمو الاقتصادي، كما أن تراجع مؤشر الحرية يساهم في صد الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يحرم الاقتصاد من موارد بإمكانها أن تدعمه وتزيد من معدلات نموه، وفي الأخير أكدت الدراسة على الأثر الضعيف لمساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعزى في حالة الدول النامية في كثير من الأحيان إلى ضعف النوعية المؤسسية في هذه الدول، استفحال البيروقراطية، فقدان الشفافية في المعاملات المتعلقة بالاستثمار، تضخم السوق الموازية، بروز ظاهرة الفساد وعدم استقرار السياسات الاقتصادية المنتهجة، وكلها أسباب من المرجح أن تساهم في تقليل العائد من الاستثمار ومن ثم لجم النمو الاقتصادي.

10. السعيد بوشول، ريمي رياض وحميداتو محمد الناصر (2020):¹

جاءت إشكالية الدراسة المطروحة متمثلة في التساؤل الآتي وهو: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الخدمات اللوجستية في نمو الصادرات؟، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات، خاصة إذا

1 السعيد بوشول، ريمي رياض وحميداتو محمد الناصر، دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، المجلد 14، العدد 01، 29 ماي 2020، ص ص: 341-352.

تعلق الأمر بالتكاليف، لأن اللوجستيات الجيدة تقلل تكاليف التجارة، من أجل تجنب التكاليف ووضع السياسات التي يمكن أن تضعها للتنافس على مستوى العالم.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الخدمات اللوجستية والصادرات، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي المتضمن وصف مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالبحث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث تم استخدام الاقتصاد القياسي لتقدير مدى العلاقة بين الخدمات اللوجستية بالصادرات باستخدام نموذج الجاذبية لـ: 15 دولة عربية (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الصومال وتونس، خلال سنة 2015.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات، حيث الزيادة بنسبة 10% في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي ينتج عنها زيادة صادراته بنسبة 27%، وبما أن الخدمات اللوجستية تعتبر مصدرا مهم في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي على الدول العربية الاهتمام بها وتحسينها كعامل أساسي للنمو الاقتصادي لزيادة نمو التصدير والاستفادة من التجارب الدولية خاصة الدول الصاعدة كالتجربة السنغافورية.

11. دراسة خالد هاشم عبد الحميد (2020):¹

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى تأثير لوجستيات التجارة على مستوى النمو الاقتصادي المحقق في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا. هدفت الدراسة إلى تناول لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي، وإثبات صحة أو خطأ الفرضية التي مفادها توقع التأثير الإيجابي للوجستيات التجارة على النمو الاقتصادي في الدول المعنية بالدراسة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي وذلك من خلال اختيار مجموعة من مؤشرات لوجستيات التجارة المتعارف عليها في الأدبيات الاقتصادية وتطبيقها على الدول محل الدراسة، وذلك لمعرفة أثر لوجستيات التجارة على النمو الاقتصادي المحقق فيها، ألا وهي مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، سعر الصرف. أما عينة الدراسة تمثلت في 17 دولة من دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا (الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، قطر، عمان، الأردن، تونس، السودان، المغرب، مصر، لبنان، ليبيا، اليمن، الجزائر، جيبوتي والعراق، باستخدام بيانات سلاسل مقطعية خلال الفترة من 2007 إلى 2018.

1 خالد هاشم عبد الحميد، لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (مصر)، المجلد 21، العدد 02، سنة 2020، ص ص: 7-28.

توصلت الدراسة إلى أن لوجستيات التجارة لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بهذه الدول، حيث تسهم لوجستيات التجارة معبرا عنها بمؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة في خفض تكاليف التجارة وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، وهذا إلى جانب زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق.

12. دراسة عائشة عزوز وزاهية توام (2020):¹

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في: ما مدى مساهمة مؤشر الأداء اللوجستي في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية؟

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري لقطاع الخدمات اللوجستية في الاقتصاد وأهميتها الكبرى في زيادة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية. للإجابة على الإشكالات المطروح وللإلمام بكل جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض ومناقشة المفاهيم، معتمدة الدراسة على المعطيات الكمية متى استدعت الضرورة إلى ذلك. تتكون عينة الدراسة من مجموعة الدول العربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2019.

قامت الدراسة بتحليل كل من مؤشر الأداء اللوجستي وفق النظرة العالمية والنظرة العربية وكذا المقارنة بين الدول العربية حسب مكونات مؤشر الأداء ومن ثم دراسة العلاقة بين الخدمات اللوجستية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، ودورها في تحسين جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن تلخيص أبرز النتائج المتوصل لها في الآتي:

* إن نجاح صناعة اللوجستية في أي منطقة يتوقف على توافر بنية تحتية متطورة وموارد بشرية لديها المهارات الكافية وكذلك مناخ تشريعي واستثماري يساعد على جذب رؤوس الأموال. *على الدول العربية الاهتمام بما يدعى بالخدمات اللوجستية، لما لها من دور بارز في تحقيق الميزة التنافسية. *الدول التي حققت مؤشر أداء لوجستي جيد هي تلك التي حظت بمشاريع استثمارية أجنبية مباشرة، وعلى رأسها الإمارات ومصر وسلطنة عمان، حيث استحوذت هذه الدول على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية.

1 عائشة عزوز وزاهية توام، مؤشر الأداء اللوجستي ومساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة حالة الدول العربية، كتاب جماعي ذو ترميم دولي حول: المؤسسات التصديرية لاقتصاديات الدول العربية الواقع والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، نوفمبر 2020، ص ص: 57-72.

13. دراسة حياة رصاع (2019):¹

تبحث الدراسة التي بين أيدينا في إشكالية مدى تأثير العمليات اللوجستية في تطوير الموانئ في ميناءين أحدهما ميناء وهران في الجزائر والثاني ميناء روتردام بهولندا. هدفت الأطروحة إلى معرفة دور العمليات اللوجستية في تطوير الموانئ وإبراز أهمية الخدمات اللوجستية في تحقيق الميزة التنافسية وأنها ليست أنشطة تكميلية للأنشطة التقليدية الخاصة بالميناء، وإنما هي قلب الأعمال التجارية الخاصة بأنشطة الميناء الحديث. وتكمن العلاقة بين التجارة الدولية والخدمات اللوجستية (باعتبار التجارة الدولية غاية والنقل البحري بروافده منها الموانئ وسيلة) فيما تقدمه الخدمات اللوجستية من تخفيض التكلفة وتقليل الوقت والحفاظ على جودة المنتج طول سلسلة الإمداد مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

والنقل من الأنشطة الرئيسية في المنظومة اللوجستية، وهو أساس ومركز العملية اللوجستية لأنه يؤدي تكامل حركة التجارة مع سلسلة اللوجستيات من خلال الربط بين مراكز العرض ومراكز الطلب. وبعد الدراسة التطبيقية للباحثة توصلت بأن ميناء روتردام يعد نموذجا لوجيستي ناجح في جذب مراكز اللوجستيات الأوروبية والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بها، في حين أن ميناء وهران لازال يفتقر إلى الخدمات اللوجستية وبهذا يعتبر ميناء تجاري كلاسيكي أمام تحديات تجارية عالمية متزايدة.

14. دراسة فايزة لقرع وعبد العزيز طيبة (2019):²

يكتسي موضوع الدراسة التي بين أيدينا أهمية بالغة باعتباره يتناول قطاعا اقتصاديا مهما يتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي أصبحت تؤديه في العديد من الاقتصاديات التي تبنته كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، خاصة بالنسبة لترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاديات النفطية قصد تعزيز قدراتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية. وعليه الإشكال الرئيسي تمثل في: إلى أي مدى يمكن أن تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل التقلبات المتجددة لأسعار النفط؟.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها:

1 حياة رصاع، أثر دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية" دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران (الجزائر)، 2019.

2 فايزة لقرع وعبد العزيز طيبة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، المجلد 15، العدد 01، 05 مارس 2019، ص: 173-188.

◀ شهد القطاع تطوراً ملحوظاً ومستمرًا سواء من حيث عدد المؤسسات أو كثافتها، إلا أن ذلك قليل مقارنةً بمتوسط الكثافة المعتمدة عالمياً، فلم تتعد كثافة هذه المؤسسات نصف المتوسط العالمي.

◀ سعى المشرع الجزائري إلى مسايرة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واقعي من خلال إصدار رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2017 بهدف تحديد تدابير الدعم لها فيما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات واستدامتها بغية تجاوز الصدمات النفطية المؤثرة كثيراً على أداء الاقتصادات الريفية عموماً والاقتصاد الجزائري خصوصاً.

◀ يبقى حجم الصادرات خارج المحروقات ضئيل جداً لا يتعدى في غالب الأحيان 5% من إجمالي الصادرات، ويمثل ذلك تحدياً للسلطات للبحث عن قطاعات يمكن أن تنافس فيها الأسواق الدولية خاصة في قطاع الفلاحة والقطاع السياحي وبعض القطاعات التحويلية.

وعلى اعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر بديلاً يمكن الاعتماد عليه في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، خرجت الدراسة بعدة توصيات مهمة أبرزها:

◀ ضرورة مضاعفة عدد هذه المؤسسات في الجزائر حتى تصل إلى المعايير العالمية حتى تستطيع تأدية الدور المنوط بها في مجال التشغيل وخلق القيمة المضافة وتنويع الصادرات.

◀ تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية.

◀ توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق المحلية كالمحور وزيت الزيتون وغيرها.

15. دراسة أمجد إبراهيم آدم محمد وإيناس جعفر عبد الرحيم عثمان (2019):¹

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة انضمام اقتصاد المملكة للمنظمة، والأساليب الإحصائية والقياسية الحديثة لتحديد وقياس الأثر المتوقع من عدم انضمام المملكة إلى هذه الاتفاقية،

واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية للفترة من 1986 إلى 2015، وتم التركيز على بعض المتغيرات وهي الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي، تم استخدام نموذج التكامل

1 أمجد إبراهيم، آدم محمد وإيناس جعفر عبد الرحيم عثمان، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس (مصر)، المجلد 49، العدد 04، ديسمبر 2019، ص: 13-40.

المشترك وكذلك الاستفادة من عمليات التنبؤ والمحاكاة الموجودة على برنامج E-views، والتي تتيح للمستخدم التنبؤ بقيم المتغيرات من خلال إدخال عدد من السيناريوهات على النموذج لتحليل الأثر المتوقع في حالة عدم الانضمام، حيث تم استخدام العملية التصادية وتعويض القيم الفعلية في النموذج في حدود ثقة تعادل 95%.

جميع متغيرات النموذج وضعت في الصيغة اللوغاريتمية.

تم التوصل إلى ارتفاع معدلات النمو في كل من الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي وكذلك ازدياد الإنفاق الحكومي بعد الفترة التي أعقبت انضمام المملكة للمنظمة، وبذلك تم رفض الفروض العدمية وقبول الفروض البديلة المتعلقة بوجود أثر إيجابي لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في المؤشرات المذكورة أعلاه

من أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة ما يلي:

* ضرورة رفع مستوى المعرفة بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة والفرص المتاحة وكذلك أهم المخاطر والتحديات أمام الدولة والقطاع الخاص. * ضرورة استفادة السعودية من التكتلات الاقتصادية خاصة مع الدول العربية والإسلامية من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمة. * العمل على استمرار زيادة النمو في الصادرات خاصة الصادرات غير البترولية من أجل إحداث تنوع في تركيبة مصادر إيرادات المملكة تحسبا لانخفاض الأسعار العالمية لسلع النفط ومشتقاته. * محاولة التقليل من الواردات غير الضرورية وإحلال بعض سلع الواردات التي تمتلك المملكة العربية السعودية فيها الموارد الكافية لإنتاجها محليا.

16. دراسة نوال زبشي ورشيد يوسف (2018):¹

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية اللوجستيك، وتحديد مستوى الخدمات اللوجستية من خلال تحديد مواطن القوة والضعف للأداء اللوجستي لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة من أجل تحسين هذا الأداء خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فاستخدمت الأول الذي يركز على الوصف التفصيلي لموضوع البحث من خلال فهم اللوجستيك وأهميته وكيفية تقييم البلدان في هذا المجال من خلال مؤشر الاداء اللوجستي. واستعانت بالمنهج التحليلي من أجل تحليل المعطيات المتوفرة عن الموضوع.

الدراسة كانت على شكل تحليلي لأرقام صادرة عن قواعد بيانات، وإدراجها على شكل رسوم بيانية، لتوضيح المقارنة بين بلدي الدراسة، حيث تم التطرق إلى محددات مؤشر الأداء اللوجستي كل واحد منهم إلى

1 نوال زبشي ورشيد يوسف، دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، المجلد 08، العدد 15، ديسمبر 2018، ص: 274-293.

حدى طبعاً في كل دولة، أيضاً المقارنة تمت بين الدولتين في المؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى كفاءة الخدمات اللوجستية للإمارات العربية المتحدة، حيث تحتل المركز الأول عربياً ومركزاً متقدماً عالمياً، وهذا راجع إلى تمتعها بموانئ متطورة وكفاءة في بنيتها التحتية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتميز به، إضافة إلى الاستثمارات التي تقوم بها في هذا المجال للمنافسة العالمية، أما الجزائر فبالرغم من تحسن أدائها اللوجستي إلا أنه مازال ضعيف، فهي مازالت تفتقر إلى أنظمة التسيير والرقمنة وبالتالي تأخر كبير فيما يتعلق بمعايير الجمارك، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها موانئها مثل اكتظاظ السفن، بالإضافة إلى تقادم البنية التحتية لهذه الموانئ.

17. دراسة فريدة همال (2018):¹

تعتبر السلسلة اللوجستية حلقة أساسية ومهمة في التبادل التجاري والولوج إلى الأسواق العالمية ومن ثم قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية إلى أسواق دولية لغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من هنا كانت إشكالية الدراسة المطروحة: ما هو دور الأداء اللوجستي في تفعيل التجارة الدولية في الجزائر؟، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات والاطلاع على عديد المراجع التي تناولت الموضوع، قصد وصف حالة السلسلة اللوجستية في الجزائر وتحليل المعوقات التي تحول دون تحسن الأداء اللوجستي مع اعتماد المنهج المقارن لمقارنة هذا الأداء بين الجزائر، تونس والمغرب في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2018.

والمقارنة بين الدول محل الدراسة أبانت قصور هذه البلدان في الولوج إلى الأسواق العالمية، وتبقى الجزائر مقارنة بتونس والمغرب متأخرة نوعاً ما في تطوير شبكة السلسلة اللوجستية في التجارة الدولية ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الجزائر على المواد الطبيعية في صادراتها حيث أن 95% منها عبارة عن محروقات وأيضاً تقليص الاهتمام بتطوير الصناعة والتجارة. في حين كانت تونس والمغرب من بين البلدان النامية التي اعتمدت سياسات التجارة الحرة في وقت مبكر نوعاً ما، وشجعت الاستثمارات الأجنبية، وأنشأت المناطق الاقتصادية والتجارية الخاصة. فتمكنت هذه البلدان من تحقيق مستوى أعلى من الجزائر في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية المرتكزة على الاتحاد الأوروبي، في حين نجد الجزائر أقل مستوى في الربط مع سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الصناعية

1 فريدة همال، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "العدد الاقتصادي"، جامعة زيان عاشور، الحلقة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، 01 ماي 2018، ص ص: 295-316.

والزراعية، سواء بسبب تبعيتها للنفط والمعادن أو نقص هياكل البنى التحتية أو عدم جلبها للاستثمارات الأجنبية والمشاكل السياسية الداخلية والخارجية التي أدت إلى عرقلة الانضمام للاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وعلى الرغم من ذلك بينت الدراسة حسب البيانات أن مستوى الصادرات بالإضافة إلى مؤشر الأداء اللوجستي في الجزائر اقوى منه في تونس والمغرب.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنعرض في هذا المطلب أيضا مجموعة مختارة من الدراسات باللغة الأجنبية التي ارتأينا أن نتخذها مرجع لنا، قمنا بسردها مرتبة ترتيبا تنازليا من الأحدث إلى الأقدم (من سنة 2022 إلى سنة 2014).

1. Study Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga and Neli Aida (2022):¹

الغرض من هذه الدراسة التي أتت تحت عنوان: أبعاد الأداء اللوجستي لكفاءة التخليص الجمركي والتصدير في اقتصاد الآسيان هو معرفة تأثير الأداء اللوجستي لأبعاد الكفاءة الجمركية على اقتصاد الآسيان، يمكن قياس كفاءة الجمارك من وقت الخدمات الجمركية، وخاصة أوقات التصدير حيث يمكن أن يؤدي وقت التصدير الذي يستغرق وقتًا أطول إلى إعاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأيضا إضافة مراجع وتقديم توصيات ومواد اعتبارية لأصحاب المصلحة وواضعي السياسات في دول الآسيان في تنفيذ السياسات المتعلقة بكفاءة أداء الجمارك لتحسين صادرات واقتصاد الآسيان، حللت هذه الدراسة دور كفاءة أنشطة الجمارك والتصدير في دعم اقتصادات رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من خلال تحليل المتغيرات ذات الصلة مثل: وقت التصدير وعدد موظفي الجمارك ومستخدمي الإنترنت وقيمة التصدير، لعينة تتكون من 10 دول أعضاء رسمية في الآسيان وهي (سنغافورة، تايلندا، فيتنام، ماليزيا، اندونيسيا، فيليبين، بروناي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، بيانات البحث المستخدمة هي بيانات ثانوية من مصادر مختلفة بما في ذلك مؤشرات التنمية العالمية، منظمة الجمارك العالمية و ICT-Eye ITU-Eye، خلال الفترة من 2014 إلى 2019 والتي تم تحليلها باستخدام طريقة انحدار بيانات لوحة نذج نموذج التأثير الثابت باستخدام E-Views 10.

أظهرت النتائج في وقت واحد وقت التصدير وعدد موظفي الجمارك ومستخدمي الإنترنت وقيم التصدير كان لها تأثير كبير على اقتصاد الآسيان جزئيا، فتوصلت الدراسة إلى أن لمستخدمي الإنترنت وقيم التصدير تأثير إيجابي وهام بينما لوقت التصدير وعدد موظفي الجمارك تأثير سلبي وكبير. يجب أن تركز حكومات الآسيان على

¹ Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga, Neli Aida, Logistics Performance Dimensions of Customs Clearance Efficiency and Export in ASEAN Economy, Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal), www.birci-journal.com/index.php/birci VOL: 5, NO: 1, February 2022, p p: 180-192

تسريع عملية التخليص الجمركي نحو الرقمنة من خلال تطوير التطبيقات من خلال استخدام الإنترنت بدلاً من زيادة عدد الموارد البشرية لدعم الصادرات وتحسين اقتصاد الآسيان، ويدعم حقيقة وجود اختلافات في القواعد الجمركية والاختلافات في موارد عدد موظفي الجمارك وضرورة الاستخدام للإنترنت في أوقات الكوارث والأزمات كانتشار الوباء مثلاً والجهود المبذولة لزيادة مراقبة الحدود وزيادة القدرة التنافسية للصادرات في دول الآسيان، هو ابتكار دول الآسيان لمنصة لوجستية رقمية على الصعيد الوطني لتحسين أداء الخدمات اللوجستية. على سبيل المثال ذكرت الدراسة إنشاء الدولة الإندونيسية نظام النافذة الواحدة الوطنية الإندونيسية (INSW) الذي تديره وزارة المالية، والنظام الإيكولوجي الوطني للخدمات اللوجستية (NLE) ونظام معلومات الرسوم الجمركية والأتمتة (CEISA) الذي تديره الجمارك، أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والإنترنت من سنة إلى أخرى. نستطيع القول أخيراً بأن أهم ما أكدت عليه الدراسة لتحسين اقتصاديات بلدان عينة الدراسة خصوصاً هو إمكانية أن تكون شبكات الإنترنت حلاً لنقاط الضعف في البنية التحتية، وتوسيع الأسواق ووفورات الحجم، وتوفير تأثير التكنولوجيا والمعرفة الفائضة، وتحسين تخصيص رأس المال، وتسريع تبادل بيانات المعلومات، وتفادي العنصر البشري الذي يمكن أن تسيطر عليه البيروقراطية والغش والفساد فبدلاً ما يكون داعم للعمليات الجمركية يساهم في إعاقتها وتعقيدها.

2. Study Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S, Karunarathna N and Gamage T(2022):¹

الغرض من الدراسة التي أتت تحت عنوان: مؤشر أداء الناتج المحلي الإجمالي واللوجستيات يقود التجارة العالمية، دراسة تستند إلى جميع القارات: هو تحليل تأثير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومؤشرات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) في التجارة الدولية عبر القارات بالنسبة للبلدان العالمية. استخدمت الدراسة تقنية التأثير العشوائي وتم اختيار نموذج التأثير العشوائي بناءً على نتائج اختبارات Hausman واختبار Breusch-Pagan Lagrange Multiplier، تمت الدراسة على 37 دولة آسيوية و41 أوروبية و41 أفريقية و3 أوقيانوسية و11 من أمريكا الشمالية و9 من أمريكا الجنوبية و14 دولة من الشرق الأوسط، الدول المصنفة على أنها منطقة الشرق الأوسط هي البحرين وقبرص ومصر والعراق وإيران وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا واليمن.، للسنوات 2007 و2010 و2012 و2014 و2016 و2018.

1 Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S, Karunarathna N, Gamage T, Gross domestic product and logistics performance index drive the world trade: A study based on all continents, PLOS ONE | <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0264474> , 3 March 2022, p p:1-16.

توصلت الدراسة إلى احتمالية النتائج المختلطة، حيث يمكن لبعض المؤشرات أن تؤثر إيجاباً بينما يمكن أن تؤثر مؤشرات أخرى سلباً أو لا تزال غير مهمة في التجارة الدولية، فالبلدان في القارة الإفريقية مثلاً لديها ظروف اقتصادية هشة للغاية مما يعني أن LPI ليس لها أهمية تجاه صافي الصادرات (NEX) في القارة. فوضع الاقتصاد (اقتصاد هش أو قوي)، والقدرة التفاوضية للمستورد والمصدر والطلب على السلع المتداولة وتعادل القوة الشرائية، يبدو أن كل هذا يؤثر بشدة على مؤشر الأداء اللوجستي والنتائج المحلي الإجمالي وبالتالي مع احتمال المبالغة في تقدير هذه المؤشرات والاستخفاف بها، ففي مثل هذه الظروف يحتاج الباحثون إلى توخي اليقظة لتحديد مزيج مختلف من المؤشرات كمقاييس واقعية لاستخدامها في قياس أداء التجارة الدولية.

تساهم هذه الورقة في انعكاسات السياسة اللوجستية على القارات التي تتعامل مع عدة مواقع جغرافية لكل قارة ويمكن أن توجهه لتقوية اقتصاداتها بغض النظر عما إذا كانت ثابتة أو هشة، فآسيا تتمتع بعلاقة مهمة مع كل من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأداء المحلي، إلا أن قارة الاتحاد الأوروبي تظهر فقط أهمية تجاه مؤشر الأداء اللوجستي. في حين أن أوقيانوسيا لها أهمية بجميع المتغيرات الثلاثة، وإفريقيا تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي، أيضاً تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة في كلتا القارتين الأمريكية ولهما أهمية في الناتج المحلي الإجمالي لقارة الشرق الأوسط، ويمكن أن تتسارع عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات من خلال تحسين تلك التأثيرات المتغيرة على التجارة الدولية.

كشفت النتائج أن مؤشر الأداء اللوجستي له علاقة إيجابية بصافي الصادرات على مستوى العالم وتحديداً داخل قارات آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا، في حين يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي كبير على صافي الصادرات وتحديداً داخل آسيا، في المقابل فإن بلدان أوقيانوسيا والشرق الأوسط تتمتع بعلاقة إيجابية، كذلك في القارة الإفريقية فإن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي كبير على صافي الصادرات. تقدم النتائج صورة شاملة لتأثير LPI والناتج المحلي الإجمالي على صافي الصادرات، مما سيساعد الحكومات في صياغة ومراجعة استراتيجياتها وسياساتها لتسريع نمو الصادرات وبالتالي الاقتصاد، أيضاً بالنسبة لتعادل القوة الشرائية يعتبر فقط مهماً داخل قارة أمريكا الشمالية والجنوبية على الرغم من أن قارة أمريكا الشمالية تظهر تأثيراً إيجابياً لتعادل القوة الشرائية تجاه صافي الصادرات على غرار أوقيانوسيا. كانت هذه الدراسة الأولى من نوعها لاستكشاف تأثير الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأداء اللوجستي على التجارة الدولية للدول في جميع أنحاء العالم، ووفقاً للنتائج التجريبية، يبدو أن أداء الخدمات اللوجستية يلعب دوراً مهماً في تعزيز أداء الصادرات للبلدان.

3. Study Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi (2022):¹

تدور الورقة التي بين أيدينا المعنونة بتأثير محددات الأداء اللوجستي على أداء الصادرات، حول المشكلة الرئيسية التالية: ما هو تأثير محددات الأداء اللوجستي على أداء الصادرات للشركات المغربية؟ هناك العديد من المحددات للأداء اللوجستي وقد اختار الباحثين في هذه الورقة ثلاث ممارسات مهمة وهي: التعاون وتبادل المعلومات والاستراتيجية اللوجستية لأنها حسب فرضهم تلعب هذه الممارسات دورًا مهمًا للغاية في تحسين الخدمات اللوجستية وأداء التصدير.

فوضعت الدراسة 4 فرضيات وهي:

وكان الغرض من هذه الورقة هو المساهمة في النقاش غير المكتمل حول محددات أداء الخدمات اللوجستية للتصدير واقتراح نموذج مفاهيمي واختباره مع الشركات المصدرة في المنطقة الشمالية من المغرب، في سياق خاص إلى حد ما بالاقتصاد المغربي النامي، والذي خضع لتغيير في الخدمات اللوجستية، على المستويين العام والخاص. هدفت الورقة أيضا إلى تنفيذ مرحلتين تجريبتين لدراسة تأثير محددات الأداء اللوجستي على أداء الصادرات للشركات المغربية، تم إعداد هذا البحث من خلال بحث تجريبي مع مديري الخدمات اللوجستية لشركات التصدير في المنطقة الشمالية من المغرب، مع احترام خطوات نموذج تشرشل (1979).

◀ المرحلة الاستكشافية الكمية: يتم إجراؤها من خلال مسح يدار بواسطة استبيان، تم جمع البيانات من عينة من 30 شركة مصدرة من المنطقة الشمالية للمغرب والتي تخضع للتنقية من خلال طرق التحليل العاملي الاستكشافية بما في ذلك تحليل المكونات الرئيسية (PCA).

كما سيتم عرض نتيجة هذا المسح، وهي خطوة ضرورية لتقييم الجودة السيكو مترية للمقاييس المستخدمة لجمع البيانات وهي شرط أساسي مسبق لتطبيق طريقة الانحدار، يتم إجراء هذه التحليلات باستخدام برنامج SPSS 25.

◀ مرحلة التأكيد الكمي: الخطوة الأخيرة هي التحقق من صحة الفرضيات، حيث تم جمع البيانات من مديري الخدمات اللوجستية ومديري 90 شركة تصدير مغربية ثم تم تحليلها باستخدام طريقة المعادلة الهيكلية من خلال برنامج SMARTPLS باستخدام طرق الانحدار الخطي البسيطة والمتعددة لاختبار الفرضيات والتحقق من صحة نموذج البحث.

1 Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi, Previous reference, P P: 7-66.

أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أن المحددات الثلاثة للأداء اللوجستي (التعاون، مشاركة المعلومات الاستراتيجية اللوجستية) تؤثر بشكل إيجابي على أداء الصادرات للشركات المغربية التي شملها الاستطلاع، وظهرت أيضا أن المحددات الثلاثة تلعب دورًا مهمًا للغاية في تحسين أنشطة الشركة وتقوية العلاقة بين الموردين والعملاء، وتوصلت الدراسة أخيرا إلى أن جميع فرضياتها محققة.

4. Study Yugang HE, Baek-Ryul CHOI, Renhong WU and Yinhui WANG :¹(2021)

عنونت الدراسة باللوجستيات الدولية: هل لها أهمية في التجارة الخارجية؟، إذ من العنوان يتضح للقارئ الإشكال الذي ستقوم الورقة بدراسته، واستهلت الورقة الحديث عن أهمية التطرق للعلاقة بين اللوجستيات الدولية والتجارة الخارجية كونها لا تزال لغزا محيرا، ولهذا السبب وضعت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كعينة لاستكشاف أهمية اللوجستيات الدولية للتجارة الخارجية (تجارة الصادرات)، كونها لديها نظام لوجستي دولي مثالي نسبيا ويمكن الحصول على البيانات ذات الصلة لهذه البلدان. ثم استخدام بيانات الفريق السنوي في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2017 لإجراء تقدير تجريبي في إطار سلسلة من النهج الاقتصادية القياسية مثل اختبار جذر وحدة الفريق وتقدير المجمع وتقدير التأثير الثابت، من اجل الكشف عن الخصائص الديناميكية للوجستيات الدولية وتجارة التصدير.

تعامل هذه الورقة التجارة الخارجية على أساس أنها متغير موضح (تابع) ممثلا بالصادرات واللوجستيات الدولية كمتغيرات تفسيرية (مستقلة)، أما المتغيرات المراقبة كما ذكرت في هذه الدراسة بناء على العديد من البحوث التي سبقها كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والسعر النسبي، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبين نتائج هذه الورقة أن للوجستيات الدولية أثر إيجابي غير مباشر على تجارة الصادرات وأن سرعة تطوير اللوجستيات الدولية لها تأثير تنظيمي على العلاقة بين اللوجستيات الدولية وتجارة التصدير، وعندما تكون سرعة التطوير اللوجستي الدولي بطيئة، فإن زيادة سرعة تطوير اللوجستيات الدولية تحد من الأثر الإيجابي غير المباشر للوجستيات الدولية على تجارة الصادرات. وبطبيعة الحال، فإن بعض المتغيرات الهامة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، والسعر النسبي وفترة واحدة متخلفة عن الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تم اختيارها في هذه الورقة لها تأثير كبير على تجارة الصادرات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع تزايد حالة عدم اليقين في العالم، فإن تطور التجارة الخارجية ينقلب أيضا بصورة ديناميكية فعلى سبيل المثال، منذ وقوع

¹ Yugang HE, Baek-Ryul CHOI, Renhong WU and Yinhui WANG, International Logistics: Does It Matter in Foreign Trade?, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Korea, Vol: 8, No: 2, January 08, 2021, p p: 0453-0463.

الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008، تأثرت التجارة التصديرية للبلدان في جميع أنحاء العالم، بما فيها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متأثراً سلبياً كبيراً. ولذلك توفر هذه الورقة مجالاً جديداً لتحليل أثر تجارة الصادرات من حيث اللوجستيات الدولية، وأعطت بعض التدابير المقابلة وفقاً للأدلة التي قدمتها، ففي الوقت الحاضر أنشأت اللوجستيات الدولية منصة عالمية حرة مفتوحة لأنماط تجارة التصدير الجديدة ويمكن للمستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم استخدام هذه المنصة للمشاركة في تجارة التصدير دولياً.

5. Study João Gilberto, Pedro Sanches , José António and Rodrigo Carlo Tolo (2020):¹

تتمحور الدراسة المعنونة بتأثير الأداء اللوجستي على صادرات الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة من فول الصويا من 2012 إلى 2018: وفق نموذج الجاذبية، عن تصدير فول الصويا حيث يعتبر أحد المصادر الرئيسية للبروتين بشكل مباشر وغير مباشر في تغذية الإنسان، ويعتمد بشكل كبير على الخدمات اللوجستية لربط مزارعي البلدان والأسواق الدولية، على الرغم من أن الدراسات الحديثة تتناول تأثير اللوجستيات على التجارة الدولية، إلا أن هذا التأثير في السلع الزراعية لا يزال مسألة بحثية مفتوحة، هدفت الورقة إلى تحديد تأثير الأداء اللوجستي، استناداً إلى مؤشرات البنك الدولي، على تجارة فول الصويا للأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة وشركائهم بين عامي 2012 و2018، وباستخدام نموذج الجاذبية الممتد، قامت الدراسة بفحص ما إذا كانت مؤشرات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي (LPI)، التي تم اعتمادها كوكيل لكفاءة الخدمات اللوجستية، تعتبر عاملاً محددًا مهمًا لتسهيل تجارة فول الصويا الشائبة. ارتأت الورقة البحث في التحقق من جوانب الأداء اللوجستي الأكثر تأثيراً على تجارة المنتجات الزراعية وكون هذه الأخيرة ضرورية لحياة الإنسان، ويتم إنتاجها بكميات كبيرة وبعيدة عن السوق الاستهلاكية، يتطلب إنتاج فول الصويا التخزين، والبنية التحتية للنقل، وتكاليف الشحن المنخفضة، وتوافر طرق النقل المختلفة، والكفاءة في العمليات الجمركية، وهي عوامل تقاس بمؤشر LPI. لذلك أخذت هذه الدراسة في الاعتبار المؤشرات الستة التي تُركب مؤشر LPI: البنية التحتية والجمارك والشحنات الدولية والخدمات اللوجستية والجودة والكفاءة والتتبع والتعقب وحسن التوقيت للتحقق من التأثير اللوجستي في سلسلة توريد السلع، وتحديدًا من أجل حالة إنتاج فول الصويا. ساهمت الدراسة في الأدبيات الموجودة من خلال تحليل تأثير عوامل الأداء اللوجستي المختلفة على واحدة من أهم تجارة السلع الزراعية العالمية ومن خلال تقديم نظرة ثاقبة جديدة لاستخدام نماذج الجاذبية والمقدرات الإحصائية في هذا القطاع.

¹ João Gilberto, Pedro Sanches , José António and Rodrigo Carlo Tolo, The Impact of Logistics Performance on Argentina, Brazil, and the US Soybean Exports from 2012 to 2018: A Gravity Model Approach , Article , Agriculture, VOL: 10, NO: 8, 2020.

كشفت النتائج عن أهمية مراعاة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من خلال مؤشرات المتعددة بدلاً من المؤشر المجمع فبعض المؤشرات يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في حين أن البعض الآخر يمكن أن يؤثر سلباً أو لا يزال غير مهم للتداول، على الأقل في حالة فول الصويا. أكدت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أهمية بعض المؤشرات اللوجستية في تجارة فول الصويا من بينها التأثير الإيجابي والهام للبنية التحتية لكل من البلدان المستوردة والمصدرة، والجودة والكفاءة، وتتبع وتعقب المستورد، يمكن أن تساعد هذه النتائج صانعي القرار في تطوير السياسات المتعلقة باللوجستيات الزراعية، مع مراعاة تسويق السلع، وخاصة الحبوب مثل فول الصويا والذرة التي تشترك في نفس القنوات اللوجستية.

6. Study Rui Liang and Ziyang Liu (2020):¹

استناداً إلى بيانات 32 دولة على امتداد طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين لمدة ستة سنوات 2007، 2010، 2012، 2016، 2014 و 2018، قامت الدراسة التي بين أيدينا المعنونة بـ: اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً بشأن النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي حول طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، بالتحليل بشكل تجريبي تأثير اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية.

نظراً لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة جداً في بناء الموانئ الذكية، يتم تعريف البنية التحتية للموانئ على أنها البنية التحتية للنقل والبنية التحتية للاتصالات في هذه الدراسة، وبالتالي فإن متغير اتصال البنية التحتية للميناء (PIC) يتكون من خمسة متغيرات أحد المؤشرات هو جودة البنية التحتية للموانئ (QPI)، والتي تقيس تصورات رجال الأعمال التنفيذيين لمرافق الموانئ في بلادهم، يتراوح التصنيف من (1 إلى 7) (أدنى-أعلى)، تتعلق المؤشرات الأربعة الأخرى بدرجة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة، وتستخدم مؤشرات الأداء اللوجستي (LPI) لقياس متغير الأداء اللوجستي (LP) ومكوناته الأساسية الستة بناءً على مسح عالمي للمشغلين على الأرض، LPI يتم تصنيفه من "منخفض جداً" (1) إلى "مرتفع جداً" (5)، يمكن التعبير عن متغيرات التجارة المنقولة بحراً من خلال متغيرين، يسمى معدل نقل الحاوية (CT) بوحدات مكافئة لعشرين قدمًا (TEUs) ومؤشر اتصال الشحن البحري (LSCI).

تتضمن مساهمة هذه الدراسة بشكل أساسي في أنها وعلى عكس الأدبيات الحالية، التي لا تختار سوى مؤشرات البنية التحتية للنقل لقياس البنية التحتية، تدمج هذه الدراسة المؤشرات لقياس البنية التحتية للنقل

¹ Rui Liang and Ziyang Liu, Port Infrastructure Connectivity, Logistics Performance and Seaborne Trade on Economic Growth: An Empirical Analysis on '21st-Century Maritime Silk Road', Journal of Coastal Research, Coconut Creek, Florida, Special Issue , NO: 106, 2020, p:319-324.

والمعلومات، لبناء مؤشر شامل لـ "اتصال البنية التحتية"، والذي يمكن أن يعكس بشكل أفضل اتصال البنية التحتية في عصر تكنولوجيا المعلومات.

توصلت هذه الدراسة في بلدان عينة البحث خلال الفترة المدروسة إلى النتائج التالية:

◀ تحسين اتصال البنية التحتية للميناء يمكن أن يعزز الأداء اللوجستي والنمو الاقتصادي، في حين أن تحسين أداء الخدمات اللوجستية ليس له تأثير كبير على تعزيز النمو الاقتصادي، ومع ذلك يلعب الأداء اللوجستي دورًا وسيطًا نشطًا في ربط البنية التحتية للموانئ مما يعزز النمو الاقتصادي.

◀ يمكن أن يؤدي تحسين أداء اللوجستيات إلى تعزيز التجارة المنقولة بحراً، بينما يرتبط اتصال البنية التحتية للموانئ ارتباطاً سلبياً بالتجارة المنقولة بحراً، وبالتالي فإن تحسين الأداء اللوجستي له دور مزدوج في تعزيز التجارة.

◀ تطوير اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي في وقت واحد وتعزيز كل منهما للآخر، مما يمكن أن يشكل تآزرًا لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تستحق المزيد من التوسع، لأنه تم اختيار بعض البلدان فقط على طول طريق الحرير البحري، وهو ما لا يمكن أن يعكس بشكل كامل الاختلافات في آثار سياسات ربط البنية التحتية للحزام والطريق على مناطق مختلفة، ومستويات دخل مختلفة، ومنتجات تصدير مختلفة.

7. Study Ünal ToEngür, Kemal Türkcan and Seda Ekmen zçelik (2020):¹

الأداء اللوجستي وتنوع الصادرات: أدلة من تركيا، تبحث هذه الدراسة في آثار البنية التحتية اللوجستية على تنوع الصادرات، باستخدام نموذج الجاذبية لبيانات الصادرات المصنفة فقط لتجارة تركيا مع 174 دولة خلال الفترة 2007 - 2017، وأوردت الدراسة بأنها على عكس الدراسات السابقة التي استخدمت مؤشر واحد، فإنها أخذت في الاعتبار أربعة مؤشرات بديلة للأداء اللوجستي (مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، جودة البنية التحتية للنقل، اتصال الشحن البحري، ودرجة سهولة التجارة عبر الحدود).

كما بررت الدراسة خيارها لتركيا كمكان مناسب لمثل هذا التحليل، ليس فقط بسبب الزيادات الأخيرة في اتصالاتها بالأسواق العالمية، ولكن أيضاً بسبب تنوع صادراتها خلال فترة الدراسة، العوامل الجغرافية مهمة أيضاً عند تحليل مرافق النقل وأوضحت الدراسة بأن تركيا تتمتع بمزايا جغرافية كبيرة، بالإضافة إلى إنشاءها شبكات نقل

¹ Ünal ToEngür, Kemal Türkcan and Seda Ekmen zçelik, Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey, journal homepage, VOL:20, NO:3, September 2020, p:143-154.

متعددة الوسائط (السكك الحديدية، والطرق البرية، والجوية، والبحرية) لتسهيل التجارة الداخلية والخارجية في السلع والخدمات.

أشارت تقديرات الجاذبية إلى أن البنية التحتية اللوجستية لها تأثير إيجابي على قيم الصادرات، يشير تحليل الدراسة التحريبي أيضًا إلى أن المصدرين الأتراك أكثر حساسية للتغيرات في الظروف اللوجستية للسوق المحلية من تلك الخاصة بشركائهم التجاريين.

أظهرت النتائج أيضًا أن الأزمة الوهمية لها تأثير سلبي على قيمة الصادرات الثنائية، بينما لها تأثير إيجابي على كل من الهامش الإجمالي والأسواق الناشئة، وهذا يشير إلى أن الأزمة المالية العالمية 2008-2009 أدت إلى انخفاض الصادرات التركية خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تشير العلامة الإيجابية للأسواق الناشئة إلى أن المصدرين الأتراك يخففون من بعض التأثير السلبي للأزمة على الصادرات من خلال تصدير منتجات جديدة أو التوسع في أسواق جديدة.

8. Study Sandra Luttermann and Herbert Kotzab(2020):¹

تأثير الأداء اللوجستي على الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر: لخصت الدراسة كل ما جاءت به في ما يلي: يرتبط أداء الخدمات اللوجستية (LP) ارتباطاً وثيقاً بالتجارة والاستثمار، ويكتسب أهمية متزايدة في وصف القدرة التنافسية للدول، تتطلب زيادة التجارة العالمية في وقت واحد تقدماً مستمراً في مجال الخدمات اللوجستية أو تقنيات النقل بحيث يصبح أداء البنية التحتية اللوجستية شرطاً ضرورياً للمستثمرين الأجانب للعمل بكفاءة، فالهدف من هذه الورقة هو دراسة كيفية مساهمة LP في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، تم تحليل هذا الإشكال تحريبياً في 20 دولة آسيوية.

أجريت الدراسة تحليلاً من ثلاث خطوات، في الخطوة الأولى نظر إلى التطور العام ل LP في البلدان التي تم فحصها، أظهرت وحدة البحث مجالاً كافياً للتحسين في الفئات الست من LPI والفئات الأربع ل GCI، حيث تكون سلاسل البيانات في مستوى منخفض إلى متوسط، علاوة على ذلك يمكن فقط اكتشاف التغيرات الهامشية في LP للبلدان خلال الفترة قيد النظر، في الخطوة الثانية قام الباحثين بمقارنة البيانات الموجودة على LP مع تلك المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتمكنوا هنا من إظهار أن الزيادة في LP لبلد ما تؤدي إلى زيادة حجم التجارة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك أظهرت متغيرات LPI نتائج أفضل من متغيرات GCI.

¹ Sandra Luttermann and Herbert Kotzab , The impact of logistics performance on exports, imports and foreign direct investment , World Review of Intermodal Transportation Research, VOL: 9, NO: 1 , 29 March 2020, p p: 27-46.

كان توافر بيانات LPI عاملاً حاسماً في اختيار فترة المراقبة، نظرًا لأن مؤشر أداء السياسة لم يكن موجودًا لفترة طويلة، فقد تكون الفترة قيد الدراسة من 2006 إلى 2017 قصيرة جدًا من أجل تحديد الاتجاهات المهمة، وينعكس هذا أيضًا في تحليل تطوير مؤشرات اللوجستيات، كان للأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 تأثير كبير على جميع البيانات التي تم جمعها، مع انخفاض ملحوظ في بيانات التجارة والاستثمار من عام 2008 إلى عام 2009، وهذا يشوه منحنيات الاتجاه ويمكن أن يؤثر أيضًا على مزيد من التحليل.

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين LP والتجارة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى الآن نادرًا ما يتم النظر إلى LP في شرح جاذبية البلدان كشركاء تجاريين أو كهدف استثماري، تملأ الورقة الفجوة في الأدبيات من خلال تحليل العلاقة بين LP والتجارة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة للدول والحكومات، تساعد النتائج التي توصلت إليها الدراسة في تحديد إمكانات التحسين من أجل أن تكون أكثر قدرة على المنافسة دوليًا كدولة، وضعت توصيات للعمل لتوسيع LP لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، قد لا تكون البلدان قد أدركت بعد قيمة LP بالنسبة لهم، تعزز البنية التحتية المحسنة للنقل قدرة البلدان الأقل نموًا على المشاركة في الأسواق العالمية، فضلًا عن تحسين وضعها التنافسي من أجل مواكبة البلدان الأخرى في العالم الصناعي، لذا فإن التوصية لصانعي القرار وخاصة صانعي السياسات، هي النظر في الفوائد المحتملة التي يمكن أن تعود على تحسين البنية التحتية للنقل، وخاصة الطرق والموانئ. وأهم ما خرجت به الدراسة من توصيات:

وجوب تطوير نموذج مناسب لخطة النقل في البلدان بحيث يأخذ في الاعتبار أكثر من مجرد البنية التحتية للنقل، على سبيل المثال يمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بيئة التوريد دورًا أكبر. في مجال الاستثمارات، هناك حاجة إلى مناهج تعتبر أن الجوانب المختلفة ل LP قد تكون أكثر أهمية، اعتمادًا على استراتيجية الشراكة والدافع للاستثمار، يمكن توسيع الطريقة المقدمة من خلال تحليل خاص بقطاع معين، حيث توجد قطاعات تعتمد على الخدمات اللوجستية أكثر من غيرها، يمكن أيضًا فحص حالة تطور البلدان التي تمت دراستها عن كثب، نظرًا لأن تأثير LP في البلدان الصناعية يختلف عن تأثيره في البلدان النامية.

9. Study Tesfaye Takele (2019):¹

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة المندرجة تحت عنوان: أهمية لوجستيات التجارة الإقليمية المنسقة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإقليمية لإفريقيا هو تحليل تأثير أداء الخدمات اللوجستية التجارية على

¹ Tesfaye Takele , The relevance of coordinated regional trade logistics for the implementation of regional free trade area of Africa , Journal of Transport and Supply Chain Management VOL:13, 27 March 2019, p:p:1-11.

التجارة البينية في إفريقيا، تم قياس أداء الخدمات اللوجستية للبلدان الأفريقية في التجارة الدولية باستخدام مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي (LPI) ومكوناته، أكد المقال على فحص أهمية الخدمات اللوجستية التجارية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا.

تم إجراء تحليل وصفي لتحليل أداء الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان الأفريقية، بناءً على مقاييس مؤشر الأداء اللوجستي للفترة 2010-2018، باستخدام نموذج الجاذبية للتجارة الدولية، تظهر نتيجة التقدير كيف تؤثر المتغيرات التفسيرية للدراسة (المسافة الثنائية والنتائج المحلي الإجمالي و LPI والحدود المشتركة واللغة والمستعمرة، الساحلية) على قيمة الصادرات في التدفقات التجارية الثنائية. توصلت الدراسة إلى أنه:

للنتائج المحلي الإجمالي والمسافة الثنائية نتيجة ذات دلالة إحصائية كما هو متوقع، أما نتيجة معامل المسافة الجغرافية سالب وذو دلالة إحصائية فهذا يعني أن البلدان التي لديها مسافة جغرافية أطول سوف تتاجر أقل بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات اللوجستية، أيضا تشير هذه النتيجة إلى أن القرب الجغرافي له مساهمة كبيرة في عملية تعظيم التدفقات التجارية بين البلدان الأفريقية أما فيما يتعلق بالحجم الاقتصادي، فإن النتائج المحلي الإجمالي للمستورد والمصدر له تأثير إيجابي كبير على تدفقات التجارة الثنائية، والنتيجة الضمنية لهذا هو احتمال أن البلدان ذات الحجم الاقتصادي الأكبر سوف تتاجر أكثر.

ومن المثير للاهتمام، أنه تم العثور على أدلة إيجابية ذات دلالة إحصائية على التجارة بين البلدان التي تشترك في الحدود، وبالتالي فإن البلدان ذات الحدود المشتركة لديها تدفقات تجارية أكثر من البلدان التي لا تمتلك حدودًا مشتركة، وعلى عكس التوقعات فإن اللغة الرسمية المشتركة والعلاقات الاستعمارية المشتركة ليس لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية على التجارة بين البلدان الأفريقية، كما كشفت اختبارات إحصائية أخرى أن الافتقار إلى الوصول المباشر إلى البحر أو كونك غير ساحلي جغرافيًا له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على التجارة الثنائية، وبالتالي تشهد البلدان غير الساحلية تدفقات تجارية أقل من جيرانها الساحليين.

كما تشهد البلدان الأفريقية أدنى متوسط درجات في مؤشر الأداء اللوجستي مقارنة بمناطق شركائها التجاريين، لا سيما من حيث جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، والجمارك، والتخليص عبر الحدود، وكفاءة وجود الخدمات اللوجستية. تُظهر الدراسة حول تقديرات نموذج الجاذبية أن التحسين في أي من مكونات LPI، أي تطوير البنية التحتية، والتخليص الجمركي، والكفاءة وجود الخدمات اللوجستية، والشحنات الدولية،

والتتبع والتعقب، وحسن التوقيت، يمكن أن يؤدي إلى نمو كبير في التجارة بين دول إفريقيا، ومع ذلك فإن كونك غير ساحلي جغرافيًا له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على تدفق التجارة الثنائية.

خلصت الدراسة إلى أن التحسين الناجح في أداء الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان الأفريقية بما في ذلك البنية التحتية اللوجستية والتخليص الجمركي وجوده الخدمات اللوجستية سيعزز التجارة بين البلدان الإفريقية. وهذا بدوره سيكون له مساهمة كبيرة في التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا.

10. Study Chor Foon Tang and Salah Abosedra (2019):¹

أداء الخدمات اللوجستية والصادرات والنمو: شواهد من الاقتصادات الآسيوية: هدفت هذه الورقة إلى تحديد ما إذا كانت صحة فرضية النمو الذي يقوده التصدير (ELG) متطابقة مع الأداء اللوجستي في آسيا. كان التحقق من وجود فرضية النمو الذي يقوده التصدير (ELG) نقاشًا تجريبيًا مستمرًا، في حين تم نشر العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن، حيث قدمت الدراسات التجريبية نتائج متضاربة. تحاول هذه الدراسة تقديم مساهمة متنوعة في أدبيات ELG وتقديم توصيات سياسية، أجريت الدراسة على 23 دولة آسيوية خلال الفترة من 2010 إلى 2016.

أظهرت نتائج الدراسة بأن فرضية النمو الذي يقوده التصدير صالحة في جميع البلدان التي تم فحصها، والأهم من ذلك أداء قطاع الخدمات اللوجستية هو عامل تمكين مهم للتجارة، لذلك وجد أن النمو الاقتصادي في آسيا مشروط بمستوى أداء الخدمات اللوجستية في البلدان التي تم فحصها، ومن ثم من منظور السياسة يجب اعتبار الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية مجالًا للاستثمار يتمتع بأكثر قدر ممكن من الفوائد التي لها عوائد عليا للنمو المستقبلي في البلدان المختارة، أخيرًا تفسر النتائج أيضًا أن التباين اللوجستي بين البلدان التي تم فحصها قد يكون تفسيرًا للنتائج المختلطة التي تم الإبلاغ عنها سابقًا للدراسات السابقة التي تفحص صحة فرضية ELG في البلدان الآسيوية.

بما أن نمو الصادرات سيعزز النمو الاقتصادي، يجب على صانعي السياسات في البلدان التي تم فحصها توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة لتحفيز صادرات السلع والخدمات (السياحة)، علاوة على ذلك يجب أن تلعب بنوكها المركزية أيضًا دورًا في مراقبة أسعار الصرف لتشجيع التجارة وتقليل احتمال خسارة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى ذلك نظرًا لأن الصادرات تعتمد على آثار الأداء اللوجستي وبينما يعتمد الأداء اللوجستي على تأثير الجودة المؤسسية، يجب على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة تحديد وتوفير تدابير لتحسين جودة

¹ Chor Foon Tang and Salah Abosedra, Logistics performance, exports, and growth: Evidence from Asian economies, Research in Transportation Economics journal homepage: www.elsevier.com/locate/retrec, VOL:78, 29 August 2019.

المؤسسات، ويشمل ذلك الجهود المبذولة للسيطرة على الفساد، وتوفير حكم أفضل واستقرار سياسي أكبر وتحسين الأداء اللوجستي وتسريع التجارة الدولية ولا سيما الصادرات يجب على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة اتخاذ خطوات لتسريع عملية التخليص التجاري، بالإضافة إلى ذلك يجب على شركات الشحن إيجاد طرق لتقصير الجداول الزمنية للشحن لتقليل وقت التسليم وتعزيز الكفاءة، يجب على صانعي السياسات أيضاً ضمان صيانة الموانئ والسكك الحديدية والطرق لتحسين التحكم وحفظ السجلات، بالإضافة إلى تتبع الشحنات، يجب تحسين جودة وفعالية نظام المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، وفي ظل وجود أداء لوجستي متميز ونظام مؤسسي عالي الجودة، يمكن أن تتحسن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في المنطقة الآسيوية بشكل كبير، أيضاً يمكن تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة بشكل فعال.

11. Study Tahar Ammar Jouili (2019):¹

تأثير البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي واتصال الشحن على الصادرات السلعية: جاء في الدراسة بأنه ينبغي النظر إلى تحليل محددات الصادرات السلعية على أنه ضروري في سياق الاتجاهات المعاصرة لتحرير التجارة، وقد بينت الأدبيات التي تدرس الصادرات السلعية أن العوامل الرئيسية التي تم تحليلها في مسألة محددات الصادرات السلعية هي سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك وتكلفة التصدير. وقد اجتذبت متغيرات أخرى مؤخراً انتباه صنّاع القرار الاقتصاديين والمحللين الاقتصاديين في البلدان كمحددات لصادرات البضائع مثل جودة البنية التحتية للموانئ وجودة الخدمات اللوجستية للأداء وتوصيلية الشحن. تناقش هذه الورقة تأثير جودة البنية التحتية للموانئ، ومستوى الربط البحري، وكفاءة عمليات التخليص الجمركي، ووقت التصدير على الصادرات السلعية في 82 دولة بحرية خلال الفترة من 2007 إلى 2014. تهدف هذه الورقة إلى إنتاج تقديرات موثوقة لتأثير المتغيرات المذكورة أعلاه على الصادرات السلعية للبلدان البحرية في جميع أنحاء العالم.

أظهرت الدراسة عدة نتائج لخصت كما يلي:

- ◀ علاقة عكسية بين الصادرات السلعية ووقت التصدير، فعندما يزداد وقت التصدير يتأثر حجم الصادرات السلعية سلباً.
- ◀ علاقة عكسية بين تصدير البضائع وسعر الصرف، أي أن حجم الصادرات السلعية يتأثر سلباً بارتفاع سعر الصرف.

¹ Tahar Ammar Jouili, Impact of Seaport Infrastructure, Logistics Performance, and Shipping Connectivity on Merchandise Exports , Ijcsns International Journal of Computer Science and Network Security, VOL:19, No:5, May 2019, p p: 259-264.

◀ أكدت النتائج أن جودة البنية التحتية للموانئ البحرية لها تأثير إيجابي كبير على الصادرات السلعية.

◀ تُظهر دراسة النتائج الحالية تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لاتصال الشحن البحري على صادرات البضائع.

◀ كلما كانت إجراءات التخليص الجمركي للتصدير سهلة وبمبسطة، فإن ذلك يخدم الشركات المصدرة ويساهم في زيادة حجم الصادرات السلعية.

تتمثل أصالة هذه الدراسة في أنها تلقي نظرة فاحصة على محددات الصادرات السلعية بعيدا عن المتغيرات المعتادة المؤثرة مثل سعر الصرف، والنتائج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك، وتكلفة التصدير. وأكدت بأن جودة البنية التحتية للموانئ وعمليات التخليص الجمركي، فضلاً عن وقت التصدير والربط البحري، يمكن أن تكون عوامل تفسيرية لصادرات سلع البلدان. فالنتائج التجريبية أكدت وجود علاقة معنوية بين الصادرات السلعية والمتغيرات المذكورة أعلاه باستثناء تكلفة التصدير.

12. Study Ling Wang and Chang Hwan Choi (2018):¹

الغرض من هذه الدراسة التي بين أيدينا المدرجة تحت عنوان: **كيف يعزز أداء الخدمات اللوجستية على حجم التجارة الدولية؟ تحليل مقارنة للدول النامية والمتقدمة: هو تحليل كيفية قيام مؤشر الأداء اللوجستي بتسهيل حجم التجارة من حيث التصدير والاستيراد، ومقارنة النتائج المختلفة لـ LPI على حجم التجارة بين البلدان النامية والمتقدمة من خلال استخدام نموذج الجاذبية لبيانات عينة مكونة من 43 دولة للسنوات 2010 و2012 و2014.**

وضعت هذه الورقة ثلاثة نماذج تجريبية لتحليل ومقارنة تأثير مؤشر الأداء اللوجستي في حجم التصدير والاستيراد. يوضح النموذج الأول أن المتغير التابع هو حجم التجارة الدولية، والمتغيرات المستقلة هي الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والسكان والمسافة وLPI، أظهرت النتائج التجريبية للنموذج الأول أن متغير الناتج المحلي الإجمالي مهم للتجارة الدولية في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وعندما نقارن النتائج بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، نرى أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير أقوى على حجم التجارة في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وللمتغير السكاني أيضاً معاملات مهمة وإيجابية في جميع البلدان، على وجه الخصوص يكون عدد السكان أكثر أهمية مع الاستيراد في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة وله تأثير أكثر تأثيراً على الصادرات في البلدان النامية، أيضاً معدل البطالة كبير في جميع البلدان، مما يمثل إشارة سلبية مع التصدير في البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة، متغير المسافة له تأثير سلبي كبير على حجم التجارة الدولية في جميع

¹ Ling Wang and Chang Hwan Choi, How logistics performance promote the international trade volume? A comparative analysis of developing and developed countries Int. J. Logistics Economics and Globalisation, VOL: 7, NO: 1, 08 March 2018 • p p: 49-70.

البلدان، ومقارنة نتائج البلدان النامية والبلدان المتقدمة فكلما زادت المسافة انخفض الاستيراد في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة.

أما النموذج الثاني للدراسة لحل كيفية تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على حجم الصادرات، يُظهر متغير LPI كمؤشر معبر عن الخدمات اللوجستية معاملات كبيرة وإيجابية في كل من البلدان النامية والمتقدمة. تتمثل إحدى النتائج المثيرة للاهتمام لهذا النموذج في أن متغير مؤشر الأداء اللوجستي له تأثير إيجابي أقوى على حجم الصادرات في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية ومع ذلك فإن سرعة زيادة حجم الصادرات في البلدان المتقدمة أبطأ منها في البلدان النامية، لذلك يمكننا أن نفترض أن تحسين LPI يؤدي إلى تأثير أقوى على حجم صادرات البلدان النامية.

حلل النموذج الثالث كيفية تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على حجم الاستيراد، فأظهرت النتائج التأثير الكبير للمؤشر على حجم الاستيراد في كل من البلدان النامية والمتقدمة، إلا أنه له تأثير إيجابي أقوى على حجم الواردات في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية، ومع ذلك فإن الحجم الهامشي المتزايد للواردات يتناقض في البلدان المتقدمة بشكل أسرع مما هو عليه في البلدان النامية، لذلك يمكننا أيضاً أن نفترض أن تحسين مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي إلى تأثير أقوى على حجم واردات البلدان النامية.

وختمت الدراسة في الأخير بالتوصية التي مفادها أنه لتحسين القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ينبغي عليها أولاً وقبل كل شيء إعطاء الأولوية لتحسين القطاعات الإجرائية مثل عملية الجمارك وأنظمة التتبع لأن هذه القطاعات لا تتطلب نفقات ضخمة في الميزانية مقارنة مع القطاعات الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية كالموانئ والشحنات الدولية وأنظمة التجارة الإلكترونية التي يستدعي تطويرها إلى أجل طويلة وإلى استهلاك نفقات ضخمة..

13. Study Tilo F. Halaszovich and Aseem Kinra (2018):¹

عنوان الدراسة: تأثير المسافة ونظام النقل الوطني والأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط التجارة الدولية: نتائج من سلاسل القيمة العالمية الآسيوية، أهم ما جاء فيها ما يلي: مع ما يقرب من 30 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2013 إلى آسيا، أصبحت المنطقة رائدة على مستوى العالم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك تمثل آسيا النامية حوالي 36 في المائة من صادرات وواردات البضائع العالمية في عام 2013، يوضح كلا الرقمين المشاركة المتزايدة للمنطقة في شبكات

¹ Tilo F. Halaszovich and Aseem Kinra, The impact of distance, national transportation systems and logistics performance on FDI and international trade patterns: Results from Asian global value chains, Transport Policy, <https://doi.org/10.1016/j.tranpol.2018.09.003>, VOL: 98, November 2020, p p: 35-47.

الإنتاج الدولية وسلاسل القيمة العالمية، ومع ذلك على المستوى دون الإقليمي فإن جنوب آسيا هي المنطقة الأضعف بين جميع المناطق الفرعية الآسيوية، ويثير هذا السؤال نفسه لماذا تكون بلدان جنوب آسيا أقل نجاحًا في جذب التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المجاورة لها في الشرق والجنوب الشرقي.

فالغرض من الدراسة هو إلقاء مزيد من الضوء على أهمية الجوانب الفردية لنظم النقل الوطنية على الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط التجارة في منطقة جنوب آسيا، أيضا قامت الدراسة بتحليل تكاليف المسافة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى إمكانات أنظمة النقل الوطنية للتغلب على هذه التكاليف.

لذلك فسؤال البحث الشامل كان: هل أنظمة النقل الوطنية المتطورة بشكل أفضل تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بالإضافة إلى الخصائص المؤسسية والثقافية والاقتصادية والجغرافية للبلد المضيف؟

جاء في الدراسة بأنه يعتمد مديرو الشركات متعددة الجنسيات على قراراتهم الاستراتيجية (مثل الاستثمارات والشراكات التجارية) على تصورهم للمسافة بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة، وبالتالي قد تكون جودة أنظمة النقل الوطنية عاملاً يزيد أو يقلل من إدراك المديرين لتشكيل قراراتهم الاستراتيجية.

استنتجت الدراسة أنه بالإضافة إلى البيئة المؤسسية، فإن مستوى التنمية الاقتصادية والموقع الجغرافي، وكذلك أنظمة النقل الوطنية للاقتصاد النامي هي عوامل محددة للقدرة على جذب التجارة والاستثمارات، على ضوء ذلك يمكن أيضاً الادعاء بأن بيئة النظم اللوجستية مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، على الرغم من أنه يجب القول إن أنظمة النقل الوطنية المتطورة تعد شرطاً ضرورياً لأنشطة الأعمال الدولية ولكنها ليست شرطاً كافياً في حد ذاتها، وأنها في الغالب تمثل عقبة في نماذجنا التجريبية، اختبرت الورقة ما إذا كانت أنظمة النقل الوطنية قادرة على تقليل تكاليف الأبعاد المختلفة للمسافة، باستثناء المسافة الثقافية وجدت تفاعلات مهمة لجميع أبعاد المسافة بالنسبة للمسافة الثقافية فقط لم يظهر أي من عناصر أنظمة النقل الوطنية في نموذجنا تفاعلاً كبيراً.

تكشف النتائج التي توصل إليها الباحثين أن تكاليف المسافة (أي المسافة المؤسسية الرسمية، والمسافة الاقتصادية، والمسافة الجغرافية) ليست دائماً ذات صلة أو سلبية، في العينة التي أجرتها الدراسة تعتبر المسافة المؤسسية الرسمية ذات أهمية طفيفة للتجارة والاستثمار إذا كان البلد المضيف اقتصاداً نامياً، أيضاً تؤثر المسافة الاقتصادية بشكل إيجابي على التجارة والاستثمارات، تم العثور على المسافة الجغرافية لتكون سلبية باستمرار طالما استخدمت فقط عينات فرعية آسيوية أو غير آسيوية فقط، وجدت أيضاً أن أنظمة النقل الوطنية (مثل البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية والطرق والكفاءة) تؤثر بشكل كبير على التجارة والاستثمارات، ومن المثير

للاهتمام أن وجد البحث تأثير النقل داخل البلد (أي النقل بالسكك الحديدية والطرق) ذا أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر بينما لم تكن مرافق الموانئ مهمة في هذه الحالة.

14. Study Jafar Rezaei, Wilco S. van Roekel and Lori Tavasszy (2018):¹

عنوان الدراسة ب: قياس الأهمية النسبية لمؤشرات مؤشر الأداء اللوجستي باستخدام طريقة الأفضل الأسوء، بينت الدراسة بأنه يمكن تقديم مؤشر أداء اللوجستيات كأداة لاكتساب نظرة ثاقبة للأداء اللوجستي للبلدان المختلفة. كانت الأداة الأولى لتزويد البلدان بالقدرة على مقارنة نفسها بالبلدان الأخرى بشأن عوامل مختلفة تتعلق بالخدمات اللوجستية، حيث يقوم الخبراء بتقييم البلدان من خلال ستة مكونات، تحسب النتيجة الإجمالية بأخذ متوسط درجات المكونات. لم تفحص أي دراسات سابقة الأهمية النسبية لمكونات LPI أو عوامل أخرى للأداء اللوجستي. في الأداء اللوجستي الكلي (LPI) تعتبر جميع المكونات على نفس القدر من الأهمية، حيث تكون الدرجة الإجمالية هي متوسط درجات المكونات الفردية، فلا يبدو أن هذا هو النهج الصحيح نظرًا لأن العوامل المختلفة تساهم جميعها في الأداء اللوجستي بطريقتها الخاصة، في هذه الدراسة استخدم الباحثين المكونات الأصلية وطريقة تحليل القرار متعددة المعايير (MCDA) والتي تسمى طريقة أفضل أسوء (BWM) لتعيين أوزان للمكونات الستة لمؤشر الأداء اللوجستي. تم الرد على استبيان من قبل 107 مشاركين من جميع القارات الست.

جاء في الدراسة أيضا أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من البحث في الآثار المترتبة على الأوزان المحددة في هذه الدراسة، ثبت أن هذه الأوزان تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض ولها آثار على تحديد الأداء اللوجستي، ومع ذلك لا يزال يتعين تحويل الأوزان إلى تدابير سياسية فعلية لتحسين الأداء اللوجستي تحقيقاً لهذه الغاية، وهناك حاجة إلى مزيد من البحث في المشاريع المختلفة التي تؤثر على الدرجات والأوزان لتحديد المشاريع الأكثر كفاءة للاستثمار فيها كدولة، كشفت الدراسة أيضا بأنه لم يتم بعد تضمين بعض العوامل التي قد تكون مهمة للأداء اللوجستي على الرغم من وجودها في الأدبيات والدراسات، فلقطاع النقل والشحن مثلاً دور كبير على انبعاثات الكربون في جميع أنحاء العالم، كان النقل البحري مسؤولاً عن 2.5 بالمائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم في عام 2014، وتشير التوقعات إلى أن هذه الانبعاثات ستزداد بنسبة تتراوح بين 50٪ و250٪ بحلول عام 2050، تعد البيئة قضية رئيسية في العديد من الأجندات السياسية وقد تم تقديم العديد من المقترحات للحد من الانبعاثات في جميع أنحاء العالم، لذلك من المحتمل أن تلعب العوامل البيئية دوراً في قياس الأداء اللوجستي، بالإضافة إلى البيئة يعد الابتكار أيضاً عاملاً في الخدمات اللوجستية، أدت الابتكارات إلى

¹ Jafar Rezaei, Wilco S. van Roekel and Lori Tavasszy, Measuring the relative importance of the logistics performance index indicators using Best Worst Method , journal homepage, www.elsevier.com/locate/tranpol, VOL: 68, 2018, p p: 158-169.

تغييرات مهمة في صناعة الشحن، على سبيل المثال إدخال الحاويات، فالاستثمار في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يحسن الكفاءة وصنع القرار وإدارة سلسلة التوريد مما يعني ضمناً أنه يمكنهم تحسين الأداء اللوجستي، ومع ذلك يمكن القول إن الابتكار ليس عاملاً في حد ذاته، ولكنه يؤثر فقط على درجات العوامل الأخرى.

أظهرت نتائج الدراسة اختلافاً كبيراً نسبياً في أوزان المكونات: تأتي البنية التحتية (0.24) في المرتبة الأولى، وهي أهم مكون للأداء اللوجستي، أي أكثر من ضعف أهمية التتبع والتعقب، تليها الخدمات اللوجستية (0.22)، والتوقيت (0.16)، والجمارك (0.16)، والشحنات الدولية (0.13) والتتبع والتعقب (0.10)، توفر الدرجات الناجمة للبلدان رؤى حول كيفية تحسين وضعها اللوجستي بأكثر الطرق فعالية.

15. Study Azmat GANI (2017):¹

أهم ما جاء في الدراسة التي بين أيدينا المندرجة تحت عنوان: تأثير الأداء اللوجستي في التجارة الدولية ما يلي: يعتمد النمو المستمر في التجارة العالمية على كفاءة هيكل دعم التجارة مثل: الخدمات اللوجستية، فعلى الرغم من الدور اللوجستي المتكامل في دعم الأنشطة التجارية، كان هناك بشكل عام مستوى منخفض من التركيز على التحليل وأبحاث السياسة التجارية من قبل الممارسين التجاريين، تستكشف هذه الورقة تأثير الأداء اللوجستي في التجارة الدولية، يعتمد التحليل على الأداء اللوجستي العام بالإضافة إلى المقاييس المفصلة لبيانات الخصائص اللوجستية لعينة كبيرة من البلدان، تضمن التحليل التجريبي تقدير معادلات التصدير والاستيراد القياسية التي تتضمن مقاييس أداء اللوجستيات.

تبني التحليل التجريبي التقدير المقطعي، حيث تم تجميع البيانات، وضمت مرحلة التقدير بيانات عبر البلدان والسلاسل الزمنية التي تشمل ستين دولة وأربع فترات زمنية (2007، 2010، 2012 و 2014) كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأداء اللوجستي الكلي والصادرات والواردات. كما سعت الدراسة للتحليل من خلال فحص ستة مقاييس للخصائص اللوجستية للتجارة، مما يوفر تأكيداً قوياً للعلاقة الإيجابية وذات الدلالة الإحصائية لجميع الخصائص اللوجستية الستة مع الصادرات. فيما يتعلق بالواردات وجد أن اثنين من المقاييس الستة للخصائص اللوجستية مرتبطان بشكل إيجابي وإحصائي مع الواردات.

تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده أن جودة الخدمات اللوجستية هي محدد مهم للتجارة الدولية، سيكون للوجستيات المحسنة تأثير إيجابي في تسهيل حجم أكبر للتجارة الدولية.

1 Azmat GANI, Previous reference, p p: 279-288.

كشفت المناقشة في هذه الورقة أيضًا أن الإنجازات اللوجستية في مجموعة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي في مستويات أدنى من البلدان ذات الدخل المرتفع، لا تزال العديد من جوانب الخدمات اللوجستية المحددة لبلدان ومناطق العالم النامي تشكل صعوبات كبيرة في تسهيل تدفق السلع بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب، على سبيل المثال لا تزال العقبات الجغرافية، وإدارة الجمارك المرهقة مع المتطلبات الإجرائية المفرطة وغير الشفافة والتفتيش المادي للسلع، وفساد مسؤولي الدولة لمراقبة الحدود، وعدم وجود استراتيجية نقل وطنية متماسكة، ونقص المنافسة في خدمات الشحن البري والبحري والجوي عوائق أمام التجارة، إن القطاعين العام والخاص يشكلان شراكات عمل وطنية متماسكة تتعلق بالاستثمارات في البنية التحتية اللوجستية وحوكمة وتنسيق لوجستي أفضل بالإضافة إلى تكامل المؤسسات ذات الصلة بالتجارة التي من المرجح أن تساعد في تحديث الخدمات اللوجستية في البلدان ذات المستويات المنخفضة الأداء اللوجستي والتغلب على بعض القيود والعقبات اللوجستية المذكورة أعلاه.

16. Study Martí Selva and Puertas Medina (2015):¹

أهمية لوجستيات التصدير وتكاليف التجارة في البلدان الناشئة: الهدف من هذه المقالة هو تحليل أهمية الأداء اللوجستي للتجارة الدولية وتأثيره على التكاليف، مع التركيز على البلدان الناشئة ذات الحدود البحرية، والمجمعة في خمس مناطق (أفريقيا، أوروبا الشرقية، الشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط)، يعتبر LPI وكيلاً جيداً لتيسير التجارة على الرغم من أنه لا يغطي المفهوم بأكمله، فمن أجل الكشف عن الأنماط المحتملة في الأداء، استخدمت الدراسة نهج الاقتصاد القياسي لنماذج الجاذبية المطبقة تقليدياً في دراسات التجارة الدولية وقامت بإجراء تقديرات مختلفة اعتماداً على المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها الدولة المصدرة، أيضاً استخدمت معادلة تكاليف التجارة التي اقترحها (Novy 2013) لتحديد أهمية الأداء اللوجستي، يتيح هذا التحليل التوصل إلى استنتاجات حول نوع التحسينات التي ستؤدي إلى خفض التكاليف، وبالتالي إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية.

أجرت الدراسة التحليل لسنتي 2005 و2008، مما سهل أيضًا اكتشاف التغييرات المحتملة التي يمكن أن تكشف بدورها عن وجود نمط سلوكي في هذه البلدان، جعلت محدودية المعلومات المتاحة فيما يتعلق ببعض المتغيرات من المستحيل دراسة السنوات اللاحقة، ومع ذلك توقعت الدراسة بأنه قد تكون النتائج بمثابة دليل لهذه

¹ Martí Selva, and Puertas Medina The importance of export logistics and trade costs in emerging countries. Maritime Economics and Logistics, 2015, p: 1-19

البلدان للتحقق مما إذا كانت الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات اللوجستية مثمرة، أو على العكس من ذلك إذا كانت هناك مجالات معينة ذات أهمية حيوية حيث ينبغي بذل المزيد من الجهود.

التصدير مشروط بشكل مباشر بالتكلفة المدفوعة، والتي بدورها مشروطة بالمستوى اللوجستي للبلد، وبالتركيز على هذه الفرضية في الورقة، تم تحليل أهمية المتغيرات التوضيحية المحددة لميسري التجارة بالنسبة لحجم الصادرات وأهميتها في تكاليف التجارة، تم إجراء كل هذا التحليل لتقديم دليل تجريبي على الأبعاد اللوجستية التي يجب التعامل معها بأولوية، تم فحص معادلات الجاذبية المختلفة لاكتشاف المتغيرات اللوجستية التي لها تأثير أكبر على التجارة في البلدان النامية، هذا السؤال هو مفتاح لهذه المجالات حيث أن بعض البلدان لديها قدرة محدودة لتنمية العلاقات الخارجية المحتملة مع البلدان الأخرى، واتباع المواصفات الموجودة في الأدبيات تم استخدام معادلة توضيحية لتكاليف التجارة لتحديد كيفية تحسين هذه العوامل لهذه المجالات لاكتساب القدرة التنافسية.

تظهر النتائج أن الدول التي تم تحليلها يجب أن تستمر في الاعتماد على تحسين بنيتها التحتية اللوجستية ليس فقط لتحسين تجارتها ولكن أيضًا لتحسين قدرتها التنافسية، المتغيرات الأخرى التي تعتبر عامل تكييف هام لتكلفة التجارة بما في ذلك إمكانية التتبع، يجب تطويرها بكثافة أكبر لأنها على الرغم من أهميتها في تحديد التجارة، إلا أنها لم تُعطَ أهمية حاسمة لها في السنوات التي تم تحليلها، يُعد تيسير التجارة في أوروبا الشرقية موضوعًا معلقًا، حيث لم تكن الخدمات اللوجستية مهمة في تحديد التصدير ولكن لها أهمية حيوية فيما يتعلق بحجم تكاليفها.

توصلت الدراسة في الأخير إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إنشاء نمط مشترك لجميع المناطق النامية، حيث أن خصائصها الاقتصادية والثقافية والسياسية مختلفة تمامًا، تعكس النتائج الجوانب التي ينبغي تعزيزها لتحسين المكانة الدولية لهذه البلدان.

17. Study Luisa Martí, Rosa Puertas and Leandro García (2014):¹

أبرز ما جاء في الدراسة المعنونة ب: أهمية مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الدولية، ما يلي: تلعب اللوجستيات والنقل دورًا محوريًا بشكل متزايد في العلاقات التجارية الدولية، يحلل مؤشر أداء اللوجستيات (LPI) الاختلافات بين البلدان من حيث الإجراءات الجمركية والتكاليف اللوجستية وجودة البنية التحتية للنقل البري والبحري، الهدف من هذه المقالة هو تحليل تأثير كل من هذه المكونات على التجارة في الاقتصادات الناشئة

¹ Luisa Martí, Rosa Puertas and Leandro García, The importance of the Logistics Performance Index in international trade , <https://www.researchgate.net/publication/316665985>, VOL: 3, NO: 6, January 2014.

باستخدام نموذج الجاذبية لتحديد أهمية الخدمات اللوجستية في الصادرات، لمناطق إفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط والشرق الأقصى وأوروبا الشرقية، تم استخدام مقياس الأداء اللوجستي الذي نشره البنك الدولي لقياس تسهيل التجارة، أجري التحليل لسنتي 2005 و2010 وكذلك لجميع المكونات الفردية التي يتكون منها المؤشر لاكتشاف التقدم المحتمل الذي حققته البلدان وللتأكد بالتفصيل من الجوانب التي ينبغي التركيز عليها. تم تقدير نموذج الجاذبية المستخدم في هذه الدراسة لدول مجموعة في خمس مناطق جغرافية ناشئة ذات حدود بحرية، وهي:

- ◀ أمريكا الجنوبية: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وغيانا وهندوراس وجامايكا والمكسيك وبنما وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.
- ◀ إفريقيا: الجزائر، بنين، الكاميرون، مصر، الغابون، غامبيا، غانا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، توغو وتونس.
- ◀ الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية، قبرص، الإمارات العربية المتحدة، إيران، الأردن، عمان، باكستان، قطر، سوريا، تركيا واليمن.
- ◀ الشرق الأقصى: الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وسريلانكا وتايلاند وفيتنام.
- ◀ أوروبا الشرقية: روسيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا.

أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أن تدابير تيسير تجارة المصدرين اكتسبت أهمية خلال فترة 5 سنوات، وكان ارتفاعها بارزاً بشكل خاص في بلدان في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية، تعتبر معاملات LPI ومكوناتها عند تحليلها بشكل فردي مهمة وإيجابية وفي بعض الحالات تسجل نمواً قوياً في كل من سنتي 2005 و2010. إجمالاً بذلت جميع الدول الناشئة جهوداً كبيرة لتحسين أداء الخدمات اللوجستية لديها لزيادة علاقاتها التجارية، وبشكل أكثر تحديداً تجدر الإشارة إلى الأهمية التي اكتسبتها الشحنات الدولية، مما يبرز الحاجة إلى تحسين خدمات الشحن والشحن بأسعار تنافسية، تحتاج البلدان النامية إلى إنجازات كبيرة لتمكين من دخول شبكة التجارة الدولية المعقدة.

بعد تحليل كل منطقة جغرافية من طرف الباحثين اكتشفوا أيضاً الأهمية التي يكتسبها الأداء اللوجستي في تطوير العلاقات عبر البلدان، فالتحسينات في أي من مكونات مؤشر الأداء اللوجستي يمكن أن تؤدي إلى نمو كبير في التدفقات التجارية للبلد، على وجه التحديد تزداد أهمية مكونات مؤشر الأداء اللوجستي للتجارة الدولية في العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية حيث أحرزوا تقدماً كبيراً في تصدير بضائعهم عالمياً.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

إن الطريقة المتبعة في تقسيم عرض الأطروحة للدراسات السابقة في المبحث السابق كانت وفق جزئين، تم بالجزء الأول عرض الدراسات السابقة التي جاءت باللغة العربية على اختلاف إشكالياتها المدروسة سواء عاجلت متغير من المتغيرات او عاجلت العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية، ونفس الشيء بالنسبة للدراسات المنتقاة التي جاءت باللغة الاجنبية، إلا أن لجميعها دور مهم في إسهامها في بحثنا والتحسين منه قلبا وقالبا.

سيتم في هذا المبحث مقارنة الدراسات السابقة التي تعرضنا لها في المبحث السابق خاصة الدراسات التي تدرس العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات مع دراستنا الحالية، وعليه ولتسهيل ذلك سنقوم في المطلب الأول بمناقشتها حسب أبرز ما يمكن أن يحدد لنا توجه الدراسة من حيث مثلا عينة الدراسة، منهج وأدوات الدراسة، نتائج الدراسة... الخ.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية وما يميز الدراسة الحالية

سننترق في هذا المطلب بالتفصيل إلى مناقشة كل الدراسات السابقة باللغة العربية التي قمنا بعرضها في المبحث الأول، وتحديد ما يميز الدراسة الحالية عن بعض منها كما يلي:

أولا: مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية:

سننترق في هذا العنصر بالتفصيل إلى مناقشة كل الدراسات السابقة باللغة العربية التي قمنا بعرضها في المبحث الأول كما يلي:

الجدول رقم 02-01: ملخص مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية

الرقم	المؤلف / المؤلفون	عنوان الدراسة وإطارها الزمني، وسنة إجرائها	العينة	المنهج وأدوات الدراسة	المؤشرات	نتائج الدراسة
1	محمد ملين خلاط كيحل وعبد المجيد تيمايوي	أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2010-2018)، أجريت سنة 2022	الولايات المتحدة الأمريكية، كونغ، الإمارات، البحرين، قطر، السعودية، الأردن وعمان.	وصفي وتحليلي باستخدام الاقتصاد القياسي (نماذج بانل)	<u>التابع:</u> إعادة التصدير <u>المستقل:</u> محددات الأداء اللوجستي الستة.	* توجد علاقة طردية بين مؤشر الأداء اللوجستي إجمالاً مع تجارة إعادة التصدير، فكلما زاد الأداء زاد تدفق ونمو تجارة إعادة التصدير.
2	محمد ملين خلاط كيحل وعبد المجيد تيمايوي	أثر ديناميكية شبكة النقل البحري المنتظم على نمو تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية لمجموعة من الدول للفترة (2012-2019)، أجريت سنة 2022	هونغ كونغ، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات، إيطاليا، السعودية، إسبانيا، قبرص ونيوزلندا.	القياس الاقتصادي وفق نماذج البانل باستخدام برنامج Eviews10	<u>التابع:</u> إعادة التصدير <u>المستقل:</u> 1- الارتباط بالنقل البحري المنتظم (LSCI) 2- الارتباط بالنقل البحري المنتظم الثنائي (LSBCI)	* توجد علاقة طردية بين مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم الثنائي وتجارة إعادة التصدير، وأن ارتباط الدول الرائدة في التجارة فيما بينها مجرماً يحسن تدفق تجارتها الوسيطة بنسبة أكبر من ارتباطها بشبكة خطوط النقل البحري المنتظم العالمية.
3	عبد الحكيم قلوب	دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات " دراسة حالة الجزائر للفترة (1993-2020)، أجريت سنة 2022	الجزائر	المنهج الوصفي والتحليلي مدعماً بالقياس الاقتصادي وفق نماذج البانل باستخدام برنامج Eviews10	<u>التابع:</u> الصادرات خارج المحروقات (X) <u>المستقل:</u> 1- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) 1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP.P) 2- الإنفاق العام (GNE) 3- سعر الصرف (EX)	* توصلت الدراسة إلى أن التحولات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بترقية الصادرات غير النفطية التي شهدتها الدراسة خلال فترتها لم ترقى إلى تحسين المناخ الاستثماري بالشكل المطلوب لغياب استراتيجية تستهدف قطاعات محددة تساهم في إرساء قواعد الإنتاج الحقيقي، * كما ذكرت الدراسة أن عوامل الفساد والبيروقراطية ساهمت في فشل التحفيزات المقدمة نسبياً. * وأضافت الدراسة بأن منهجية السياسة التجارية والدبلوماسية الاقتصادية لا تساعد على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ضعف البنية اللوجستية.

<p>* أظهرت النتائج معنوية كل المتغيرات المستقلة على الصادرات في مجموعة الدول النامية محل الدراسة.</p>	<p>التابع: الصادرات (معبّر عنه بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) (X) المستقل: 1- الأداء اللوجستي (L) 2- الناتج القومي الإجمالي (يعبر عنه في النموذج بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) (G) 3- التشغيل في القطاع الصناعي (والذي يعبر عنه بنسبة التشغيل في القطاع الصناعي إلى إجمالي قوة العمل) (E) 4- الادخار (يعبر عنه في النموذج بإجمالي الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) (S).</p>	<p>الاستنباط والتحليل ثم القياس باستخدام برنامج Eviews10</p>	<p>30 دولة نامية</p>	<p>أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية خلال الفترة (2007-2018)، أجريت سنة 2021</p>	<p>هبة الله محمد أحمد اسماعيل</p>	<p>4</p>
<p>جاءت نتائج التقدير كالاتي: * أثر طردي لجودة البنية التحتية للميناء في إنتاجية الفرد العامل، وأثر عكسي لحركة حاويات الموانئ في إنتاجية الفرد العامل في البلدان النامية المشكّلة لعينة الدراسة. * أثر عكسي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في معدل العمالة في البلدان النامية المشكّلة لعينة الدراسة. * أثر طردي لكل من مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية</p>	<p>النموذج الأول: أثر تيسير التجارة في النمو الاقتصادي التابع: GDP pw: نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي (وهو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في الاقتصاد)، يعبر هذا المؤشر عن النمو الاقتصادي.</p>	<p>باستخدام منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية.</p>	<p>24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي لسنة 2019 وهي: الجزائر، مصر، موريتانيا،</p>	<p>*تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات النامية للفترة (2012-2018)، أجريت سنة 2021</p>	<p>خليفة خالدي</p>	<p>5</p>

<p>التحتية للموانئ ومؤشر حركة الحاويات في الموانئ في مؤشر التنمية البشرية في البلدان النامية المشكلة لعينة الدراسة.</p>	<p>المستقل: 1-GFCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت. 2-IEF: مؤشر الحرية الاقتصادية. أما تدابير تيسير التجارة فقد استخدمت الدراسة المتغيرات التالية: 3-LSCI: مؤشر ربط الشحن البحري. 4-QPI: مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ. 5-BCP: مؤشر عبء الإجراءات الجمركية. 6-CPT: مؤشر حركة حاويات الموانئ. النموذج الثاني: أثر تيسير التجارة في معدل العمالة التابع: UNPL: معدل المشاركة في القوى العاملة (بالمائة من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما)، يعبر هذا المؤشر عن النمو الاقتصادي.</p>		<p>السينغال، بنغلاديش، سلفادور، المغرب، سيريلانكا، بنين، غانا، نيكاراغوا، تنزانيا، كمبوديا، هندوراس، نيجيريا، تونس، الكاميرون، الهند، باكستان، أكرانيا، كوت ديفوار، كينيا، الفلبين، الفيتنام.</p>		
---	---	--	---	--	--

	<p><u>المستقل:</u></p> <p>GDP-1 : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة.</p> <p>IEF-2: مؤشر الحرية الاقتصادية.</p> <p><u>أما تدابير تيسير التجارة</u></p> <p><u>فقد استخدمت الدراسة</u></p> <p><u>المتغيرات التالية:</u></p> <p>LSC-3: مؤشر ربط الشحن البحري.</p> <p>QPI-4 : مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ.</p> <p>BCP-5 : مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.</p> <p>CPT-6 : مؤشر حركة حاويات الموانئ.</p> <p><u>النموذج الثالث: أثر تيسير</u></p> <p><u>التجارة في مؤشر التنمية البشرية</u></p> <p><u>التابع:</u></p> <p>HDI: مؤشر التنمية البشرية</p> <p><u>المستقل:</u></p> <p>GEE-1 : الإنفاق الحكومي على التعليم.</p>				
--	---	--	--	--	--

	<p>IEF-2: مؤشر الحرية الاقتصادية.</p> <p>أما تدابير تيسير التجارة</p> <p>فقد استخدمت الدراسة</p> <p>المتغيرات التالية:</p> <p>LSC-3: مؤشر ربط الشحن البحري.</p> <p>QPI-4: مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ.</p> <p>BCP-5: مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.</p> <p>CPT-6: مؤشر حركة حاويات الموانئ.</p>					
<p>* اتضح من الدراسة التحليلية أن الإصلاحات العميقة في المغرب قد نجحت على أساس أن المغرب تحصلت على تصنيف عالمي في قطاع البنية التحتية للموانئ البحرية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي</p> <p>* أما بالنسبة للجزائر فعلى الرغم من اعتمادها على الموانئ بنسبة 95 % في التجارة الدولية لكن مازالت بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال فالنقل البحري الجزائري هو الأعلى في حوض البحر الأبيض المتوسط والأدنى في مناولة الحاويات مقارنة بمصر والمغرب.</p> <p>* كما استنتجنا أن الموانئ المصرية مازالت مصنفة ضمن موانئ الجيل الأول لأنها غير قادرة على استقبال السفن الحديثة وهذا على الرغم من تعاون القطاع الخاص في مصر مع القطاع العام في تطوير وصيانة البنية التحتية للموانئ.</p>	<p>التابع: التجارة الدولية</p> <p>المستقل: البنية التحتية للموانئ البحرية</p>	دراسة تحليلية	المغرب، الجزائر ومصر	البنية التحتية للموانئ البحرية في دول شمال إفريقيا، أجريت سنة 2021	سفيان بوزيد وبتول بن رحو	6
توصلت الدراسة إلى أن الدول الثلاث أجهت بشكل كبير خلال	التحليل والمقارنة لمؤشرات	مقارنة تحليلية تستند على المنهج	السعودية والإمارات	دراسة تحليلية مقارنة لأداء	خليفة خالد، نبيل	7

<p>قطاف وعقبة عبد اللاوي</p>	<p>مؤشرات تيسير التجارة في السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة، أجريت سنة 2021</p>	<p>العربية المتحدة ودولة قطر</p>	<p>الوصفي والمنهج المقارن.</p>	<p>تيسير التجارة والمتمثلة في: مؤشر التنافسية الرقمية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بدول عينة الدراسة.</p>	<p>السنوات الأخيرة إلى تحسين بيئتها التجارية والاستثمارية كأحد الالتزامات السياسية والاقتصادية التي تبنتها لتنويع اقتصاداتها في ضوء الرؤية التنموية التي وضعتها كل دولة، وقد كشفت نتيجة المقارنة وجود تفاوت بينها، اختلف حجم هذا التفاوت من مؤشر إلى آخر، مع أفضلية لافتة للإمارات في مؤشر التنافسية الرقمية ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية، وأفضلية نسبية للسعودية في مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.</p>
<p>رياض ريمي والسعيد بوشول</p>	<p>دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لدول المينا (2010-2017)، أجريت سنة 2020</p>	<p>الجزائر، البحرين، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، المملكة الأردنية، الكويت، لبنان، مالطا، المغرب، سلطنة عمان، قطر، العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة.</p>	<p>القياس الاقتصادي وفق نماذج البائل</p>	<p>تمت كتابة النموذج النهائي المدمج المعبر عن النمو الخاص بالدراسة بالاعتماد على المتغيرات التالية: التابع: GDP_{it} هو عبارة عن لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المستقل: 1- X_{it} هو لوغاريتم نصيب الفرد الحقيقي من الصادرات 2- LPI_{it}: هو لوغاريتم مؤشر الأداء اللوجستي 3- $INST_{it}$: هو لوغاريتم مؤشر جودة المؤسسات 4- Z_{it}: يشير إلى شعاع</p>	<p>* تظهر نتائج التقدير عبر اللجوء إلى مقدر الآثار العشوائية أن مؤشر الأداء اللوجستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه النتيجة الغير متوقعة والمفاجئة يمكن تفسيرها بالآثار الإيجابية لهذا المؤشر على واردات هذه الدول، وهذا يعني أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.</p>

	متغيرات التحكم في النموذج (رأس المال البشري، والمادي، والتطور المالي والنمو السكاني).						
	* كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة معنوية طردية بين جودة البنية التحتية للميناء في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي. * كما أظهرت النتائج تأثيراً عكسياً لحركة الحاويات في الموانئ في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. * أيضاً بينت النتائج أن للحرية الاقتصادية أثر مهم على المتغير التابع، لاعتبار أنها تخلق بيئة ملائمة لتعزيز المنافسة في الأسواق ومن ثم التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يفضي إلى زيادة الابتكار والفاعلية، ثم زيادة الاستثمار والإنتاجية، كما ان خلق الحريات الاقتصادية من شأنه أن يشل المبادرات الخاصة ويجعل الاقتصاد رهينة لمؤسسات الدولة وجماعات الضغط والفساد المتحالفة معها، ويقصي فئة عريضة من المجتمع من المساهمة في النشاط الاقتصادي مما يكبح وتيرة النمو الاقتصادي، * كما أن تراجع مؤشر الحرية يساهم في صد الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يحرم الاقتصاد من موارد بإمكانها أن تدعمه وتزيد من معدلات نموه، * وفي الأخير أكدت الدراسة على الأثر الضعيف لمساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعزى في حالة الدول النامية في كثير من الأحيان إلى ضعف النوعية المؤسسية في هذه الدول، استفحال البيروقراطية، فقدان الشفافية في المعاملات المتعلقة بالاستثمار، تضخم السوق الموازية، بروز ظاهرة الفساد وعدم استقرار السياسات الاقتصادية المنتهجة، كلها أسباب من المرجح أن تساهم في تقليل العائد من الاستثمار ومن ثم لجم النمو الاقتصادي.	التابع: النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpw) المستقل: 1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) 2- مؤشر ربط الشحن البحري (LSCI) 3- مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (QPI) 4- مؤشر عبء الإجراءات الجمركية (BCP) 5- مؤشر حركة الحاويات في الموانئ (CPT). 6- مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)	القياس الاقتصادي وفق نماذج البائل	24 دولة نامية	أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي -أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط، خلال الفترة من 2007 إلى 2019، أجريت سنة 2020	خليفة خالد، عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي	9

<p>* توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات، حيث الزيادة بنسبة 10% في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي ينتج عنها زيادة الصادرات بنسبة 27%.</p>	<p>التابع: بيانات التجارة البينية للدول محل الدراسة المستقل: 1- الناتج المحلي الإجمالي 2- متغيرات ثنائية تحدد الخصائص الجغرافية والتاريخية بالإضافة إلى انتماء البلدان محل الدراسة لاتفاقيات المنظمات التجارية العالمية 3- أداء الخدمات اللوجستية ومكوناته الستة.</p>	<p>معادلة الجاذبية الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الصومال وتونس.</p>	<p>دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية، (خلال 2015)، أجريت سنة 2020</p>	<p>السعيد بوشول، زيمي وهميداتو محمد الناصر</p>	<p>10</p>
<p>* وقد توصلت الدراسة إلى أن لوجستيات التجارة لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بمذه الدول، حيث تسهم لوجستيات التجارة معبرا عنها بمؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة في خفض تكاليف التجارة وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، وهذا إلى جانب زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق.</p>	<p>التابع: Y: يمثل المتغير التابع المعبر عن النمو الاقتصادي ويشير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول محل الدراسة. المستقل: 1-LPI: يمثل متغير مستقل ويشير إلى مؤشر الأداء اللوجستي في الدول محل الدراسة 2-LSCI: يمثل متغير مستقل ويشير إلى مؤشر الربط بخطوط النقل البحري المنتظمة في الدول محل الدراسة. 3-EX: يمثل متغير مستقل</p>	<p>تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) بناء على نتائج اختبار هيويمان، وتم التقدير باستخدام Eviews</p>	<p>لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة (2007-2018)، أجريت سنة 2020</p>	<p>خالد هاشم عبد الحميد</p>	<p>11</p>

					ويشير إلى مؤشر إجمالي الصادرات في الدول محل الدراسة.
12	عزوز عائشة و توام زاهية	مؤشر الأداء اللوجستي ومساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة حالة الدول العربية، خلال الفترة (2012-2019)، أجريت سنة 2020	مجموعة من الدول العربية	دراسة وصفية تحليلية مقارنة	استعراض لبيانات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي والمؤشرات الستة المكونة له لكل بلدان عينة الدراسة.
13	رصاد حياة	أثر دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية " دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران"، أجريت سنة 2019.	ميناء روتردام بهولندا وميناء وهران بالجزائر	دراسة مقارنة تحليلية	وبعد الدراسة التطبيقية للباحثة توصلت بأن: * ميناء روتردام يعد نموذجا لوجيستي ناجح في جذب مراكز اللوجستيات الأوروبية والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بها، في حين أن ميناء وهران لازال يفتقر إلى الخدمات اللوجستية وبهذا يعتبر ميناء تجاري كلاسيكي أمام تحديات تجارية عالمية متزايدة.
14	لقرع فايوة وطبية عبد العزيز	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، خلال الفترة (2010-2017)، أجريت سنة 2019.	الجزائر	الاستنباط والوصف ثم التحليل	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: * سعي المشرع الجزائري إلى مساندة التطورات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واقعي من خلال إصدار رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2017 بهدف تحديد تدابير الدعم لها فيما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات واستدامتها بغية تجاوز الصدمات النفطية المؤثرة كثيرا على أداء الاقتصادات الريفية عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا.
15	أحمد إبراهيم آدم	أثر انضمام المملكة العربية السعودية	المملكة العربية	دراسة وصفية تحليلية	*تم التوصل إلى أن ارتفاع معدلات النمو في كل من الصادرات وتم التركيز على بعض المتغيرات

<p>والواردات والنتائج المحلي الإجمالي وكذلك ازدياد الإنفاق الحكومي بعد الفترة التي أعقبت انضمام المملكة للمنظمة، وبذلك تم رفض الفروض العدمية وقبول الفروض البديلة المتعلقة بوجود أثر إيجابي لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.</p>	<p>وهي الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي.</p>		<p>السعودية</p>	<p>لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، خلال الفترة (1986-2015)، أجريت سنة 2019.</p>	<p>محمد وإيناس جعفر عبد الرحيم عثمان</p>	
<p>* وتم التوصل إلى كفاءة الخدمات اللوجستية للإمارات العربية المتحدة، حيث تحتل المركز الأول عربيا ومركزا متقدما عالميا، وهذا راجع إلى تمتعها بموانئ متطورة وكفاءة بنيتها التحتية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتميز به، إضافة إلى الاستثمارات التي تقوم بها في هذا المجال للمنافسة العالمية، أما الجزائر فالرغم من تحسن أدائها اللوجستي إلا أنه مازال ضعيف، فهي مازالت تفتقر إلى أنظمة التسيير والرقمنة وبالتالي تأخر كبير فيما يتعلق بمعايير الجمارك، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها موانئها مثل اكتظاظ السفن، بالإضافة إلى تقادم البنية التحتية لهذه الموانئ.</p>	<p>استعراض لبيانات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي والمؤشرات الستة المكونة له لكلا البلدين</p>	<p>دراسة وصفية تحليلية</p>	<p>الجزائر والإمارات العربية المتحدة</p>	<p>دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة (2007-2016)، أجريت سنة 2018.</p>	<p>زبشي نوال ويوسف رشيد</p>	<p>16</p>
<p>* توصلت الدراسة إلى أن تونس والمغرب من بين البلدان النامية التي اعتمدت سياسات التجارة الحرة في وقت مبكر نوعا ما، وشجعت الاستثمارات الأجنبية، وأنشأت المناطق الاقتصادية والتجارية الخاصة. فتمكنت هذه البلدان من تحقيق مستوى أعلى من الجزائر في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية المرتكزة على الاتحاد الأوروبي، في حين نجد الجزائر أقل مستوى في الربط مع سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الصناعية والزراعية، وعلى الرغم من ذلك بينت الدراسة حسب البيانات أن مستوى الصادرات بالإضافة إلى مؤشر الأداء اللوجستي في الجزائر أقوى منه في تونس والمغرب.</p>	<p>استعراض لبيانات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للجزائر وتونس والمغرب</p>	<p>دراسة وصفية تحليلية ومقارنة</p>	<p>الجزائر، تونس والمغرب</p>	<p>دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر، خلال الفترة (2007-2018)، أجريت سنة 2018.</p>	<p>همال فريدة</p>	<p>17</p>

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة العربية

عاجلت الدراسة الحالية للأطروحة إشكالية مفادها مدى تأثير اللوجستيات الدولية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات (دراسة تحليل وقياس ومقارنة بين الجزائر والسعودية)، بالاعتماد على نموذج RDEL باستخدام E-Views 10 خلال مدة ممتدة من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023 (فترة الدراسة ربع سنوية بلغت 68 مشاهدة)، وعليه لإيضاح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة العربية سنستعين بجدول ملخص المناقشة لهاته الدراسات رقم (1.5)، وسنختار المقارنة مع الدراسات التي عاجلت إشكالية تشابه كثيرا إشكالية دراستنا الحالية فقط، حسب ما يلي:

➤ إشكالية الدراسة:

درست الدراسة الحالية إشكالية أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والدراسات السابقة باللغة العربية التي عاجلت إشكاليات مشابهة جدا لإشكالية الدراسة الحالية، والتي سننعمد عليها كثيرا في تحديد الفروقات بينها وبين دراستنا الحالية بالاعتماد على عدة معايير، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: دراستي (خلاط كيحل محمد لمين وتيماوي عبد المجيد (2022)) اللتان تناولتا أثر الأداء اللوجستي وأثر الربط بالشحن البحري المنتظم على تجارة إعادة التصدير، دراسة (هبة الله محمد أحمد إسماعيل (2021)) التي تناولت إشكالية أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات، أيضا دراسة (رياض ريمي والسعيد بوشول (2020)) التي عاجلت دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، ودراسة (السعيد بوشول، رياض ريمي ولطفي مخزومي (2020)) التي تناولت دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية.

◀ الإطار المكاني للدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية عينة صغيرة بحكم طبيعة منهج الدراسة المقارن الذي اتبعته بين كل الدولة الجزائرية والمملكة العربية السعودية، أما الدراسات السابقة فقد تباينت كثيرا بهذا الخصوص فدراستي (خلاط كيحل محمد لمين وتيماوي عبد المجيد (2022)) اللتان تناولتا أثر الأداء اللوجستي وأثر الربط بالشحن البحري المنتظم على تجارة إعادة التصدير بعينة تتشكل من الدول الآتية بالنسبة للدراسة الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، الإمارات، البحرين، قطر، السعودية، الأردن وعمان) اما عينة الدراسة الثانية تتشكل من (الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ، الإمارات، البحرين، إيطاليا، قبرص، نيوزلندا وإيرلندا)، دراسة (هبة الله محمد أحمد إسماعيل (2021)) التي سلطت الضوء على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في 30 دولة نامية، أيضا دراسة (رياض ريمي والسعيد بوشول (2020)) التي عاجلت دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو

الاقتصادي في عينة متنوعة من دول شرق أوسطية وشمال افريقية، ثم دراسة (السعيد بوشول، ريمي رياض وحميد اتو الناصر(2020)) المعنونة ب: دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية لعينة من 15 دولة عربية، وهذا ما يشير إلى الاختلاف الكبير بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث الإطار المكاني للدراسة.

◀ الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية كما ورد في التقديم عاجلت بيانات ربع سنوية امتدت من الربع الأول لسنة 2007 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2023، فالدراسات السابقة كلها اعتمدت بيانات سنوية تراوحت جملها في حدود 2007 إلى 2019 (الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات، والدراسات التي درست المؤشرات المعبرة عن اللوجستيات)، وهذا التشابه بين الإطار الزمني للدراسة الحالية والدراسات السابقة سببه هو حداثة كل المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي.

◀ منهجية الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة:

تشابهت أربعة دراسات فقط من بين 17 دراسة مع دراستنا من حيث أحد أهم مناهج الدراسة الحالية المتبع (المنهج المقارن) وهم مقال علمي ل: (خليفة خالدي، نبيل قطاف وعقبة عبد اللاوي)، المعنون ب: " دراسة تحليلية مقارنة لأداء مؤشرات تيسير التجارة، (أجريت سنة 2021، بين السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر)"، ورقة علمية ل: " لعزوز عائشة وتوأم زاهية معنونة بمؤشر الأداء اللوجستي ومساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (أجريت سنة 2020، بين عدة دول عربية)". أطروحة دكتوراه لرصاص حياة المعنونة ب: " أثر دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية " دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران (أجريت سنة 2019)". دراسة همال فريدة المعنونة ب " دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر (أجريت سنة 2018 بين الجزائر، تونس والمغرب)"، كل الدراسات السابقة الذكر استخدمت المنهج التحليلي المقارن فقط، فما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الذكر هو استخدامها للتحليل والقياس في آن واحد ثم المقارنة.

أما بالنسبة للطرق الإحصائية المستخدمة كما ذكرنا سابقا بأن الدراسة الحالية استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية للفجوات الزمنية RDEL بالاعتماد على برنامج E-Views 10 ، وتنوعت الأساليب في الدراسات السابقة كثيرا فاشتملت الدراسات القياسية منها أغلبها على: نماذج البانل، غير ذلك فهي دراسات وصفية تحليلية.

◀ نتائج الدراسة المتوصل لها:

تعددت النتائج المتوصل لها في دراستنا الحالية المقارنة بين الجزائر والسعودية خلال الفترة المدروسة من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023 إلا أننا نختصرها في التركيز على النتائج المستخلصة عقب إجراء الدراسة القياسية التي توصلنا من خلالها إلى أن المتغيرات الرئيسية والمتمثلة في مؤشر الربط بالشحن البحري ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الجزائر مارسا تأثيرا إيجابيا ومعنويا إحصائيا في الأجل الطويل على الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما في المملكة العربية السعودية فمؤشر الربط بالشحن البحري مارس أيضا تأثيرا إيجابيا غير أن تأثير مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لم يكن معنوي، نرى تباين النتائج المتوصل إليها بين مسابير لقواعد المنطق النظري الاقتصادي وبين مناقض له، تم مناقشة كل النتائج وتعليلها في المواضع المخصصة لذلك في الفصل التطبيقي للأطروحة.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فقد سايرت نتائج دراستي (خلاط كيحل محمد ملين وتيماوي عبد المجيد (2022)) المنطق النظري وشابهت نتائج الدراسة الحالية في شقها الأول المتعلق بمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، حيث توصلت الدراسة الأولى لهما المعنونة باثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات الأداء وتجارة إعادة التصدير خلال فترة الدراسة بالعينة المدروسة، أما الدراسة الثانية لهما والمعنونة باثر ديناميكية شبكة النقل البحري المنتظم على تجارة إعادة التصدير توصلت إلى نتيجة تؤكد وجود علاقة طردية بين مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم وتجارة إعادة التصدير.

أيضا نتائج دراسة (هبة الله محمد أحمد إسماعيل (2021)) التي سلطت الضوء على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات، أظهرت معنوية مؤشر الأداء اللوجستي على الصادرات في مجموعة الدول النامية محل الدراسة. نفس الشيء بالنسبة لدراسة (السعيد بوشول، ريمي رياض وحמיד اتو الناصر (2020)) المعنونة ب: دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية لعينة من 15 دولة عربية، فقد سايرت نتائجها المنطق النظري وشابهت نتائج الدراسة الحالية في شقها الأول فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الأداء اللوجستي والصادرات، حيث الزيادة بنسبة 10% في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الكلي ينتج عنها زيادة الصادرات بنسبة 27%.

أما دراسة (رياض ريمي والسعيد بوشول (2020)) التي عاجلت قضية دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي فقد توصلت إلى نتيجة معاكسة لقواعد المنطق النظري ومشابهة لنتائج الدراسة الحالية في شقها الثاني، حيث خلصت إلى ان الأداء اللوجستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذه النتيجة الغير متوقعة والمفاجئة فُتِرت حسب

الدراسة بالأثر الإيجابي لهذا المؤشر على واردات هذه الدول، وهذا يعني أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

وإجمالاً لما عُرض من دراسات سابقة باللغة العربية قيمة تهمم بقضية التنافسية ولوجستيات التجارة الدولية لعدة اقتصاديات في العالم، إلا أن موضوع الأداء اللوجستي والصادرات الغير نفطية بشكل خاص لم تصدر عنه أي دراسة بهذا الشكل وفق هاته الآلية في المعالجة بالكيفية التي اتبعتها الدراسة الحالية (في حدود علم الطالبة)، وعليه فإنه ومن خلال الجهود المبذولة في إخراج هذه الدراسة إلى النور يعتبر محاولة منا جادة في تحليل واختبار الأثر الذي يحدثه الأداء اللوجستي ودوره في ترقية الصادرات وتنويعها في الاقتصاديات الريفية للخروج من التبعية للموارد الناضبة والمعرضة للأزمات وللنفاذ مع مرور الزمن وخاصة في اقتصاداتنا العربية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية وما يميز الدراسة الحالية

سنتطرق في هذا المطلب بالتفصيل إلى مناقشة كل الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي قمنا بعرضها في المبحث الأول، وتحديد ما يميز الدراسة الحالية عن بعض منها كما يلي:

أولاً: مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

سنرى في هذا العنصر بالتفصيل مناقشة كل الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي قمنا بعرضها في المبحث

الأول كما يلي:

الجدول رقم 02-02: ملخص مناقشة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الرقم	المؤلف / المؤلفون	عنوان الدراسة وإطارها الزمني، وسنة إجرائها	العينة	المنهج وأدوات الدراسة	المؤشرات	نتائج الدراسة
1	Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga and Neli Aida	*Logistics Performance Dimensions of Customs Clearance Efficiency and Export in ASEAN Economy, (2014 إلى 2019) * أثر أبعاد الأداء اللوجستي لكفاءة التخليص الجمركي والتصدير في اقتصاد الآسيان، خلال الفترة من (2014 إلى 2019)، أجريت الدراسة سنة 2022.	سنغافورة، تايلندا، فيتنام، ماليزيا، اندونيسيا، فيليبين، بروناي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	تم تحليلها باستخدام طريقة انحدار بيانات لوحة نذج التأثير الثابت باستخدام E-Views 10	<u>التابع</u> : الصادرات <u>المستقل</u> : وقت التصدير وعدد موظفي الجمارك ومستخدمي الإنترنت وقيمة التصدير	*أظهرت النتائج في وقت واحد وقت التصدير وعدد موظفي الجمارك ومستخدمي الإنترنت وقيم التصدير كان لها تأثير كبير على اقتصاد الآسيان جزئياً، فتوصلت الدراسة إلى أن لمستخدمي الإنترنت وقيم التصدير تأثير إيجابي وهام بينما لوقت التصدير وعدد موظفي الجمارك تأثير سلبي وكبير. يجب أن تركز حكومات الآسيان على تسريع عملية التخليص الجمركي نحو الرقمنة من خلال تطوير التطبيقات من خلال استخدام الإنترنت بدلاً من زيادة عدد الموارد البشرية لدعم الصادرات وتحسين اقتصاد الآسيان.
2	Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S, Karunarathna N and Gamage T	*Gross domestic product and logistics index drive the world performance trade: A study based on all continents (2007 إلى 2018) *مؤشر أداء الناتج المحلي الإجمالي واللوجستيات يقود التجارة العالمية، دراسة تستند إلى جميع القارات، خلال الفترة من (2007 إلى 2018)، أجريت الدراسة سنة 2022.	37 دولة آسيوية و 41 أوروبية و 41 أفريقية و 3 أوقيانوسيا و 11 من أمريكا الشمالية و 9 من أمريكا الجنوبية و 14 دولة من الشرق الأوسط.	وتم اختيار نموذج التأثير العشوائي بناءً على نتائج اختبارات Hausman واختبار Breusch-Pagan Lagrange Multiplier	<u>التابع</u> : صافي الصادرات (NET) <u>المستقل</u> : 1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 2- الأداء اللوجستي (LPI) 3- القدرة الشرائية (PPP) 4- $(GDP \times TLF)$ 5- $(LPI \times TLF)$ 6- $(PPP \times TLF)$ حيث: TLF: تمثل القوة العاملة	*كشفت النتائج أن مؤشر أداء اللوجستي له علاقة إيجابية بصافي الصادرات على مستوى العالم وتحديداً داخل قارات آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا، في حين يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي كبير على صافي الصادرات وتحديداً داخل آسيا، في المقابل فإن بلدان أوقيانوسيا والشرق الأوسط تتمتع بعلاقة إيجابية، كذلك في القارة الأفريقية فإن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي كبير على صافي الصادرات، أيضاً فالبلدان في القارة الأفريقية مثلاً لديها ظروف اقتصادية هشة للغاية مما يعني أن LPI ليس لها أهمية تجاه صافي الصادرات (NEX) في القارة، أيضاً بالنسبة لتعادل القوة الشرائية يعتبر فقط مهماً داخل قارة أمريكا الشمالية والجنوبية على الرغم من أن قارة أمريكا الشمالية تظهر تأثيراً إيجابياً ل PPP تجاه

<p>NEX على غرار أوقيانوسيا.</p> <p>*اقترحت الدراسة نموذج مفاهيمي واختبرته مع الشركات المصدرة في المنطقة الشمالية من المغرب، في سياق خاص إلى حد ما بالاقتصاد المغربي النامي.</p> <p>* أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أن المحددات الثلاثة للأداء اللوجستي (التعاون، مشاركة المعلومات، الاستراتيجية اللوجستية) تؤثر بشكل إيجابي على أداء الصادرات للشركات المغربية التي شملها الاستطلاع، وظهرت أيضا أن المحددات الثلاثة تلعب دورًا مهمًا للغاية في تحسين أنشطة الشركة وتقوية العلاقة بين الموردين والعملاء،</p>	<p>هناك العديد من المحددات للأداء اللوجستي وقد اختار الباحثين في هذه الورقة ثلاث ممارسات مهمة وهي: التعاون وتبادل المعلومات والاستراتيجية اللوجستية لأنها حسب فرضهم تلعب هذه الممارسات دورًا مهمًا للغاية في تحسين الخدمات اللوجستية وأداء التصدير.</p>	<p>استبيان وتحليل البيانات باستخدام: *برنامج SPSS 25 (المرحلة الاستكشافية الكمية). *وبرنامج SMARTPLS (مرحلة التأكيد الكمي)</p>	<p>المملكة العربية المغربية</p>	<p>performance Logistics on * determinants export performance of effect The *تأثير محددات الأداء اللوجستي على أداء الصادرات، أجريت الدراسة سنة 2022.</p>	<p>Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi</p>	<p>3</p>
<p>*وتبين نتائج هذه الورقة أن اللوجستيات الدولية لها أثر إيجابي غير مباشر على تجارة الصادرات وأن سرعة تطوير اللوجستيات الدولية لها تأثير تنظيمي على العلاقة بين اللوجستيات الدولية وتجارة التصدير، وعندما تكون سرعة التطوير اللوجستي الدولي بطيئة، فإن زيادة سرعة تطوير اللوجستيات الدولية تحد من الأثر الإيجابي غير المباشر للوجستيات الدولية على تجارة الصادرات. ومع ذلك عندما ترتفع سرعة تطوير اللوجستي الدولي إلى حد ما، فإن زيادة تحسين سرعة تطوير اللوجستيات الدولية تطلق الأثر الإيجابي غير المباشر للوجستيات الدولية على تجارة التصدير. وبطبيعة الحال، فإن بعض المتغيرات الهامة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، والسعر النسبي وفترة واحدة متخلفة عن الاستثمار الأجنبي المباشر) التي تم اختيارها في هذه الورقة لها تأثير كبير على تجارة الصادرات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.</p>	<p><u>التابع:</u> التجارة الخارجية <u>المستقل:</u> 1- اللوجستيات الدولية <u>المراقبة:</u> 1-الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2-حجم السكان 3-السعر النسبي 4- الاستثمار الأجنبي المباشر</p>	<p>القياس الاقتصادي لإجراء تقدير تجريبي في إطار سلسلة من النهج الاقتصادية القياسية مثل اختبار جذر وحدة الفريق وتقدير المجمع وتقدير التأثير الثابت.</p>	<p>دول منظمة التعاون الاقتصادي</p>	<p>*International Logistics: Does It Matte in Foreign Trade? * اللوجستيات الدولية: هل لها أهمية في التجارة الخارجية ؟ خلال الفترة من (2000 إلى 2017)، أجريت الدراسة سنة 2021.</p>	<p>Yugang HE, Baek-Ryul CHOI, Renhong WU and Yinhui WANG</p>	<p>4</p>

<p>*إن الهياكل الأساسية اللوجستية لها دور هام في تعزيز التجارة الثنائية ل فول الصويا، مما يؤكد اهتمام البلدان المصدرة والمستوردة بتحسين نوعية ممرات النقل، وبصرف النظر عن ذلك يشير المعامل الإيجابي للمسافة وانخفاض تأثير الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تجارة فول الصويا مرتبطة بعوامل أخرى غير المتغيرات الأساسية على نماذج الجاذبية مثل التكاليف الثقافية وتوافر الأراضي والخدمات اللوجستية.</p> <p>* أكدت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أهمية بعض المؤشرات اللوجستية في تجارة فول الصويا من بينها التأثير الإيجابي والهام للبنية التحتية لكل من البلدان المستوردة والمصدرة، والجودة والكفاءة، وتتبع وتعقب المستورد.</p>	<p>التابع: التجارة الخارجية</p> <p>المستقل: 1 الناتج المحلي الإجمالي 2- المسافة 3- مؤشرات مؤشر الأداء اللوجستي</p>	<p>نموذج الجاذبية، وقام الباحثين بتطبيق تقنيات بيانات اللوحة باستخدام المربعات الصغرى العادية المجموعة (OLS) لتأثيرات الثابتة (FE)، ومقدرات Poisson -Maximum Pseudo-Maximum المحتملة (PPML).</p>	<p>الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة</p>	<p>*The Impact of Logistics Performance on Argentina, Brazil, and the US Soybean Exports from 2012 to 2018: A Gravity Model Approach</p> <p>*تأثير الأداء اللوجستي على صادرات الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة من فول الصويا من 2012 إلى 2018: وفق نموذج الجاذبية، أجريت الدراسة سنة 2020.</p>	<p>João Gilberto, Pedro Sanches, José António and Rodrigo Carlo Tolo</p>	<p>5</p>
<p>* تحسين اتصال البنية التحتية للميناء يمكن أن يعزز الأداء اللوجستي والنمو الاقتصادي، في حين أن تحسين أداء الخدمات اللوجستية ليس له تأثير كبير على تعزيز النمو الاقتصادي، ومع ذلك يلعب الأداء اللوجستي دورًا وسيطًا نشطًا في ربط البنية التحتية للموانئ مما يعزز النمو الاقتصادي.</p> <p>* يمكن أن يؤدي تحسين أداء اللوجستيات إلى تعزيز التجارة المنقولة بحراً، بينما يرتبط اتصال البنية التحتية للموانئ ارتباطاً سلبياً بالتجارة المنقولة بحراً، وبالتالي فإن تحسين الأداء اللوجستي له دور مزدوج في تعزيز التجارة.</p> <p>* تطوير اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي في وقت واحد وتعزيز كل منهما للآخر، مما يمكن أن يشكلا تآزرًا لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.</p>	<p>التابع: النمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>المستقل: 1-متغير اتصال البنية التحتية للميناء (PIC): 1-1 جودة البنية التحتية للموانئ (QPI) 2-1- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة. 3-1 مؤشرات الأداء اللوجستي (LPI) ومكوناته الأساسية الستة. 4-1 معدل نقل الحاوية (CT) بوحدات مكافئة لعشرين قدماً (TEUs).</p>	<p>باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية</p>	<p>32 دولة على امتداد طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين</p>	<p>*Port Infrastructure Connectivity, Logistics Performance and Seaborne Trade on Economic Growth: An Empirical Analysis on “21st-Century Maritime Silk Road</p> <p>* اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً بشأن النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي حول طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، خلال الفترة من (2007 إلى 2018)،</p>	<p>Rui Liang and Ziyang Liu</p>	<p>6</p>

	<p>1-5- مؤشر اتصال الشحن البحري (LSCI).</p>			<p>أجريت الدراسة سنة 2020.</p>	
<p>* تشير تقديرات الجاذبية إلى أن البنية التحتية اللوجستية لها تأثير إيجابي على قيم الصادرات، إذا فخدمات البنية التحتية الفعالة والموثوقة والميسورة التكلفة مهمة لتعزيز الصادرات وزيادة تنوع المنتجات المصدرة.</p> <p>* يشير تحليل الدراسة التحريبي أيضاً إلى أن المصدرين الأتراك أكثر حساسية للتغيرات بالظروف اللوجستية للسوق المحلية من تلك الخاصة بشركائهم التجاريين.</p> <p>* تظهر النتائج أن الأسواق الناشئة لعبت دوراً أكثر أهمية في نمو صادرات تركيا.</p> <p>* تظهر النتائج أن الأزمة الوهمية لها تأثير سلبي على قيمة الصادرات الثنائية، بينما لها تأثير إيجابي على كل من الهامش الإجمالي والأسواق الناشئة وهذا يشير إلى أن الأزمة المالية العالمية 2008-2009 أدت إلى انخفاض الصادرات التركية خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تشير العلامة الإيجابية للأسواق الناشئة إلى أن المصدرين الأتراك يخففون من بعض التأثير السلبي للأزمة على الصادرات من خلال تصدير منتجات جديدة أو التوسع في أسواق جديدة.</p>	<p><u>التابع:</u> هوماش التصدير</p> <p><u>التفسيرية:</u></p> <p>1- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية</p> <p>2- جودة البنية التحتية للنقل</p> <p>3- مؤشر اتصال الخطوط الملاحية المنتظمة</p> <p>4- درجة سهولة التجارة عبر الحدود</p> <p><u>التفسيرية الأخرى:</u></p> <p>1- الناتج المحلي الإجمالي للمصدرين</p> <p>2- الناتج المحلي الإجمالي للمستوردين.</p> <p>3- متغير المسافة بين تركيا وشركائها التجاريين.</p> <p>4- تأثيرات متغير يعبر عن الأزمة الوهمية.</p>	<p>الجاذبية</p> <p>تجارة تركيا مع 174 دولة</p>	<p>Logistics performance *and Evidence from export variety Turkey : *الأداء اللوجستي وتنوع الصادرات: أدلة من تركيا، خلال الفترة من (2007 إلى 2017)، أجريت الدراسة سنة 2020.</p>	<p>Ünal Toğgür, Kemal Türkcan and Seda Ekmen zçelik</p>	<p>7</p>
<p>* تثبت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الأداء اللوجستي والتجارة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى الآن نادراً ما يتم النظر إلى الأداء اللوجستي في شرح جاذبية البلدان كشركاء تجاريين أو كهدف استثماري..</p>	<p><u>التابع:</u></p> <p>1- بيانات حجم التجارة المستخدمة في هذه الدراسة والواردات.</p> <p>2- نستخدم أيضاً البيانات التي تتضمن سنوياً "تدفقات</p>	<p>تحليلية قياسية</p> <p>20 دولة آسيوية يشير التحليل إلى 20 دولة من ثلاث مناطق فرعية آسيوية (شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا) حيث</p>	<p>*The impact of logistics performance on exports, imports and foreign direct investment</p> <p>*تأثير الأداء اللوجستي على الصادرات والواردات والاستثمار</p>	<p>Sandra Luttermann and Herbert Kotzab</p>	<p>8</p>

		<p>الأجنبي المباشر، خلال الفترة من (2007 إلى 2016)، أجريت الدراسة سنة 2020.</p>	<p>أشار تقرير الاستثمار العالمي إلى أن هذه المجالات الثلاثة مهمة بشكل كبير للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، مع استبعاد الصين.</p>		<p>الاستثمار الأجنبي المباشر. <u>التفسيرية:</u> 1-مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ومؤشراته الستة 2- بيانات حول جودة البنية التحتية للطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية بالإضافة إلى مؤشر شامل للبنية التحتية للنقل.</p>	
<p>9</p>	<p>Tesfaye Takele</p>	<p>*The relevance of coordinated regional trade logistics for the implementation of regional free trade area of Africa * أهمية لوجستيات التجارة الإقليمية المنسقة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإقليمية لإفريقيا ، خلال الفترة من (2010 إلى 2018)، أجريت الدراسة سنة 2019.</p>	<p>دول إفريقية</p>	<p>تحليلية مع استخدام نموذج الجاذبية لاستكشاف تأثير أداء الخدمات اللوجستية التجارية على التجارة البينية لإفريقيا.</p>	<p><u>التابع:</u> التجارة البينية الإفريقية معبر عنها بقيمة الصادرات في التدفقات التجارية الثنائية <u>التفسيرية:</u> 1-المسافة الثنائية. 2-النتائج المحلي الإجمالي. 3-مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ومؤشراته الستة. 4- الحدود المشتركة واللغة والمستعمرة والبلدان غير الساحلية.</p>	<p>* ظهرت نتيجة معامل المسافة الجغرافية سالبة وذات دلالة إحصائية فهذا يعني أن البلدان التي لديها مسافة جغرافية أطول سوف تتاجر أقل بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات اللوجستية، أيضا تشير هذه النتيجة إلى أن القرب الجغرافي له مساهمة كبيرة في عملية تعظيم التدفقات التجارية بين البلدان الأفريقية أما فيما يتعلق بالحجم الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي للمستورد والمصدر له تأثير إيجابي كبير على تدفقات التجارة الثنائية. * تم العثور على أدلة إيجابية ذات دلالة إحصائية على التجارة بين البلدان التي تشترك في الحدود، وبالتالي فإن البلدان ذات الحدود المشتركة لديها تدفقات تجارية أكثر من البلدان التي لا تمتلك حدودًا مشتركة، وعلى عكس التوقعات فإن اللغة الرسمية المشتركة والعلاقات الاستعمارية المشتركة ليس لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية على التجارة بين البلدان الأفريقية، كما كشفت اختبارات إحصائية أخرى أن الافتقار إلى الوصول المباشر إلى البحر أو كونك غير ساحلي جغرافيًا له تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على</p>

<p>حجم الصادرات السلعية سلباً. * أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين تصدير البضائع وسعر الصرف، أي أن حجم الصادرات السلعية يتأثر سلباً بارتفاع سعر الصرف، * أكدت النتائج أن جودة البنية التحتية للموانئ البحرية لها تأثير إيجابي كبير على الصادرات السلعية. * تُظهر دراسة النتائج تأثيراً إيجابياً وهاماً لاتصال الشحن البحري على صادرات البضائع. * كلما كانت إجراءات التخليص الجمركي للتصدير سهلة ومبسطة، فإن ذلك يخدم الشركات المصدرة ويساهم في زيادة حجم الصادرات السلعية</p>	<p>1- جودة البنية التحتية للموانئ البحرية (QPI) 2- عمليات التخليص الجمركي (ECCP) 3- اتصال الشحن البحري (LSC) 4- ووقت التصدير (TE) 5- وتكلفة التصدير (CE) 6- وسعر الصرف الرسمي (OER) 7- ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) 8- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)</p>			<p>Shipping and Connectivity on Merchandise Exports * تأثير البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي واتصال الشحن على الصادرات السلعية، خلال الفترة من (2007 إلى 2014)، أجريت الدراسة سنة 2019.</p>	
<p>أظهرت النتائج التحريية: للنموذج الأول: أن متغير الناتج المحلي الإجمالي مهم للتجارة الدولية في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فالنموذج وضع بأن الحالة الاقتصادية لأي بلد لها تأثير كبير على حجم التجارة، وعندما نقارن النتائج بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، نرى أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير أقوى على حجم التجارة في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وللمتغير السكاني أيضاً معاملات مهمة وإيجابية في جميع البلدان، على وجه الخصوص يكون عدد السكان أكثر أهمية مع الاستيراد في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة وله تأثير أكثر تأثيراً على الصادرات في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، أيضاً معدل البطالة كبير في جميع البلدان، مما يمثل إشارة سلبية مع التصدير في البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة، متغير المسافة له</p>	<p><u>النموذج الأول:</u> <u>التابع:</u> التجارة الدولية (الصادرات والواردات) <u>التفسيرية:</u> الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، السكان، المسافة، الأداء اللوجستي (LPI) <u>النموذج الثاني:</u> <u>التابع:</u> حجم الصادرات <u>التفسيرية:</u> مؤشر الأداء اللوجستي <u>النموذج الثالث:</u> <u>التابع:</u> حجم التصدير وحجم الاستيراد <u>التفسيرية:</u> مؤشر الأداء اللوجستي ومكوناته</p>	<p>نموذج الجاذبية</p>	<p>43 دولة</p>	<p>*How logistics performance promote international trade the volume? A comparative analysis of developing and developed countries كيف يعزز أداء الخدمات اللوجستية حجم التجارة الدولية؟ تحليل مقارن للدول النامية والمتقدمة، خلال الفترة 2010 و2012 و2014، أجريت الدراسة سنة 2018.</p>	<p>Ling Wang and Chang Hwan Choi 12</p>

<p>تأثير سلبي كبير على حجم التجارة الدولية في جميع البلدان، ولمقارنة نتائج البلدان النامية والبلدان المتقدمة فكلما زادت المسافة انخفض الاستيراد في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة.</p> <p><u>حلل النموذج الثاني:</u> كيفية تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على حجم الصادرات، يُظهر متغير الأداء اللوجستي كوكيل للخدمات اللوجستية معاملات كبيرة وإيجابية في كل من البلدان النامية والمتقدمة. تتمثل إحدى النتائج المثيرة للاهتمام لهذا النموذج في أن متغير مؤشر الأداء اللوجستي له تأثير إيجابي أقوى على حجم الصادرات في البلدان المتقدمة منه</p> <p>في البلدان النامية ومع ذلك فإن سرعة زيادة حجم الصادرات في البلدان المتقدمة أبطأ منها في البلدان النامية، لذلك يمكننا أن نفترض أن تحسين مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي إلى تأثير أقوى على حجم صادرات البلدان النامية.</p> <p><u>حلل النموذج الثالث:</u> كيفية تأثير مؤشر الأداء اللوجستي على حجم الاستيراد، فأظهرت النتائج التأثير الكبير للمؤشر على حجم الاستيراد في كل من البلدان النامية والمتقدمة، إلا أنه له تأثير إيجابي أقوى على حجم الواردات في البلدان المتقدمة عنه في البلدان النامية، ومع ذلك فإن الحجم الهامشي المتزايد للواردات يتناقض في البلدان المتقدمة بشكل أسرع مما هو عليه في البلدان النامية، لذلك يمكننا أيضًا أن نفترض أن تحسين مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي إلى تأثير أقوى على حجم واردات البلدان النامية. لمقارنة الاختلاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث جانب</p>					
--	--	--	--	--	--

<p>التصدير والاستيراد، بالنسبة للبلدان النامية فإن تأثير LPI على حجم الصادرات أكبر بحوالي 2.5 مرة من حجم الواردات الناتج عن تحسين LPI وبالنسبة للبلدان المتقدمة فإن تأثير تحسين مؤشر الأداء اللوجستي على حجم الصادرات أعلى قليلاً من التأثير على حجم الواردات. و لتحسين القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ينبغي عليها أولاً وقبل كل شيء إعطاء الأولوية لتحسين القطاعات الإجرائية مثل عملية الجمارك وأنظمة التتبع لأن هذه القطاعات لا تتطلب نفقات ضخمة في الميزانية مقارنة مع القطاعات الأخرى المتعلقة بالبنى التحتية كالموانئ والشحنات الدولية وأنظمة التجارة الإلكترونية التي يستدعي تطويرها إلى أجال طويلة وإلى استهلاك نفقات ضخمة..</p>					
<p>أظهرت النتائج ما يلي: * تكون المسافة المؤسسية الرسمية (WGID) سلبية وهامة لجميع المتغيرات التابعة الأربعة (الواردات والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحزونات الاستثمار الأجنبي المباشر). ومع ذلك، فإن المسافة المؤسسية الرسمية تفتقر في الغالب إلى الأهمية عند النظر في البلدان الشريكة غير الآسيوية فقط. عند النظر في الصادرات يكون WGID سالباً وهاماً. ومن ثم فإن البلدان غير الآسيوية في عينة الدراسة أقل حساسية للمسافة المؤسسية الرسمية طالما كان اتجاه النشاط التجاري نحو الدولة المضيفة الآسيوية. نفترض أن هذا التأثير يعتمد جزئياً على عينتنا حيث لم يتم تضمين دول مضيفة غير آسيوية. ضمن العينة الآسيوية</p>	<p><u>التابع:</u> يتمثل المتغير التابع في الواردات والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والاستثمار الأجنبي المباشر في المحزونات الموجودة في البلد المضيف. <u>التفسيرية:</u> <u>*المسافات الثنائية:</u> 1- المسافة المؤسسية: يعتمد قياس المسافة المؤسسية (WGID) الرسمي لدينا على المسافة بين قيم مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) للبلد الأصلي والدولة المضيفة. 1-1- مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) للبلد</p>	<p>الجاذبية القياسية</p>	<p>22 دولة من آسيا النامية وأكبر 10 دولة متقدمة مستثمرة في العالم.</p>	<p>*The impact of distance, national transportation systems and logistics performance on FDI and international trade patterns: Results from Asian global value chains * تأثير المسافة ونظام النقل الوطني والأداء اللوجستي على الاستثمار الأجنبي المباشر وأمطاح التجارة الدولية: نتائج من سلاسل القيمة العالمية الآسيوية، خلال السنوات</p>	<p>Tilo F. Halaszovich and Aseem Kinra</p> <p>13</p>

<p>الفرعية الوحيدة، يعد WGID مهمًا وسلبًا للواردات والصادرات ولكنه يقتصر إلى ذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.</p> <p>في العينة التي أجريت، تعتبر المسافة المؤسسية الرسمية ذات صلة بالتجارة فقط وليست مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.</p> <p>* المسافة الجغرافية (dGeo) موجبة وذات مغزى جزئي في العينة الكاملة ولكنها دائمًا سلبية وذات أهمية في كلتا العينات الفرعية، تعكس النتيجة المعكوسة في العينة الكاملة حقيقة أن البلدان الشريكة غير الآسيوية في قاعدة بيانات الدراسة تمثل غالبية التجارة والاستثمارات. المسافة الجغرافية بين أزواج البلدان هذه أكبر أيضًا مقارنة بالمسافات داخل المنطقة الآسيوية. وبالتالي، في العينة الكاملة يظهر dGeo علامة إيجابية كان من المفترض أن تكون تأثيرات المسافة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات إيجابية. تم تأكيد هذا إلى حد كبير من خلال نتائجنا. في جميع التقديرات، فإن dEco إيجابي تمامًا. فقط في العينة الفرعية غير الآسيوية، لا يعتبر dEco (للواردات والصادرات والتدفقات) أو هامشيًا (مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر) مهمًا. المسافة الاقتصادية بين البلدان المضيفة الآسيوية والمستثمرين الرئيسيين العالميين عالية دائمًا. نحن نفترض أن هذا يؤدي إلى نقص التنوع وبالتالي إلى تقديرات غير مهمة في هذه العينة الفرعية.</p> <p>* بالنسبة للمسافة الثقافية (نظرًا لمحدودية البيانات المتوفرة لهذا المتغير، فإن الباحثين لم يقدموا النتائج الكاملة بالورقة)،</p>	<p>الأصلي والدول المضيفة. هو مؤشر يتضمن معلومات حول الجودة المؤسسية لأكثر من 200 دولة منذ عام 1996. وتستند المعلومات إلى أكثر من 30 مصدر، يتم تجميع هذه المعلومات في ستة مؤشرات فردية للحكومة (: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد)</p> <p>* <u>ولقياس المسافة المؤسسية بين أزواج الدول الشائبة في عينتنا، قام الباحثين بحساب المسافة الإقليمية</u></p> <p>1- تقاس المسافة الاقتصادية (dEco) على أنها المسافة الإقليمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>2- بالنسبة للمسافة الجغرافية (dGeo)، استخدمنا المسافة بين عواصم أزواج الدول بالكيلومترات وفقًا لقاعدة بيانات CEPII. يتم حساب قياس المسافة باستخدام صيغة الدائرة الكبرى بناءً على إحداثيات العواصم (ماير وزينياغو 2011).</p> <p>3- مقياسنا للمسافة المؤسسية الرسمية والمسافة الاقتصادية ديناميكية بمرور الوقت بينما المسافات الثقافية والجغرافية ثابتة.</p>			<p>2007 و 2010 و 2012، أجريت الدراسة سنة 2018.</p>	
---	--	--	--	--	--

<p>فتوقع الباحثين تأثيرًا سلبيًا، هذا الافتراض لم تدعمه النتائج، ووجدوا فقط الآثار الإيجابية، أظهر الفحص الدقيق للبيانات أن المعلومات المتعلقة بالثقافة كانت متاحة في الغالب للدول المضيفة الأكثر نجاحًا، ومن ثم فإننا نفترض أن هذه النتيجة تخضع لانحياز اختيار لا يمكننا إصلاحه بتركيزنا على البلدان المضيفة من آسيا. لحل هذه المشكلة، قد يكون من المفيد اختيار عينة أخرى تتضمن المزيد من البلدان التي تتوفر عنها بيانات عن الثقافة، ومع ذلك فإن هذا من شأنه أن يمنع من استخلاص النتائج حول التأثيرات الإقليمية داخل آسيا.</p> <p>* إن تأثير الحدود المشتركة (الحدود) مهم فقط لكلا الإجراءين التجاريين لدينا. لم نجد له أهمية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين جميع اتفاقيات التجارة الحرة، قام الباحثين بتضمين رابطة دول جنوب شرق آسيا فقط، ويُظهر الإجراءان الخاصان بالاتفاقيات الثنائية (ASEAN_Bilat و Bilat_FTA) تأثيرات إيجابية ومهمة في الغالب، في معظم الحالات الأخرى، لم يجد الباحثين آثارًا كبيرة. بالنسبة لتأثير سافتا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجد تأثيرًا سلبيًا كبيرًا.</p>	<p>فكانت بيانات المسافة الثقافية متاحة فقط لـ 13 دولة آسيوية في الدراسة، لذلك تم تضمين المسافة الثقافية فقط في بعض النماذج. ومع ذلك، اختبرت الدراسة جميع النماذج أيضًا بمسافة ثقافية. كانت النتائج هي نفسها في الأساس. يمكن قياس ثقافة البلد (dCult) على ستة أبعاد (أي مسافة القوة، والفردية، والذكورة، وتجنب عدم اليقين، والتوجه طويل المدى، والانغماس).</p> <p>4- لقياس أنظمة النقل الوطنية للبلدان الآسيوية في عينة الدراسة، استخدمت بيانات من مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لم يستخدم الباحثين أبعاد LPI المجمع الستة. في عينتنا، كان أقل ارتباط بين أبعاد LPI هو 0.886 بين الجمارك وحسن التوقيت، مما أدى إلى تعدد خطي شديد. بدلاً من استخدام الأبعاد المجمع، قام الباحثين بجمع بيانات حول جودة البنية التحتية للممرات المائية والطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى الكفاءة المقابلة لأنماط النقل الثلاثة من فهارس دول LPI. كما ذكرنا سابقًا، استبعدنا الخطوط الجوية من مجموعة البيانات الخاصة بنا بعد افتراض أن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في</p>				
---	---	--	--	--	--

<p>المنطقة الآسيوية معينان في الغالب بالسلع ذات الهامش المنخفض ذات الحجم الكبير. بالنسبة لهذه البضائع، عادة ما يكون النقل الجوي مكلفاً للغاية.</p> <p>5- بالإضافة إلى هذه التدابير، قام الباحثين بتضمين متغيرات وهمية لقياس ما إذا كان هناك دولتان تشتركان في حدود مشتركة، أو أعضاء في نفس منطقة التجارة الحرة أو لديهما أي شكل من أشكال اتفاق التجارة الحرة الثنائية.</p>						
<p>*تظهر نتائج الدراسة اختلافاً كبيراً نسبياً في أوزان المكونات: تأتي البنية التحتية (0.24) في المرتبة الأولى، وهي أهم مكون للأداء اللوجستي، أي أكثر من ضعف أهمية التتبع والتعقب، تليها الخدمات اللوجستية (0.22)، والتوقيت (0.16)، والجمارك (0.16)، والشحنات الدولية (0.13)، والتتبع والتعقب (0.10). توفر الدرجات الناتجة للبلدان رؤى حول كيفية تحسين وضعها اللوجستي بأكثر الطرق فعالية.</p> <p>* النتائج المتحصل عليها ذات صلة وفائدة لصانعي السياسات في مجال النقل والخدمات اللوجستية، على الرغم من أن الأوزان ليس لها الآن سوى تأثير طفيف على التصنيف بسبب الارتباط بين مؤشرات الأداء اللوجستي، إلا أنها قد تشير إلى أولويات السياسة المختلفة مقارنة بمؤشر الأداء الحالي. وتشير النتائج أيضاً إلى بعض نقاط الضعف المحتملة في منهجية الأداء اللوجستي.</p>	<p>مؤشرات الدراسة تمثلت في كل من الأداء اللوجستي الإجمالي ومتغيراته المستقلة.</p>	<p>استبيان</p>	<p>107 خبير من جميع القارات الست.</p>	<p>Measuring the relative * importance logistics performance of the index indicators using Best Worst Method</p> <p>* قياس الأهمية النسبية لمؤشرات مؤشر الأداء اللوجستي باستخدام طريقة الأفضل الأسوء، أجريت الدراسة سنة 2018.</p>	<p>Jafar Rezaei, Wilco S. van Roekel and Lori Tavasszy</p>	<p>14</p>

<p>التحليل التجريبي بواسطة النماذج القياسية</p> <p>العينة تشمل ستين دولة: أستراليا، النمسا؛ بلجيكا؛ كندا؛ جمهورية التشيك؛ الدنمارك؛ فنلندا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ اليونان؛ إيرلندا؛ إيطاليا؛ اليابان؛ لوكسمبورغ؛ هولندا؛ نيوزيلاندا؛ النرويج؛ البرتغال؛ جمهورية سلوفاكيا؛ إسبانيا؛ السويد؛ سويسرا؛ المملكة المتحدة؛ الولايات المتحدة؛ الجزائر؛ أرمينيا؛ البحرين؛ بوليفيا. بلغاريا؛ الكامبرون؛ تشيلي؛ الصين؛ كولومبيا؛ كوستا ريكا؛ كوت ديفوار؛ كرواتيا؛ جمهورية الدومينيكان؛ إكوادور؛ الجابون. غامبيا، غانا؛ هنغاريا؛ مقدونيا. ماليزيا؛ المكسيك؛ مولدوفا. نيجيريا؛ باكستان؛ باراغواي.</p>	<p>The Logistics Performance Effect in International Trade</p> <p>* تأثير الأداء اللوجستي في التجارة الدولية، خلال أربع فترات زمنية (2007 و 2010 و 2012 و 2014)، أجريت الدراسة سنة 2017.</p>	<p>Azmat GANI</p> <p>15</p>
<p>المتغير التابع:</p> <p>Y: صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (EX) وواردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (IM).</p> <p>المتغيرات المستقلة:</p> <p>1- معدل تغير الأسعار النسبية (RP). 2- معدل النمو الاقتصادي المحلي (GDP-D) لنموذج الاستيراد. 3- معدل النمو الاقتصادي العالمي (GDP-W) لنموذج التصدير. 4- تحرير التجارة (TL). 5- إنفاذ العقد (CE). 7- لغة مشتركة (CL). 8- الحدود المشتركة (CB). 9- المتغير الأساسي محل الاهتمام هو اللوجستيات ويتضمن مقياسًا عامًا لأداء اللوجستيات وهو المؤشر العام للأداء اللوجستي (LP-O)، الذي يتم قياسه على مقياس من 1 (منخفض) إلى 5 (مرتفع). هذا المقياس هو المتوسط المرجح لدرجات الدولة التي تغطي ستة أبعاد فرعية للأداء اللوجستي. وتشمل هذه</p> <p>الأبعاد الفرعية:</p> <p>* القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها</p>	<p>حسب النتائج الإحصائية المتحصل عليها: *تظهر إشارة معامل المؤشر الإجمالي للأداء اللوجستي كما هو متوقع موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 في المائة لمعادلة التصدير، أما من حيث الواردات تظهر إشارة معامل المؤشر الإجمالي للأداء اللوجستي له إشارة إيجابية متوقعة ودلالة إحصائية عند مستوى 10 في المائة. يؤدي الارتباط الإيجابي إحصائيًا بين مؤشر الأداء اللوجستي مع الصادرات والواردات إلى استنتاج مفاده أن الخدمات اللوجستية هي عامل محدد مهم للتجارة الدولية حيث أن الخدمات اللوجستية المحسنة المتعلقة بالتجارة يمكن أن تسهل المزيد من التجارة. هذه النتيجة التجريبية مهمة من حيث تيسير التجارة. تتوافق هذه النتيجة مع الحجج المماثلة التي أثرت في دراسات سابقة.</p> <p>* أظهرت النتائج أيضًا تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لجميع للمؤشرات اللوجستية الست على الصادرات. تم العثور أيضًا على المتغيرات إنفاذ العقد والحدود المشتركة والمتغير الوهمي مرتبطة بشكل كبير إحصائيًا بالصادرات، يشير المعامل السلبي للمتغير الوهمي إلى التأثير التراجعي لإنجازات أقل في اللوجستيات على الصادرات في مجموعة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.</p> <p>* أما نتائج الانحدار لتأثير الخصائص اللوجستية على الواردات، فإن اثنين من معاملات المؤشرات اللوجستية الستة، (LP-ST و LP-CC)، لهما الإشارات الإيجابية المتوقعة وهما ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5٪ والخصائص اللوجستية الأربعة المتبقية (LP-F، LP-S، LP-C)،</p>	

<p>و LP-I) مع وجود معامل إيجابي، غير ذات أهمية إحصائية في معادلة الاستيراد. عند تقدير تأثيرات الخصائص اللوجستية على معادلة الاستيراد، تم أيضًا التحكم في جميع المتغيرات القياسية المفترضة لتحديد التجارة، من المتغيرات الرقابية تشير إلى أنه من حيث الواردات والواردات المتأخرة، فإن CE و CB هي محددات ذات دلالة إحصائية. وأخيرًا قدمت نتائج هذه الدراسة دليلاً قوياً على الدور الإيجابي الذي تلعبه الخدمات اللوجستية في زيادة التجارة. كشفت المناقشة في هذه الورقة أيضًا أن الإنجازات اللوجستية في مجموعة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي في مستويات أدنى من البلدان ذات الدخل المرتفع، لا تزال العديد من جوانب الخدمات اللوجستية المحددة لبلدان ومناطق العالم النامي تشكل صعوبات كبيرة في تسهيل تدفق السلع بطريقة فعالة من حيث التكلفة وفي الوقت المناسب، على سبيل المثال لا تزال العقبات الجغرافية، وإدارة الجمارك المرهقة مع المتطلبات الإجرائية المفرطة وغير الشفافة والتفتيش المادي للسلع، وفساد مسؤولي الدولة لمراقبة الحدود، وعدم وجود استراتيجية نقل وطنية متماسكة، ونقص المنافسة في خدمات الشحن البري والبحري والجوي عوائق أمام التجارة،</p>	<p>(LP-C) *كفاءة وجود الخدمات اللوجستية (LP-S) *سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (LP-ST) *كفاءة عملية التخليص الجمركي (LP-CC) *التردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد أو المتوقع (LP-F). *وجود البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (LP-I). يتم قياس كل هذه المؤشرات على مقياس من 1 (منخفض) إلى 5 (مرتفع). *سنوات الدراسة هي: (2007 و 2010 و 2012 و 2014) نظراً لمنهجية حساب البنك الدولي لهذا المؤشر من سنة بداية ظهوره 2007 حيث نتحصل على سنوات مفقودة من حيث قيمتها في هذا المؤشر يتم التحكم في هذه السنوات مع البيانات المفقودة من خلال متغير زمني وهمي في عملية التقدير (TD)، (LMC): هو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البلد منخفضاً أو متوسط الدخل</p>		<p>فيلبيني؛ بولندا؛ رومانيا؛ الاتحاد الروسي؛ المملكة العربية السعودية؛ سنغافورة؛ جزر سليمان؛ جنوب أفريقيا؛ تونس؛ أوروغواي. وفنزويلا.</p>		
--	---	--	--	--	--

<p>*تم إجراء تحليل محددات العلاقة التجارية باستخدام تقدير المعادلة المكونة من المتغيرات المذكورة. لقد اعتبر الباحثين أن LPI كمؤشر مهم لميسري التجارة لتدفقات الصادرات لعامي 2005 و 2008</p> <p>تعد المسافة مهمة في جميع الحالات، حيث تقدم علامة سلبية وفقاً لافتراض أنه كلما زادت المسافة، انخفض حجم العلاقات التجارية بين الدول. بلغ متوسط المرونة لجميع البلدان حوالي 0.5 في عام 2005 وأقل من تلك القيمة لعام 2008، وكان المصدرون من أوروبا الشرقية هم الأكثر تأثراً بهذا العامل، أما مؤشرات الدخل مثل الناتج المحلي الإجمالي تقدم للمصدرين والمستوردين معاملات كبيرة مع إشارات إيجابية (باستثناء حالة أوروبا الشرقية)، مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى دخلها، زاد عدد البلدان التي تنخرط في التجارة على الصعيد العالمي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأكثر تأثيراً على التدفقات التجارية، مع استثناءات مثل أمريكا الجنوبية في عام 2008، حيث تكون المسافة أو الناتج المحلي الإجمالي للمستورد أو الخدمات اللوجستية هي الأبرز، بالإضافة إلى ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي للمصدرين له أهمية أكبر من المسافة في الشرق الأوسط في عام 2005، وقد يكمن التفسير في الوضع الجغرافي للبلدان التي تتواجد في هذه المناطق، فضلاً عن ظروفها الداخلية. يمثل متغير LPI للعبئة بأكملها من البلدان معاملات هامة وإيجابية للمصدر والمستورد، مع أهمية أكبر للوجستيات للتصدير (0.369 مقارنة بـ 0.284</p>	<p>وصفر بخلاف ذلك.</p> <p>المتغير التابع:</p> <p>Xijt: الكمية المصدرة حسب البلد i إلى البلد j في الوقت t</p> <p>المتغيرات المستقلة:</p> <p>Dij : المسافة بين الدولة i والبلد j</p> <p>Yit: إجمالي الناتج المحلي الاسمي للبلد i في الوقت t</p> <p>Yjt : إجمالي الناتج المحلي الاسمي للبلد j في الوقت t</p> <p>P_{it}: عدد سكان البلد i في الوقت t</p> <p>P_{jt}: عدد سكان البلد j في الوقت t</p> <p>LPIit: مؤشر الأداء اللوجستي للبلد i في الوقت t</p> <p>LPIjt : مؤشر الأداء اللوجستي للبلد j في الوقت t</p> <p>W: المتغيرات الوهمية: الحدود (conting) اللغات الرسمية (c.off)، اللغات الثانية (c.ethno)، كانت مستعمرة (مستعمرة)، لديهم مستعمر مشترك بعد عام 1945 (comcol)، الحفاظ على</p>	<p>نموذج الجاذبية</p>	<p><u>أمريكا الجنوبية:</u> الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وغيانا وهندوراس وجامايكا والمكسيك وبنما وبيرو وأوروغواي وفنزويلا. <u>إفريقيا:</u> الجزائر، بنين، الكاميرون، مصر، الغابون، غامبيا، غانا، كينيا، مدغشقر، المغرب، موريشيوس، موريتانيا، ناميبيا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، توغو،</p>	<p>The importance of *export logistics and trade costs of emerging countries</p> <p>* أهمية لوجستيات التصدير وتكاليف التجارة في البلدان الناشئة، أجرت الدراسة التحليل لعامي 2005 و 2008 أجريت الدراسة سنة 2015.</p>	<p>Martí Selva and Puertas Medina</p>	<p>16</p>
---	---	-----------------------	---	---	---------------------------------------	-----------

<p>للمستورد في 2005 و0.369 مقارنة بـ 0.328 في عام (2008).</p> <p>ومع ذلك عند تحليلها حسب المنطقة، فإن هذه النتيجة ليست مفتوحة للتعميم، ففي إفريقيا وأمريكا الجنوبية (فقط في 2005) والشرق الأوسط، تتمتع الخدمات اللوجستية للمستورد بأهمية أكبر في التجارة بسبب ظروف البلدان النامية، بينما يشمل المستوردون البلدان المتقدمة والناشئة على حد سواء، علاوة على ذلك لوحظ أنه في غضون 3 سنوات فقط، أثبتت جميع البلدان أن حجم تجارتها أكثر حساسية لسلسلة التوريد، مع أمريكا الجنوبية كمثال بارز انتقلت لوجستياتها من وجود معامل 0.208 إلى 0.546، ليصبح المتغير الأكثر صلة بحجم الصادرات (خلف الناتج المحلي الإجمالي للمستورد فقط). تكشف هذه النتائج عن الجهود التي يبذلها كل من القطاعين العام والخاص في محاولة للتقدم دوليًا كوسيلة لتعزيز نمو الدولة.</p> <p>*أيضا تم في الورقة البحثية إجراء تقديرات لنموذج الجاذبية حيث تم استبدال متغير LPI في كل مرة بأحد مكوناته، بالنظر إلى جميع البلدان بين عامي 2005 و2008 ومن منظور المصدر، هناك تحسن طفيف فقط في التتبع والتعقب والجمارك والكفاءة، بينما تحسن المستوردون في جميع المكونات باستثناء الشحنات الدولية. كان المتغير الرئيسي للبلدان النامية في عام 2005 هو البنية التحتية، بينما تجاوزت الكفاءة بعد ثلاث سنوات، مما يدل على الاهتمام القوي المتزايد بتحسين الخدمات اللوجستية كعامل لزيادة الصادرات.</p>	<p>علاقة استعمارية بعد عام 1945 (col45)، كانت أو تكون من نفس البلد (smctry) uij: خطأ معياري</p>		<p>وتونس. الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية وقبرص والإمارات العربية المتحدة وإيران والأردن وعمان وباكستان وقطر وسوريا وتركيا واليمن. أوروبا الشرقية: روسيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا. في هذه المجموعة، نقوم بتضمين بعض الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي؛ ومع ذلك ووفقًا لمستوى تطورها اللوجستي، يعتبر من المناسب إدراجها مع البلدان النامية الأخرى</p>		
--	---	--	---	--	--

<p>*يعتبر متغير المسافة مهمًا في جميع الحالات، حيث يقدم إشارة سلبية وفقًا لفرضية أنه كلما زادت المسافة، انخفضت العلاقات التجارية بين البلدان. وفي الوقت نفسه، فإن مؤشرات الدخل مثل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة والمستوردة لها معاملات ذات دلالة إيجابية مع إشارات إيجابية، مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى إنتاج الدولة، زاد تداولها.</p> <p>*إن تأثير LPI كوكيل للخدمات اللوجستية يظهر اختلافات بين عامي 2005 و2010، تبررها الجهود التي تبذلها البلدان الناشئة لتحسين الخدمات اللوجستية في عمليات التجارة الدولية، وبعد تحليل كل منطقة جغرافية من طرف الباحثين اكتشفوا الأهمية التي يكتسبها الأداء اللوجستي في تطوير العلاقات عبر البلدان، فالتحسينات في أي من مكونات مؤشر الأداء اللوجستي يمكن أن تؤدي إلى نمو كبير في التدفقات التجارية للبلد، على وجه التحديد تزداد أهمية مكونات مؤشر الأداء اللوجستي للتجارة الدولية في العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية حيث أحرزوا تقدمًا كبيرًا في الرفع من صادراتهم.</p>	<p>المتغير التابع: Xij: الكمية المصدرة حسب البلد i إلى البلد j المتغيرات المستقلة: Dij : المسافة بين الدولة i والبلد j Yi : إجمالي الناتج المحلي للبلد i Yj : الناتج المحلي الإجمالي للبلد j Pi : سكان البلد i Pj : عدد سكان البلد j LPIi : مؤشر الأداء اللوجستي للبلد i LPIj : مؤشر الأداء اللوجستي للبلد j W : المتغيرات الوهمية (الحدود واللغات الرسمية واللغات الثانية والمستعمرون) uij : خطأ معياري</p>	<p>الجاذبية تم تقدير نموذج الجاذبية المستخدم في هذه الدراسة لدول مجمعة في خمس مناطق جغرافية ناشئة ذات حدود بحرية، وهي: * أمريكا الجنوبية: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وغيانا وهندوراس وجامايكا والمكسيك وبنما وبيرو وأوروغواي وفنزويلا. * إفريقيا: الجزائر، بنين، الكاميرون، مصر، الغابون، غامبيا، غانا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، توغو وتونس. * الشرق الأوسط:</p>	<p>*The importance of the Logistics Performance Index in international Trade * أهمية مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الدولية، أجرت الدراسة التحليل لعامي 2005 و2010، أجريت الدراسة سنة 2014.</p>	<p>Luisa Rosa and Martí, Puertas Leandro García</p>	<p>17</p>
--	--	---	--	---	-----------

			<p>المملكة العربية السعودية، قبرص، الإمارات العربية المتحدة، إيران، الأردن، عمان، باكستان، قطر، سوريا، تركيا واليمن. <u>* الشرق الأقصى:</u> الصين والهند واندونيسيا وماليزيا وسريلانكا وتايلاند وفيتنام. <u>* أوروبا الشرقية:</u> روسيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا وأوكرانيا ولاتفيا ولاتفيا وإستونيا.</p>		
--	--	--	---	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

جاءت الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ثرية ومتنوعة كثيرا من خلال ما ورد من استعراض لكل الدراسات والأبحاث السابقة المختارة، والتي تمت بعدة منهجيات لعدة عينات وفترات مختلفة، يمكن الإقرار بالاستفادة منها كثيرا في إتمام عملنا في الوقت اللازم بأحسن صورة.

سيتم في هذا العنصر توضيح ما يميز الدراسة الحالية بالدراسات السابقة التي جاءت باللغة الأجنبية، حيث جاءت الدراسة الحالية لمعالجة إشكالية مفادها مدى تأثير اللوجستيات الدولية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات (دراسة تحليل وقياس ومقارنة بين الجزائر والسعودية)، بالاعتماد على نموذج RDEL باستخدام برنامج E-Views 10 خلال مدة ممتدة من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023 (فترة الدراسة ربع سنوية بلغت 68 مشاهدة)، وعليه لإيضاح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية سنستعين بجدول ملخصات المناقشة لهاته الدراسات رقم (2.5) حسب ما يلي:

➤ إشكالية الدراسة:

إن إشكالية دراستنا الحالية تتمحور حول أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، كل الدراسات السابقة باللغات الأجنبية على الرغم من القرب الكبير من إشكالياتها المدروسة لإشكالية الدراسة الحالية إلا أنها لا تماثلها بل تعالج كل منها جانب من جوانبها، إلا ان هاته الدراسات رافقتنا طيلة فترة بحثنا واستفدنا منها كثيرا، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة ((2022) Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga and Neli Aida)

تناولت أبعاد الأداء اللوجستي لكفاءة التخليص الجمركي والتصدير في اقتصاد الآسيان.

ودراسة (Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S,)

((2022) Karunarathna N and Gamage T) التي عالجت أثر الناتج المحلي الإجمالي واللوجستيات في قيادة التجارة العالمية.

دراسة (Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram)

((2022) El Hachimi) التي تناولت موضوع تأثير محددات الأداء اللوجستي على أداء الصادرات.

دراسة (Rui Liang and Ziyang Liu) ((2020)) التي تطرقت إلى اتصال البنية التحتية للموانئ

والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحرا بشأن النمو الاقتصادي: تحليل تجربي حول طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين.

دراسة (Sandra Luttermann and Herbert Kotzab) (2020) درست مباشرة تأثير الأداء اللوجستي على الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر إلى غيرها من الدراسات الجدد معتبرة التي أضافت قيمة علمية لبحثنا.

➤ الإطار المكاني للدراسة:

كما ذكر سابقا اعتمدت الدراسة الحالية عينة صغيرة بحكم طبيعة منهج الدراسة المتبع الذي سنتطرق له دولتين فقط وهما الجزائر والسعودية، أما الدراسات السابقة فقد تباينت كثيرا بهذا الخصوص وشهدنا زخم في تنوع العينات المدروسة في الدراسات الأجنبية فأغلب الدراسات سلطت الضوء على حجم كبير من الدول ولأكثر تفاصيل أنظر الجدول رقم 02-02 ومن بين العينات التي عولجت نجد:

دراسة (Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S, Karunarathna N and Gamage T) (2022) تناولت تأثير مؤشر أداء الناتج المحلي الإجمالي واللوجستيات على قيادة التجارة العالمية، استندت الدراسة على عينة تشتمل على دول من جميع القارات (37 دولة آسيوية و 41 أوروبية و 41 أفريقية و 3 أوقيانوسيا و 11 من أمريكا الشمالية و 9 من أمريكا الجنوبية و 14 دولة من الشرق الأوسط).

دراسة (Yugang HE, Baek-Ryul CHOI, Renhong WU and Yinhui WANG) (2021) التي تساءلت عن اللوجستيات الدولية: هل لها أهمية في التجارة الخارجية ؟ في دول منظمة التعاون الاقتصادي.

ودراسة (Ünal ToĖngür, Kemal Türkcan and Seda Ekmen zçelik) (2020) تطرقت للتجارة البينية لتركيا مع 174 دولة في العالم.

دراسة (Martí Selva and Puertas Medina) (2015) التي حللت تكاليف التجارة ولوجستيات التصدير لدول قارة أمريكا الجنوبية ودول الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية.

➤ الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية كما ورد في التقديم عاجلت بيانات ربع سنوية امتدت من الربع الأول لسنة 2007 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2023، أما الدراسات السابقة فكلها اعتمدت بيانات سنوية تراوحت في حدود تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2019.

➤ منهجية الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة:

ما يميز الدراسة الحالية هو اعتمادها على عدة مناهج مجتمعة مع بعض منها المنهج المقارن الذي توجد دراسة سابقة أجنبية من بين المعروضة لدينا في المبحث الأول استخدمته وهي دراسة (Ling Wang and Chang Hwan Choi (2018)) تطرقت الدراسة إلى كيفية تعزيز أداء الخدمات اللوجستية لحجم التجارة الدولية (تحليل مقارن بين 43 دولة من الدول النامية والمتقدمة)، أما المناهج الأخرى مثل المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي كلها مناهج تراوح استخدامها من طرف الدراسات السابقة والدراسة الحالية حسب الحاجة إليها، أما الدراسة القياسية لبحثنا فاستخدمت نموذج Ardl بمساعدة برنامج E-Views10، وحسب تلخيص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية ومناقشتها تنوعت الأساليب المستخدمة في هذا الجانب واختلفت عن الدراسة الحالية لتشمل العديد من الطرق نذكر منها: نموذج البانل، نموذج الجاذبية، برنامج SPSS 25، برنامج SMARTPLS.

➤ نتائج الدراسة المتوصل لها:

كما ورد في سرد المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية سنتبع نفس الطريقة بالنسبة للمقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية، فكما أصبح معلوماً بالنسبة لنا بأن أبرز نتائج الدراسة الحالية تشير إلى أن المتغيرات الرئيسية والمتمثلة في مؤشر الربط بالشحن البحري ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الجزائر مارسا تأثيراً إيجابياً ومعنوياً إحصائياً في الأجل الطويل على الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما في المملكة العربية السعودية فمؤشر الربط بالشحن البحري مارس أيضاً تأثيراً إيجابياً غير أن تأثير مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لم يكن معنوي، أما بالنسبة للدراسات السابقة باللغة الأجنبية فقد شهدت زخم وثوراً في النتائج عموماً، نذكر من بينها:

دراسة (Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga and Neli Aida (2022))

التي عاجلت أثر أبعاد الأداء اللوجستي لكفاءة التخليص الجمركي والتصدير في اقتصاد الآسيان، من بين ما توصلت له هذه الدراسة هو إلى أن لمستخدمي الإنترنت وقيم التصدير تأثير إيجابي وهام بينما لوقت التصدير وعدد موظفي الجمارك تأثير سلبي وكبير (وجه تشابه مع الدراسة الحالية في نتيجة عبء الإجراءات الجمركية على الاقتصاد السعودي، ووجه اختلاف مع نتيجة ذات المؤشر على الاقتصاد الجزائري). يجب أن تركز حكومات الآسيان على تسريع عملية التخليص الجمركي نحو الرقمنة من خلال تطوير التطبيقات من خلال استخدام الإنترنت بدلاً من زيادة عدد الموارد البشرية لدعم الصادرات وتحسين اقتصاد الآسيان.

أما دراسة (Rui Liang and Ziyang Liu (2020)) التي تطرقت إلى إشكالية اتصال البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي والتجارة المنقولة بحراً بشأن النمو الاقتصادي، تحليل تجريبي حول طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها تطوير اتصال البنية التحتية للموانئ ومؤشر الأداء اللوجستي في وقت واحد وتعزيز كل منهما للآخر، يشكلا تآزرًا لتعزيز التجارة، تتلاءم النتيجة مع المنطق النظري الاقتصادي، كما تتشابه مع نتائج الدراسة الحالية.

ودراسة (Tesfaye Takele (2019)) التي درست أهمية لوجستيات التجارة الإقليمية المنسقة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإقليمية لإفريقيا، أظهرت الدراسة أن التحسين في أي من مكونات مؤشر الأداء اللوجستي يمكن أن يؤدي إلى نمو كبير في التجارة بين دول إفريقيا، فأى بلد غير ساحلي جغرافيًا تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على تدفق التجارة الثنائية، تساير هذه النتيجة المنطق النظري اقتصاديا ونتائج الدراسة الحالية.

أيضا دراسة (Tahar Ammar Jouili (2019)) التي عالجت إشكالية مفادها تأثير البنية التحتية للموانئ والأداء اللوجستي واتصال الشحن على الصادرات السلعية، سايرت معظم النتائج المنطق النظري الاقتصادي، وجاءت ممزوجة بين تشابه واختلاف لنتائج الدراسة الحالية، فأكدت النتائج أن جودة البنية التحتية للموانئ البحرية لها تأثير إيجابي كبير على الصادرات السلعية، أيضا تظهر نتائج الدراسة تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لاتصال الشحن البحري على صادرات البضائع وإجراءات التخليص الجمركي للتصدير سهلة ومبسطة، فإن ذلك يخدم الشركات المصدرة ويساهم في زيادة حجم الصادرات السلعية.

أما دراسة (Ling Wang and Chang Hwan Choi (2018)) تطرقت الدراسة إلى كيفية تعزيز أداء الخدمات اللوجستية لحجم التجارة الدولية (تحليل مقارن بين 43 دولة من الدول النامية والمتقدمة)، وبهدف المعالجة السليمة لكل جوانب الموضوع استخدمت الدراسة ثلاثة نماذج قياسية، ولغرض الممايزة بينها وبين الدراسة الحالية اخترنا نموذج مشابه لنموذج دراستنا، أهم ما جاء في نتائجه أن متغير مؤشر الأداء اللوجستي له تأثير إيجابي أقوى على حجم الصادرات في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية ومع ذلك فإن سرعة زيادة حجم الصادرات في البلدان المتقدمة أبطأ منها في البلدان النامية، لذلك افترضت الدراسة أن تحسين مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي إلى تأثير أقوى على حجم صادرات البلدان النامية، من حيث المبدأ تساير النتيجة النظرية الاقتصادية مع خصوصية النتيجة ببلدان العينة المدروسة خلال الفترة المحددة، كما تشابه نتائجها نتائج دراستنا الحالية عموماً.

بعد استعراض ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الملخصة باللغة الأجنبية، لا يمكننا إنكار الثراء المعلوماتي الذي استفدنا منه من خلال تلخيصنا لهاته الدراسات ومدى اهتمامها بقضايا مقارنة لقضية بحثنا،

خاصة مع تنامي دور التكتلات الاقتصادية والانفتاح على العالم الذي يفرض على الدول تكوين قاعدة اقتصادية استثمارية تنافسية صلبة، فالغرض من دراستنا هو معالجة إشكالية التركز السلعي في الاقتصاديات النفطية تحديداً في الجزائر والسعودية، وعليه فإنه ومن خلال الجهود المبذولة في إخراجنا لهذه الدراسة بهذا الشكل يعتبر محاولة منا جادة للإسهام في إثراء المكتبة الجامعية ببحث من البحوث العلمية الذي نتمنى ان نكون وُفقنا فيه إلى حد كبير من حيث تحليل واختبار الأثر الذي يحدثه الأداء اللوجستي في ترقية الصادرات الغير نفطية وتنويعها في الاقتصاديات الربعية للخروج من التبعية للموارد الناضبة والمعرضة للأزمات وللنفاذ مع مرور الزمن وخاصة في الاقتصاديات العربية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من الدراسات باللغتين العربية والأجنبية التي تطرقت لمواضيع تدابير تيسير التجارة واللوجستيات الدولية، مرتبة ترتيباً تنازلياً إجمالاً من الأحدث إلى الأقدم، حيث كانت الفترة تتراوح من سنة 2022 إلى سنة 2018 بالنسبة للدراسات باللغة العربية، ومن سنة 2022 إلى سنة 2014 بالنسبة للدراسات باللغة الأجنبية، مركزين في تلخيصنا ومناقشتنا للدراسات على العديد من المعايير أبرزها: المؤشرات المستخدمة في كل دراسة والنتائج المتوصل إليها... الخ، للاستعانة بها في دراستنا التطبيقية، ثم عقبنا التلخيص والمناقشة للدراسات السابقة بمقارنة بينها وبين دراستنا الحالية من حيث: إشكالية الدراسة، الإطار المكاني والزمني للدراسة، منهجية الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة والنتائج المتوصل إليها.

ومن خلال ما ورد في أجزاء هذا الفصل من تلخيص وعرض ثم مناقشة للدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية، ومن خلال ما حاولنا توضيحه من مميزات للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، يتضح جلياً للقارئ أن دراستنا الحالية عاجلت فحوة علمية بشكل مباشر على خلاف كل الدراسات السابقة الملخصة باللغتين، فاختبرت دراستنا أثر أداء اللوجستيات الدولية على تنمية الصادرات الغير نفطية وتنوعها في الاقتصاديات الريفية للخروج من التبعية للموارد الناضبة والمعرضة للأزمات وللنفاذ مع مرور الزمن وخاصة في اقتصاد بلدنا الحبيب الجزائر، واقتصاد بلدنا الثاني الشقيق المملكة العربية السعودية، فما أضفى رونقا وجمالا علميا على الموضوع هو دراسة المقارنة بين الدولتين، حيث من خلال المقارنة تتضح الفروقات أكثر ونلمس نقاط القوة فنوصي بتقويتها ونقاط الضعف ونوصي بتفاديها ونقترح معالجتها، وتتضح النتائج وتبرز المزايا والعيوب، ولأكثر توضيحاً للفروقات بين دولتي عينة الدراسة سنتطرق في الفصل القادم إلى دراسة متغيرات الدراسة دراسة تحليلية مقارنة.

الفصل الثالث:

الأداء اللوجستي ونمو
الصادرات خارج قطاع
المحروقات في الجزائر
والسعودية

- دراسة تحليلية مقارنة-

مدخل الفصل

تعتبر التجارة الدولية الشريان النابض للاقتصاد لأي بلد، حيث أنه أثبتت النظريات على مر العصور عدم قدرة أي بلد العيش بمعزل عن بقية الدول، ورغم أن التجارة هي صادرات وواردات لكن الدول تهتم بالجانب الترقوي للصادرات وخاصة الصادرات خارج المحروقات مقابل اتخاذ سياسات لترشيد الواردات اعتقاداً بأن ذلك يحقق تنمية مستدامة شاملة.

ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق استقرار اقتصادي وضمان انخراط البلدان في المشهد الدولي، أضحى تبني إجراءات وسياسات تجارية خياراً استراتيجياً وخاصة في الدول النفطية التي تعتمد في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى ففي ظل فرضية نفاذ الطاقة التقليدية، توجب على هاته البلدان اتخاذ عدة تدابير لتيسير العمل التجاري ومنه الرفع من تنافسية الدول فيما بينها.

وفي سياق ما سبق وباعتبار الجزائر والسعودية من الدول النفطية التي تسعى إلى تحقيق معدلات أعلى من الصادرات خارج قطاع المحروقات، فقد جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على الوضع الاقتصادي للدولتين ومعرفة مدى قدرتهما على التأقلم مع التطورات الطارئة على المشهد الدولي، وكذا إمكانياتهما المعززة لتنافسية تجارتهما الدولية وخاصة في جانب التصدير الغير النفطي، فبعد التعرض إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، سيتم في هذا الفصل تقييمها وتحليلها اقتصادياً بالاعتماد على الإحصائيات والوقائع الاقتصادية للدولتين خلال فترة الدراسة، وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ملامح الأداء الاقتصادي في الجزائر والسعودية

المبحث الثاني: تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات والأداء اللوجستي للجزائر والسعودية

المبحث الأول: ملامح الأداء الاقتصادي في الجزائر والسعودية

تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال المورد الطبيعي المتمثل في النفط، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة ومن صدمات نفطية متكررة، تجعل من الاقتصاد عرضة للأزمات كونه اقتصاد ريعي يفتقر للتنوع الاقتصادي بين كل القطاعات المختلفة للدولة التي يمكن لها أن تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد أهم مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ملامح الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2030)

نعرض في هذا المطلب بعضا من الإصلاحات الهيكلية المتخذة المبرزة لملامح الأداء الاقتصادي الجزائري منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا.

أولا. نظرة على واقع الاقتصاد الجزائري:

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة من 1986-1989 كان ورائها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ما استوجب الاستئجاب بالهيئات الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغييرات المناسبة، وهذا بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 و 1989 قامت الجزائر بمجموعة من الاتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع صندوق النقد الدولي.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، تجسدت في تطبيق ثلاث برامج تنموية وهي: برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بالإضافة إلى المخطط التنموي الخماسي 2015-2019، حيث حُدد الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

1. السياسة الاقتصادية الكلية على الصعيد الداخلي 1990-1993:

منذ سنة 1989 أعيد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض لسنة 1990، بحيث تحولت السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي كان يعتبر في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر، وقد حددت لها أهداف أساسية منها: امتصاص السيولة المفرطة في الاقتصاد الوطني من جهة، وجعل نمو عرض النقود متماشيا مع أهداف الإنتاج الاقتصادي من جهة أخرى، إلا أن نتائج

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

هذه السياسة بدت مقبولة لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة، إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم، ويمكن تفسير هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الاقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991.¹

2. برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998:

لقد تم الاتفاق على برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي الثاني مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 وذلك بموجب عقد كتابي، وكان يهدف إلى:

- ◀ تحقيق نمو متوسط، أي 5% من إجمالي الناتج الخام خارج المحروقات.
- ◀ تخفيض نسبة التضخم إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج.
- ◀ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

وإذا كانت عملية التعديل الهيكلي قد سمحت-بعد أربع سنوات من التطبيق- باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل قد تدهورت حيث تم تسجيل غياب استثمارات جديدة سواء كانت عمومية أو خاصة بالإضافة إلى تسريح العمال الناجم عن إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع نسبة البطالة إذ انتقلت من 24% عام 1993 إلى 29% في عام 1997.

ولقد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و 1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية.

من هنا، يمكن أن يتبين الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الكلي، ويمكن أن نميز بين نوعين من الأهداف:

الأهداف قصيرة الأجل: تتمثل في تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية من خلال سياسة القروض وذلك برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي.²

1 احمد نصير ونذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص: 206-207.

2 نبيلة عروق، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، مقال منشور بجامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 01 أبريل 2011، ص: 173.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

الأهداف طويلة الأجل: تتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات ورفع القيود على القطاع الخاص، إخضاع المنتوجات إلى أسعارها الحقيقية، تشجيع الاستثمار الخاص ومحاولة جلب رؤوس الأموال الخارجية في المناطق الحرة والذي يعتبر أساس برنامج التعديل لصندوق النقد الدولي حيث يجب إخضاع الاقتصاديات النامية إلى الآليات الاقتصادية الطبيعية بهدف تعميق اندماجها في التقسيم العالمي للشغل.

ولقد مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص الاختلالات الموجودة بالاقتصاد الوطني، حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند (0.9%-) ومن اجل تدعيم الاستقرار النقدي وتخفيف عملية النمو، انتهجت الجزائر استراتيجية بحتة من خلال وضع برنامج التعديل للمدى المتوسط ولقد انعكس النمو الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة من خلال:

◀ زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15% مقابل نسبة 4.4% للمحروقات، ونسبة 2.7% لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي (1.4%-)

◀ انخفاض العجز في خزانة الدولة.

◀ تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل توقع قدر بـ 14% سنة 2014.

◀ مواصلة تعديل الصرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك الجزائري.

◀ تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير.¹

3. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يتمحور الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة من 2001 إلى 2004 حول الأنشطة المختلفة والموجهة أساسا لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، حيث ارتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية، وكانت أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على المناطق المختلفة، ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1 نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص: 174.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

ولقد تم الاهتمام في هذا البرنامج بالإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها، بالإضافة إلى تكريس الجهود للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.¹

يمتد البرنامج على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004 خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ: 525 مليار دولار جزائري،² ويوضح الجدول أدناه أهم القطاعات التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي: الجدول رقم 03-01: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار دينار جزائري

النسب	المبلغ الإجمالي	2004	2003	2002	2001	القطاعات /السنوات
40.1	210.5	2.0	37.2	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: احمد نصير ونذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص: 208.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 وذلك يعد تحسن للوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004. وتعتمد الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.

وتستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحويلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

◀ استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تنمي قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثماري الخاص الوطني أو الأجنبي.

1 نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص: 177.

2 احمد نصير ونذير غانية، مرجع سابق، ص: 208.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

- ◀ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية والوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي.
 - ◀ انتهاج سياسة الترقية، الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
 - ◀ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية.
 - ◀ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
 - ◀ تحسين مستوى المعيشة.
 - ◀ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
 - ◀ رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه الأهداف السابقة الذكر.
- يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي قدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمه يصبح 8705 مليار دج.¹
- يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة، يوضح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

1 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص ص: 208-209.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-02: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الوحدة: مليار دينار جزائري

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: احمد نصير ونذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص: 209.

5. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات المضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي كانت قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين:

◀ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

◀ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية موزعة عن كل من إنشاء المرافق التربوية والبيداغوجية بمختلف الأطوار، وتشديد المرافق الصحية، إتمام إنجاز مشاريع سكنية، والعمل على إيصال شبكات الغاز لكل المناطق وحتى المعزولة منها.... الخ وخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية وذلك على الخصوص:

◀ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرق والموانئ.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

◀ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين المطارات.

◀ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم.¹

◀ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة الضرائب والتجارة والعمل.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودع إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.²

6. المخطط التنموي الخماسي 2015-2019:

إن تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية منذ شهر سبتمبر 2014، فتراجع أسعار البرميل من النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2015، أبدى نوعا من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من اجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي بضررها على القطاعات الأخرى باعتبارها المساهمة في تمويل المخطط التنموي وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو... الخ

إن المخطط الخماسي للتنمية رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفرض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... الخ، يهدف إلى تحقيق:

◀ العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام، واستحداث مناصب شغل.

◀ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

1 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 209-210.

2 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 210.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

◀ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.¹

◀ إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

◀ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.

◀ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض... الخ

◀ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل خدمة عمومية جيدة.

◀ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.²

7. عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016-2030):

على إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 عمدت الحكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد المصادق عليه منذ سنة 2016،³ يرتكز النموذج الاقتصادي آفاق 2030، على نوعين من الإجراءات والتدابير، النوع الأول من هذه الإجراءات يتسم بالاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الكلية وخاصة العجز في الميزانية العامة للدولة، أما النوع الثاني من هذه الإجراءات فهو يمتد زمنيا إلى غاية 2030، بغرض تجسيد مقارنة اقتصادية مبنية على التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية.⁴

7.1. أسس النموذج الاقتصادي الجديد:

يعتمد هذا النموذج على مقاربتين أساسيتين وهما:⁵

◀ مقارنة سياسة الموازنة: حيث تم الاعتماد على سياسة موازنة تمتد من 2016 إلى 2019 وتتميز ب:

— تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير.

— خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

— حشد موارد مالية إضافية من السوق الداخلية.

1 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 210-211.

2 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 211.

3 عطية مخمام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19، مقال منشور بمجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 20 جانفي 2021، ص: 356.

4 عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا" كوفيد19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030)، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة بالجزائر (الجزائر)، المجلد 12، العدد 03، 02 أوت 2021، ص: 158.

5 عبد القادر روشو، المرجع السابق، ص: 158-159.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

يلاحظ هنا التركيز كان على التخفيض من العجز الموازي والذي أصبح صفة تلازم الميزانية العامة للدولة.

◀ مقارنة التنويع والتحول الاقتصادي: تعتمد هذه المقاربة على الوصول خلال الفترة من 2020 إلى 2030 إلى ما يلي:

– تدعيم النمو خارج المحروقات للنتائج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.

– مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بنسبة 2.3 في آفاق 2030.

– مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة من 10% في سنة 2015 إلى 53% من الناتج المحلي الخام سنة 2030.

– تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتنويع الصادرات.

– في مجال الطاقة تخفيض معدل الاستهلاك إلى النصف أي من 6% سنة 2015 إلى 3% آفاق 2030، زيادة على تنويع الصادرات بما يسمح بتسريع النمو الاقتصادي.

يلاحظ من خلال هذه المقاربة أن قطاع الفلاحة والطاقة لهما حصة الأسد فيما يخص أهداف هذا النموذج.

7.2. مراحل تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد:

إن تحقيق هذه المراحل حسب النموذج يسمح للجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة، وهذه المراحل تمثل فيما يلي:

◀ المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2016-2019):

فترة بداية تطبيق النموذج حيث تم العمل على رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، إضافة على إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع آفاق سنة 2020، وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات للوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي.¹

◀ المرحلة الثانية: مرحلة التحول (2020-2025):

وتتميز بأنها مرحلة الانطلاق في التنويع الطاقوي، وهي أيضا مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة الجسدة أساسا مع بداية مساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام

1 عبد القادر روشو، المرجع السابق، ص: 159.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

بنسبة 6.5% سنويا، الأمر الذي سيقبلص من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في مجال الزراعة والسياحة وكذا التخفيض من حجم الاستهلاك الداخلي للمحروقات.

◀ المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار (2026-2030):

وهي المرحلة التي يصبح بإمكان الاقتصاد الوطني استغلال القدرات التي تراكمت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح الاقتصاد الكلي، وبهذه المرحلة يكون الاقتصاد الوطني قد تمكن من الخروج من التبعية الريعية والانتقال إلى مستوى الدول الناشئة.¹

7.3. أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو: تتمثل في:

◀ المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.

◀ عصنة القطاع الفلاحي.

◀ الانتقال الطاقوي.

◀ تنوع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

◀ تنوع صناعي يتركز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على

قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، الرقمية، الصناعات الغذائية، السيارات، الإسمنت،

الصناعة الصيدلانية، قطاع السياحة، النشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

◀ تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن

ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.

◀ الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار

الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.

◀ توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات،

والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة. اما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم

1 عبد القادر روشو، المرجع السابق، ص: 159-160.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

يتطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيفضل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.¹

7.4. مبادئ العمل لتحقيق أهداف نموذج النمو الجديد:

لنموذج ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن تتوفر لتدفع به لتحقيق أهدافه المسطرة وهي:

◀ **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** تطوير فروع جديدة ذات عوامل خارجية على المستوى القطاعي، لأخذ دور بالنسبة للصناعة خارج المحروقات بـ 10% من إجمالي القيمة المضافة، ويتعين على قطاعات الزراعة وخدمات التسويق، أن تشهد معدل نمو مستدام بنسبة 6.5% و 7.4% سنويا على التوالي، أما مساهمة البناء والأشغال العامة تنخفض في الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا لصالح مجالات المعرفة، لبلوغ نمو بمعدل 1.7%، وتنفيذ سياسات صناعية ودعم تحرر أكبر للمبادرات لتحقيق معدلات نمو القطاعات المطلوبة.

◀ **التطور المطلوب لنظام الاستثمار:** ربط الاستثمارات خارج المحروقات بتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر، ومحاكاة مستوى النمو العالمي ليسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد الجزائري لتحقيق معدلات نمو أعلى، ودمج الميزانية تدريجيا اعتبارا من عام 2025 للحد من النفقات الرأسمالية المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وإشراك الخواص، ووضع نظام لتحسين تحصيل الضرائب وخلق أوعية ضريبية جديدة خاصة بما تعلق بالميزانيات المحلية، مع تكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات واتخاذ سياسة حاسمة للتحويل التكنولوجي، وإعادة تخصيص الاستثمار للقطاعات الخارجة عن قطاع المحروقات لبدء عملية التنويع الاقتصادي.

◀ **ترشيد الإنفاق العام:** ترشيد الإنفاق العام المتعلق بالإعانات والإعفاءات المختلفة-ضرائب صريحة وضمنية- تستفيد منها العوامل الاقتصادية، وتقييم سياسة فعالية الحوافز المختلفة للحد منها حسب الاقتضاء ما لم يكن ذلك النشاط يولد عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد، وكذا اعتماد أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يؤسس لسياسة تسعى إلى الحد من ميزانية الدولة صراحة أو ضمنا وإعادة التوزيع

1 هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مقال منشور بمجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، (مصر)، المجلد 02، العدد 05، جانفي 2020، ص:56.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

للفقراء لإضفاء مزيد من العدالة الاجتماعية، وإصلاح حوكمة القطاعات من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية.¹

وكمنهجية للمبادئ التي تبناها نموذج النمو الجديد فإنه يأخذ رؤية واضحة نظريا حول الاقتصاد الجزائري آفاق 2030، حيث يكون التوجه نحو التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال ترشيد النفقات العمومية، خاصة بما تعلق بدعم الاستثمار، والتي ستنتقل من دعم معمم إلى دعم مستهدف يكون للطبقات الفقيرة النصيب الأوفر منه، كما يستنتج أن النظرة الجديدة للاستثمار تتمثل في تقييم فعاليته في زيادة القيمة المضافة ومدى كفاءة المشاريع في تنويع الاقتصاد الوطني لخلق نسيج صناعي يملك مقومات التنافسية لاقتحام الأسواق الجديدة.

7.5. تحليل توصيات نموذج النمو الجديد:

يتم تجميع عناصر سياسة اقتصادية جديدة قادرة على تحقيق الرؤية وفقا لستة محاور استراتيجية، وهي:

◀ **تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر:** من خلال وضع جو عام لبيئة جاذبة من تأطير مؤسستي وإزالة

العراقيل، ودعم وتطوير الشركات الناشئة خاصة فيما تعلق بالسياحة والصناعة.

وللعمل على هذا يتعين القيام بتيسير إجراءات ومراحل خلق منشأة صناعية أو خدمية، إذ أن هاته الإجراءات كثيرا ما تتصف بالبيروقراطية والتعقيد، حيث تصنف الجزائر من أسوأ الدول في العالم بمرتبة 157 من 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019، ويتضمن هذا المؤشر بدأ النشاط التجاري (الرتبة 150)، واستخراج تراخيص البناء (الرتبة 129)، والحصول على الائتمان (الرتبة 178)، حماية المستثمرين الأقلية (الرتبة 168) وكذا دفع الضرائب (الرتبة 156).²

بناء على هذه المعطيات فإنه يصعب إنشاء شركات دون تحمل تكاليف إضافية قبل بدء النشاط، خاصة فيما تعلق بالمؤسسات الصناعية والسياحية.

◀ **تمويل الاستثمار:** لتحقيق رؤية 2030 يتطلب تطوير الاستثمارات الخاصة خارج الطاقة المحاور التالية:

- تطوير نظام الاستثمار الوطني في المرافق العامة، بتحسين الكفاءة ونوعية البنى التحتية والعمل على انتقال تمويلها إلى سوق السندات، وإبرام شركات مع دول تهدف إلى الاستثمار على نحو مستدام في البلاد.³
- استئناس إصلاح النظام المصرفي وتحديث الخدمات المالية البنكية، والاتجاه إلى التمويل غير التقليدي.

1 عبد الحكيم فلوح، بن إبراهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016-2030)، مقال منشور بمجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، المجلد 09، العدد 01، 30 جوان 2020، ص ص: 57-58.

2 عبد الحكيم فلوح، بن إبراهيم الغالي، المرجع السابق، ص ص: 58-59.

3 عبد الحكيم فلوح، بن إبراهيم الغالي، المرجع السابق، ص: 59.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

◀ السياسة الصناعية والتنوع: تتوزع على نقطتين هما:

— ضرورة تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد، من خلال اتخاذ نهج جديد أمام قوانين العمل لأجل تعزيز حمايته وتسيير أفضل للعمالة وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% خارج المحروقات، كاستراتيجية شاملة.

— دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية طبيعية من أجل تخفيض تصدير المواد الخام لزيادة القيمة المضافة، ومن جهة أخرى دعم الاقتصاد الرقمي والإلكترونيات والمعرفة، وكذا العمل على إحلال الواردات جزئياً أو كلياً، باستيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات المصنوعة بالمواد المحلية، كاستراتيجية صناعية.

◀ ترسيخ التنمية الصناعية: عن طريق إعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وإعادة اندماجها:

— مراجعة إدارة الملكية الصناعية عن طريق إعادة التخصيص.

— التجميع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

— استحداث بعثات في مجال إدارة الأراضي الصناعية بالتعاون بين وزارة الصناعة والقطاعات الأخرى المعنية بالاستثمار.¹

◀ ضمان أمن وتنوع الموارد الطاقوية: لكونها وسيلة قوية لتنويع الصناعة ولتحقيق ذلك يتعين ما يلي:

◀ كفاءة الطاقة: حيث يمنح ذلك طابعا عمليا من خلال وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة للمباني الجديدة، دعم إنشاء شركات الطاقة وإنشاء وكالة كفاءة الطاقة والابتكار التي ستدير جميع برامج اقتصاد الطاقة.

◀ تطوير الطاقات المتجددة: من خلال معرفة دقيقة لإمكانات البلاد في موارد الطاقة المتجددة، المراقبة المستمرة ومواكبة تطور التكاليف ومعرفة وتوقع تطور الأسواق المحتملة للتصدير.

وفي هذا المجال قامت الجزائر بجهود كبيرة أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر 2011-2030

كاستراتيجية لإنجاح 60 محطة شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقوق لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، لكن ضعف التحكم التكنولوجي والابتكار ونقص الخبرة حال دون تقدم وتجسيد العديد من المشاريع أبرزها مشروع دزرتاك، لذلك فإن تجسيد الشراكات الأجنبية أمر لا بد منه.

◀ الحكم على النموذج الجديد للنمو: وهي رؤية سياسية اقتصاديه لتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتدابير المصاحبة لها، أيضا تمثل:

1 عبد الحكيم قلوب، بن إبراهيم الغالي، المرجع السابق، ص ص: 59-62.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

- عملية ديناميكية للتشاور بين السلطات العمومية والشركات لدعم الثقة.
 - نظام استثمار وطني جديد في المرافق العامة من خلال التقليل من تكلفة المشاريع الاستثمارية وتعظيم تأثيرها العام على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - وجوب تحقيق ترتيبات مالية أكثر ملائمة للمشاريع، وتقييم الجدوى واختيارها في حالة التحكيم فضلا عن تقييم المشاريع الاستثمارية الكبرى.
 - تطوير نظام وطني جديد للمعلومات الإحصائية لتطوير استراتيجي طويل المدى (رؤية 2030).
 - حصر المزايا الضريبية على الأنشطة التي تولد عوامل خارجية إيجابية للاقتصاد.
 - تحسين الإدارة بتوجيهات اقتصاديه لترفع ثقة المتعاملين الاقتصاديين.¹
- ثانيا: تحليل اتجاهات النفقات العامة في الجزائر في بداية القرن الواحد والعشرون والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لترشيدها بعد الأزمة النفطية 2014:

تميزت السياسة الإنفاقية للجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية، فما يميز الفترة من 2000 إلى 2012 هو الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية (برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2000، برنامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة إنجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، وحققت النفقات الكلية سنة 2005 مبلغ قدره 2052.04 مليار دج أي بزيادة قدرها 873.92 مليار دج، كما تمثل نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقيق 16.50% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، أي بانخفاض قدره 4.26%.

ولقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا.

وتأتي هذه البرامج لتعزيز المكاسب المحققة خلال الفترة (1999-2003) حيث استثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العمومية، وتميزت سنة 2012 بارتفاع الإنفاق الكلي وبمعدلات مرتفعة نسبيا حيث

1 عبد الحكيم قلوب، بن إبراهيم الغالي، المرجع السابق، ص ص: 62-63.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

انتقلت من 4322.25 مليار دج في سنة 2009 إلى 4952.01 مليار دج سنة 2012 أي زيادة بمقدار 629.72 مليار دج.

لقد سجلت أسعار النفط تراجع كبير سنة 2014 حيث وصلت إلى أقل من 50 مليار دولار للبرميل بعدما كانت تصل إلى 100 دولار سنة 2011، ولاشك أن مثل هذا التراجع يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المصدرة للنفط كالجزائر، فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد، يعد النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية، إذ يشكلان نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، ومن غير المفاجئ أنه عندما تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50% تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير، ولأن معظم الغاز الجزائري يباع وفق عقود مؤشر النفط، فإن سعره اقتفى عن كثر تغير أسعار البترول، ولم تستطع صادرات الغاز أن تعادل كفة الميزان.¹

وبحسب صندوق النقد الدولي استمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع واضعاً السياسة المالية على درب غير مستدامة، وكانت المحصلة عجزاً في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة، وتفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجة إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 مليار دولار لكي تعادل ميزانيتها، وما زاد الوضع تعقيداً هو تراجع الإنتاج، ليس لأن مصادر النفط والغاز تتجه إلى نضوب في الجزائر، بل لأن بيئة الاستثمار غير مشجعة، وبالفعل تراجعت عائدات تصدير النفط والغاز من 70.6 مليار دولار عام 2012 إلى 65.3 مليار دولار أمريكي عام 2013.²

المطلب الثاني: ملامح الأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (1980-2030)

نعرض في هذا المطلب بعضاً من الإصلاحات الهيكلية المتخذة المبرزة لملامح الأداء الاقتصادي السعودي منذ ثمانينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا.
أولاً. نظرة على واقع الاقتصاد السعودي:

1. مصادر دخل المملكة العربية السعودية النفط هو مصدر الدخل الأساسي للمملكة:

يُصنف الاقتصاد السعودي على أنه واحد من الاقتصادات القوية عالمياً، فالمملكة العربية السعودية عضو في " مجموعة العشرين " التي تضم الدول الـ 20 الأقوى في الجانب الاقتصادي على مستوى العالم. أما أهم أسباب قوة اقتصاد السعودية فتتمثل في امتلاكها احتياطي كبير من مصادر الطاقة العالمية، السعودية أيضاً لديها

1 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 212-213.

2 احمد نصير ونذير غانية، المرجع السابق، ص: 213.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

ثاني أكبر احتياطي من النفط، كما لديها أيضاً خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وعلى اعتبار أن النفط ومصادر الطاقة الأخرى هما العامل الرئيسي والأكثر تأثيراً على الاقتصاد السعودي، يأخذ اقتصاد المملكة اسم "اقتصاد النفط"، ووفقاً لإحصائيات حديثة، تمتلك المملكة العربية السعودية احتياطي من النفط يُقدر بـ 260 مليار برميل "هذه الكمية تمثل تقريباً ربع الاحتياطي العالمي".

نفط المملكة العربية السعودية له ميزة خاصة تتمثل في أن تكلفة استخراجها أرخص بكثير من مختلف دول العالم، كونه قريب من سطح الأرض، طوال سنوات ضل النفط ومصادر الطاقة أسباب قوة لاقتصاد السعودية، وكانت إيرادات النفط هي السبب الرئيسي وراء انتعاش وازدهار عدد من القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد السعودي، كما أن مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط، كانت هي المساهم الأساسي في الموازنة العامة للمملكة، فحسب آخر الإحصائيات، ساهم قطاع الطاقة بأكثر من 85% من موازنة المملكة العربية السعودية.¹

2. مصادر دخل المملكة غير النفطية:

تمتلك المملكة موارد طبيعية بخلاف مصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي، تشمل هذه الموارد الرواسب المعدنية الصغيرة من ذهب وفضة وحديد ونحاس، بالإضافة إلى الزنك والتنغستن والرصاص والكبريت والفوسفات والحجر وموارد طبيعية أخرى.

تمتلك السعودية أيضاً قطاعاً زراعياً صغيراً في الجنوب الغربي حيث يبلغ معدل هطول الأمطار السنوي 400 ملم، هذا وتعتبر المملكة واحدة من أكبر منتجي التمور حول العالم. كما كانت تنتج القمح باستخدام المياه المحلاة لكن كان ذلك مكلف بدرجة كبيرة، لهذا السبب تم وقف زراعة القمح في العام 2016، أما في جانب الثروة الحيوانية فقد بلغ الإنتاج السعودي من المواشي في العام 2017 قرابة 16.9 مليون رأس، منها 9 ملايين رأس من الأغنام و5.5 مليون رأس من الماعز و1.4 مليون رأس من الإبل، إلى جانب مليون رأس من الأبقار، هذا وتستورد المملكة قرابة الـ 8.5 مليون رأس من الماشية على أساس سنوي.

تساهم السياحة الدينية المتمثلة في الحج والعمرة بشكل لافت في الاقتصاد السعودي، حيث أن الوظائف التي تضفيها أكثر من عدد الوظائف التي يضيفها قطاع النفط والطاقة. موسم الحج مثلاً يفتح المجال ل

¹ مدرسة التداول، يوسف أحمد، دليلك الشامل للتعرف على الاقتصاد السعودي وأهم مقوماته، 12 سبتمبر 2020، آخر تحديث 24 جانفي 2022، تاريخ الاطلاع 14 أوت 2022، على الساعة: 16.51،

<https://tadawulschool.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

40.000 وظيفة تشمل السائقين والحلّاقين والجزارين وما إلى ذلك. إلا أن هذه الوظائف تعتبر مؤقتة وتنتهي بانتهاء موسم الحج، تبلغ إجمالي إيرادات موسم الحج السنوي قرابة الـ 3 مليار دولار سنوياً.

في العام 2008 أطلقت المملكة مبادرة الاستثمار الزراعي في الخارج، هذه الخطة تضمنت شراء مساحات كبيرة من الأراضي حول العالم بمليارات الدولارات في دول مثل أثيوبيا واندونيسيا ومالي والسنغال والسودان وغيرها، إلا أن حالة شراء الأراضي هذه أحدثت الكثير من الضجة في البلدان المستهدفة.¹

3. التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

مر الاقتصاد السعودي بمجموعة من خطط التنمية التي ركزت بشكل أساسي على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، فالاعتماد على مصادر الطاقة بدرجة كبيرة جعلت الاقتصاد غير مستقر نسبياً بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ومصادر الطاقة الأخرى. يمكن توضيح أبرز خطط التنمية التي رافقت الاقتصاد السعودي فيما يلي:

◀ **بداية خطط التنمية في السعودية:** ترجع بدايات خطط تنمية الاقتصاد السعودي إلى سبعينيات القرن الماضي والتي كانت نتيجتها تطوير صناعة البتروكيماويات التي تعتمد بشكل رئيسي على منتجات ومشتقات البترول. هذه الخطة نتج عنها أيضاً تطوير قرى الصيد في منطقة الجبيل وفي منطقة ينبع على البحر الأحمر، لكن ومع ذلك كان تأثير هذه الخطة على ثروات المملكة واقتصادها ضئيل جداً.

◀ **الخطة الأولى والثانية:** في سبعينيات القرن الماضي كان لهما تأثير مميز على قطاع البنية التحتية، حيث ارتفع عدد الطرق السريعة إلى 3 أضعاف، كما تزايد توليد الطاقة بأكثر من 28 مرة، إلى جانب ذلك ارتفعت قدرة الموانئ البحرية إلى 10 أضعاف.

◀ **الخطة الثالثة لتطوير الاقتصاد السعودي (1980-1985):** تميزت هذه الخطة بتقليل التركيز على قطاع البنية التحتية والتركيز على قطاعات التعليم والصحة والصناعة والخدمات الاجتماعية. في المحصلة لم تسير هذه الخطة كما هو متوقع، لكن في تلك الفترة تم الإنتهاء من تجهيز المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع وتم البدء فعلياً بإنتاج الصلب والبتروكيماويات والأسمدة المعتمدة على مشتقات النفط بشكل أساسي.

◀ **خطة التنمية الرابعة للاقتصاد السعودي (1985-1990):** ركزت هذه الخطة على المشاريع الخاصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وبالفعل ساهمت هذه الخطة في دعم القطاع الخاص، حيث ارتفعت مساهمته

1 مدرسة التداول، يوسف أحمد، المرجع السابق.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. تركز الاستثمار بشكل أساسي في قطاعات الصناعة والزراعة والمصارف والبناء، وهذا وكانت الاستثمارات الخاصة مدعومة ببرامج تمويل وحوافز حكومية سخية.

◀ **الخطة الاقتصادية الخامسة لتطوير اقتصاد المملكة (1990-1995):** كان التركيز الأساسي لهذه الخطة يتمثل في دعم موازنة الدفاع، بالإضافة التركيز على قطاع الخدمات الاجتماعية والتنمية المحلية. أما الجانب الأهم في هذه الخطة فكان يتمحور حول تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاع الخاص والتوجه نحو توظيف العمالة السعودية.

◀ **خطة التنمية السادسة التي مر بها الاقتصاد السعودي (1996-2000):** تركزت هذه الخطة حول تخفيض تكلفة الخدمات الحكومية، وزيادة برامج التدريب والتعليم للسعوديين من أجل تأهيلهم لسوق العمل، كما كان هدف الخطة تقليص الاعتماد على النفط ودعم القطاع الخاص "على وجه التحديد الصناعة والزراعة".

◀ **الخطة الاقتصادية السابعة لاقتصاد المملكة (2000-2004):** ركزت الخطة على التنوع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص، وكان هدف الحكومة تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.16% على أساس سنوي، بالإضافة إلى نمو في القطاع الخاص بنسبة 5.04% ونمو بنسبة 4.01% للقطاع غير النفطي أيضاً على أساس سنوي. هدفت الخطة أيضاً إلى توفير 817.300 فرصة عمل للمواطنين السعوديين، أصبحت المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية في العام 2005، وقد كان لذلك آثار مباشرة على قطاع الاستثمار الأجنبي الذي تحسن بالفعل بسبب سن قوانين جديدة تدعم ذلك. هذا بالإضافة إلى أن المملكة تعتبر بيئة مشجعة للاستثمار، حيث يتصف الاقتصاد السعودي بالاستقرار إلى جانب نظام البنية التحتية الجيدة والقدرة الشرائية العالية، عدا عن كونها المصدر الأول للنفط على مستوى العالم.¹

◀ **الخطة الاقتصادية الثامنة لاقتصاد المملكة (2005-2009):** لقد حرصت خطة التنمية الثامنة على تعريف الأهداف بدقة وتحديد كمياتها (ما أمكن ذلك)، وتحديد الأجل الزمني لتحقيقها والجهة المنوط بها ذلك، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات، حيث توخت الخطة إحكام العلاقة بين السياسة والهدف الذي تسعى لتحقيقه والقضية التي ترمي لمعالجتها.

1 مدرسة التداول، يوسف أحمد، المرجع السابق.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

- استندت خطة التنمية الثامنة إلى مجموعة متكاملة من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (175) الصادر سنة 2003، نوجز أهمها فيما يلي:
- انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق مستوى عالٍ من التوظيف، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي...
 - تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوثيق علاقات المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، والمجموعات الاقتصادية الدولية.
 - زيادة إسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات التنموية، والاهتمام بتأهيلها وتدريبها لتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها، والاستمرار لإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة.
 - الاستمرار في تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.
 - رفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وذلك من خلال تسريع عملية التنمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
 - تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة التعدين والسياحة وتقنية المعلومات.
 - زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وتهيئته للتعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.¹
 - تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها.
 - تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني، لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
 - الاهتمام بشؤون المرأة، وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في النشاطات التنموية في إطار ما تقضي به القيم والتعاليم الإسلامية.²

1 وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير خطة التنمية الثامنة (2005-2009) (الفصل الثاني)، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص: 30-33.

2 وزارة الاقتصاد والتخطيط، المرجع السابق، ص: 33.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

◀ **الخطة الاقتصادية التاسعة لاقتصاد المملكة (2010-2015):** تركز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسية، تشكل فيما بينها إطارا متكاملا لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة وتسريعها، فضلا عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد. وتمثل المحاور الخمسة في: مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، والتطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي، والتنمية المتوازنة بين المناطق، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، والمنتجات السعودية في السوق المحلي والأسواق الخارجية. إضافة إلى المحاور الأساسية المشار إليها أعلاه، اهتمت الخطة بالعديد من القضايا الأخرى مثل التوسيع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها وإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وبرنامج التخصيص، وتعزيز التطوير التقني والمعلوماتي، إضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص، وتنمية الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد البيئية وتطوير أنظمتها.¹

◀ **الخطة الاقتصادية العاشرة لاقتصاد المملكة (2015-2019):** سجلت المملكة خلال مسيرتها التنموية الطويلة إنجازات تنموية متواصلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على الرغم من مواجهة مجموعة من التحديات الناجمة عن زيادة معدلات النمو السكاني، ومتطلبات مواصلة تحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، والتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية للنفط، ولتعزيز تواصل تلك الإنجازات والسعي لأن تكون المملكة نموذجا ناجحا ورائدا على كل الأصعدة، تركز الخطة على مجموعة من الأولويات والمبادرات الوطنية الأساسية التي تشكل محركا ودافعا قويا لتحقيق الأهداف العامة للخطة بأعلى قدر من الكفاءة والفاعلية، تتمثل مجموعة الأولويات التي تركز عليها الخطة العاشرة في: زيادة معدلات النمو السكاني، متطلبات تحسين مستوى معيشة المواطنين ونوعية حياتهم، والتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية للنفط.

وتحدد الخطة ثماني أولويات وطنية يتطلب التركيز عليها للتعامل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المملكة نبرزها فيما يلي:

— **الأولوية الأولى: إطلاق مبادرات اقتصادية كبرى:** تشتمل هذه المبادرة على بناء رؤية لمكة المكرمة والمدينة المنورة، تطوير قطاع التعدين، إنشاء شركة عقارية حكومية، تحويل المملكة إلى مركز لوجستي، أيضا تطوير

1 وزارة الاقتصاد والنخبط، خالد بن محمد القصبي، تقرير خطة التنمية التاسعة (2010-2014)، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، من مقدمة التقرير.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

تجمعات صناعية وخدمية وزيادة المحتوى الصناعي المحلي، تفعيل استخدام الجزر، وتطوير مدينة مطار الملك عبد العزيز بجدة.

- تنمية الموارد المالية للدولة
- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي
- تفعيل دور القطاع الخاص
- تحسين فعالية القطاع الحكومي: أهم ما جاء في هذه المبادرة هو تحسين آليات الحوكمة في الجهات الحكومية، إنشاء حساب رقمي موحد لكل مواطن، والموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.
- تنشيط إنتاجية المجتمع
- بناء الأمن التنموي: من خلال التخطيط لمواجهة المخاطر وتفعيل إنفاذ النظام العام للبيئة والإلزام به.
- مراجعة خيارات السياسات الاقتصادية¹

◀ الرؤية المستقبلية الطموحة للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2030: هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية أُعلن عنها في 25 أبريل 2016، وتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعًا حكوميًا عملاقًا، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7 مليار ريال وتصل إلى 20 مليار ريال، كما في مشروع مترو الرياض، نظّم الخطة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان حيث عرضت على مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لاعتمادها. ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي، في 7 يونيو 2016م وافق مجلس الوزراء السعودي على برنامج التحول الوطني أحد برامج "رؤية المملكة 2030".²

حبا الله المملكة العربية السعودية بمقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديمقراطية واقتصادية عديدة، تمكنها من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم، ورؤية أي دولة لمستقبلها تنطلق من مكان القوة فيها، وذلك ما تم اتخاذه عند بناء رؤية المملكة العربية السعودية للعام 2030، فمكانتها في العالم الإسلامي ستمكّنها من أداء دورها الريادي كعمق وكسند للأمة العربية والإسلامية، كما ستكون قوة الاستثمار المفتاح

1 وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، المملكة العربية السعودية، 2015-2019، ص: 8-9.

2 ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آخر تعديل 14 ماي 2023، تاريخ الاطلاع 15 جويلية 2023 على الساعة 18:13.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9_2030

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

والمحرك لتنويع اقتصاد المملكة وتحقيق استدامته، فيما سيمكن الموقع الاستراتيجي من أن تكون محورا لربط القارات الثلاث.

وتعتمد رؤية المملكة على ثلاث محاور: المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق الأهداف وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.¹ وفي كل محور من محاور هذه الرؤية، نجد أن هناك عددا من الالتزامات والأهداف، والتي تمثل نموذجا تسعى المملكة لتحقيقه، وتعكس نتائجه بالأرقام، للتأكد من مواءمة المشاريع المستقبلية مع ما تضمنته محاور الرؤية وتعزيز العمل على تنفيذها.²

وقد ركزت المملكة العربية السعودية في خطتها الطموحة خلال رؤيتها للتنمية المستدامة 2030 على الآتي:

— **صندوق سيادي:** تسعى المملكة إلى تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها 2 ترليون دولار إلى 2.5 ترليون دولار ليصبح بذلك أضخم "الصناديق السيادية عالميا. أوضح الأمير محمد أن البيانات الأولية تتكلم أن الصندوق سوف يكون أو يسيطر على أكثر من 100% من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية، ويقدر حجم ممتلكاته بأكثر من 3% من الأصول العالمية"، وأضاف أن السعودية ستكون قوة استثمارية من خلال الصندوق الذي سيكون محركا رئيسيا للكرة الأرضية وليس فقط على المنطقة.

— **التحرر من النفط:** تستطيع السعودية من خلاله العيش بدون نفط بحلول عام 2020، وتستطيع تحقيق هذه الخطة الاقتصادية حتى لو كان سعر النفط ثلاثين دولارا أو أقل، وإنه من شبه المستحيل أن يكسر سعر النفط ثلاثين دولارا بحكم الطلب العالمي. تهدف الخطة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف من نحو 43.5 مليار دولار سنويا، كما تهدف إلى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16% من الناتج المحلي حاليا إلى 50% من الناتج. تسعى السعودية إلى تحسين وضعها لتصبح ضمن أفضل 15 اقتصادا في العالم بدلا من موقعها الراهن في المرتبة العشرين. فيما يتعلق بمصادر الطاقة ستنشئ السعودية مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد، كما أن الصناعات السعودية ستتركز على نقاط القوة وتتجنب نقاط الضعف مثل موارد المياه الشحيحة، وذلك بتوجيه الاستثمار في مصر والسودان.

— **طرح أرامكو بالبورصة:** سوف تطرح السعودية أقل من 5% من شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو للاكتتاب العام في البورصة وستخصص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي، وإن أرامكو جزء

1 محمد غريب ووجدي حلمي، الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030، المملكة العربية السعودية نموذجا، مقال منشور بالدار المصرية اللبنانية بالقاهرة (مصر)، الطبعة 01، 2018، ص ص: 202-203.

2 محمد غريب ووجدي حلمي، المرجع السابق، ص: 204.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

- من المفاتيح الرئيسية للرؤية الاقتصادية. طرح جزء للإكتتاب سينتج عدة فوائد أبرزها الشفافية، إذا طرحت أرامكو في السوق يجب أن تعلن عن قوائمها وتصبح تحت رقابة كل بنوك السعودية وكل المحللين والمفكرين السعوديين، بل كل البنوك العالمية، تتوقع تقييم أرامكو إجمالاً بأكثر من تريليوني دولار.
- **نظام البطاقة الخضراء:** أعلن ولي العهد السعودي أن السعودية ستطبق نظام البطاقة الخضراء خلال خمس سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وأن النظام سيمكن العرب والمسلمين من العيش طويلاً في السعودية، وأن المملكة ستفتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد. كما أن الإصلاحات الشاملة المخطط لها ومن بينها نظام البطاقة الخضراء ستطبق حتى إذا ارتفعت أسعار النفط فوق سبعين دولار للبرميل من جديد.
- **ثلاثون مليون معتمر:** تخطط السعودية لزيادة عدد المعتمرين سنوياً من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليوناً بحلول عام 2030، والاهتمام بأعمال تطوير البنى التحتية في مكة واستثمار أراضي محيطية بالحرم المكي، كما أعلن ولي العهد السعودي أن السعودية ستنشئ أكبر متحف إسلامي في العالم وسيكون مقره الرياض، وذلك لإتاحة الفرصة لغير المسلمين لزيارته.¹
- **التوظيف والقطاع الخاص:** تهدف الخطة إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22% إلى 30%، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6% إلى 7%، وتوسيع المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 3.8% حالياً إلى 5.77%.
- **صناعة عسكرية:** تسعى السعودية إلى إنشاء شركة قابضة للصناعة العسكرية مملوكة بالكامل للحكومة تطرح لاحقاً في السوق السعودي، ومن المتوقع أن تطلق في أواخر 2017.
- **الإسكان والمرشحات:** سوف تقوم الحكومة السعودية بإعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين. كما أن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية سيستمر، إلا أن الرؤية الاقتصادية لعام 2030 لن تتطلب إنفاقاً حكومياً عالياً. وستنشئ السعودية مكتبا لإدارة المشاريع الحكومية وظيفته أن يسجل كل الخطط والأهداف، ويبدأ بتحويلها إلى أرقام وإلى قياس أداء دوري، ومراقبة مدى موثمة عمل الجهات الحكومية، وخطط الحكومة، وبرامج الحكومة في تحقيق الأهداف.²

1 محمد غريب ووجدي حلمي، المرجع السابق، ص: 207-208.

2 محمد غريب ووجدي حلمي، المرجع السابق، ص: 209.

المبحث الثاني: تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات والأداء اللوجستي للجزائر والسعودية

نناقش في هذا المبحث بالتفصيل تحليلات اقتصادية لتطور إحصائيات وبيانات متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع لدولتي عينة الدراسة حسب الفترة الزمنية المتاحة أثناء إعداده.

المطلب الأول: تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2021)

إن السياسة التصديرية في الجزائر والسعودية تعتمد على قطاع المحروقات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، غير أنه ارتأت الدولتان اتخاذ العديد من المناهج والسياسات البديلة في السنوات الماضية لتفادي مخلفات الازمات المتكررة التي ألحقت اضرار جسيمة على الاقتصاديات النفطية من جراء انهيار أسعار النفط من جهة وعرضة هذه المادة للتنفذ مع مرور الزمن من جهة أخرى.

أولاً: تحليل تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2021)

يعد الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي اقتصادان ريعيان، يتضح ذلك من خلال ما سنقدمه من إحصائيات تخص الصادرات النفطية والغير نفطية، والتي اعتمدنا في جمعها على تقارير بنك الجزائر (فصل ميزان المدفوعات)، وتقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات بالسعودية.

1. بالنسبة للجزائر:

فيما يلي وبالاعتماد على الجدول رقم 03-03، والشكل رقم 01-03 نقدم تحليل مفصل عن تطور إحصائيات الصادرات (النفطية والغير نفطية) في الجزائر، مع الإشارة إلى نسب مساهمة كل منهما في الصادرات الإجمالية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-03: تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية.

إجمالي الصادرات		سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)	صادرات أخرى		سعر صادرات البتروال الخام (دولار أمريكي/للبرميل)	صادرات المحروقات		السنوات / الصادرات
			النسبة	القيمة		النسبة	القيمة	
100,00%	60.59	69,2924	1,61%	0.98	74.95	98,38%	59.61	2007
100,00%	78.59	64,5828	1,78%	1.40	99.97	98,21%	77.19	2008
100,00%	45.18	72,6474	1,70%	0.77	62.3	98,29%	44.41	2009
100,00%	57.09	74,386	1,69%	0.97	80.2	98,30%	56.12	2010
100,00%	72.66	72,9379	1,69%	1.23	112.9	98,31%	71.44	2011
100,00%	71.81	77,536	1,69%	1.22	111.0	98,30%	70.59	2012
100,00%	64.87	79,3684	1,61%	1.05	109.0	98,38%	63.82	2013
100,00%	60.13	80,579	2,77%	1.67	100.2	97,22%	58.46	2014
100,00%	34.57	100,691	4,28%	1.48	53.1	95,68%	33.08	2015
100,00%	29.31	109,443	4,74%	1.39	45.0	95,25%	27.92	2016
100,00%	34.57	110,973	3,96%	1.37	54.1	96,03%	33.20	2017
100,00%	41.11	116,594	5,40%	2.22	71.3	94,62%	38.90	2018
100,00%	34.99	119,354	5,91%	2.07	64.6	94,11%	32.93	2019
100,00%	21.93	126,777	8,70%	1.91	42.1	91,29%	20.02	2020
100,00%	38,55	135,06	11,61%	4,49	72,7	88,32%	34,05	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

1. BANQUE D'ALGERIE: STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 – 2020, Juin 2022, PP:93-95.

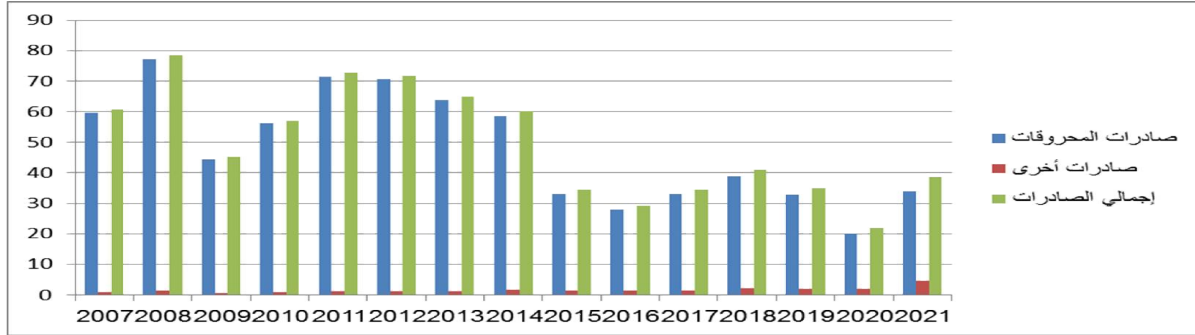
2. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022، ص: 117.

3. أما سعر صادرات البترول الخام (دولار أمريكي/ للبرميل): من تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل إحصائيات القطاع الحقيقي "الصادرات والواردات"، ص: 27.

4. (سعر الصرف الرسمي): من تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الشكل رقم 03-01: تطور قيم صادرات المحروقات والصادرات الأخرى مقارنة مع قيم الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة من 2007 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 03-03.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 03-03 والشكل رقم 03-01، يتبين هيمنة صادرات قطاع المحروقات من خلال ارتفاع نسبة هذا الأخير بالمقارنة مع الصادرات الأخرى، فخلال السنوات من سنة 2007 إلى سنة 2013 من الفترة الزمنية المدروسة كانت قيم الصادرات النفطية شديدة الارتفاع عموماً، فبلغت أقل قيمة 44.41 مليار دولار سجلت سنة 2009 من إجمالي للصادرات المقدرة بـ 45.18 مليار دولار، وأكبر قيمة سجلت سنة 2008 بمقدار 77.19 مليار دولار من إجمالي الصادرات البالغ 78.59 مليار دولار، وعلى الرغم من الفرق في القيم إجمالاً إلا أن نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية كانت كلها مقاربة لـ 98 بالمائة خلال كل السنوات الفترة 2007-2013، وهذا يرجع إلى حجم الإنتاج من النفط وسعر البرميل منه الغير ثابت، حيث أنه خلال الفترة المذكورة آنفاً، سجلت أقل قيمة سعرياً للبرميل من النفط سنة 2009 بمقدار 62.3 دولار للبرميل، وأكبر قيمة له سجلت سنة 2011 بمقدار 112.9 دولار للبرميل من جراء الأحداث السياسية التي أحاطت بالمنطقة العربية (حركات الربيع العربي)، حيث أن العلاقة ذات اتجاهين بين حجم إنتاج المحروقات وأسعارها، مما يلزم تدخل في كل مرة المنظمة المصدرة له OPEC ودول أخرى غير أعضاء بالمنظمة لكنها من أكبر المصدرين له لضبط حجم الإنتاج أو الأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً لإحداث التوازن حسب الوضع السائد.

ونواصل في القراءة من ذات الجدول والشكل لإحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية حيث نلاحظ تدهوراً في قيم الصادرات النفطية فوصلت إلى 33.08، 27.92 مليار دولار خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويعزى ذلك إلى التهاوي في أسعار النفط في الفترة بين منتصف عام 2014 وأوائل عام 2016، حيث وصل الانخفاض في أسعار البرميل من النفط إلى أكثر من 50

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

دولار للبرميل وواجه الاقتصاد العالمي واحدا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة 70% خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انبعاثها عام 1986 بسبب زيادة العرض، وأيضا ازدهار إنتاج النفط الأمريكي، وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وتغير سياسات أوبك.¹ واستقرت تلك القيم لبقية الفترة عدا في سنة 2020 فبلغت قيمة الصادرات النفطية 20 مليار دولار وهي أقل قيمة مسجلة طيلة السلسلة منذ بدايتها، نغزو ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الواحد 42.1 مليار دولار للبرميل وهو أقل سعر مسجل طيلة الفترة ونرجع ذلك إلى زيادة العرض مقابل انخفاض الطلب، على الرغم من محاولات منظمة (OPEC+) ² وخاصة في الاجتماع الذي انعقد شهر مارس 2020 بالعاصمة النمساوية فيينا على تعميق خفض الإنتاج بنحو 1.5 مليون برميل يوميا لمواجهة تأثير فيروس كورونا، حيث وافقت 22 دولة على ذلك إلا ان روسيا رفضت المقترح وهو ما أدى فشل الاجتماع.³

ولالإمام بالتحليل وبالنظر لموضوعنا الذي يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات نسلط الضوء على مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بالجزائر حيث كانت النسب ضعيفة ومتزايدة بوتيرة جد بطيئة، حيث تراوحت نسب المساهمة بين قرابة 1 بالمائة إلى أكثر من 11 بالمائة بالتدرج بدءا من سنة 2007 إلى سنة 2021، وحين اطلعنا على أسعار الصرف للعملة المحلية لاحظنا ارتفاعا في وحداتها مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي على مر الفترة الزمنية المذكورة أعلاه فمن 69,2924 دج مقابل 1 دولار أمريكي سنة 2007 وصلت إلى 135.06 دج مقابل 1 دولار أمريكي سنة 2021، وما هذا إلا دليل على انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل ارتفاع الأجنبية حسب النظرية الاقتصادية، وهي من بين السياسات النقدية التي تتبعها الدول أحيانا في سبيل الرفع من الصادرات وتخفيض الواردات، وهنا يطرح السؤال نفسه في كون سنتي 2020 و2021 وعلى الرغم من كون العلق الشبه الكلي بين البلدان وتوقف عجلة التجارة الدولية بين كل الدول في العالم بسبب موجات وباء الكوفيد 19 المتحور إلا أنه سجلنا نسبة مساهمة للصادرات خارج قطاع المحروقات تقدر بـ

1 مدونة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2023، على الساعة 17:41، متاح على الرابط <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>

* (OPEC+): " أوبك ليس هو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط، منها 13 دولة عضوا و10 بلدان مصدرة للبتروول لكنها ليست من بين أعضاء المنظمة، وهذه البلدان هي: روسيا، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازخستان، ماليزيا، المكسيك، عمان، جنوب السودان، السودان، تم هذا الاتفاق بين هذه الدول المذكورة نوفمبر 2016، بغية الخفض في حجم إنتاج البترول من أجل تحسین أسعاره في الأسواق العالمية "

3 محمد صراوي، أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستورد له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) المجلد 15، العدد 02، 07 جويلية 2021، ص: 58.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

8.70% سنة 2020 و11,61% سنة 2021 بعدما كانت في السنوات التي قبلها تتراوح بين 1 و5 بالمائة في الصادرات الإجمالية، التي انخفضت قيمتها بالمقارنة بالسنوات التي قبلها حيث في سنة 2020 بلغت قيمتها 21.93 مليار دولار أمريكي فقط بعدما كانت مرتفعة في أول سنوات الدراسة وظهور الانخفاض في قيمها بدءا من السنوات التي تدهورت بها أسعار النفط وقبل التعافي من الأزمة النفطية ظهور الأزمة الصحية التي ألفت بضلالها على كل البلدان في العالم وأحدثت أزمة نفطية ثانية، وعليه فالانخفاض في قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2020 هو ما يفسر ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات على الرغم من انخفاض قيمتها هي أيضا في تلك السنة هذا كقراءة أولية للأرقام، أما في سنة 2021 فنلاحظ انتعاش في قيم الصادرات فمن 20.02 مليار دولار صادرات نفطية مسجلة سنة 2020 ارتفعت القيمة إلى 34.05 مليار دولار خلال سنة 2021 أي بمقدار زيادة بلغ 14.04 مليار دولار، ومن 1.91 مليار دولار صادرات غير نفطية سنة 2020 إلى 4.5 مليار دولار سجلت سنة 2021 أي بمقدار زيادة بلغ 2.59 مليار دولار وعليه فالصادرات إجمالا حققت فقرة من 21.93 مليار دولار سنة 2020 إلى 38.558 مليار دولار سنة 2021 أي بمقدار زيادة بلغ 16.628 مليار دولار وهذا على الرغم من اجتياح العالم موجة ثانية من أزمة الوباء الكوفيد 19 إلا أنه ولذات السبب زاد الطلب على المنتجات الأساسية كمصادر الطاقة التي فقدت أكثر من ثلث أسعارها سنة 2020 فارتفعت أسعارها سنة 2021 لتبلغ في الجزائر 69.1 دولار أمريكي للبرميل بعدما كانت 42.1 دولار للبرميل سنة 2020 أي بما يعادل زيادة قدرها 27 دولار للبرميل الواحد، فارتفع الطلب واستمرار منظمة (OPEC+) وبعض الدول المنتجة الأخرى للمحروقات في الخفض من الإنتاج خلال سنة 2021 أدى ذلك لانتعاش أسعاره ومنه ارتفاع قيم الصادرات الجزائرية النفطية، والارتفاع في أسعار الطاقة أدى إلى الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية حيث تجاوزت أسعار هذه الأخيرة سنة 2021 أسعارها قبل الجائحة....¹ إلى جانب اتخاذ الحكومة الجزائرية بعض السياسات الداخلية للتغلب على مخلفات الجائحة التي عقبها الأزمة المالية 2008 والازمة النفطية 2015، التي لايزال الاقتصاد لم يتعافى منها في ذلك الوقت بسبب انهيار أسعار النفط وظهور أزمة نفطية أخرى سنة 2020 بالتوازي مع الأزمة الصحية بسبب انخفاض الطلب على النفط واتجاه البلدان للاهتمام بتدابير وإجراءات لمواجهة الفيروس ومخلفاته على الدول على كل الأصعدة على غرار الجزائر التي وفي إطار الرؤية المستقبلية لسنة 2030 ويهدف التخفيف من العجز المتوقع وشلل الأنشطة الاقتصادية وما ينجر عنها من ركود وإنكما في ظل الازمات

1 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنفدي، التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022، ص: 12.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

المذكورة سابقا أعلنت الحكومة على جملة من التدابير من بينها خفض الإنفاق بنسبة 30 بالمائة مع الحفاظ على أسعار الأجور والإنفاق على الصحة والتعليم، وتأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء المؤسسات الكبيرة، كما تم الإعلان عن تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الحكومي من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، ووقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير ما يقرب من 7 مليارات سنويا، وتأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل، التي لم يشرع في إنجازها، بالإضافة إلى تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار، من 14 مليار دولار إلى 7 مليار دولار بهدف الاحتفاظ باحتياطي الصرف. وعلى مستوى السياسة النقدية قام بنك الجزائر بخفض نسبة متطلب الاحتياطي القانوني الإلزامي من 10 بالمائة إلى 6 بالمائة، كما أعلن عن تخفيف نسبة الملاءة والسيولة ونسب الفائدة للبنوك والسماح لهم بتمديد آجال السداد، وتشجيع الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة...¹ كل التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة كان لها الأثر في ملمت ما أمكن إمامه وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي الذي فرضه الانعزال عن العالم الخارجي.

2. بالنسبة للسعودية:

فيما يلي وبالاعتماد على الجدول رقم 03-04، والشكل رقم 03-02 نقدم تحليل مفصل عن تطور إحصائيات الصادرات (النفطية والغير نفطية) في السعودية، مع الإشارة إلى نسب مساهمة كل منهما في الصادرات الإجمالية.

1 الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أبو ضبي (الإمارات العربية المتحدة)، أوت 2020، ص: 19.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-04: تطور الصادرات في السعودية خلال الفترة من 2007 إلى 2021

الوحدة: ملايين الريالات السعودية

إجمالي الصادرات		سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)	صادرات أخرى		سعر صادرات البتروال الخام (دولار أمريكي/البرمي ل)	صادرات المحروقات		السنوات / الصادرات
النسبة	القيمة		النسبة	القيمة		النسبة	القيمة	
100,00%	874402	3,75	11,98%	104768	90	88,01%	769634	2007
100,00%	1175480	3,75	10,36%	121849	94,4	89,63%	1053631	2008
100,00%	721108	3,75	15,20%	109639	61,4	84,79%	611469	2009
100,00%	941783	3,75	14,29%	134600	77,82	85,70%	807183	2010
100,00%	1367619	3,75	12,90%	176530	107,8	87,09%	1191089	2011
100,00%	1456505	3,75	13,10%	190940	110,3	86,89%	1265565	2012
100,00%	1409522	3,75	14,35%	202284	106,6	85,64%	1207238	2013
100,00%	1284122	3,75	16,89%	216982	97,1	83,10%	1067140	2014
100,00%	763310	3,75	24,86%	189762	49,9	75,13%	573548	2015
100,00%	688421	3,75	25,80%	177677	40,9	74,19%	510744	2016
100,00%	831884	3,75	23,25%	193465	52,7	76,74%	638419	2017
100,00%	1103903	3,75	21,32%	235445	70,59	78,67%	868458	2018
100,00%	981012	3,75	23,36%	229180	64,96	76,63%	751832	2019
100,00%	651950	3,75	31,30%	204112	41,91	68,67%	447738	2020
100,00%	1035672	3,75	26,79%	277548	70,65	73,20%	758124	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: 1. تقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات بالسعودية لكل سنوات الدراسة، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2022

<https://www.stats.gov.sa/ar/211>

2. سعر الصرف الرسمي من قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة بتاريخ 10 ماي 2023،

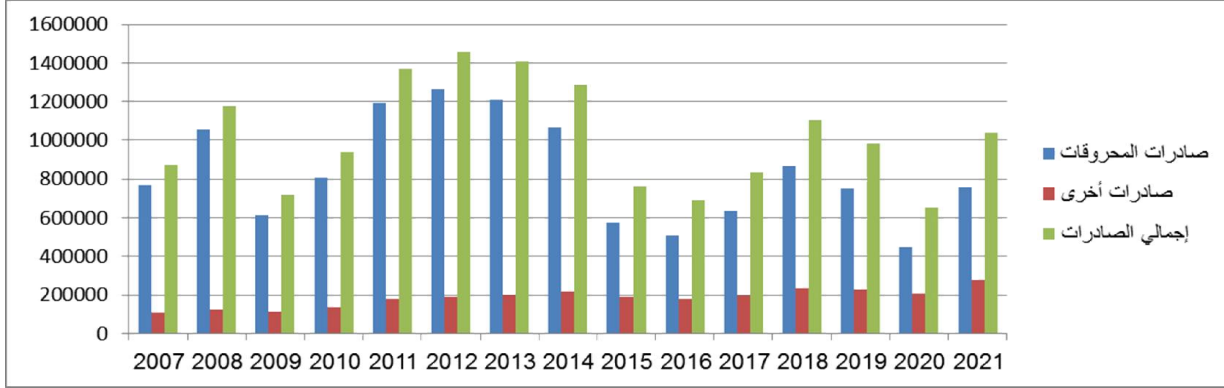
3. سعر صادرات البترول من أعداد لسنوات مختلفة لتقارير منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) حسب سنوات الدراسة، إلا سنة 2007 من أخبار الجزيرة،

مقال بعنوان أسعار النفط خلال أربعة عقود آجلة، بتاريخ 17 أبريل 2008، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2023، على الساعة 12:53

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/4/17/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الشكل رقم 03-02: تطور قيم صادرات المحروقات والصادرات الأخرى مقارنة مع قيم الصادرات الإجمالية للسعودية خلال الفترة من 2007 إلى 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 03-04.

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 03-04 والشكل رقم 03-02، يتبين الهيمنة لصادرات قطاع المحروقات للسعودية على غرار الجزائر حيث تجاوزت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الصادرات الإجمالية 85% طيلة الفترة 2007-2013 بمقدار متزايد طيلة المرحلة عدا في سنتي 2009 و 2010 فبلغت الصادرات النفطية قيمة 611469 و 807183 مليون ريال سعودي على التوالي بعدما كانت 1053631 مليون ريال سنة 2008، فالانخفاض في أسعار البرميل من النفط كان له الأثر البالغ على حجم الصادرات النفطية ومنه على الصادرات الإجمالية بحكم السعودية بلد يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى في صادراته، حيث بلغ انخفاض أسعار البرميل الواحد نسبة تفوق 30 بالمائة فكان سعره سنة 2008 مقدر بـ 94,4 دولار أمريكي وانخفض إلى قيمة 61,4 و 77,82 دولار أمريكي خلال سنتي 2009 و 2010 على التوالي وهو من بين ما خلفته أزمة الرهن العقاري التي ظهرت بواردها في الولايات الأمريكية المتحدة سنة 2008، وألقت بضلالها على كل دول العالم وخاصة الدول المصدرة للنفط من بينها المملكة العربية السعودية، وكونها دولة نفطية أنظمتها المالية والتجارية شديدة الانفتاح على العالم فحتمًا يكون انعكاس الأزمة عليها أكثر حدة وسلبية من الجزائر.¹

وتأتي الآثار السلبية على دول الخليج العربي بما فيهم السعودية من عدة زوايا أولها هو انخفاض أسعار البترول والذي تعتمد برامج التنمية في تلك الدول على عائداته، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي ومن ثم تنخفض الأصول التي تملكها تلك الدول بالدولار من الزاوية الثانية. أما من الزاوية الثالثة فحالة الركود التي ستعم كل العالم بدأت آثارها آنذاك بالظهور وسيستمر ذلك لمدة تتراوح بين 2-4 سنوات ولا يخفى ان ذلك سينعكس على

1 فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2016-2017، ص: 131.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

القطاع الحقيقي بالاقتصادات مسببا لسلسلة من الآثار السلبية من خلال انخفاض الطلب العالمي على صادرات دول المجلس من بينهم السعودية من النفط والمنتجات البتروكيميائية والألمنيوم والخسائر في الصناديق السيادية لتلك الدول وتأجيل بعض المشروعات الاستثمارية وتقليص حجم العمالة وما له من آثار سلبية ثم الأثر على معدلات التضخم كأثر إيجابي للأزمة.¹ وهو ما يفسر الانخفاض الذي لاحظناه في سعر صادرات البرميل من البترول في السعودية خلال سنتي 2009 و2010 إلى جانب الانخفاض في قيمة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الإجمالية.

ونواصل في قراءة بيانات الجدول رقم 03-04 والشكل رقم 03-02، نلاحظ أنه سرعان ما تعافى الاقتصاد السعودي خلال السنوات 2011 و2012 و2013 أي عقب الأزمة التي أثرت فيه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فارتفعت قيمة صادرات المحروقات إلى 1191089 و1265565 و1207238 مليون ريال سعودي، فكان الارتفاع بما يقارب 450 ألف مليون ريال سعودي كتقدير، وارتفعت أسعار البرميل من البترول السعودي لتصل إلى ما يفوق 105 دولار أمريكي للبرميل وهي أسعار لم تحققها أسعار البرميل طيلة الفترة الميمنة في الجدول، ويمكن إيعاز الارتفاع في أسعار النفط السعودي إلى الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب ثورات الربيع العربي في عام 2011 حيث أدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة للنفط مثل ليبيا وسوريا واليمن، وخرج من السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة في أوبك من تعويضه، ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار واستقرت عند ذلك الحد حتى سبتمبر من ذلك العام، وفي عام 2012 فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.²

1 هشام حنضل عبد الباقي، الآثار الاقتصادية على الأزمة العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة النهضة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مصر)، المجلد 11، العدد 01، 31 جانفي 2010. أكاديميا العربية، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2023، على الساعة: 08:58، متاح على الرابط، <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-248461-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8>

2 الشرق الأوسط، صحيفة العرب الأولى، تقلبات أسعار النفط... تاريخ طويل من التجارب، آخر تحديث 10 ديسمبر 2014، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2023، على الساعة: 19:33، متاح على الرابط <https://aawsat.com/home/article/239746/%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

ومن بيانات الجدول رقم 03-04 والشكل رقم 03-02 نسلط الضوء على الفترة الممتدة من 2014-2020، فبعدما سجل الاقتصاد السعودي تعافي من أزمة الرهن العقاري 2008 سرعان ما حلت أزمة نفطية أخرى سنة 2015 أحدثت تدهور في أسعار النفط السعودي حيث انخفضت بأكثر من 50 دولار أمريكي للبرميل، فمن 106.6 دولار أمريكي للبرميل مسجلة سنة 2013 إلى 46.9 دولار أمريكي للبرميل سجلت سنة 2015، فكما ذكرنا في تحليلنا السابق بالنسبة للجزائر أن الفترة من منتصف 2014 إلى سنة 2016 كان انخفاض الأسعار بنسبة 70% خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انبعاثها عام 1986 بسبب زيادة العرض، وأيضا ازدهار إنتاج النفط الأمريكي، وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وتغير سياسات أوبك،¹ فبقاء أسعار النفط عالية لفترة تفوق 3 سنوات أدى ذلك إلى انخفاض الطلب وسمح بدخول حقول نفط بديلة إلى السوق، فبعد ارتفاعه لسنوات 2011 و2012 و2013 تسبب ذلك بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى انخفاض أسعار النفط² لذلك ولتسليط الضوء على كل سنة على حدا نجد بان سنة 2014 لازالت الأزمة في بدايتها ولم تحدث تدهور كبير مقارنة بالسنوات التي بعدها، أما سنتي 2015 و2016 فتناقصت قيمة الصادرات النفطية بقيمة كبيرة فوصلت إلى 573548 و510744 مليون ريال سعودي بعدما كانت سنة 2014 مقدرة بـ1067140 مليون ريال سعودي أي انخفاض بقيمة 500 الف مليون ريال سعودي وبمعدل 50 بالمائة، أما السنوات 2017 و2018 فنلاحظ تعافي جزئي للصادرات النفطية ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية للمملكة بسبب تراجع أسعار النفط عن الانخفاض الذي لحق به عقب الأزمة لسنة 2015، فمن 49.9 و40.9 دولار أمريكي للبرميل مسجلة سنتي 2015 و2016 ارتفع إلى 52.7 و70.59 دولار أمريكي للبرميل سنتي 2017 و2018، ونرجع ذلك إلى الاتفاق المبرم بين دول الأوبك بزعمامة السعودية مع الدول المصدرة للنفط الكبرى على رأسها روسيا تحت مظلة (OPEC+) فقرار المنظمة بخفض الإنتاج وقبول الجميع به، يعني أن كل الدول المعنية وصلت إلى مرحلة عدم القدرة على احتمال المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، فكان لا بد من تغليب المعطى الاقتصادي على الحسابات السياسية، فأعلنت روسيا أنها مستعدة لخفض 300 ألف برميل يوميا من إنتاجها، الذي يبلغ 10 ملايين برميل يوميا، ووافقت المملكة العربية السعودية على خفض 500 ألف برميل يوميا من إنتاجها، وهو ما يمثل نسبة 4.5 في

1 مدونة البنك الدولي، مرجع سابق.

2 الشرق الأوسط، صحيفة العرب الأولى، مرجع سابق.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

المئة من إجمالي الكمية المنتجة، ليصبح إنتاجها 10.06 ملايين برميل يومياً فقط.¹ أما بالنسبة لسنة 2021 أين نتصادف مع أزميتين أحدهما صحية وهي انتشار كوفيد19 بالصين خلال النصف الثاني من سنة 2019 وهو فيروس قاتل، ونشره في باقي البلدان خلال سنتي 2020 و2021، والثانية مالية وهي تدهور أسعار النفط في سنة 2020 وهي أزمة خلفتها الأزمة الصحية نتيجة غلق الحدود بين البلدان وفرض حالة العزلة لتفادي انتقال العدوى، فنقص الطلب على البترول أدى إلى انخفاض أسعاره حيث بلغ سنة 2019 سعر البرميل 64,96 دولار أمريكي وسنة 2020 ازداد تدهورا ليصل إلى 41,91 دولار للبرميل فقط وهو ما أثر بشكل مباشر على قيم مساهمة الصادرات النفطية التي بلغت 447738 مليون ريال سعودي سنة 2020 بنسبة مساهمة 68,67% في الصادرات الإجمالية وهي أقل نسبة مساهمة طيلة الفترة المدروسة، إلا أن سنة 2021 كما أسلفنا قوله في تحليل صادرات الجزائر وبسبب ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية إلى جانب تدخل الدول الأعضاء في منظمة (OPEC+) وبعض الدول المنتجة الأخرى للمحروقات في الخفض من الإنتاج خلال سنة 2021 أدى ذلك لانتعاش أسعاره في هذه السنة ليلعب 70.66 دولار للبرميل بعدما كان يبلغ 41.91 دولار للبرميل سنة 2020 أي بمقدار زيادة بلغت 28.75 دولار للبرميل..

ومن ذات الجدول وذات الشكل نلقي نظرة على بيانات الصادرات الأخرى غير النفطية لنرى مساهمتها في الصادرات الإجمالية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007-2021 فنجد بأن نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية للمملكة كانت في تزايد مستمر خلال كل الفترة المدروسة على غرار الجزائر، على الرغم من أن قيم الصادرات غير النفطية كانت طيلة الفترة تتناوب ارتفاعا وانخفاضا إلا أن ذلك لم يمنع من ارتفاع نسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية وهذا كما قرأناه في التحليل السابق المتعلق بالجزائر ما هو إلا بسبب انخفاض قيم الصادرات النفطية ونسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية فذلك يرفع بالضرورة من نسب مساهمة الصادرات الأخرى غير النفطية في الصادرات الإجمالية، وبافتراض ثبات سعر صرف العملة السعودية طيلة الفترة وعدم التناقص الكبير المسجل في الصادرات غير النفطية خاصة في السنوات التي مرت بها أزمات بالمقارنة مع السنوات الأخرى نفسر ذلك بانتهاج المملكة سبل كفيلة اتخذتها لمواجهة الأزمة العالمية التي تمحورت فحواها حول سياسات مالية إنفاقية توسعية ارتكزت على الاستثمار في القطاعين العام والخاص إلى

1 اتحاد المصارف العربية، تاريخ الاطلاع 17 ماي 2023، على الساعة 13:10 متاح على الرابط

<https://uabonline.org/ar/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

جانب القطاع النفطي حيث خصصت 400 مليار دولار لذلك، كما قام صندوق الاستثمارات العامة برفع سقف الإقراض من 30 إلى 40 بالمائة من تكلفة الاستثمار في المشاريع ومدد فترة الاستحقاق من 15 إلى 20 سنة، كما أن السياسة النقدية هي بدورها ساهمت في اتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة ولتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المتوصل لها خلال السنوات ما بعد أزمة الرهن العقاري أيضا قامت مؤسسة النقد العربي (ساما) بإنشاء ودائع مدد زمنية طويلة نسبيا نيابة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية بالريال السعودي والدولار الأمريكي مع المصارف المحلية، وأجرت عمليات مقايضة للنقد الأجنبي مع المصارف المحلية لتوفير السيولة بالدولار الأمريكي لتلبية طلب النظام المصرفي على النقد الأجنبي...، فعند انتهاج تلك السياسات الحكومية المتمحورة حول الإنفاق والضخ للنقد على المشاريع والبنى التحتية كان المتوقع أن يصاحبها عودة البنوك التجارية إلى ممارسة دورها في تمويل أنشطة ومشاريع استثمار القطاع الخاص الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة معدلات النشاط التجاري والصناعي والتصدير ويعزز من فرص الاستثمار المحلي والأجنبي والتوظيف...¹

ونستمر في التحليل لنصل إلى مخلفات أزمة 2015 وأزمة 2020 على الاقتصاد السعودي باعتباره اقتصاد نفطي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات، وأيضا لا يخفى على أي أحد ما تدره ميزانية الحجاج والمعتمرين إلى البقاع المقدسة من أموال طائلة وبسبب جائحة كوفيد 19 وإغلاق الحدود بين كل البلدان خوفا من انتقال الفيروس اضطر ذلك الحكومة السعودية إلى اتخاذ قرار صعب مفاده غلق الحرم المكي ذلك العام لأول مرة في التاريخ الحديث، ومن ما سبق ولتفادي مخلفات الأزمات النفطية المتكررة وغيرها من ما ذكرنا من انتكاسات أقرت المملكة في شهر أبريل من سنة 2020، خفضا جزئيا في موازنتها في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا بما يقارب 50 مليار ريال سعودي،² كما استمرت الحكومة السعودية في الإقرار بالسياسة النقدية المتبعة المتعلقة بربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي على مدار الثلاث عقود ونصف الماضية، بحجة أن الدولار عالمياً يعتبر المكون الرئيسي للسيولة العالمية والعملة الأساسية في تمويل التجارة الدولية والاستيراد والتصدير وعملة الاحتياط الرئيسية في معظم البنوك المركزية، بالإضافة لدور النفط الهام في عملية ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي. فرغم التقلبات الأخيرة بسبب تداعيات جائحة كوفيد -19 ظل الاقتصاد الأمريكي الأكبر والاقوى في العالم.

1 أحمد الفريح، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على السوق المالية السعودي، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 174-176.

2 محمد صراوي، مرجع سابق، ص: 61.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

لذلك على الرغم من ان الريال السعودي مقوم بأقل من قيمته وأنه في حالة تعويمه وفك الارتباط بالدولار سيتراوح سعر الريال ما بين 2.5 الى 3 ريال لكل دولار أمريكي، لكن هذا القرار سيكون له آثار كبيرة على الاقتصاد أهمها خفض الإيرادات النفطية التي تأتي الى السعودية، والصادرات من المصانع السعودية سترتفع كلفتها وتقل منافستها، وكذلك الأصول والاستثمارات الأجنبية ستنخفض كذلك ارتفاع سعر الريال مقابل العملات في الدول الراغب مواطنيها في الحج والتي من الممكن أن يؤدي الى ارتفاع تكاليف الحج وتكاليف الإقامة في السعودية ما قد يمنع ذلك البعض منهم عن القدوم وبالتالي انخفاض مداخل الحج والعمرة والزيارة وبنفس المنطق سيشجع ارتفاع سعر الريال المواطن السعودي الى تفضيل السياحة الخارجية على السياحة الداخلية. وأيضاً سيحدث انخفاض نسبي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة...¹

3. المقارنة بين ابرز ما ورد في تحليل نسبة مساهمة صادرات الجزائر والسعودية (النفطية وغير النفطية) في الصادرات الإجمالية:

إن الطبيعة النفطية للدولتين أبرزت الكثير من أوجه التشابه بينهما في هيمنة نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية لهما على حساب مساهمة الصادرات الأخرى الغير نفطية، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية وكونها دولة نفطية أنظمتها المالية والتجارية شديدة الانفتاح على العالم وبالمقارنة مع الجزائر كدولة نفطية أيضاً وذات انفتاح ضعيف على الاسواق العالمية² فالمتوقع أن يكون انعكاس الأزمات العالمية المتكررة التي عصفت بكل البلدان في الفترة المدروسة عليها أكثر حدة وسلبية من الجزائر.

فعلى مستوى الصادرات النفطية وباعتبار الحكومة السعودية الزعيمة الاولى في منظمة الاوبك فكانت فرصتها أكبر للالتجاء إلى العديد من السياسات الكفيلة بالتحكم في أسعار النفط في العالم من خلال عرض مخططات تخفيض حجم الإنتاج من النفط في حالة انخفاض الطلب عليه عدة مرات، وبسبب تكرار الأزمات النفطية لجأت الدول الكبرى المصدرة للنفط إلى اتفاق يجمعها بمنظمة OPEC تحت تسمية OPEC+ بغية التفاوض على الخفض في حجم إنتاج البترول من أجل تحسين أسعاره في الأسواق العالمية³ وللنظر في مسببات الازمات والتنبؤ

1 منصة الفايتا لنخبة كتاب المال والاقتصاد، عبد العزيز بن محمد العواد، الدولار والريال.... ما بين الربط والتعويم، 26 أوت 2021، تاريخ الاطلاع 18 ماي 2023 على الساعة: 11:32، متاح على الرابط <https://alphabetargam.com/article/detail/107768>

2 فطيمة لبعل، مرجع سابق، ص: 131.

3 محمد صراوي، مرجع سابق، ص: 58.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

بما لتدركها أو على الأقل التخفيف من حدة مخلفاتها على الدول وخاصة الدول التي تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى".

إن التشابه بين الاقتصادين ألزم على كلاهما إتباع عدة خطط واستراتيجيات للخروج من التبعية لقطاع الطاقات الناضبة، ففي الجزائر وعلى إثر أزمة منتصف سنة 2014 للنفط عمدت الحكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد المصادق عليه سنة 2016، بغرض تجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية، وفي السعودية أيضا فنجد بأن الرؤية المستقبلية الطموحة للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية 2030، هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية أعلن عنها في 25 أبريل 2016، فالموقع الاستراتيجي الذي تتمتاز به المملكة الرابط بين ثلاث قارات يضمن لها تحقيق مخططها الذي من خلاله تطمح إلى التحرر كلية من الاعتماد على النفط، وتخطط لزيادة عدد المعتمدين وتطوير البنى التحتية...

لكن الأزمة المزدوجة التي عصفت بالعالم سنة 2020، عطلت من تجسيد الرؤية للدولتين وفرضت عليهما الإسراع في اتخاذ إجراءات استعجالية صبت في مجملها في حزمة من السياسات المتنوعة المسيرة لمجريات الأزمة آنذاك، منها سياسات تجارية وسياسات مالية ونقدية توسعية داخليا وانكماشية خارجيا في الجزائر، وسياسات مالية ونقدية توسعية داخليا وخارجيا في السعودية، كان لها الأثر البالغ في تعديل التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وفي ملمت ما أمكن إمامه وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي الذي فرضه الانعزال عن العالم الخارجي.

ثانيا: هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات حسب المجموعات في الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2021)

1. بالنسبة للجزائر: فيما يلي وبالاتماد على الجدول رقم 03-05، والشكل رقم 03-03 نقدم تحليل مفصل عن تطور إحصائيات التركيبة السلعية في الجزائر، مع الإشارة إلى نسب مساهمتها في الصادرات غير النفطية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-05: هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)

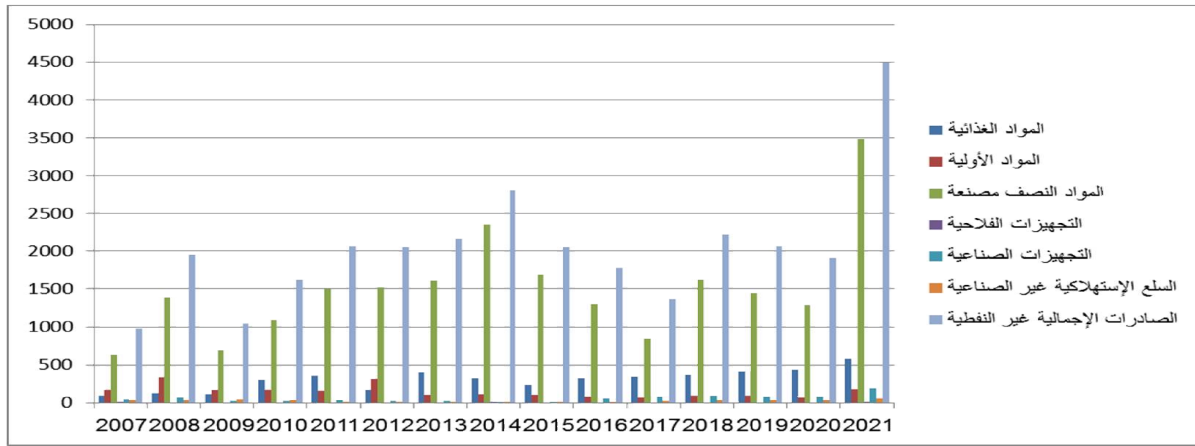
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السلع / السنوات		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
المواد الغذائية	القيمة	323	402	167	357	305	113	121	88
	النسبة	11,49%	18,74%	8,15%	17,27%	18,83%	10,77%	6,19%	8,97%
المواد أولية	القيمة	110	108	314	162	165	170	340	170
	النسبة	3,91%	4,99%	15,33%	7,84%	10,19%	16,20%	17,40%	17,34%
المواد النصف مصنعة	القيمة	2350	1608	1519	1495	1089	692	1390	640
	النسبة	83,62%	74,40%	74,16%	72,36%	67,26%	65,96%	71,13%	65,30%
التجهيزات الفلاحية	القيمة	2	0	0	0	0	0	0	1
	النسبة	0,07%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0,10%
التجهيزات الصناعية	القيمة	15	25	30	36	27	25	69	46
	النسبة	0,53%	1,15%	1,46%	1,74%	1,66%	2,38%	3,53%	4,69%
السلع الاستهلاكية غير الصناعية	القيمة	10	18	18	16	33	49	34	35
	النسبة	0,35%	0,83%	0,87%	0,77%	2,03%	4,67%	1,74%	3,57%
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	القيمة	2810	2161	2048	2066	1619	1049	1954	980
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
السلع / السنوات		2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
المواد الغذائية	القيمة	576	437	408	373	350	327	239	
	النسبة	12,81%	22,89%	19,72%	16,83%	25,62%	18,36%	11,61%	
المواد أولية	القيمة	182	71	96	93	73	84	105	
	النسبة	4,04%	3,71%	4,64%	4,19%	5,34%	4,71%	5,10%	
المواد النصف مصنعة	القيمة	3486	1287	1445	1626	845	1299	1685	
	النسبة	77,55%	67,41%	69,87%	73,40%	61,85%	72,93%	81,91%	
التجهيزات الفلاحية	القيمة	1	0	0	0	0	0	0	
	النسبة	0,02%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	
التجهيزات الصناعية	القيمة	188	77	83	90	78	53	17	
	النسبة	4,18%	4,03%	4,01%	4,06%	5,71%	2,97%	0,82%	
السلع الاستهلاكية غير الصناعية	القيمة	63	37	36	33	20	18	11	
	النسبة	1,40%	1,93%	1,74%	1,48%	1,46%	1,01%	0,53%	
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	القيمة	4495	1909	2068	2215	1366	1781	2057	
	النسبة	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل الصادرات والواردات، ص: 28.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الشكل رقم 03-03: هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم 03-05.

حسب ما ورد في تحليلنا السابق للصادرات خارج المحروقات في الجزائر لاحظنا الضعف البارز في نسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية حيث وطيلة الفترة 2007-2021 لم تتعدى نسبتها 11 بالمائة في أفضل حالاتها، وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم 03-05 وبالاستعانة بالشكل رقم 03-03 يتضح لنا جليا أن نوعية المواد المصدرة خارج المحروقات ظلت ثابتة وفي تذبذب يعبر عن الضعف في التركيبة السلعية، حيث ومن بداية ظهور الأزمة البترولية لمنتصف ثمانينات القرن الماضي والحكومة الجزائرية تبني آمالا مرحلة ما بعد المحروقات وترقية الصادرات غير النفطية، وهو ما لمسناها من خلال الآليات المستحدثة لترقية التجارة الخارجية على غرار الوكالة الوطنية لترقية الصادرات ALGEX استنادا إلى قرار وزير التجارة لأمر من المرسوم التنفيذي 04/174 المؤرخ بتاريخ 12 جوان 2004،¹ هدفها هو تحرير وإنعاش الصادرات غير النفطية، وجاءت الوكالة امتدادا للديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية PROMEX الذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96/327 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996² إلى غيره من الآليات والسياسات التي عمدت الحكومة على اتخاذها في كل مرة بغية الخروج من التبعية للقطاع النفطي، إلا أنه وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لم تكفل بالنجاح وباءت بالفشل وهو ما تؤكد المعطيات الموجودة لدينا حيث لم تتعدى قيم الصادرات الغير نفطية 2810 مليون دولار أمريكي طيلة المرحلة المدروسة سجلت سنة 2014، إلا في سنة 2021 فبلغت قيمة الصادرات الغير نفطية 4495 مليون دولار، أكثر من 80 بالمائة من قيمة الصادرات الغير نفطية تتمثل في مواد نصف مصنعة وباقي النسبة تتقاسمها مواد غذائية بنسبة 11 بالمائة ومواد أولية بنسبة تقارب 4 بالمائة، ثم تأتي في المراتب الأخيرة

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 39، 2004، ص: 04-05.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 58، 1996، ص: 09-10.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الصناعية والتجهيزات الفلاحية بنسب مساهمة لا تصل حتى إلى 1 بالمائة، وقراءتنا لإحصائيات سنة 2014 وفر علينا قراءة باقي السنوات باعتبارها من أفضل نسب التركيبة السلعية المساهمة في الصادرات غير النفطية المسجلة طيلة المرحلة، وكان ذلك كافي للحكم بالضعف البنيوي لهيكل الصادرات خارج المحروقات، وحسب ما أكده خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في قراءاتهم المتعلقة بمؤشرات التنافسية العالمية، حيث صنّفوا الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة،¹ وهو أيضا وحسب تحليلنا السابق لنسب مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية وحسب الإحصائيات التي جمعناها من بنك الجزائر لاحظنا بأنها فاقت نسبة 90 بالمائة طيلة الفترة المدروسة 2007-2021، والنسبة الباقية تتقاسمها كل السلع المصدرة، وهو مؤشر كافي لعدم تحمل الاقتصاد الجزائري للأزمات المتكررة التي يشهدها سوق النفط من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة وخاصة الدولار والأورو من جهة أخرى.²

◀ التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

وللتعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل موجات التكتلات الاقتصادية والدخول في اتفاقيات دولية من شأنها فك العزلة عن الدول، وتشجيع حركة التجارة الدولية بينهم، ونظرا لكون الغالب عن الصادرات هي الصادرات النفطية ارتأينا إلقاء نظرة عن التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات الجزائرية عبر كل العالم واخترنا من الفترة المدروسة مقارنة الأسواق المستوردة للمنتج الجزائري لسنة 2020 بالأسواق التي أدت نفس المهمة لسنة 2019، وهذا لتشخيص العلاقات بين الجزائر والدول التي تصدر لها حتى في ظل الأزمات ونعني بذلك الازمة المزدوجة الأخيرة (ازمة كوفيد 19 وما خلفته من أزمة نفطية).

وبناء على إحصائيات الجمارك الجزائرية وجدنا بأن أهم خمسة دول استوردت من الجزائر سنة 2020 هي إيطاليا الزبون الرئيسي للجزائر بنسبة 14.47 بالمائة من إجمالي الصادرات، تليها كل من فرنسا، إسبانيا، تركيا والصين على التوالي بالنسب التالية: 13.69%، 9.84%، 8.91% و 4.89%، وبعد الصين نجد الجارة تونس بنسبة 4.34%³ من إجمالي صادرات الجزائر نحو كل العالم...، اما بالنسبة لسنة 2019 فبناء على إحصائيات الجمارك الجزائرية وجدنا بأن فرنسا استوردت بما يعادل نسبة 14.11% في المرتبة الأولى، تليها كل

1 إياس شاهد وعبد النعيم دفور، ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، مداخلة بالملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 08 ماي 1945 بقالة (الجزائر)، 25 و 26 أبريل 2017، ص: 07.

2 إياس شاهد وعبد النعيم دفور، المرجع السابق، ص: 07.

3 الجمارك الجزائرية، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، تقرير سنوي 2020، ص: 37.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

من إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا العظمى وتركيا على التوالي بالنسب التالية: 12.90%، 11.15%، 6.42% و 6.27%، وللإشارة تونس تأتي في المرتبة الحادية عشرة من حيث مرتبة استيرادها من الجزائر بنسبة 3.77%.

فالملاحظ أن المراتب الثلاثة الأولى للدول التي تتركز في وارداتها على المنتج الجزائري هي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا في سنتي المقارنة (2019-2020)، عدا التراجع عن المرتبة الأولى لفرنسا سنة 2020 لصالح إيطاليا بسبب توتر العلاقات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية بشكل غير مسبوق، في أعقاب قرار باريس خفض عدد التأشيرات الممنوحة للرعايا الجزائريين... وأسباب سياسية أخرى من شأنها أن تدعو لقطع التبعية لفرنسا اقتصاديا وتجاريا بعد سنوات طوال ظلت بها فرنسا المستعمرة الممون الأول للجزائر والمستثمر المباشر بها.¹

أما عن إيطاليا فاستثمرت الظرف الذي تمر به العلاقات الجزائرية الفرنسية لتفرض نفسها بديل أوروبي استراتيجي، وتعددت الزيارات بين الحكومتين لإحكام علاقات التعاون فيما بينهما،² وهو ما لمسناه سنة 2020 بتسجيل إيطاليا أكبر نسبة استيراد من الجزائر.

وبخصوص إسبانيا فتمركزها في المرتبة الثالثة كزبون للجزائر بنسبة 9.84% سنة 2020 و 11.15% سنة 2019 خير دليل على رغبتها في تقوية علاقات التعاون فيما بينهما، وتأكيد على استمرار علاقة الصداقة والتعاون وحسن الجوار بينهما.

وعن تركيا فإنها تعتبر الجزائر بوابتها إلى دول المغرب العربي والقارة الإفريقية، فهي تبحث عن منفذ لسلعها لإفريقيا وهي ترى بان الجزائر أفضل من يؤدي هذا الدور، وخير دليل على تقرب تركيا من الجزائر نسب استيرادها من إجمالي صادرات الجزائر إلى كل العالم التي بين أيدينا، فكانت تركيا المستورد رقم أربعة سنة 2020 بنسبة 8.91% بعدما كانت المستورد الخامس سنة 2019 بنسبة 6.27%.

1 العربي الجديد، حمزة كحال، خلافات الجزائر وفرنسا... تصعيد يهدد مبادلات تجارية بمليارات الدولارات، 15 أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 19:47، متاح على الرابط

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

2 العربية Independent، علي يحيى، الجزائر تجدد حلفائها بالتقارب مع إيطاليا، 06 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 22:06، متاح على الرابط

<https://www.independentarabia.com/node/174651/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A1%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

وبخصوص الصين فقد استغلت تضرر الاقتصادات الأوروبية والأمريكية من الأزمة المالية العالمية في 2008، لتقوي شراكتها التجارية مع الجزائر التي كانت تعتبر سوقا محتكرة للأوروبيين وعلى رأسهم الفرنسيون، وتزامن صعود الصين إلى صدارة الشركاء التجاريين للجزائر، مع إطلاقها في سبتمبر 2013 مبادرة "الحزام والطريق"، التي أعلنت الجزائر انضمامها إليها في سنة 2014، لكن الانضمام الرسمي لم يتم إلا في سنة 2019.¹ وقد سجلت الصين تصدر قائمة الخمس دول الأولى المستوردة من الجزائر لسنة 2020 بنسبة 4.89% من إجمالي صادرات الجزائر.

وفي الأخير ما نلاحظه من خلال تسليط الضوء على الخمس شركاء التجاريين الاوائل للجزائر من حيث الأسواق المستوردة لمنتجاتها خلال سنتي 2019 و2020 رأينا بأنه يتصدر القائمة دول أوروبية آسيوية لاهي بالمغربية ولا العربية ولا الإفريقية عامة، عدا تونس التي سجلنا قريبا من الخمس مراتب الأولى في سنة 2020 حيث بلغت نسبة استيرادها من الجزائر 4.34 بالمائة.

1 السياسة، دولي، أخبار تحليلية، الصين تقلب معادلة النفوذ بالجزائر (تحليل)، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 23:46.

متاح على الرابط

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2603659>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

2. بالنسبة للسعودية:

الجدول رقم 03-06: هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في السعودية خلال الفترة (2007-2021)

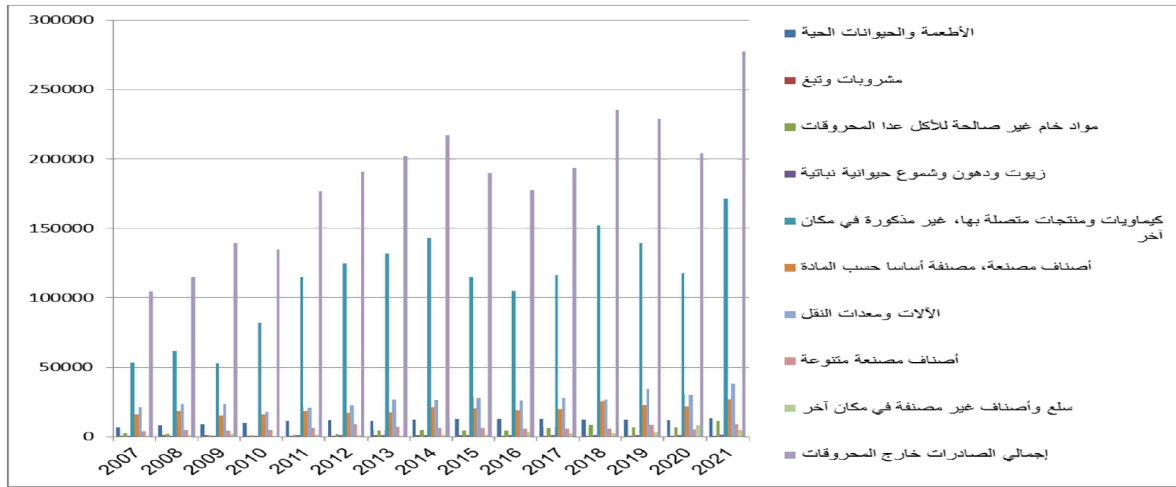
الوحدة: ملايين الريالات

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السلع / السنوات	
12465	11585	11655	11272	10172	9237	8001	6842	القيمة	الاطعمه والحيوانات الحيه
5,74%	5,72%	6,10%	6,38%	7,55%	8,42%	6,95%	6,53%	النسبة	
837	810	736	789	743	840	811	732	القيمة	مشروبات وتبع
0,38%	0,40%	0,38%	0,44%	0,55%	0,76%	0,70%	0,69%	النسبة	
4576	4231	2170	1605	1266	1238	2022	2273	القيمة	مواد خام ، غير صالحه للاكل ، عدا المحروقات
2,10%	2,09%	1,13%	0,90%	0,94%	1,12%	1,75%	2,16%	النسبة	
935	1043	1166	1192	681	595	578	362	القيمة	زيوت ودهون وشموع حيوانيه ونباتيه
0,43%	0,51%	0,66%	0,67%	0,50%	0,55%	0,50%	0,34%	النسبة	
143362	131835	124911	114996	82005	52600	61888	53448	القيمة	كيماويات ومنتجات متصله بها ، غير مذكوره في مكان اخر
66,075	65,17%	65,41%	65,14%	60,92%	47,97%	53,78%	51,01%	النسبة	
21069	17613	17253	18251	16267	15282	18513	15883	القيمة	اصناف مصنعه ، مصنفه اساسا حسب ماده
9,71%	8,70%	9,03%	10,33%	12,08%	13,93%	16,08%	15,16%	النسبة	
26323	27010	22738	20607	17818	23578	23861	21152	القيمة	الات ومعدات النقل
12,13%	13,35%	11,90%	11,67%	13,23%	21,50%	20,73%	20,18%	النسبة	
6032	7368	9073	6398	4952	4517	4993	3629	القيمة	اصناف مصنعه متنوعه
2,77%	3,64%	4,75%	3,62%	3,67%	4,11%	4,33%	3,46%	النسبة	
1383	789	1238	1420	696	1752	1182	447	القيمة	سلع واصناف غير مصنفه في مكان اخر
0,63%	0,39%	0,64%	0,80%	0,51%	1,64%	1,02%	0,42%	النسبة	
216982	202284	190940	176530	134600	109639	115063	104768	القيمة	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السلع / السنوات		
13273	12074	12394	12363	12797	12625	12586	القيمة	الاطعمه والحيوانات الحيه	
4,78%	5,91%	5,40%	5,25%	6,61%	7,10%	6,64%	النسبة		
759	693	561	564	595	700	861	القيمة	مشروبات وتبع	
0,27%	0,33%	0,24%	0,23%	0,30%	0,39%	0,45%	النسبة		
11400	6773	6849	8479	6192	4449	4210	القيمة	مواد خام ، غير صالحه للاكل ، عدا المحروقات	
4,10%	3,31%	2,98%	3,60%	3,20%	2,50%	2,21%	النسبة		
1435	851	836	804	833	981	918	القيمة	زيوت ودهون وشموع حيوانيه ونباتيه	
0,51%	0,41%	0,36%	0,34%	0,43%	0,55%	0,48%	النسبة		
171478	117984	139265	152335	116585	104985	114902	القيمة	كيماويات ومنتجات متصله بها ، غير مذكوره في مكان اخر	
61,78	57,80%	60,76%	64,70%	60,26%	59,08%	60,55%	النسبة		
27088	21704	22648	25499	20059	18792	20508	القيمة	اصناف مصنعه ، مصنفه اساسا حسب ماده	
9,75%	10,63%	9,88%	10,83%	10,36%	10,57%	10,80%	النسبة		
38378	30413	34514	27158	27980	26093	28029	القيمة	الات ومعدات النقل	
13,82%	14,90%	15,05%	11,53%	14,46%	14,68%	14,77%	النسبة		
9099	5290	8527	5924	5953	5638	6380	القيمة	اصناف مصنعه متنوعه	
3,27%	2,59%	3,72%	2,51%	3,07%	3,17%	3,36%	النسبة		
4638	8330	3586	2319	2471	3414	1368	القيمة	سلع واصناف غير مصنفه في مكان اخر	
1,67%	4,08%	1,56%	0,89%	1,27%	1,92%	0,72%	النسبة		
277548	204112	229180	235445	193465	177677	189762	القيمة	إجمالي الصادرات خارج المحروقات	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	النسبة		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات حسب التصنيف التجاري الدولي للمملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الشكل رقم 03-04: هيكل التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات في السعودية خلال الفترة (2007-2021)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 03-06.

نستهل تحليلنا لهيكل التركيبة السلعية للمملكة العربية السعودية بالتذكير بنسبة صادراتها خارج محروقاتها عموما حسب ما ورد من تحليل للفترة المدروسة 2007-2021 للصادرات، حيث وكون المملكة بلد يعتمد في صادراته على البترول بالدرجة الأولى، طغت نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية حيث تعدت نسبة 80% خلال السنوات من 2007 إلى 2014 وتراجعت نسبتها ابتداء من سنة 2015 بسبب الازمة النفطية التي عصفت بكل العالم تلك السنة، ومنه فالصادرات خارج قطاع المحروقات لم تحقق نسب مرتفعة طيلة الفترة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتفادي الأزمات المتكررة، حيث وكما رأينا في التحليل السابق أيضا بأن نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات كانت كلها تتراوح بين 10 و 25% عدى في سنة 2020 أين حققت المملكة نسبة 31% من صادرات أخرى خارج الصادرات النفطية التي بات الاعتماد عليها وحدها يشكل ضعف وعجز في كل الاقتصاديات النفطية عامة وفي الاقتصاد السعودي خاصة.

وفي إطار تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، أطلق الصندوق السعودي للتنمية برنامج، يعني هذا الأخير بتقديم تسهيلات لتمويل الصادرات وضمائها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك بما ينسجم مع الرؤية العامة للمملكة 2030، بالإضافة إلى هيئة تنمية الصادرات التي تؤدي دورا بارزا من خلال إعداد الدراسات والخطط في ذات الصياغ.¹

1 مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2019، ص: 130.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

وتماشيا مع تحليل التركيبة السلعية للجزائر والتي استعرضنا بها سنة 2014 فقط، لأخذ فكرة عن التشكيلة السلعية الغير نفطية لها ولتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدولتين في إطار المقارنات التي وجب في آخر تحليلاتنا إبرازها، نرى بان ذلك يستدعي منا استعراض التركيبة السلعية للمملكة العربية السعودية لسنة 2014 أيضا.

ومن خلال الجدول رقم 03-06 والشكل رقم 03-04، نلاحظ بأن المملكة تصدر منتج الكيماويات ومنتجات متصلة بها، غير مذكورة في مكان اخر المرتبة الأولى لسنة 2014 في تركيبة السعودية التصديرية الغير نفطية بنسبة 66% من إجمالي الصادرات الغير نفطية التي بلغت قيمتها 216982 مليون ريال سعودي لذات السنة، و44% الباقية توزعت عن منتجات الآلات ومعدات النقل و سلع من اصناف مصنعه حسب المادة بنسبة 12,13% و 9,71% على التوالي، وتتوالى تباعا المنتجات التالية: (الأطعمة والحيوانات الحيه- اصناف مصنعه متنوعه- مواد خام، غير صالحه للأكل، عدا المحروقات- سلع واصناف غير مصنعه في مكان اخر - زيوت ودهون وشموع حيوانيه ونباتيه- مشروبات وتبغ) بنسب على التوالي: (5,74%- 2,77% - 2,10%- 0,63% - 0,43% - 0,38%)، وقد اعتمدنا في بياناتنا على التركيبة السلعية للسعودية حسب تصنيف الدليل التجاري الدولي.

إذا باختصار شديد ألقينا نظرة عن هيكل التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية، وبالرغم من انها لسنة واحدة فقط، إلا انها أعطت انطباعا لنا عن توجه المملكة العربية السعودية لاتباعها للصناعات التحويلية، من خلال استغلال المواد الأولية التي تزخر بها في صناعتها، إلى جانب الاهتمام بالفلاحة والزراعة وتربية الحيوانات بحكم طبيعة البلد الصحراوية.

◀ التوزيع الجغرافي للصادرات السعودية:

وبالموازاة مع ما تم التطرق له في هذه النقطة للدولة الجزائرية سنسقطه على الدولة المقارن بها في الدراسة أو وهي السعودية، حيث وفي ظل التكتلات الاقتصادية، والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي أصبحت حتمية وضرورة على كل الدول تستوجب انخراطهم لفك العزلة والاندماج ومسايرة التطورات الطارئة على المشهد الدولي، وعليه اخترنا أيضا مقارنة الأسواق المستوردة للمنتج السعودي لسنة 2020 بالأسواق التي أدت نفس المهمة لسنة 2019، وهذا لتشخيص العلاقات بين السعودية والدول التي تصدر لها.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

وبناء على إحصائيات جمعناها من التقرير السنوي السابع والخمسون الصادر عن البنك المركزي السعودي. لاحظنا تصدر الصين لقائمة أكبر الدول المستوردة لسنتي 2019-2020 بنسبة تفوق 18 % من إجمالي صادرات المملكة إلى كل الدول في العالم، تليها (الهند، اليابان، دول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية)، نسب استيرادها قدرت بـ (3,10%، 2,10%، 2,9% و 8%) على التوالي هذا بالنسبة لسنة 2019، أما بالنسبة لسنة 2020 ومع احتفاظ الصين بالمركز الأول كأكبر شريك تجاري يستورد المنتجات السعودية نعرض نسب مساهمة الأربعة دول المتصدرة للشراكة التجارية مع المملكة وهي على التوالي: (مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، اليابان، الهند وكوريا الجنوبية)، نسبها الاستيرادية على التوالي قدرت بـ (2,11%، 6,9%، 2,9% و 3,8%)، فنلاحظ تقدم دول مجلس التعاون الخليجي من المركز الرابع سنة 2019 إلى الثاني سنة 2020 والعكس بالعكس بالنسبة إلى الهند، أما اليابان وكوريا الجنوبية فقد حافظتا على نفس المرتبة الثالثة بالنسبة لليابان والخامسة بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، وللإشارة كل الدول العربية مجتمعة عدا دول مجلس التعاون وقعت رتبته حسب نسب مساهمتها في استيرادها للمنتجات السعودية في المرتبة السادسة للسنتين 2019 و 2020.¹

ويبرز جليا من ما سبق من سرد للإحصائيات خلال السنتين المختارتين 2019 و 2020، بأن الدول الخمس الأولى المتصدرة قائمة الأسواق المستهلكة للمنتجات السعودية مجملة، جغرافيا تقع في القارة الآسيوية.

فكما رأينا في تحليلنا السابق المتعلق بالأسواق المستوردة للصادرات الجزائرية بأن الصين، ومع إطلاقها في سبتمبر 2013 مبادرة "الحزام والطريق"، ألزمت عليها التوسيع في علاقاتها مع عدة دول من بينها الدول العربية، وعلى الرغم من قدم ارتباط الصين بعلاقات إيرانية إلا أن ذلك لم يمنعها من البحث عن شراكات مع دول نفطية أخرى مثل السعودية، فالدولتين رحبا بمد أواصر التعاون بينهما للتسريع في إنجاز خططهما وتذليل كل العقوبات التي تحول دون ذلك، في ظل الموائمة بين برنامج الرؤية المستقبلية للسعودية 2030 مع المشروع الصيني مبادرة "الحزام والطريق".

أما مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، هو منظمة إقليمية تم تأسيسها سنة 1981، تهدف إلى التنسيق والتعاون بين أعضائه فيما بينهم وكذا بين أعضائه وبقية الدول في كل العالم، أعضائه هم: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين وعمان، عقد المجلس منذ تأسيسه العديد من القمم بحثت في قضايا مختلفة ذات اهتمام مشترك وقضايا أخرى إقليمية ودولية.

1 البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2021، ص: 70.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات متينة مع اليابان بعضها يرجع لأكثر من 60 عاماً وأخرى وصلت لدرجة الشراكة الكاملة خاصة على الصعيد الاقتصادي والتجارة والاستثمارات المتبادلة، وتُعتبر اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وهي أيضاً ثالث أكبر اقتصاد صناعي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلا أنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية اللازمة لتأمين استمرارية إنتاجها الصناعي والتكنولوجي.¹ وكون دول مجلس التعاون الخليجي تزخر بالموارد الطبيعية ونظراً للاحتياجات المتزايدة لليابان لهذه الموارد، كان لزاماً عليها الدخول في تبادلات مشتركة مع هذه الدول التي تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لآفاق الشراكة بين الهند وكوريا الجنوبية مع المملكة العربية السعودية فهي تمتد للمدى البعيد. من خلال تسليط الضوء على الخمس شركاء التجاريين الاوائل للمملكة العربية السعودية من حيث الأسواق المستوردة لمنتجاتها خلال سنتي 2019 و2020 رأينا بأنه يتصدر القائمة دول آسيوية ممثلة بالصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية، وعربية آسيوية ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي.

3. إستخلاص أبرز المفارقات في هيكل التركيبة السلعية بين الجزائر والسعودية

بناء على ما ورد في التحاليل أعلاه: من خلال تحليل التركيبة السلعية للجزائر والسعودية للفترة 2007-2021 نلاحظ بأن الدولة الجزائرية وعلى الرغم من الجهود المبذولة والإمكانيات المتاحة، إلا أن بنيتها السلعية الغير نفطية جد ضعيفة، فالهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة تتعدى 90 بالمائة والنسبة الباقية التي لا ترقى حتى إلى 10% تتوزع على باقي السلع الاخرى الغير نفطية، التي كما رأينا سابقاً بأن أكثر من 80% منها مواد نصف مصنعة و20% تتقاسمها مواد غذائية بنسبة 11% ومواد أولية بنسبة تقارب 4%، ثم تأتي في المراتب الأخيرة التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية الغير الصناعية والتجهيزات الفلاحية بنسب مساهمة لا تصل حتى إلى 1%.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبالمقارنة مع الجزائر من خلال تحليل معطيات نفس السنة سنة 2014، يظهر جلياً بأن التركيبة السلعية السعودية أكثر تنوعاً بعض الشيء من التركيبة السلعية الجزائرية، حيث أخذنا انطباع عن توجه المملكة العربية السعودية للصناعات التحويلية، وساعدها في ذلك كون المملكة منتج

1 موقع الخليج أونلاين، سلمى حداد، اليابان ودول الخليج. علاقات تاريخية الاقتصاد عمودها، 18 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: 23 ماي 2023، على الساعة: 15:30، متاح على الرابط

<https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%AA%D9%87%D8%A7>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

للمواد الخام التي هي أساس الصناعات التحويلية، إلى جانب الجدية في تجسيد التدابير والآليات المتخذة في سبيل الخروج من التبعية للمحروقات، وهو ما يفسر ازدهار صناعة البتروكيماويات بها حيث استحوذت نسبة مساهمة هذه الصناعة على التركيبة السلعية السعودية بما يعادل 66% من النسبة الإجمالية لها، وهي نسبة معتبرة كونها تحقق تنمية اقتصادية حقيقية وترفع من تنافسية الدولة ما يفتح الشهية للاستثمارات الأجنبية، أيضا استراتيجية المملكة الصناعية التي تطمح لها كثف من إنتاجها للآلات ومعدات النقل بنسب مقبولة، كون أنه لا تتم أي عملية تصنيع من دون النقل وآلة التحويل من المدخلات إلى المخرجات إلى جانب الاهتمام بالفلاحة والزراعة وتربية الحيوانات.

وأخيرا وليس آخرا ما نلاحظه من خلال تسليط الضوء على الخمس شركاء التجاريين الاوائل للجزائر من حيث الأسواق المستوردة لمنتجاتها خلال سنتي 2019 و2020 رأينا بأنه يتصدر القائمة دول أوروبية آسيوية لاهي بالمغربية ولا العربية ولا الإفريقية عامة، عدا تونس التي سجلنا قريبا من الخمس مراتب الأولى في سنة 2020 حيث بلغت نسبة استيرادها من الجزائر 4.34 بالمائة.

وفي الاخير بالنسبة للتوزيع الجغرافي للأسواق التي تتصدر قائمة الدول المستوردة للصادرات رأينا الاختلاف بين الدولتين أكثر من التشابه، حيث الجزائر أغلب شركائها يتمركزون في القارة الاوروبية على غرار إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، عدا شريكين فقط هما الصين وتركيا يتموقعون في القارة الآسيوية، أما المملكة العربية السعودية فالعكس كل شركائها الخمس الاوائل يتمركزون في القارة الآسيوية على غرار الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي، فالتشابه الوحيد بين الدولتين كان في التشارك مع السوق الصينية التي تشهد نموا متسارعا في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ما ألزمها البحث عن أسواق تموينية لإشباع متطلباتها من ناحية، وتوطين مستثمراتها خارج البلاد من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: تطور إحصائيات الأداء اللوجستي بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2023)

أصبحت التنافسية العالمية بين الدول مرهونة بمدى تنافسية مؤشرات قطاعاته الكلية ومؤشراته اللوجستية الجاذبة والميسرة للاستثمارات الداخلية والخارجية على حد سواء، تعددت المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي وتطورت مع مرور الوقت كثيرا اخترنا أن نستعرض بعضا منها في هذا المطلب.

أولا: تحليل تطور بيانات مؤشر الأداء اللوجستي للجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2023)

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

1. تحليل تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي للجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2023):

1.1. الجزائر:

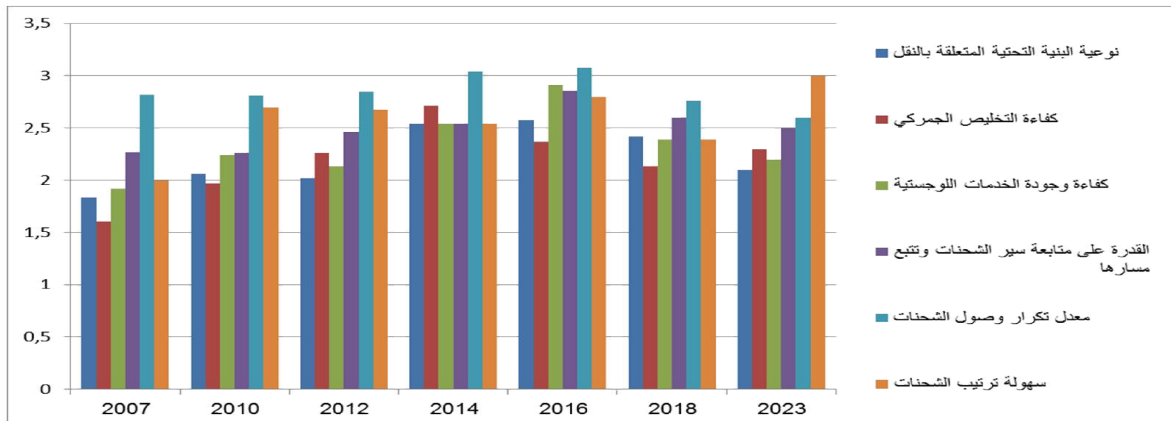
وفقا للجدول والشكل أدناه سيتم التطرق إلى تحليل تطور المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي (LPI) للجزائر للفترة 2007-2023.

الجدول رقم 03-07: تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)

السنوات / المؤشر	نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل	كفاءة التخليص الجمركي	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية	القدرة على متابعة سير الشحنات وتتبع مسارها	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقا إلى الجدول الزمني المقرر ، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة	سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية
2007	1,83	1,6	1,92	2,27	2,82	2
2010	2,06	1,97	2,24	2,26	2,81	2,7
2012	2,02	2,26	2,13	2,46	2,85	2,68
2014	2,540816	2,714286	2,540816	2,540816	3,040816	2,540816
2016	2,577318	2,368421	2,912498	2,856771	3,079681	2,801043
2018	2,42	2,13	2,39	2,6	2,76	2,39
2023	2,1	2,3	2,2	2,5	2,6	3

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير البنك الدولي.

الشكل رقم 03-05: تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في الجزائر خلال الفترة (2007-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 03-07.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

يتبين من خلال الجدول والشكل اعلاه أن قيم كل المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي خلال الفترة من 2007-2016 تشهد تزايد مع انه بطيء إلا انه مقبول إلى حد ما، نظرا للأزمات المتكررة التي شهدتها الفترة وما كان يمكن أن ينجر عنها من تعطيل وضعف في المنظومة اللوجستية للبلاد، من خلال التفحص والقراءة للأرقام بالجدول اعلاه، نرى بأن المؤشرات: " نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، كفاءة التخليص الجمركي، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية " كانت في بداية الفترة درجتها أقل حتى من 2 درجة من حد أقصى 5 درجات تصلها هاته المؤشرات، وهي درجة أقل من المتوسط وهو ما يؤثر بطريقة غير مباشرة على انخفاض القدرة التنافسية للدولة نظرا لارتفاع تكاليف التجارة بها من خلال ارتفاع تكاليف النقل والتعقيدات الجمركية والانخفاض في جودة الخدمات اللوجستية المقدمة، ثم تصاعدت قليلا في المؤشرات الثلاثة المذكورة آنفا فحققت المقدار الوسط من الدرجات القصوى لها أي قرابة 2.5 عموما عدا مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية فقد قارب الدرجة 3 سنة 2016، أما السنوات 2018-2023 فقد تراجعت المؤشرات الثلاثة إلى أقل من المتوسط، وهو ما يشير إلى تراجع أداء اللوجستيات خلال هاته السنوات نظرا لانتهاج الجزائر سياسة مالية ونقدية انكماشية من جراء الانخفاض في مداخيل الدولة بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2015، باعتبار الإنفاق العام هو الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي وله دور محوري في دفع وتطوير حركة التجارة الخارجية للدول، خاصة على النقل والنقل البحري تحديدا لاستحواذ هذا الأخير على أكثر من 80 بالمائة من حجم التجارة الدولية.

أما بالنسبة للمؤشرات: " القدرة على متابعة سير الشحنات وتتبع مسارها، معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقا إلى الجدول الزمني المقرر، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية " فدرجاتها من بداية الفترة كانت تصل إلى 2 إلى ما يفوق 3 درجات، وهو ما يفسر القدرة التنافسية الحسنة للمنظومة اللوجستية للجزائر من خلال هذه المؤشرات مقارنة مع المؤشرات التي ذكرناها سابقا، ويمكن إيعاز ذلك إلى أن المؤشرات الفرعية التي تتمثل في: " القدرة على متابعة وتتبع سير الشحنات، معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفق الجدول الزمني المقرر والمدة الزمنية المتوقعة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية"، إلى أنه في الغالب القطاع الخاص هو من يتولى تقديم هذه الخدمات من خلال تعاملاته المنضوية خاصة تحت إطار التجارة الدولية على خلاف المؤشرات " نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

بالنقل، كفاءة التخليص الجمركي، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية " فالقطاع العام هو من يتبنى تقديم هذه الخدمات بناء على تلائم السياسة العامة التي تتبعها الدولة مع الاوضاع الاقتصادية السائدة بها.

1.2. السعودية:

وفقا للجدول والشكل أدناه سيتم التطرق إلى تحليل تطور المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي (LPI) للسعودية للفترة 2007-2023.

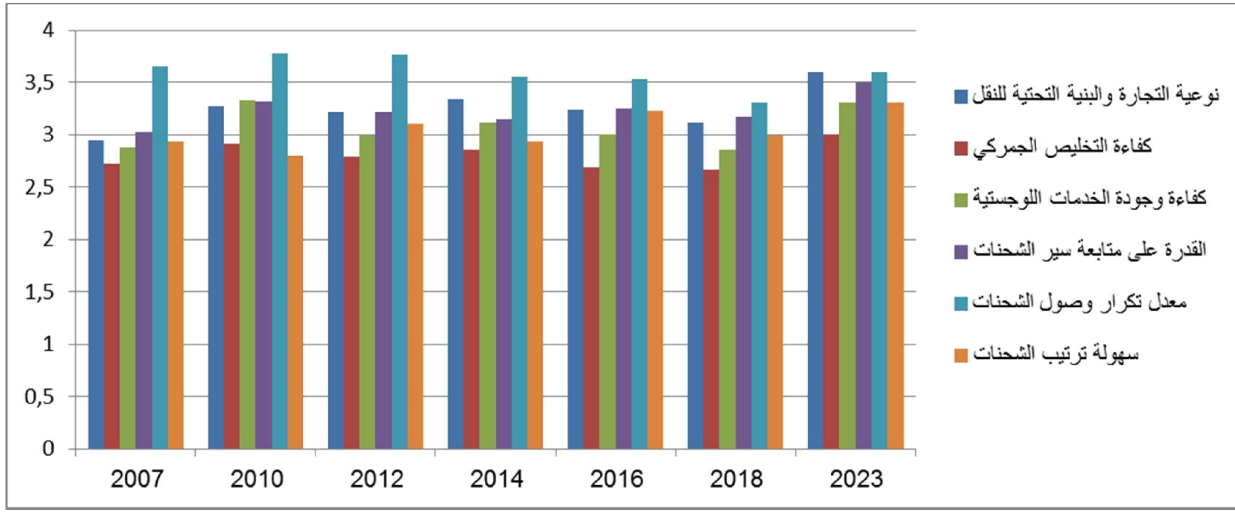
الجدول رقم 03-08: تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في السعودية خلال الفترة (2007 - 2023)

سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقا إلى الجدول الزمني المقرر ، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة	القدرة على متابعة سير الشحنات وتبوع مساهماتها	كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية	كفاءة التخليص الجمركي	نوعية التجارة والبيئة التجارية المتعلقة بالنقل	السنوات / المؤشر
2,93	3,65	3,02	2,88	2,72	2,95	2007
2,8	3,78	3,32	3,33	2,91	3,27	2010
3,1	3,76	3,21	2,99	2,79	3,22	2012
2,93211	3,554646	3,149334	3,112258	2,85644	3,34218	2014
3,228372	3,532834	3,250143	3,002477	2,691371	3,235413	2016
2,99	3,3	3,17	2,86	2,66	3,11	2018
3,3	3,6	3,5	3,3	3	3,6	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك الدولي.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الشكل رقم 03-06: تطور بيانات المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي في السعودية خلال الفترة (2007-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 03-08.

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه أن قيم كل المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي خلال الفترة من 2007-2023 شهدت تذبذبات بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى عموماً، ومن خلال التفحص والقراءة للأرقام بالجدول أعلاه، نرى بأن كل المؤشرات الفرعية كانت متقاربة من حيث درجاتها المسجلة المتزايدة طيلة الفترة المدروسة، وما نلمسه هنا جهود الحكومة السعودية وجدية مساعيها في تحسين أدائها اللوجستي، فبالنسبة للمؤشرات: " نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، كفاءة التخليص الجمركي، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية " سجلت سنة 2007 درجات " 2.88، 2.72، 2.95 " على التوالي من حد أقصى تصله المؤشرات يقدر بـ 5 درجات، وتزايدت درجات هاته المؤشرات إلى أن وصلت سنة 2014 إلى " 3,34، 2,85، 3,11 " على التوالي، ثم تناقصت قليلاً سنتي 2016 و2018، وعاودت الارتفاع سنة 2023 لتحقق درجاتها القصوى طيلة الفترة المدروسة " 3,6، 3، 3,3 " على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات " القدرة على متابعة سير الشحنات وتتبع مسارها، معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقاً إلى الجدول الزمني المقرر، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية " فدرجاتها المسجلة سنة 2007 كانت: " 3,02، 3,65، 2,93 " واستمرت في الارتفاع المتذبذب عموماً طيلة السنوات عدى المؤشر المعروف بسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية فسجل قيم منخفضة مقارنة بالمؤشرين الأوليين، وفي سنة 2023 بلغت قيم الدرجات بالمؤشرات " القدرة على متابعة سير الشحنات وتتبع مسارها، معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقاً إلى الجدول الزمني المقرر،

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

أو خلال المدة الزمنية المتوقعة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية " على التوالي: " 3.5، 3.6، 3.3 " درجة.

ومما سبق وبالرجوع إلى ما ذكرناه من تحليل فتفسير التقارب في قيم درجات المؤشرات الستة المسجلة في السعودية هو التوازن في التشارك بين القطاعين الحكومي والخاص إلى جانب استثمار عائدات القطاع النفطي في تقديم خدمات لوجستية ذات كفاءة وفعالية جيدة.

1.3. المقارنة بين تطور المؤشرات الفرعية للأداء اللوجستي للجزائر والسعودية:

بناء على ما ورد في التحليل أعلاه: من خلال تحليل تطور مؤشرات الاداء اللوجستي الكلي الستة الفرعية " نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، كفاءة التخليص الجمركي، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، إلى الشخص المرسل إليه وفقا إلى الجدول الزمني المقرر، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية " للجزائر والسعودية للفترة 2007-2023، رأينا بأنه في الجزائر كل قيم درجات المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية له لم تتعدى 2.7 درجة من إجمالي 5 درجات القصوى التي يمكن أن يصل لها المؤشر، إلا فيما ندر من ذلك في مؤشر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل إليه وفقا إلى الجدول الزمني المقرر، أو خلال المدة الزمنية المتوقعة فالدرجة المسجلة لسنتي 2014 و2016 بلغت 3.04 و3.07 على التوالي، وهو المحدد الوحيد للأداء اللوجستي الذي بلغ هذه الدرجة وفي هذه السنتين فقط طيلة الفترة المدروسة والتي تبين كل السنوات التي ظهر بها المؤشر منذ بداية حسابه من طرف البنك الدولي، إذا فعموما مستوى اللوجستيات الدولية تشير إلى أن نصيب دولة الجزائر من إجمالي تنافسيتها في الخدمات اللوجستية العالمية كان متوسطاً.

وأما بالنسبة للسعودية فرأينا بأن أقصى قيمة وصلت لها درجات المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية له هي 3.6 درجة من إجمالي 5 درجات قصوى يمكن أن يصل لها المؤشر، فلوجستيات التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية تتميز بمستوى جد حسن مقارنة بالجزائر، نظرا لقدم اهتمام المملكة بالقطاع اللوجستي والبنى التحتية منذ بداية وضع الخطط التنموية الاقتصادية في السبعينات وكذا للجهود المبذولة من طرف الحكومة السعودية المتمحورة حول السياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة والاستراتيجيات المتخذة من طرفها وفتح الباب لمشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي لرفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

2. المقارنة بين إحصائيات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2023):

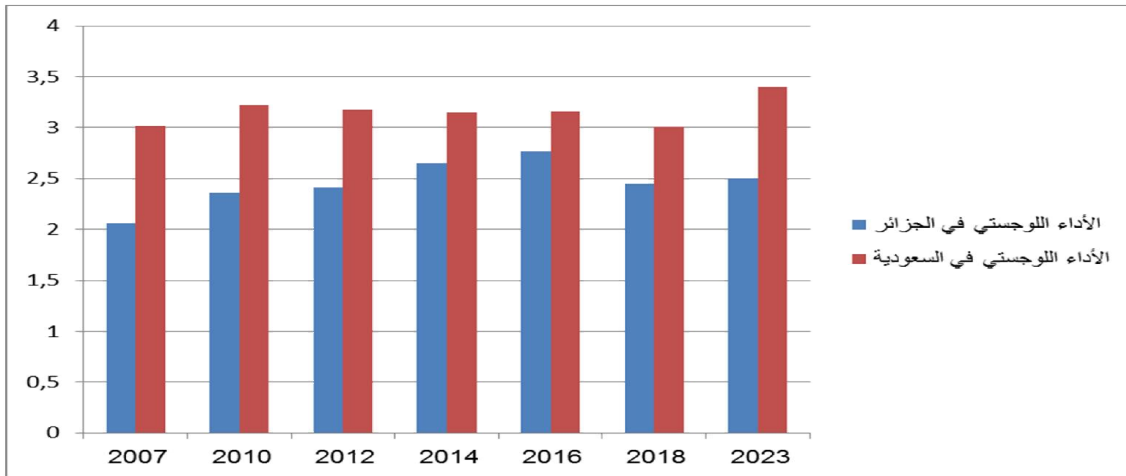
وفقا للجدول والشكل أدناه سيتم التطرق إلى تحليل تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي (LPI) للجزائر والسعودية للفترة 2007-2023، وتسلط الضوء على الرتب ونسب الأداء التي بلغها الأداء اللوجستي للدولتين.

الجدول رقم 03-09: تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين والرتبة ونسبة أداء المؤشر للفترة (2007-2023)

السعودية			الجزائر			السنوات/الدولة
نسبة الأداء	الرتبة	مؤشر LPI	نسبة الأداء	الرتبة	مؤشر LPI	
63,3	41	3.02	33,3	140	2.06	2007
71,3	40	3.22	43,7	130	2.36	2010
69,7	37	3.18	45,3	125	2.41	2012
68,8	49	3,15	52,8	96	2,65	2014
66,84	52	3,16	54,86	75	2,77	2016
62,82	55	3.01	45,23	117	2.45	2018
	38	3,4		97	2,5	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك الدولي للدولتين.

الشكل رقم 03-07: تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين للفترة من (2007-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة على بيانات الجدول رقم 03-09.

إن ما يشهده النظام التجاري الدولي الجديد من تطورات أبرز فجوات يكون من خلالها التمييز بين الاقتصاديات سواء نما وازدهارا أو ضعفا وتدهورا، ونقصد بذلك انتقال المنظمة العالمية للتجارة من المفهوم المحدود للتحرير التجاري المعتمد على الآليات المخفضة للحواجز الجمركية سواء الكمية، النوعية، أو السعرية إلى مفهوم

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

أعمق يمس جوهر القيود غير الجمركية تتمثل هذه الأخيرة في القواعد التنظيمية، البنى التحتية، النقل، الأداء اللوجستي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال... الخ من تدابير لتيسير التجارة بين البلدان ناعمة وصلبة.

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم 03-09 والشكل رقم 03-07 يتبين أن قيمة مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) حيث: (LPI = مجموع قيم مؤشرات الفرعية / عددها) خلال الفترة 2007-2023 بالنسبة للجزائر لم تتجاوز عتبة 2.7 درجة من مجموع 5 درجات لكل السنوات المدروسة، وهي تعتبر قيمة متوسطة تشير إلى أن نصيب دولة الجزائر من إجمالي تنافسيتها في الخدمات اللوجستية العالمية كان متوسطاً، فنسبة الأداء القصوى التي بلغت الجزائر كانت سنة 2016 ولم تتعدى 54.86% بتقلد أفضل ترتيب لها خلال كل الفترة المدروسة كانت لذات السنة بمرتبة رقم 75 من مجموع 160 دولة أجرت عملية المسح الشامل الذي يشرف عليه الخبراء والتقنيين بمعية مستخدمي البنك الدولي، لذا فالجزائر مطالبة بتحسين أدائها اللوجستي أكثر وتحديد معالم مشاركتها في الأسواق الدولية في ظل مخططاتها التنموية التي تبرمجها في كل مرة للخروج من أزمة التبعية لقطاع المحروقات من خلال جذب المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة من خلال سن القوانين والتشريعات في إقحام الدولة في المشهد الدولي...

أما بالنسبة للسعودية يتبين من خلال الجدول أن قيمة مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) لم تقل عن 3 درجات ولم تتعدى 3.5 من إجمالي 5 درجات كأقصى حد يصل له المؤشر وفق تقارير البنك الدولي المصدر له من سنة 2007 إلى سنة 2023، أما عن نسبة الأداء القصوى التي حققتها السعودية فقد بلغت 71.3% سجلت سنة 2010 بتقلدها مرتبة رقم 41 من مجموع 155 دولة أجرت عملية المسح، أما عن أفضل مرتبة تقلدها السعودية طيلة فترة الدراسة كانت المرتبة رقم 37 من مجموع 155 دولة سجلت سنة 2012، وهي قيم تعبر عن حسن اهتمام السعودية بتقديم خدمات لوجستية تنافسية عالمية، بغية التغلب على سلبيات التبعية لقطاع المحروقات. حيث وضعت وزارة النقل والخدمات اللوجستية السعودية استراتيجية طموحة تهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي في ظل أهداف رؤية 2030 وزيادة الطلب العالمي على الخدمات اللوجستية، وتكملت جهود الوزارة بإحرازها سنة 2023 مرتبة 38 لمؤشر الأداء اللوجستي لسنة 2023، حيث تقدمت بـ 17 مرتبة بعدما كانت في المرتبة 55 سنة 2018. وتتضمن الاستراتيجية مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط ثلاثة قارات، ففي عام 2019 أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للتنمية الصناعية والخدمات اللوجستية (NIDL) لتمكين القدرات الصناعية واللوجستية للسعودية، أما في عام 2021

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

فأطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية (NTLS) بهدف تعزيز القدرات البشرية والتقنية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المملكة... الخ¹

وفي الأخير ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأننا أخذنا نظرة عن وضع ونوعية الخدمات اللوجستية المقدمة في الجزائر والسعودية خلال الفترة المدروسة وتحسنا الفرق بينهما، ففي الجزائر كانت مشاركتها في الاقتصاد العالمي ضعيفة تحتاج إلى اهتمام مضاعف من طرف الحكومة، أما السعودية فبالمقارنة مع الجزائر كانت مساهمتها في الاقتصاد العالمي بأكبر فاعلية وهي أيضا تحتاج إلى اهتمام أكبر لتحقيق نتائج أفضل وأفضل.

ثانيا: مقارنة تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطور إحصائيات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي بين الجزائر والسعودية:

1. مقارنة تطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطور إحصائيات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-10: تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للدولتين بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات

خلال الفترة (2007-2018)

الوحدة: الأداء اللوجستي: درجة، صادرات خارج المحروقات: الجزائر: مليار دولار أمريكي، السعودية: مليون ريال

السعودية		الجزائر		السنوات / الدولة والمؤشر
صادرات خارج المحروقات	مؤشر LPI	صادرات خارج المحروقات	مؤشر LPI	
104768	3.02	0.98	2.06	2007
134600	3.22	0.97	2.36	2010
190940	3.18	1.22	2.41	2012
216982	3,15	1.67	2,65	2014
177677	3,16	1.39	2,77	2016
235445	3.01	2.22	2.45	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك الدولي للدولتين.

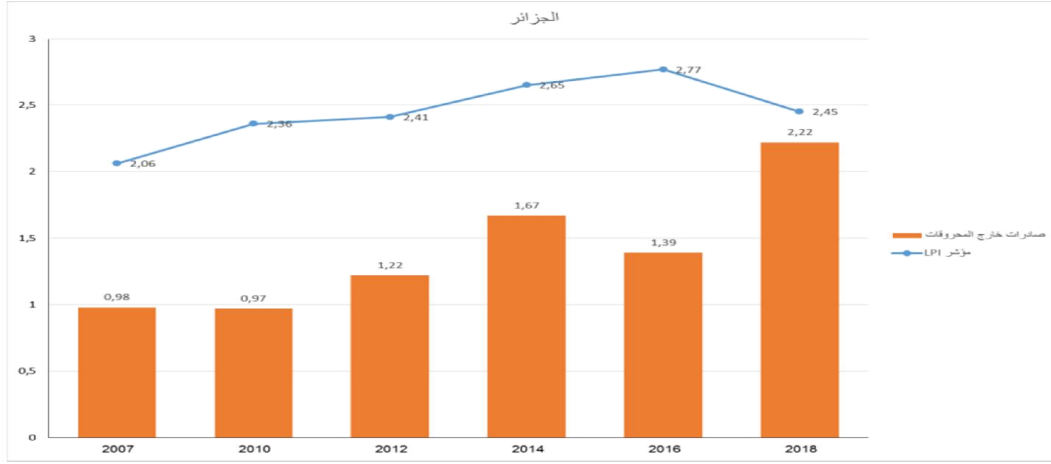
1 وزارة النقل والخدمات اللوجستية، نمو قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة إلى 57.4 مليار ريال بحلول عام 2030، 24 ماي 2023، تاريخ الاطلاع، 17 جويلية 2023 على الساعة 15:50، متاح على الرابط

<https://www.pnewsire.com/ae/ar/news-releases/-----57-4----2030--301833334.html>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

1.1. بالنسبة للجزائر:

الشكل رقم 03-08: تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للجزائر بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم 03-10.

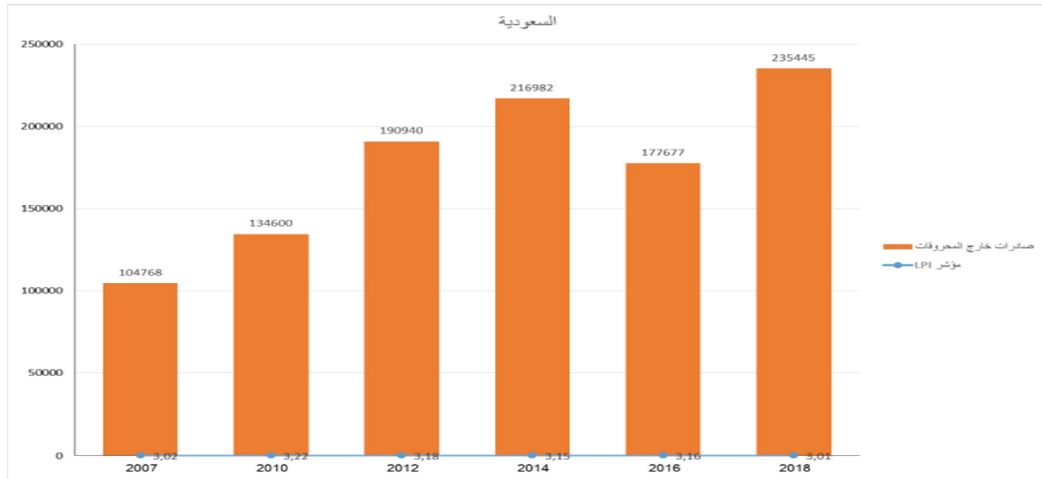
من خلال الجدول رقم 03-10 والشكل رقم 03-08 يتبين لنا بان مسار تطور مؤشر الأداء اللوجستي لا يختلف كثيرا عن مسار تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة إلا ما ندر منها، ففي سنة 2007 بلغ مؤشر الأداء اللوجستي 2.06 درجة في مقابل 0.98 مليار دولار أمريكي صادرات غير نفطية مسجلة في ذات السنة، ثم ارتفع المؤشر قليلا سنة 2012 ليصل إلى 2.41 درجة في مقابل تسجيل قيمة 1.22 مليار دولار أمريكي صادرات خارجة عن المحروقات، أما في سنة 2016 على الرغم من بلوغ مؤشر الأداء اللوجستي درجة 2.77 وهي أقصى درجة وصلها المؤشر طيلة الفترة المبينة في الجدول والشكل إلا أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت قيمتها إلى 1.39 مليار دولار أمريكي بعدما كانت سنة 2014 مقدرة بـ 1.67 مليار دولار أمريكي، لنرى العكس أيضا في سنة 2018 حيث انخفض الأداء اللوجستي قليلا من درجة 2.77 سنة 2016 إلى درجة 2.45 سنة 2018 في مقابل ارتفاع الصادرات خارج المحروقات من 1.39 مليار دولار أمريكي سنة 2016 إلى 2.22 مليار دولار أمريكي سنة 2018، ومن ما سبق نستنتج بأنه في الجزائر وخلال سنوات الدراسة (2007، 2010، 2012، 2014) لم يكن هناك تناقض في العلاقة بين السلسلة اللوجستية والصادرات خارج المحروقات فوجود سلسلة لوجستية متكاملة وذات كفاءة تؤدي إلى ارتفاع في حجم الصادرات، أما خلال سنتي (2016 و 2018) فلاحظنا التناقض في العلاقة بين مؤشر الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات حيث برغم ارتفاعه سنة 2016 انخفضت الصادرات خارج المحروقات

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

وبانخفاضه سنة 2018 ارتفعت الصادرات ويمكن إيعاز ذلك إلى سياسات الحكومة المنتهجة التي لا تزال غير واضحة المعالم خلال تلك السنوات في مجال اللوجستيات الدولية وأدوات تيسير التجارة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية العالمية للدولة، وبقاء اعتماد الجزائر على السياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية التي تندرج تحت الإطار المفاهيمي المحدود للمنظمة العالمية للتجارة الذي يعتمد على الآليات المخفضة للحواجز الجمركية سواء الكمية، النوعية أو السعرية، حيث أن السياسات الحديثة تشجع على التحرير التجاري طالما تتوفر القدرة التنافسية وتقلل من تدخل الدولة، أما السياسات الأخرى فلا تتم إلا بتدخل الدولة سواء بغرض تحقيق الحرية التجارية أو الحماية التجارية على حسب الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة.

1.2. بالنسبة للسعودية:

الشكل رقم 03-09: تطور مؤشر الأداء اللوجستي الكلي للسعودية بالتناظر مع الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم 03-10.

من خلال الجدول رقم 03-10 والشكل رقم 03-09 يتبين لنا جليا مسار تطور مؤشر الأداء اللوجستي في المملكة العربية السعودية الذي لا يختلف كثيرا عن مسار تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات (2007، 2010، 2012، 2014)، ففي السنوات المذكورة بلغ مؤشر الأداء اللوجستي (3.02)، (3.22، 3.18، 3.15) درجة على التوالي مقابل تحقيق السعودية لقيم في الصادرات الغير نفطية (104768، 134600، 190940، 216982) مليون ريال سعودي لنفس السنوات، فالتزايد في درجات مؤشر الأداء رافقها تطور في قيم الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات 2007، 2010، 2012، 2014 على غرار الجزائر، فالاهتمام بتطوير قطاع اللوجستيات والبنى التحتية في السعودية كان منذ القدم ففي السبعينات ومع

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

صدر أولي الخطط التنموية بالمملكة كانت النتائج على القطاع بارزة، حيث ارتفع عدد الطرق السريعة، إلى جانب ذلك ارتفعت قدرة الموانئ البحرية..

أما في سنة 2016 وبالرغم من بقاء جودة الخدمات اللوجستية تقريبا على حالها حيث بلغت 3,16 درجة إلا أن قيمة الصادرات الغير نفطية انخفضت لتبلغ 177677 مليون ريال سعودي بعدما كانت قيمتها 216982 سنة 2014 أي بقيمة انخفاض قدرها 39305 مليون ريال سعودي، وفي سنة 2018 انخفض مؤشر الأداء اللوجستي قليلا حيث بلغ 3.02 درجة في مقابل تحقيق السعودية خلال هذه السنة لأكبر قيمة للصادرات الغير نفطية خلال كل الفترة المدروسة قدرت بـ 235445 بعدما كانت مقدرة بـ 177677 سنة 2016 أي بقيمة ارتفاع قدرت بـ 57768 مليون ريال سعودي، ويمكن إيعاز التذبذب الحاصل ارتفاعا وانخفاضا للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2016، 2018 على الرغم من بقاء الأداء اللوجستي مقارب للسنوات التي سبقت إلى مؤثرات أخرى يمكن أن نفتحها على أي اقتصاد تساهم في تشجيع الصادرات والعكس بالعكس، نذكر على سبيل المثال لا الحصر في حالة الارتفاع الدعوم والبرامج التمويلية والحوافز الحكومية في إطار المشاريع التنموية الاقتصادية للمملكة فمن النصف الثاني من الثمانينات عمدت الحكومة السعودية استحداث بعض السياسات المحفزة للصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تهيئة بيئة جاذبة ومستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، آلية دعم القطاع الخاص حيث ارتفعت مساهمته إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالمملكة... الخ

1.3. المقارنة بين الجزائر والسعودية:

بينت القراءة التحليلية للعلاقة بين تطور إحصائيات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي وبيانات مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى بقاء اعتمادها على السياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية التي تدرج تحت الإطار المفاهيمي المحدود للمنظمة العالمية للتجارة الذي يعتمد على الآليات المخفضة للحوافز الجمركية سواء الكمية، النوعية أو السعرية على حساب السياسات التجارية التي تركز على التنافسية العالمية الحرة بالاعتماد على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، اللوجستيات الدولية وسلاسل التوريد والإمداد، واستحداث موانئ بحرية ذات جودة وبنية تحتية صلبة...، أما بالنسبة للسعودية فالقراءة التحليلية لتطور إحصائيات المتغيرين بينت اهتمام حكومة المملكة بتطوير قطاع اللوجستيات والبنى التحتية منذ القدم إلى جانب اهتمامها بالسياسات الأخرى التي من شأنها أن يكون لها أثر على الصادرات وخاصة الغير نفطية تمثلت إجمالا في فتح المجال

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

للاستثمارات الأجنبية في المنطقة وفسح الطريق للقطاع الخاص وخاصة من خلال تقديم الدعم في إطار المشاريع التنموية للاقتصاد بها..

ثالثا: تحليل تطور مؤشرات القياس المعبرة عن الأداء اللوجستي للجزائر والسعودية خلال الفترة (2006-2022) ومقارنتها بتطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات:

للتعرف على العلاقة التي تربط تطور إحصائيات بعض المؤشرات المختارة المعبرة عن الأداء اللوجستي بالصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر والسعودية ارتأينا عرضها في الجدول الآتي:

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

الجدول رقم 03-11: بعض المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات

للجزائر والسعودية خلال الفترة (2006-2022) الوحدة: (X): مليون دولار أمريكي بالجزائر، مليون ريال سعودي بالسعودية

درجة: (BCP، QPI، LSCI)

السعودية				الجزائر				السنوات
الصادرات خارج المحروقات	عبء الإجراءات الجمركية	جودة البنية التحتية للموانئ	الرابط بالشحن البحري المنتظم	الصادرات خارج المحروقات	عبء الإجراءات الجمركية	جودة البنية التحتية للموانئ	الرابط بالشحن البحري المنتظم	
X	BCP	QPI	LSCI	X	BCP	QPI	LSCI	
85784	/	/	40,24	1130	/	2,98	10,74	2006
104768	4.032	4,49	44,22	980	2.706	3.271	9,16	2007
121849	4.463	4,51	44,18	1954	2.604	3.085	10,12	2008
109639	4.762	4,72	44,14	1049	2.742	2.905	9,92	2009
134600	4.917	5,21	45,78	1619	3.159	3.2	10,76	2010
176530	5	5,41	52,14	2066	2.8	3	10,65	2011
190940	4.8	5,34	49,79	2048	2.5	2.7	9,83	2012
202284	4.5	5,12	49,66	2161	2.7	2.7	11,38	2013
216982	4.3	4,98	51,84	2810	2.8	2.8	11,07	2014
189762	4.441	4,84	54,07	2057	3.242	2.989	12,53	2015
177677	4.4	4,6	52,25	1781	3.2	3	13,49	2016
193465	4.8	4,7	56,08	1366	3.4	3.4	12,26	2017
235445	/	4,6	57,94	2215	3.28	3.5	12,3	2018
229180	/	4,8	62,4	2068	3.29	3.9	12,12	2019
204112	/	/	68,22	1909	/	/	12,68	2020
277548	/	/	70,09	4495	/	/	12,46	2021
315657	/	/	70,74	3141	/	/	11,97	2022

المصدر: 1. بيانات الرابط بالشحن البحري المنتظم (LSCI): تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، إحصائيات ربع سنوية، متاحة على

الرابط: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>.

2. بيانات جودة البنية التحتية (QPI): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاحة على الرابط:

<https://www.ceicdata.com/en/algeria/transportation/dz-quality-of-port-infrastructure-wef-1extremely-underdeveloped-to-7well-developed-and-efficient-by-international-standards>

3. بيانات عبء الإجراءات الجمركية (BCP): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط

https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en

4. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022، ص: 117.

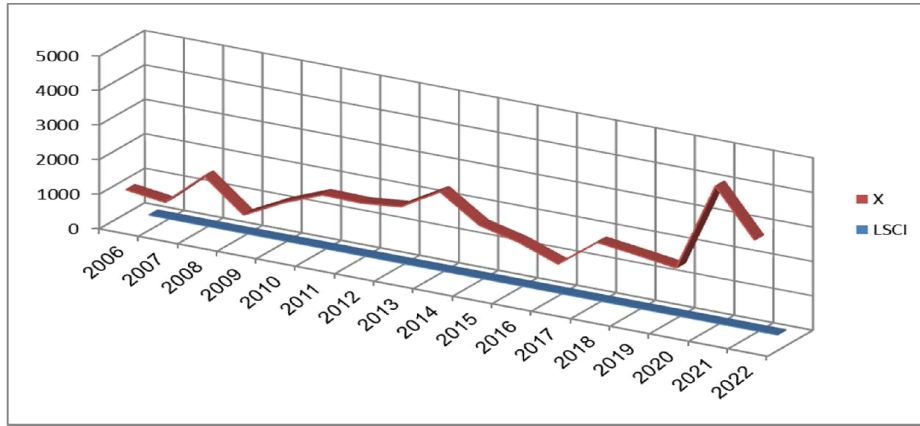
5- BANQUE D'ALGERIE: STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 – 2020, Juin 2022, PP:93-95.

5. تقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات بالسعودية لكل سنوات الدراسة، متاح على الرابط <https://www.stats.gov.sa/ar/211>

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

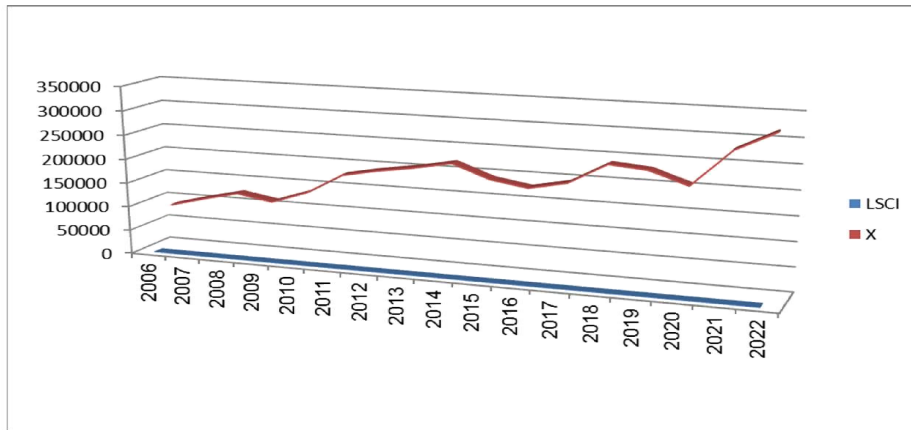
1. بالنسبة لتطور مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم والصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر والسعودية خلال الفترة (2006-2022)

الشكل رقم 10-03: تطور مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم والصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2006-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 11-03.

الشكل رقم 11-03: تطور مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للسعودية خلال الفترة (2006-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 11-03.

كما جاء من خلال تعريف مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) في الفصل الأول بأنه يعبر عن مدى جودة اندماج الدولة في شبكة الخطوط العالمية المنتظمة للنقل البحري، مع تحديد درجته القصوى عند 100 درجة حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يحسب المؤشر استنادا إلى العناصر التالية: (عدد السفن، إجمالي القدرة الاستيعابية للحاويات لتلك السفن، حجم أكبر السفن التي يستطيع ميناء الدولة استقبالها، عدد الشركات التي تقدم خدمات منتظمة في موانئ البلد.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

ومن خلال الجدول رقم 03-11 والشكل رقم 03-10 يتضح لنا التطور الجذري بطيء لبيانات مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) في الجزائر، حيث لم تتعدى درجاته طيلة المرحلة منذ سنة 2006 الدرجة 13.49 سجلت سنة 2016 وأقل درجة 9.16 سجلت سنة 2007 وباقي السنوات كلها كانت درجاتها تتراوح بين القيمتين، عموما القيم تعبر عن تدني خدمات الشحن البحري في الجزائر وعدم نيلها للنصيب المستحق بالرغم من الإمكانيات المتاحة، وربما يعود ذلك إلى سياسات تقييدية تتبعها الجزائر تجعلها تغض الطرف عن الاهتمام باللوجستيك البحري على الرغم من أولوية هذا القطاع ودوره في تحريك دواليب التجارة العالمية، فعلى الرغم من اعتماد الجزائر على الموانئ بنسبة كبيرة في التجارة الدولية لكن مازالت بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال فالنقل البحري الجزائري هو الأعلى في حوض البحر الأبيض المتوسط والأدنى في مناولة الحاويات، أما عن تطور بيانات الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال نفس الفترة التي أجريت عليها قراءة مؤشر الربط بالشحن البحري LSCI، كانت قيمها تميل للارتفاع أكثر منه للانخفاض، أكبر قيمة للصادرات خارج قطاع المحروقات طيلة المرحلة 2006-2022 بلغت 4495 مليون دولار أمريكي سجلت سنة 2021، أما أقل قيمة فسجلت سنة 2007 بمقدار 980 مليون دولار أمريكي، فعلى الرغم من أزمة الوباء التي شهدتها العالم سنة 2020 وما تبعها من انهيار في أسعار النفط ومنه نقص في عائدات الدولة إلا أننا شاهدنا ارتفاع في قيمة الصادرات الغير نفطية بقيم مضاعفة تصل إلى 2586 مليون دولار أمريكي بين سنتي 2020 و2021 بنسبة ارتفاع 57.5 بالمائة، يمكن إيعاز الارتفاع في الصادرات خلال سنة 2021 على الرغم من الأزمات إلى إعادة تفكير الحكومة بجدية في آليات التنويع الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني لتشجيع التصدير الغير النفطي في محاولة للخروج من الوضعية الصعبة التي لحقت بالبلاد....

ومن خلال القراءة الشائبة الأبعاد بين المؤشرين، فأكبر قيمة لمؤشر LSCI سجلت في 2016 بـ: 13.49 درجة قابلتها صادرات بـ 1781 مليون دولار أمريكي، وأكبر قيمة للصادرات خارج المحروقات بلغت 4495 مليار دولار كانت سنة 2021 قابلها 12.46 درجة لمؤشر LSCI، فالعلاقة هنا تبين عدم تأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات بمؤشر الربط بالشحن البحري، أو على الأقل عدم التأثير به لوحده، فحسب ما ورد في تقرير بنك الجزائر وبهدف دعم الإنعاش الاقتصادي خلال سنتي 2020، 2021 اتبعت الحكومة الجزائرية على غرار كل الدول في العالم تدابير وسياسات نقدية ومالية تيسيرية استثنائية بهدف التغلب على ارتفاع الأسعار والتضخم والاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية لتخفيف حدة الأزمة الصحية على الاقتصاد الحقيقي، بالإضافة

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الجزائرية وارتفاع أسعار النفط سنة 2021 كان له الدور الفعال في تحقيق هذا الارتفاع في القيم من الصادرات الغير النفطية.

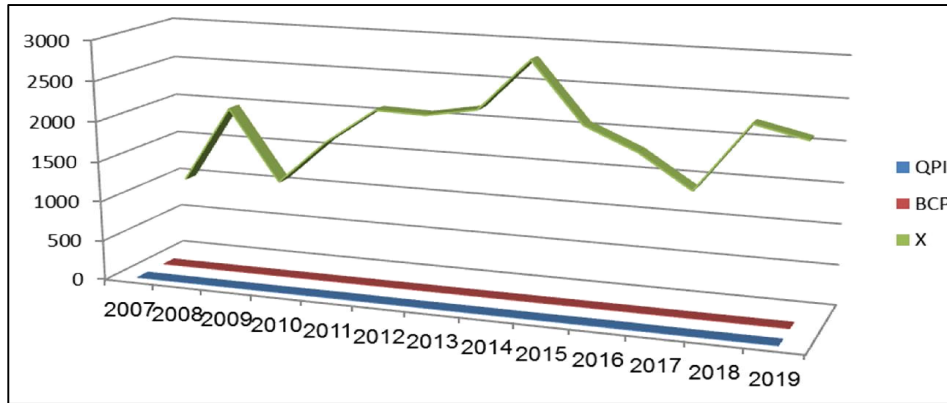
ومن خلال الجدول رقم 11-03 والشكل رقم 11-03 يتبين لنا جليا التطور المتزايد والمتسارع لبيانات مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) في السعودية، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي أيضا طيلة المرحلة 2006-2022 شهدت ارتفاع شبه مستمر إلا ما ندر في بعض السنوات التي عقت الأزمات مثل: الأزمة المالية 2008 والأزمة النفطية 2014، أما الأزمة الصحية 2020 فلم تخلف تأثير بالنقص لا في الصادرات ولا في المؤشر الذي يربط موانئ السعودية بموانئ العالم، فأقصى القيم المسجلة في هذا الأخير كانت 70.09، 70.74 سجلت خلال السنوات 2021، 2022 على التوالي، وهي قيم مرتفعة تعبر عن اهتمام المملكة الشديد باللوجستيات والآليات الميسرة للتجارة في سبيل تحسين تنافسية المملكة العالمية، وأقصى القيم المسجلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات سجلت أيضا خلال نفس السنوات 2021، 2022 على التوالي، فالإحصائيات تظهر تناغم في العلاقة بين تطور إحصائيات المتغيرين بنفس الوتيرة، وهو ما يوحي بتأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات بمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم.

نستنتج من خلال التحليل أعلاه بأن الفرق بين الجزائر والسعودية في ما يتعلق بتطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحصائيات مؤشر الربط بالشحن البحري هي عدم وجود تناغم بين المتغيرين في تطور إحصائياتهما بنفس الوتيرة في الجزائر والعكس بالنسبة للسعودية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

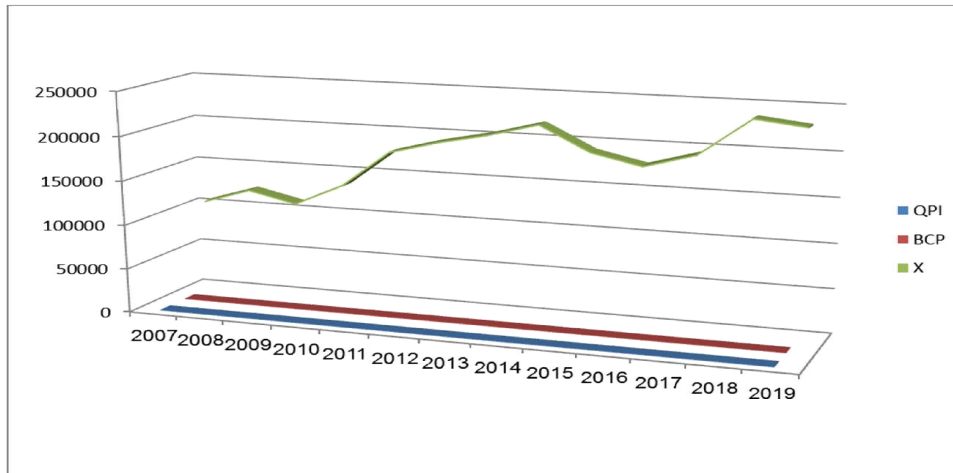
2. بالنسبة لتطور مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر والسعودية خلال الفترة (2007-2019)

الشكل رقم 03-12: تطور مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (2007-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 03-11.

الشكل رقم 03-13: تطور مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية بالمقارنة مع تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للسعودية خلال الفترة (2007-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول 03-11.

جاء في تعريف مؤشري جودة البنية التحتية للموانئ (QPI) وعبء الإجراءات الجمركية (BCP) في الفصل الأول بأنهما يعبرا على الترتيب عن تصور مديري الأعمال التنفيذيين لمراقبي الموانئ في بلدانهم ولكفاءة الممارسات الجمركية داخل حدود دولتهم، يتم جمع بياناتهما عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية مع مديري الأعمال، وتتراوح قيمتا هذا المؤشر بين الدرجة واحد (1) والدرجة سبعة (7)، فبالنسبة ل (QPI) فكلما اقتربت

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

قيمة المؤشر من الدرجة (1) دلّ ذلك على تخلف جودة البنى التحتية للموانئ في ذلك البلد، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (7) فيدل ذلك على تطور وفعالية جودة البنى التحتية للموانئ لذلك البلد. أما بالنسبة لـ (BCP) كلما اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (1) دلّ ذلك على غياب فعالية الممارسات الجمركية، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة سبعة فيدل ذلك على أن الممارسات الجمركية تمارس بشكل فعال.

ومن خلال الجدول رقم 03-11 والشكل رقم 03-12 وحسب البيانات المتاحة لدينا لمؤشري (QPI) و (BCP)، التي لم تتعدى بياناته المتاحة سنة 2019 فقط، ففي الجزائر المؤشرين (QPI) و (BCP) شهدا تقريبا نفس التطور حيث بلغا سنة 2019 (3.9، 3.29) على الترتيب كأقصى درجة وصلا لها طيلة المرحلة 2007-2019، وهو ما يشير إلى ان خدمات الموانئ الجزائرية المتوفرة متوسطة الجودة والممارسات الجمركية لا ترقى إلى الفعالية المطلقة، في مقابل تسجيل أعلى قيمة أيضا في الصادرات خارج قطاع المحروقات لذات السنة 2019 قدرت بـ 2068 مليون دولار أمريكي، من ما سبق يمكن وضع حكم مبدئي بأن لجودة البنية التحتية للموانئ ولعبء الإجراءات والسياسات الجمركية المتخذة تأثير على الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر..

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية من خلال الجدول رقم 03-11 والشكل رقم 03-13 وحسب البيانات المتاحة التي توفرت من سنة 2007-2019 بالنسبة لمؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومن 2007-2017 بالنسبة لمؤشر عب الإجراءات الجمركية، فمعطيات المؤشرين أبرزت تقدم خدمات المملكة في اللوجستيك البحري وفعالية السياسات الجمركية التي تمثل يد الدولة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية في البلاد، إذ أن كلاهما لم تقل درجتهما عن 4.5 درجة عموما، وأكبر درجة حققها (QPI): 5.41 (BCP: 5) سجلتا سنة 2011، بما يقابلهما من صادرات غير نفطية قدرت بـ 176530 مليون ريال سعودي، وعلى الرغم من التراجع قليلا في درجات (QPI، BCP) خلال السنوات الموالية لسنة 2011 إلى غاية سنة 2014 في مقابل الانتعاش في الصادرات الغير نفطية للمملكة، ثم شهدت الصادرات الغير نفطية انخفاضا بعد سنة 2014 وارتفاعا بعد ذلك سنتي 2018، 2019، مع محافظة (QPI، BCP) على درجتها تقريبا، إلا فيما تعلق بـ BCP الذي بياناته لسنتي 2018، 2019 لم تتوفر لدينا، ويمكن إيعاز ذلك كما سبق في تحليل سابق إلى أن الانخفاض والارتفاع في الصادرات على الرغم من بقاء (QPI، BCP) مقارب للسنوات التي سبقت إلى مؤثرات أخرى يمكن أن نفتعلها على أي اقتصاد تساهم في تشجيع الصادرات مع بقاء العوامل

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

والسعودية

الأخرى ثابتة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الدعوم والبرامج التمويلية والحوافز الحكومية في إطار المشاريع التنموية الاقتصادية للمملكة فمن النصف الثاني من الثمانينات عمدت الحكومة السعودية استحداث بعض السياسات المحفزة للصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ودعم مشاريع القطاع الخاص...

نستنتج من خلال التحليل أعلاه بأن الفرق بين الجزائر والسعودية كان في تطور جودة البنى التحتية للموانئ وفعالية السياسات الجمركية المتوسطة في الجزائر والجيدة في السعودية، أما في ما يتعلق بتطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات وإحصائيات (QPI، BCP) فلحظنا وجود تناغم جزئي بين المتغيرات في تطور إحصاءاتهما بنفس الوتيرة في الجزائر والسعودية.

خلاصة الفصل

بعدهما قمنا في الفصل الأول والثاني بمراجعة الأدبيات النظرية والأدبيات السابقة لمتغيرات الدراسة، وبحكم دراستنا دراسة مقارنة بين دولتين قمنا في هذا الفصل بإلقاء نظرة على ملمح الأداء الاقتصادي للعينة التي ستجرى عليها الدراسة وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى استعراضنا لبيانات متغيرات الدراسة للدولتين في جداول وأشكال لتسهيل قراءتنا لأرقامها وتحليلها واستنتاج ما أمكن استخلاصه حسب معطيات كل دولة على حدى ومقارنته مع ما تتطلبه قواعد النظرية الاقتصادية، لنصل في الأخير إلى المفارقة بين الدولتين لنتمكن من إبراز نقاط القوة والضعف لكل منهما مقارنتا بالأخرى.

ومن بين النتائج التي نستنبطها من خلال الفقرات التحليلية التي تخللت هذا الفصل للتمييز بين الدولتين نجد:

1. إن التشابه بين اقتصادي الدولتين أُلزم على كلاهما إتباع عدة خطط واستراتيجيات للخروج من التبعية لقطاع الطاقات الناضبة.

2. لاحظنا من خلال تحليل التركيبة السلعية للجزائر والسعودية للفترة 2007-2021 بأن البنية السلعية الغير نفطية للجزائر هشّة وجد ضعيفة بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بنسبة كبيرة تتعدى حتى 95 بالمائة غالبا والنسبة الباقية التي لا ترقى حتى إلى 10% في أحسن حالاتها تتوزع على باقي كل السلع الاخرى الغير نفطية، وحسب بيانات بنك الجزائر لسنة 2014 بلغت قيمة الصادرات الغير نفطية 2810 مليون دولار أمريكي، أكثر من 80% منها يتمثل في مواد نصف مصنعة وباقي النسبة تتقاسمها مواد غذائية بنسبة 11 بالمائة ومواد أولية بنسبة تقارب 4 بالمائة، ثم تأتي في المراتب الأخيرة التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الصناعية والتجهيزات الفلاحية بنسب مساهمة لا تصل حتى إلى 1 بالمائة.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبالمقارنة مع الجزائر، ظهر جليا بان التركيبة السلعية السعودية أكثر تنوعا بعض الشيء من التركيبة السلعية الجزائرية، فبناء على بيانات البنك المركزي السعودي تراوحت نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية في الصادرات الإجمالية بين 17% إلى 31% طيلة الفترة المدروسة، يوحي ذلك باستجابة التدابير المستخدمة بهذا الصدد، حيث أخذنا انطباع عن توجه المملكة العربية السعودية للصناعات التحويلية على رأسها الصناعة البتروكيمياوية من خلال استغلال المواد الأولية التي تزخر بها في صناعتها، إلى جانب الاهتمام بالفلاحة والزراعة وتربية الحيوانات بحكم طبيعة البلد الصحراوية.

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

3. بالنسبة للتوزيع الجغرافي للأسواق التي تصدر قائمة الدول المستوردة للصادرات بناء على تقارير لسنتي 2019 و2020 رأينا الاختلاف بين الدولتين أكثر من التشابه، حيث الجزائر أغلب شركائها يتمركزون في القارة الأوروبية على غرار إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، عدا شريكين فقط هما الصين وتركيا يتموقعون في القارة الآسيوية، أما المملكة العربية السعودية فالعكس كل شركائها الخمس الأوائل يتمركزون في القارة الآسيوية على غرار الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي، فالتشابه الوحيد بين الدولتين كان في التشارك مع السوق الصينية التي تشهد نموا متسارعا في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ما أزمها البحث عن أسواق تموينية لإشباع متطلباتها من ناحية، وتوطين مستثمراتها خارج البلاد من ناحية أخرى.

4. تبين من خلال ما ورد من تحليل لبيانات الأداء اللوجستي الكلي بأن وضعية ونوعية الخدمات اللوجستية المقدمة من خلال المشاركة في الاقتصاد العالمي كانت ضعيفة في الجزائر تحتاج إلى اهتمام مضاعف من طرف الحكومة، أما في السعودية فبالمقارنة مع الجزائر كانت مساهمتها في الاقتصاد العالمي بأكبر فاعلية وهي أيضا تحتاج إلى اهتمام أكبر لتحقيق نتائج أفضل وأفضل.

5. بينت القراءة التحليلية للعلاقة بين تطور إحصائيات مؤشر الأداء اللوجستي الكلي وبيانات مؤشر الصادرات خارج قطاع المحروقات بافتراض ثبات العوامل الأخرى، اعتماد الجزائر على السياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية التي تندرج تحت الإطار المفاهيمي المحدود للمنظمة العالمية للتجارة على حساب السياسات التجارية التي تركز على التنافسية العالمية الحرة، اما بالنسبة للسعودية فالقراءة التحليلية لتطور إحصائيات المتغيرين بينت اهتمام حكومة المملكة بتطوير قطاع اللوجستيات والبنى التحتية منذ القدم إلى جانب اهتمامها بالسياسات الأخرى التي من شأنها أن يكون لها أثر على الصادرات وخاصة الغير نفطية تمثلت إجمالا في فتح المجال للاستثمارات الأجنبية في المنطقة وفسح الطريق للقطاع الخاص وخاصة من خلال تقديم الدعم في إطار المشاريع التنموية المستدامة.

6. إن الفرق بين الجزائر والسعودية في ما يتعلق بتطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بالموازاة مع إحصائيات مؤشر الربط بالشحن البحري وافتراض ثبات العوامل الأخرى وجدنا بأنه لا يوجد تناغم بين المتغيرين في تطور إحصاءاتهما بنفس الوتيرة في الجزائر، والعكس بالنسبة للسعودية (يوجد تناغم).

الفصل الثالث: الأداء اللوجستي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية

7. إن قراءة تطور إحصائيات مؤشري جودة البنى التحتية للموانئ (QPI) وفعالية السياسات الجمركية (BCP) في الجزائر والسعودية كل منهما حدى أظهرت بأنهما متوسطين في الجزائر وجيدين في السعودية، أما في ما يتعلق بتطور إحصائيات الصادرات خارج قطاع المحروقات بالتناظر مع إحصائيات (QPI)، (BCP) فلحظنا وجود تناغم جزئي بين المتغيرات في تطور إحصاءاتهما بنفس الوتيرة في الجزائر والسعودية. وفي الفصل الرابع والأخير سنختبر النماذج القياسية التي استقرت عليها الأطروحة في دراسة إشكالياتها المتمحورة حول أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية.

الفصل الرابع:

الأداء اللوجستي وأثره على
نمو الصادرات خارج قطاع
المحروقات

-دراسة قياسية مقارنة بين
الجزائر والسعودية-

مدخل الفصل

بعد التطرق للأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة وبالاستعانة بالدراسات السابقة والدراسة التحليلية للأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة ينصب الاهتمام في هذا الفصل على الدراسة التطبيقية في قياس أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ومن ثم إجراء مقارنة بينهما، فمن خلال تحليل وتقييم نتائج الدراسة التطبيقية وبالرجوع إلى ما تم التطرق له في الجزء التحليلي من جهة ومن ما توصلت إليه الدراسات السابقة من جهة أخرى نتمكن من وضع إجابات للأسئلة المطروحة وفي نفس الوقت نحكم على الفرضيات المصاغة في بداية الدراسة بالنفي أو الإثبات.

وبناء على ما سبق من الدراسات وعلى النظرية الاقتصادية استقر النموذج في تعبيره عن الأداء اللوجستي على المتغيرات المستقلة الأساسية التالية: مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم الصادر عن لوناكتاد ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى جانب المتغيرات المستقلة الثانوية المتمثلة في: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر العمالة في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين) وسعر الصرف الحقيقي. علما بأننا استخدمنا العديد من المتغيرات لم تظهر في النموذج لأنها كانت في كل مرة تبرز مشاكل به لقصر فترة الدراسة نظرا لحدثة ظهور المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي بالإضافة إلى العينة التي سلطت عليها الدراسة الضوء كانت صغيرة أيضا (مقارنة بين دولتين)، فألزمنا ذلك التخلي عن الكثير من هذه المتغيرات منها على سبيل المثال لا الحصر: مؤشر الأداء اللوجستي، جودة البنية التحتية للميناء، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، الادخار، التصنيع، الناتج المحلي الإجمالي..، وقد جزئنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في

الجزائر والسعودية للفترة (2007 Q1 – 2023 Q4)

المبحث الأول: الطريقة والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

ضمن هذا المبحث سيتم تقديم الإطار المنهجي للدراسة القياسية سواء من جانب الاختبارات أو النماذج القياسية المراد استخدامها والتي تسمح للوصول إلى نتائج دقيقة بقياس حجم الأثر، كما سيتم تقديم تعريف للمتغيرات المراد بناء النموذج القياسي عليها.

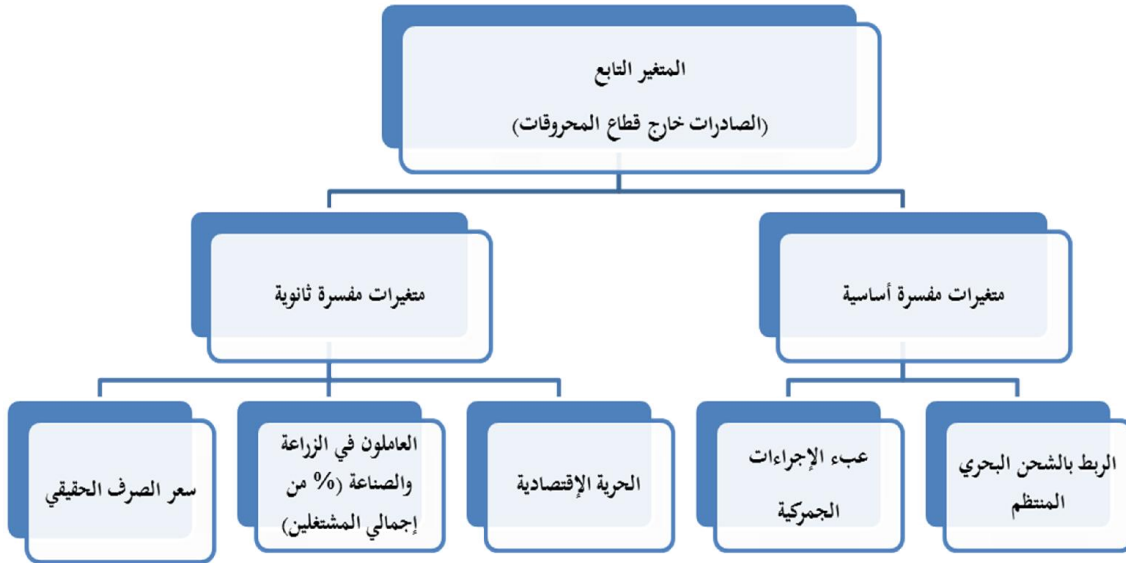
المطلب الأول: تقديم نماذج الدراسة وطريقة جمع البيانات في الجزائر والسعودية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمتغيرات نموذجي الدراسة وطرق جمع بياناتهما، وكما سنرى لم نفصل بين دولتي عينة الدراسة نظرا للتماثل بينهما من حيث الصياغة الاقتصادية والإحصائية لكليهما.

أولا: نموذج الدراسة في الجزائر والسعودية:

انطلاقا من النظرية الاقتصادية وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع في بعض جوانبه، تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات سواء في الجزائر أو السعودية، حيث تم تقسيم هذه المتغيرات إلى متغير تابع (الصادرات غير النفطية) ومتغيرات مستقلة أساسية تعبر على الأداء اللوجستي ومتغيرات مستقلة ثانوية. وهذا ما يوضحه المخطط الموالي:

الشكل رقم 04-01: متغيرات الدراسة القياسية لنموذج الجزائر والسعودية



المصدر: من إعداد الطالبة

1. المتغير التابع (Dependent Variables):

وهو المتغير الذي يتحدد قيمته من داخل النموذج، ويسمى أيضا بالمتغيرات الداخلة، وفي النموذج المراد تقديره يتمثل المتغير التابع في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.1. الصادرات خارج قطاع المحروقات (Exports outside the hydrocarbon sector):(NOX)

تتمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات عموما في كل ما يعبر حدود البلد من سلع وخدمات منجزة داخله، والموجهة للخارج بغرض استبدالها بعملات نقدية معينة تلقى قبولا عام، ذهب أو سلع أخرى...، بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي الداخلي للدولة، وللإشارة قمنا في دراستنا باستخدام مجموع بيانات التركيبة السلعية للصادرات عدا المحروقات لكلا الدولتين محل الدراسة في الدراسة التطبيقية، فإكتفينا ببيانات قطاع الصادرات غير النفطية الملموسة، أولا نظرا لما تلعبه تنمية هذه الأخيرة من دور بارز في تنمية الاقتصاد وثانيا لما يبرزه التنوع في التركيبة السلعية من جهود مبذولة للدولة في سبيل تحقيق ذلك وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية المستدامة والاستغناء بمرور الزمن عن التنمية التي تعتمد على المواد المعرضة للزوال والمهددة بتقلبات الأسعار جراء عوامل وأزمات متكررة لا نستطيع التحكم فيها غالبا.

2. المتغيرات المفسرة (Explanatory variables)

تتمثل المتغيرات المفسرة أو المستقلة بشكل عام في جميع المتغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج، حيث يفترض بأنها معلومات مسبقة لها تأثير في الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، وبالنسبة لنموذج الدراسة الحالية فتمثل المتغيرات المفسرة في مجموعة من المتغيرات منها متغيرات مفسرة أساسية تعبر على الأداء اللوجستي ومتغيرات مفسرة ثانوية أو مساعدة تعبر عن محدد اقتصادي مالي كان أو نقدي من محددات الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.2. المتغيرات المفسرة الأساسية (basic explanatory variables): وتمثل هذه المتغيرات في:

1.1.2. مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) (Regular sea freight link index):

كما ورد في الفصل الأول يشير مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) إلى مدى جودة اندماج الدولة في شبكة الخطوط العالمية المنتظمة بناء على حالة قطاع النقل البحري فيها، يتم نشر المؤشر كسلسلة ربع سنوية مع تحديد المؤشر عند 100 للبلد مع أعلى متوسط بلغه المقياس في الربع الأول من عام 2004، يتم حسابه من

قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " لاونكتاد " على أساس الجداول الزمنية للأسطول العالمي للنقل البحري بالحاويات، ومدى الخيارات التي تتيحها هذه الجداول لربط موانئ الدولة بموانئ العالم استنادا إلى ستة عناصر حسب الإصدار الحالي لمؤشر الربط بالشحن البحري وهي: (عدد مكالمات السفن المجدولة أسبوعياً في البلد، عدد السفن المستخدمة الذاهبة إلى الموانئ البحرية لكل بلد والعائدة منها، طاقة الحمولة المتراكمة من الحاويات التي توفرها هذه السفن، عدد الشركات التي تقدم خدمات منتظمة في موانئ البلد، عدد الخدمات المقدمة وحجم أكبر السفن التي يستطيع استقبالها ميناء البلد).¹

2.1.2. عبء الاجراءات الجمركية (BCP) (burden of customs procedures):

كما أشرنا لتعريف هذا المؤشر في الفصل الأول بأنه عبارة عن استطلاعات رأي خبراء يتم جمعها من قبل خبراء تنفيذيين يعملون بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وعليه فهي ليست إلا تصورات مديري الأعمال التنفيذيين حول كفاءة الممارسات الجمركية داخل حدود دولتهم تحمل الصحة كما تحمل الخطأ، يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية مع مديري الاعمال، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الدرجة واحد (1) والدرجة سبعة (7)، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة (1) دلّ ذلك على غياب فعالية الممارسات الجمركية، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الدرجة سبعة فيدل ذلك على أن الممارسات الجمركية تمارس بشكل فعال.²

2.2. متغيرات مفسرة ثانوية (secondary explanatory variables): وتمثل هذه المتغيرات في:

1.2.2. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) (Economic freedom):

قدمت منظمة Heritage سنة 1995 مقياس يعرف بمؤشر الحرية الاقتصادية، حيث يضم هذا المؤشر (12) مؤشرا فرعيا موزعا وفق أربعة معايير وهي:

- ◀ قواعد القانون: الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة وحقوق الملكية.
- ◀ حجم الحكومة: الصحة المالية، إنفاق الحكومة والعبء الضريبي.
- ◀ الأسواق المفتوحة: حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية النقدية.
- ◀ الكفاءة التنظيمية: حرية الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

¹ تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، مرجع سابق.

² المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط

=https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en

يتم تصنيف المؤشرات الفرعية على مقياس من درجات محصورة بين 0 و100 ومن ثم يتم اشتقاق درجة المؤشر الإجمالي لأي بلد من خلال حساب متوسط المؤشرات الفرعية، مع إعطاء وزن متساو لكل منها.¹

2.2.2. مؤثر العاملين في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين)

(WIA) (Labor force participation rate):

يعرّف العامل على أنه الشخص في سن العمل الذي يشارك في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، والواضح من تسمية هذا المؤشر بأنه مؤشر يشتمل على العمل في قطاعين كبيرين يمكن لأي بلد أن يعتمد على أحدهما أو كلاهما لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى وتصريف الفوائض إن أمكن ذلك، يشتمل قطاع الزراعة على كل من أنشطة الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك، أما قطاع الصناعة يتعلق بأنشطة التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع والبناء والمرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه).

وللإشارة فإن بيانات هذا المؤشر متوفرة ضمن قواعد البنك الدولي ولكن بشكل منفصل كل واحد على حدى العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين) والعاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)، ولكن نظراً لما تستدعيه الضرورة عند محاولات التقدير للنماذج القياسية للدول عينة الدراسة تم دمج المتغيرين المذكورين ضمن متغير واحد، بحيث يعكس هذا الأخير الوسط الحسابي لكليهما لكل سنة.

3.2.2. سعر الصرف الحقيقي (EX) (real exchange rate):

من بين المتغيرات الثانوية التي تم اختيارها لنموذجي الدراسة هو سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث يشير هذا الأخير إلى سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف.²

ثانياً: طريقة جمع بيانات الدراسة للنموذج القياسي للجزائر والسعودية:

اعتمدت الدراسة في طريقة جمعها للبيانات المتعلقة بمتغيرات النموذج القياسي للجزائر والسعودية على التقارير وقواعد البيانات الموضحة في الجدول التالي:

1 مؤسسة التراث 2023، متاح على الرابط <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916>

2 من تقارير البنك الدولي الصادرة بتاريخ 10 ماي 2023.

الجدول رقم 04-01: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	الوحدة	إشارة المعلمة المتوقعة	مصدر البيانات
المتغير التابع (Dependent Variables)				
الصادرات خارج قطاع المحروقات	NOX	* الجزائر: مليار دولار. *السعودية: مليون ريال.	/	1. الجزائر*: تقرير بنك الجزائر، سلسلة بأثر رجعي من سنة 1992-2020، ص ص: 93-95، الصادر بشهر جوان 2022، متاح على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf * أما قيمة سنة 2021 مأخوذة من التقرير السنوي لبنك الجزائر 21/20، التقرير الاقتصادي والنقدي، ص: 117، الصادر بشهر ديسمبر 2022، متاح على الرابط، https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf 2. السعودية*: تقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات بالسعودية لكل سنوات الدراسة، متاح على الرابط https://www.stats.gov.sa/ar/211 ، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2022.
متغيرات مفسرة أساسية (basic explanatory variables)				
مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم	LSCI	درجة	موجبة	* تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، إحصائيات ربع سنوية، متاح على الرابط، https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92
عبء الاجراءات الجمركية	BCP	درجة	موجبة	المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name=Algeria&frequency_en
متغيرات مفسرة ثانوية (secondary explanatory variables)				
مؤشر الحرية الاقتصادية	IEF	درجة	موجبة	مؤسسة التراث 2023، متاح على الرابط https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916
العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين) + العاملون في الصناعة (% من إجمالي المشتغلين)/2	WIA	نسبة مئوية	موجبة	من تقارير البنك الدولي الصادرة بتاريخ 10 ماي 2023
سعر الصرف الحقيقي	EX	عملة	سالبة	من تقارير البنك الدولي الصادرة بتاريخ 10 ماي 2023

المصدر: من إعداد الطالبة.

بناء على ما تضمنه الجدول السابق فإنه يمكن تحديد الصياغة الرياضية لنموذج دالة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الشكل الموالي:

$$NOX = f(LSCI, BCP, EX, IEF, WIA) \dots \dots \dots 01$$

أي:

$$NOX = \beta_0 + \beta_1 LSCI_t + \beta_2 BCP_t + \beta_3 EX_t + \beta_4 IEF_t + \beta_5 WIA_t + \dots \dots 02$$

حيث يمثل:

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معالم النموذج المقدر.

ε_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

t : الزمن.

المطلب الثاني: البرامج، الاختبارات والنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

يهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تساهم في فهم الظواهر الاقتصادية بشكل كمي، وباعتبار أن الدراسة تغطي بيانات ربع سنوية للفترة 2007-2023، فإنه يتوجب استخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية كونها إحدى أهم الطرق الرياضية والإحصائية التي تسمح بتفسير سلوك الظاهرة الاقتصادية عبر فترات زمنية ممتدة، وكما أن معرفة مدى تباين أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بين دولتي عينة الدراسة يعتمد على مجموعة من البرامج تدخل ضمن إطار منهجية الاقتصاد القياسي، فإنه يتوجب كذلك استخدام مجموعة من الاختبارات والمقاربات القياسية والتي يمكن تناولها في الآتي:

أولاً: البرامج الإحصائية المعتمدة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على برنامج Excel وبرنامج القياس الاقتصادي النسخة العاشرة (EViews 10)، حيث يعتبر هذا الأخير -برنامج Eviews - أحد البرامج المتقدمة والمستخدمة في إجراء التحليل القياسي وكذلك في عمليات بناء وتقدير ودراسة النماذج الاقتصادية، ويعد هذا البرنامج مفيد وذو نتائج متميزة جداً للباحثين في المجال الاقتصادي، وقد تم تصميمه وبرمجته بصورة تساعده في التعامل مع العديد من المشاكل الإحصائية التي تنتج عن تقدير العديد من نماذج الانحدار مثل الارتباط المتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity) والارتباط الذاتي (autocorrelation) وخطأ صياغة النماذج (misspecification).¹

1 المنارة للاستشارات، ما لا تعرفه عن برنامج EViews للتحليل الإحصائي، تاريخ الاطلاع: 08 أوت 2023 على الساعة 09:50

<https://www.manaraa.com/post/5383/%D9%85%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-EVIEWS-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A->

ثانياً: النماذج والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة

1. نماذج التمهيد الآسي للتنبؤ:

تنقسم طرق التنبؤ إلى طرق كمية وطرق غير كمية، تعتمد الأولى على البيانات الماضية للمتغيرة المراد التنبؤ بها، وتستخدم طرقاً بعضها حسابية وبعضها رياضية، أما الطرق الكيفية تعتمد على الاستطلاعات وتقديرات الخبراء والمختصين في ظاهرة ما.

إن التنبؤ باستخدام التمهيد الآسي للسلاسل الزمنية يعتبر من الطرق الجيدة، وقد نشأت الفكرة الأولى لها من طرف (Robert G. Brown, 1944) عندما كان يعمل مع البحرية الأمريكية كمحلل لبحوث العمليات، وفي الخمسينيات وسعت هذه الطريقة وشملت مصطلحات للتعامل مع الاتجاه والموسمية، حيث عمل (Charles Holt, 1957) على تقديم طريقة تشمل الموسمية والاتجاه، وأصبح العمل الذي قام به Holt في استخدام الموسمية المضافة والمضاعفة معروفاً جيداً من خلال الورقة التي قدمها تلميذه (Peter Winters, 1960)، وقد تطورت هذه الطرائق وتعددت وأصبحت بأشكال عدة لتناسب مع البيانات المختلفة، حيث صنف بيجل (Pegels, 1969) طرائق التمهيد الآسي إلى تسع طرائق مختلفة بناءً على الاتجاه والموسمية، ثم قام (Gardner, 1985) بتوسيع ذلك التصنيف ليضم طرائق الاتجاه المتضائل المضاف، كما وسع (Hyndman et al, 2002) هذا التصنيف وضم إليها طريقة هولت المتضائلة وطريقة هولت الموسمية، ثم قام (Taylor, 2003) بإدخال طرق الاتجاه المتضائل المضاعف، أما مع اللاموسمية أو مع الموسمية المضافة أو الموسمية المضاعفة ليصل عددها إلى خمسة عشر طريقة.

إن الفكرة الأساسية لطرائق التمهيد الآسي هي ترجيح أو تمهيد مشاهدات السلسلة الزمنية من خلال إعطاء وزن أكبر للقيم الحديثة وأقل وزناً للقيم السابقة عنها، وكلما ابتعدت النقطة الزمنية للمشاهدة عن النقطة المرجعية كلما نقصت قيمة الترجيح المصاحب لها، وهي بذلك تعطي أوزاناً غير متساوية للمشاهدات، ويكون أكبر وزن للمشاهدة الحالية ثم تنخفض هذه الأوزان تدريجياً إلى أن تصل إلى أقل قيمة لآخر مشاهدة، وعموماً فإن التمهيد الآسي يعتمد بشكل أكبر على المشاهدات الأخيرة أكثر من المشاهدات القديمة في التنبؤ.

وتتراوح قيم هذه المعلمات ما بين الصفر والواحد ويتم إعطاؤها قيم أولية لغرض البدء بعملية التنبؤ، ولاحقاً قيمها المثلى يتم ذلك عن طريق تصغير متوسط مربعات الخطأ MSE أو متوسط مطلق الأخطاء MAPE أو استخدام اللوغاريتمية الأمثلية غير الخطية لإيجاد قيمها المثلى، ومن الجدير بالذكر أن هناك تنوع في طرائق التمهيد

الأسّي على الرغم من أن جميعها تتميز بأن القيم الأكثر حداثة تنسب لها أوزان أكبر في التنبؤ من المشاهدات السابقة.² Exponential Smoothing

2. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

بداية تعرف الاستقرارية (Stationarity) على أنها سلوك لمجموع المتغيرات العشوائية في زمن معين وتكون ذات احتمالية ولا تتغير مع الزمن، ويمكن تحقيق الاستقرارية في نماذج السلاسل الزمنية عندما يكون تذبذب المشاهدات حول وسط ثابت وتباين ثابت، وتتحقق الاستقرارية بشكل تام لسلسلة زمنية ولتكن Y_t إذا توفرت على ثلاث شروط وهي:³

◀ عندما تكون قيمة الوسط الحسابي ثابتة، أي: $E(Y_t) = u$

◀ عندما تكون قيمة التباين ثابتة، أي: $Var(Y_t) = \sigma^2$

◀ عندما تكون دالة التباين المشترك الذاتي هي دالة فرق الزمن المشترك، أي:

$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = COV(Y_{t+a}, Y_{t+k+a}) = \gamma(k)$$

لمعرف استقراريه السلاسل الزمنية من عدمها هناك أسلوبين أحدهما بياني والثاني إحصائي، ولكن غالباً الأسلوب الأول لا يكفي لوحده في الحكم على السلسلة بالاستقرار لقلة دقته.

1. الأسلوب البياني:

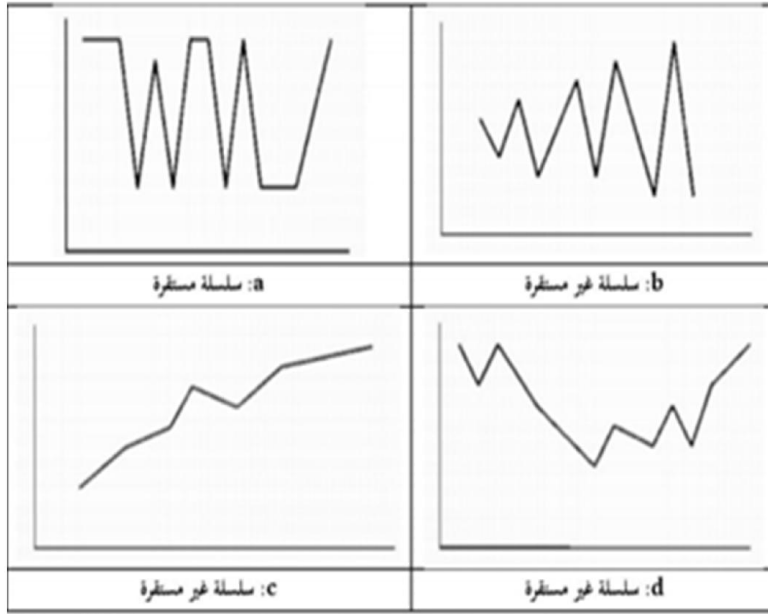
قبل البدء بمختلف الاختبارات التي تكشف عن استقرارية السلسلة نلجأ إلى رسم السلسلة الزمنية بيانياً، حيث يعطي الرسم فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية، حيث أن الاختبار البياني ينطلق من ملاحظة المنحنى الذي يمثل تطور السلسلة الأولية والذي ينحصر بين خطان يتضمنان القيم الصغرى والقيم العظمى للسلسلة، فإذا كان هذان الخطان متوازيان فإن السلسلة تأخذ الشكل التجميعي، أما إذا كان العكس فإن السلسلة تأخذ الشكل الجدائي، والشكل الموالي يبين بعض حالات تطور السلسلة الزمنية:

2 مدونة سلطان علي أحمد نمران، التمهيدي الاسي Exponential Smoothing، 06 جويلية 2021، تاريخ الاطلاع: 10 أوت 2023 على الساعة 14:38

<https://portal.arid.my/18117/Posts/Details/95a416cd-0e9b-4742-834d-4025b40a74e2?t=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A-Exponential-Smoothing>

3 John D. Leverdis, Time Series Econometrics (Learning through Replication) , Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2018, P: 82.

الشكل رقم 04-02: السلاسل الزمنية المستقرة والغير مستقرة



المصدر: حياة عثمان، انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 20 فيفري 2022، ص: 193.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشكل a أن البيانات تتأرجح بشكل ثابت حول خط وسط ثابت تقريبا قد يكون هذا دليل تقريبي للاعتقاد باستقراره السلسلة، اما الشكل b فبالرغم من أن السلسلة ليس لها اتجاه عام إلا أنها تشتت البيانات بمرور الزمن وهذا دليل على عدم استقراره هذه السلسلة، وفيما يخص الشكل c السلسلة غير مستقرة لأن لها اتجاه خطي عام بالزيادة، وفي الشكل d السلسلة أيضا غير مستقرة لأن لها اتجاه عام من الدرجة الثانية.⁴

2. إختبارات جذر الوحدة:

تهدف إختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدى، وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الإستقرارية، وبالتالي هي تحدد احسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة.⁵، ونظراً لتعدد إختبارات جذر الوحدة سوف تكتفي هذه الدراسة بالتعرض والاستعانة بإختبار ديكي فولر المطور (Test

4 حياة عثمان، انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 20 فيفري 2022، ص: 193.

5 الهادي عثمان، أحمد التجاني هيشير، عبدالله بن الضب، إختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، المجلد 01، العدد 01، 31 ديسمبر 2015، ص: 63.

(Dickey Fuller Augmentés) البسيط والموسع، واختبار فليب بيرون (Phillips-Perron test) باعتبارها الأكثر استعمالاً في الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية نظراً لسهولةتهما.

1.2. اختبار ديكي- فولر (DF) Dickey-fuller (1979):

يعتبر اختبار (DF) أول اختبار استخدم للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية وهو أكثر الاختبارات شيوعاً التي تسمح بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار للسلاسل الزمنية.⁶

2.2. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Dickey-fuller- Augmenté (1981):

يعتبر اختبار ديكي فولر المطور ADF من أهم الاختبارات التي تستخدم في مجال استقرارية السلاسل الزمنية، فقد جاء هذا الاختبار بناء على القصور الذي ميّز اختباره البسيط DF (سنة 1979)، فهذا الأخير لم يأخذ حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في الحساب، وباعتبار أن السلاسل الزمنية والسيرورات العشوائية لا يمكن نمذجتها أو تفسيرها على أنها انحدار ذاتي بسيط AR(1) فقط، لهذا اقترح ديكي فولر سنة 1981 بتطوير النماذج التي استند عليها اختبار DF وذلك بإضافة قيم مؤخرة للمتغيرة ΔX_t ، لتصبح النماذج المستعملة في اختبار ADF تأخذ الشكل الرياضي التالي:⁷

النموذج الرابع: نموذج الانحدار الذاتي بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (67 - 03)$$

النموذج الخامس: نموذج الانحدار الذاتي بوجود حد ثابت

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (68 - 03)$$

النموذج السادس: نموذج الانحدار الذاتي بوجود حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (69 - 03)$$

حيث: Δx_t : التغير في السلسلة الزمنية المراد دراستها، ϕ : معامل جذر الوحدة، ϕ_j : معامل قيم الفجوة الزمنية للسلسلة محل الدراسة، P : عدد التأخيرات الزمنية والتي يتم تحديدها استناداً على معياري إكايك (Akaike information criterion) وشوارتز (Schwartz Bayesian criterion)، ε_t : حد الخطأ (تشويش أبيض) متوسط معدوم وتباينه δ_ε^2 ثابت.

ويستند اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لديكي فولر المطور على فرضية يعبر عنها كما يلي:

6 علي جوادي، هديوق أحمد، اختبارات جذر الوحدة الانكسارات الهيكلية: دراسة تطبيقية على سلسلة سعر البترول، المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، ديسمبر 2022، ص: 208.

7 Dickey, D.A. and W.A. Fuller, "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Econometrica, 49,1981, PP: 1057-1052.

فرضية العدم: السلسلة غير مستقرة (وجود جذر الوحدة) $H_0: \phi_1 = 0$

الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة) $H_1: \phi_1 \neq 0$

تقارن إحصائية الاختبار $(t = \phi_1 / \delta\phi_1)$ مع القيم الجدولية (جدول ديكي فولر)، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن السلسلة محل الدراسة مستقرة.

3.2. إختبار فلييس - بيرون (PP) Phillips-Perron test:

يرى بعض الإحصائيين أن اختبار فلييس- بيرون له قدرة اختبارية أفضل من اختبار ديكي- فولر المطور، خاصة عندما يكون حجم العينة صغير أو يكون هناك تضارب في نتائج الاختبارين، لأن اختبار ديكي- فولر المطور قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة الانحدار الذاتي AR، بينما اختبار فلييس - بيرون قائم على افتراض أكثر شمولية وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة ARIMA.⁸

ويجرى اختبار فلييس بيرون (PP) على أربعة مراحل:⁹

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي - فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.

المرحلة الثانية: تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2$ حيث ε_t تمثل البواقي.

المرحلة الثالثة: تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \varepsilon_t \varepsilon_{t-i} .$$

ومن أجل تقدير هذا التباين، فإنه من الضروري إيجاد عدد التأخيرات الزمنية l المقدره بدلالة عدد المشاهدات الكلية n ، وهذا من خلال العلاقة التالية:

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

المرحلة الرابعة: حساب احصائية فلييس - بيرون من خلال العلاقة التالية:

8 كمال عكريش، عبد الجليل هيل، نمذجة قياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الخليلي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 11، العدد 11، 31 ديسمبر 2015، ص: 08.
9محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد، الطبعة 01، 2011، ص: 212.

$$t_{\emptyset} = \sqrt{K} \times \left(\frac{\emptyset-1}{\sigma_{\emptyset}}\right) + T \frac{(K-1)\sigma_{\emptyset}}{\sqrt{K}}$$

$$K = \frac{\sigma^2}{S_I^2}$$

مع

إذا كان ε_i تشويش أبيض فإن K يساوي الواحد تقريباً.

ولقبول فرضية العدم أرفضها يتم مقارنة القيمة المطلقة لإحصائية فليس بيرون مع القيم الحرجة في جدول Mackinnon، فإذا كانت القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة t_{\emptyset} أكبر من القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض فرضية العدم (H_0) التي تقر بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرضية البديلة (H_1)، التي تقر بأن السلسلة الزمنية محل الدراسة مستقرة، أما في الحالة العكسية فإن السلسلة الزمنية تتصف بعدم الاستقرار.

3. اختبار التغيرات الهيكلية المتعددة

بداية يجب الإشارة إلى أن هذا النوع من الاختبارات* بدأ الاهتمام به في تسعينات القرن الماضي، وذلك من خلال أعمال Andrews, Lee and Ploberger (1996)، Garcia and Perron (1996)، Bai (1997) ثم Bai-Perron (1998) والذي تم فيما بعد تطويره (Bai-Perron (2003)، حيث يسمح هذا النوع من الاختبارات بالكشف عن تغيرات هيكلية متعددة وعند تواريخ مجهولة في نموذج خطي وفق طريقة المربعات الصغرى العادية.¹⁰

حيث يأخذ الشكل الرياضي ل m تغير هيكلية كما يلي:¹¹

$$Y_t = X_t\beta + Z_t\delta_j + \varepsilon_t t = T_{j-1} + 1, \dots \dots T_j$$

$$j = 1, \dots \dots, m + 1$$

حيث:

Y_t المتغير التابع عند الزمن t .

X_t : شعاع المتغير المستقل من الرتبة $(p \times 1)$

Z_t : شعاع المتغير المستقل من الرتبة $(p \times 1)$.

β, δ_j : شعاع معاملات المتغيرات المستقلة، حيث $(j = 1, \dots \dots, m + 1)$.

* يعتبر هذا النوع من الاختبارات ضروري، فكما هو معلوم أن معظم السلاسل الزمنية والاقتصادية تحتوي على تغيرات هيكلية، وعندما يتم تجاهلها في التقدير يمكن أن يؤدي باحث إلى استنتاجات وتنبؤات غير دقيقة وتوصيات مظللة.

¹⁰ Jushan Bai & Pierre Perron, Computation And Analysis Of Multiple Structural Change Models, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, jan 2003, Vol:18, Issue: 01, P:01.

¹¹ushan Bai & Pierre Perron, Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, jan, 1998 Vol: 66 N 01 :P:49

ε_t : حد الخطأ العشوائي، في حين (T_1, \dots, T_m) تمثل نقاط التغيرات الهيكلية حيث يتم التعامل معها على أنها غير معروفة، ويتم تقديرها مع المعاملات غير المعروفة.

4. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

يعتبر نموذج (ARDL) والمسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة، يرى Pesaran أحد مطوري هذا النموذج أن اعتماد هذا الأخير لا بد ان تتخذ فيه السلاسل الزمنية محل الدراسة استقراريتها إما عند مستواها الأصلي (0) I او عند الفرق الأول (1) I، او عند الاثنین أي المستوى الأصلي والفرق الأول، وهو ما يعني في المقابل اشتراط ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند الفرق الثاني (2) I.¹²

يتميز نموذج (ARDL) على غرار النماذج القياسية الأخرى بعدة مزايا منها:¹³

- ◀ لا يتطلب إجراء اختبار (ARDL) ان تكون السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر أو الدرجة الأولى، يشترط فقط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.
- ◀ إمكانية تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في آن واحد أي في معادلة واحدة، فضلاً عن تحديد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع، كما يسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل.
- ◀ تعد المعلومات المقدرة وفق نموذج (ARDL) في الاجل الطويل والقصير أكثر اتساقاً (كفاءة وغير متحيزة) عن نظيرتها المقدرة بالطرق الأخرى مثل (أنجل وجرانجر) لاختبار التكامل المشترك.
- ◀ يصلح استخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية نظراً لاتسامه بالكفاءة.
- ◀ يتميز نموذج (ARDL) على النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك، حيث تستخدم عدد من الإبطالات متساوية لجميع متغيرات الدراسة، أما نموذج (ARDL) فيستخدم العدد الأمثل من فترات الإبطاء الزمنية لكل متغير بحيث يتم تقديم نموذج تتوفر فيه الخصائص الإحصائية والقياسية المطلوبة. وتتخلص منهجية (ARDL) في الخطوات التالية:¹⁴

12 PESARAN M. HASHEM , SHIN YONGCHEOL , RICHARD J , SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS ", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 2001, P: 291

13 خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطالات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015/01/01 إلى 2018/06/20، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية (مصر)، المجلد 06، العدد 03، أكتوبر 2018، ص ص: 599-600.

1. اختبار استقراره السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.
2. الإخبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير بواسطة (OLS).
3. اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار منهج الحدود (Bound Test): يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إحصائية اختبار فيشر (F).
4. تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة مولية تقدر معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة.
5. اختبار سلامة واستقراره النموذج ARDL: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير بالاستعانة بالاختبارين التاليين:

◀ اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

◀ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)

وفقا لهدان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرّة بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج ARDL فإذا وقع التمثيل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5 %، أما إذا وقع التمثيل البياني لذات الاختبارين خارج الحدود الحرجة فإن المعلمات المقدرّة في هذه الحالة لا تتسم بالاستقرار الهيكلي.

6. الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء النموذج ARDL المقدر: ويتم ذلك من خلال إجراء ما يلي:

◀ اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (Correlation LM Test)
(Breusch-Godfrey Serial

◀ اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH).

14 وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة (1999-2018)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، 16 ديسمبر 2020، ص: 220.

← اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Lagrange Multiplier Test of Residual

"Brush-Godfrey" (BG)

← اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB) Jarque Bera.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والسعودية للفترة (2007Q1-2023Q4)

نقوم في هذا المبحث بتقدير نموذج الدراسة لكل دولة على حدى لنتمكن من معرفة أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في كل منهما ويعقب ذلك استخلاص وتحليل للنتائج ومناقشتها، ثم إبراز المقارنة بين كل منهما.

المطلب الأول: تقدير نموذج الجزائر وتحليل النتائج ومناقشتها

بعد التعريف بالمتغيرات الداخلة في بناء النموذج القياسي للجزائر، سيتم ضمن هذا المطلب دراسة تأثير مختلف المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع في شكله الخطي، ولكن قبل تقدير هذا النموذج ورصد مختلف تفاعلاته الديناميكية بين متغيرات نظامه المدروس في الأجلين الطويل والقصير يستلزم إجراء مجموعة من الخطوات أولها التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعض المتغيرات نظرا لعدم توفرها ثم إجراء دراسة استقراره السلاسل الزمنية.

أولاً: التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج الجزائر

وقبل التعرض إلى تقدير نموذج الدراسة فإنه يتوجب بداية الإشارة إلى أن بعض هذه المتغيرات لا تتوفر بياناتها إلى غاية الربع الأخير من سنة 2023 ضمن قواعد البيانات، لذا فقد تم التنبؤ بقيمها المستقبلية بناء على طريقة التمهيد الأسي، حيث أن لهذه الطريقة عدة خيارات منها طريقة التمهيد الأسي المضاعف (الجدائي)، طريقة المضاعف والتجميعي لهولت ووينتر وطريقة التمهيد الأسي بدون موسمية، وبما أن بيانات متغيرات الدراسة هي بيانات موسمية سيتم تجنب الطريقة الرابعة واعتماد إحدى الطرق الثلاث الأولى من خلال المفاضلة بينهم بناء على مؤشر مجموع مربعات البواقي والجذر المتوسط لمربعات البواقي، فإذا كانت إحدى هذه الطرق تعطي أقل قيمة لهذين المؤشرين فإنها تعتبر أفضل طريقة من الأخرى.

الجدول رقم 04-02: نتائج المفاضلة بين طرق التمهيد الأسي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج الجزائر

WIA 2021Q2- 2023Q4	IEF 2023Q2- 2023Q4	EX 2022Q1- 2023Q4	BCP 2019Q2- 2023Q4	LSCI 2022Q4- 2023Q4	NOX 2022Q4- 2023Q4	المتغيرات الطرق	
						RSS	RMSE
0.25977	17.1951	15.5089	0.05255	34.2305	1.7681	RSS	ط.ت.أ المضاعف
0.06750	0.51433	0.5042	0.03275	0.7201	0.1675	RMSE	ط.ت.أ المضاعف
0.07315	6.37533	25.3253	0.06385	27.7150	1.6540	RSS	لهولت ووينتر
0.03552	0.31318	0.64433	0.03609	0.6450	0.1620	RMSE	ط.ت.أ لهولت
0.07187	6.3467	25.3362	0.06377	27.7740	1.6414	RSS	ووينتر التجميعي
0.03550	0.31247	0.64444	0.03607	0.6487	0.1614	RMSE	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews10. (أنظر الملحق رقم 01)

من خلال قراءة نتائج الجدول أعلاه يتضح أن أفضل طريقة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات الدراسة في إطار طرق التمهيد الأسي هي طريقة التمهيد الأسي لهولت ووينتر - التجميعي للمتغيرات (WIA-IEF-NOX- LSCI-)، وطريقة التمهيد الأسي المضاعف للمتغير (BCP)، طريقة التمهيد الأسي المضاعف لهولت ووينتر للمتغير (EX).

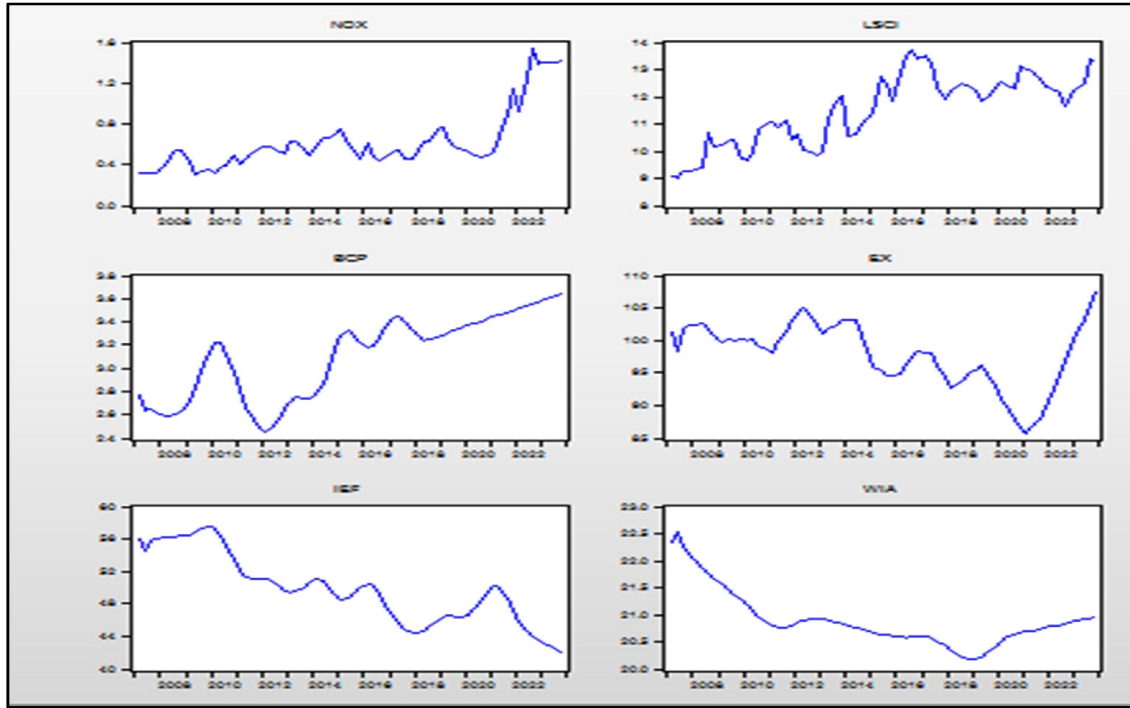
ثانيا: نتائج اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الجزائر

للتأكد من خلو النموذج المقدر من الانحدار الزائف وللوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في القياس والتنبؤ في المستقبل هذا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل معرفة استقراره السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، حيث سيتم كخطوة أولى تقديم الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ثم إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) وفليب بيرون (PP).

1. الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الجزائر

يوضح الشكل الموالي رقم 03-04 الأشكال البيانية للمتغيرات محل الدراسة (الصادرات خارج قطاع المحروقات (NOX)، الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (BCP)، سعر الصرف الحقيقي (EX)، الحرية الاقتصادية (IEF)، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA) في مستواها الأصلي.

الشكل رقم 04-03: الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج الجزائر في مستواها الأصلي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 .

يتبين من الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في شكلها الأصلي وجود تذبذبات في هذه السلاسل، فمنها من اتخذت اتجاه تصاعدي ثم سلكت اتجاه معاكس عرفت فيه ميلا سالبا وهكذا، ومنها من اتخذت اتجاه عام تصاعدي، وأخرى اتجاه تنازلي، وهذا معناه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن أن تكون غير مستقرة عند مستوى، ولدراسة استقراره هذه السلاسل من عدمها سيتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرار من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) وفليبس بيرون (PP).

2. دراسة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر

للتأكد من استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من عدمها تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور واختبار فليبس بيرون، حيث تجرى اختبارات جذر الوحدة هذه وفق ثلاث انحدارات على الترتيب وهي: انحدار بثابت واتجاه عام (النموذج 6: trend and intercept)، انحدار بثابت (النموذج 5: intercept)، انحدار بدون ثابت واتجاه عام (النموذج 4: None).

الجدول رقم 04-03: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج الجزائر عند المستوى

قيم معاملات نماذج الانحدار*						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ	φ	γ	φ	γ	δ	
Prob= 0.9368	Prob= 0.9374	(0.020780) Prob=0.4701	Prob=0.1917	(0.013430) Prob=0.6392	(0.001486) Prob= 0.0921	NOX
-	-	-	Prob= 0.1502	(2.358538) Prob=0.0033	(0.011899) Prob=0.0272	LSCI
Prob= 0.9878	Prob= 0.8966	(0.010397) Prob=0.5300	Prob= 0.7300	(0.063126) Prob=0.0802	(0.000394) Prob= 0.0997	BCP
Prob= 0.8750	Prob= 0.5120	(3.065256) Prob= 0.1242	Prob= 0.7494	(6.597881) Prob= 0.1033	(-0.009190) Prob= 0.3122	EX
-	-	-	Prob= 0.4875	(1.829661) Prob=0.0375	(-0.006141) Prob=0.0467	IEF
Prob= 0.7236	Prob= 0.6423	(0.140105) Prob= 0.2117	Prob= 0.9646	(0.080077) Prob=0.5059	(0.000178) Prob=0.2028	WIA

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 03 حيث: * قيم معاملات الانحدار δ ، γ ، φ هي على الترتيب مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، جذر الوحدة، وقد اعتمد على مستوى معنوية (Prob) 5% لاستقرار متغيرات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

أثبت اختبار ديكي فولر المطور ADF أن سلسلة متغيرة كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات (NOX)، عبء الإجراءات الجمركية (BCP)، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA)، ومتغيرة سعر الصرف الحقيقي (EX) غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقاً للنموذج الرابع عند مستوى معنوية 5%، وهذا بسبب وجود جذر الوحدة بالإضافة إلى عدم معنوية مركبة الاتجاه العام والحد الثابت، وهو ما يعني أن السلاسل التي ذكرت من نوع DS (سلسلة عشوائية).

كما أثبت ذات الاختبار أن سلسلة كل من مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) ومتغير الحرية الاقتصادية (IEF) غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقاً للنموذج السادس، وهذا نظير وجود جذر الوحدة فيهما مع إثبات معنوية معلمة الاتجاه العام، وعليه فإن كلا السلسلتين المذكورتين من نوع DS (سلسلة عشوائية). وهكذا ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF تم التوصل إلى نتيجة أساسية تفيد بعدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية ((NOX)، (BCP)، (WIA)، (EX)، (LSCI)، (IEF)) عند مستوياتها الأصلية بسبب وجود جذر الوحدة، ومحاولة للتخلص من هذا الأخير سيتم تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على السلاسل الزمنية من نوع DS (سلسلة عشوائية) ثم إعادة إجراء اختبار ديكي فولر المطور مرة ثانية على ذات السلاسل، والجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 04-04: نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات نموذج الجزائر عند الفرق الأول

قيم معاملات نماذج الانحدار*						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ^{**}	φ^{**}	γ	φ^{**}	γ	δ	
-	Prob= 0.000	(0.016564) Prob=0.1888	Prob= 0.000	(-0.006182) Prob= 0.8089	(0.000668) Prob= 0.3094	NOX
Prob= 0.000	Prob= 0.000	(0.063017) Prob= 0.0000	Prob= 0.000	(0.100795) Prob= 0.4421	(-0.001093) Prob=0.7413	LSCI
Prob= 0.0076	Prob= 0.0441	(0.001690) Prob= 0.2328	Prob= 0.1019	(-0.001877) Prob= 0.5650	(9.42E-05) Prob=0.2288	BCP
Prob= 0.0223	Prob= 0.1895	(0.066299) Prob= 0.4158	Prob= 0.3973	(-0.067406) Prob= 0.7343	(0.003609) Prob=0.4612	EX
-	Prob= 0.0557	(-0.036359) Prob= 0.0387	Prob= 0.0172	(-0.082183) Prob= 0.0678	(0.000818) Prob=0.3707	IEF
Prob= 0.0009	Prob= 0.0343	(0.000480) Prob= 0.7398	Prob= 0.0955	(-0.008859) Prob= 0.1337	(0.000214) Prob= 0.1038	WIA

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 03 حيث: * : قيم معاملات الانحدار δ, γ, φ هي على الترتيب مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، جذر الوحدة، وقد أعتد على مستوى معنوية (Prob) 5% لاستقرار متغيرات الدراسة. ** : احتمال الماكور (Prob) هنا يعبر عن العلاقة بين القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور ADF المحسوبة والمجدولة.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، تبدو بوضوح استقرارية جميع السلاسل الزمنية (NOX، LSCI، BCP، EX، IEF، WIA) بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لكل منها حيث تم التوصل إلى قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5% وفقاً للنماذج المناسبة لكل متغير، النموذج الخامس بالنسبة لمتغيرة الصادرات خارج المحروقات (NOX) والحرية الاقتصادية (IEF)، والنموذج الرابع لبقية المتغيرات، أي مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (BCP)، سعر الصرف الحقيقي (EX)، العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين (WIA)، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن جميع المتغيرات المذكورة متكاملة من الدرجة الأولى، أي $I(1)$.
للتأكد من النتائج المتوصل إليها فيما يخص استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، سيتم الاستعانة باختبار فليب بيرون (PP)، حيث يشير الجدول الموالي إلى نتائج تطبيقه:

الجدول رقم 04-05: نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات نموذج الجزائر

نتائج الاختبار عند الفرق الأول			نتائج الاختبار عند المستوى			متغيرات الدراسة
Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	
T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	
-7.6307 (0.0000)	-7.7951 (0.0000)	-7.8715 (0.0000)	1.1584 (0.9351)	-0.1043 (0.9442)	-1.4005 (0.8521)	NOX
-7.9193 (0.0000)	-8.3344 (0.0000)	-8.3428 (0.0000)	1.2964 (0.9494)	-1.6847 (0.4343)	-3.0867 (0.1179)	LSCI
-3.5034 (0.0007)	-3.6214 (0.0078)	-3.5729 (0.0400)	0.8046 (0.8838)	-1.0290 (0.7383)	-2.6236 (0.2715)	BCP
-4.2467 (0.0001)	-4.2625 (0.0011)	-4.3130 (0.0055)	0.2530 (0.7566)	-1.5369 (0.5089)	-0.7644 (0.9635)	EX
-3.6856 (0.0004)	-3.7651 (0.0051)	-3.7973 (0.0228)	-1.5852 (0.1057)	-0.7857 (0.8165)	-2.2980 (0.4291)	IEF
-4.7890 (0.0000)	-5.2042 (0.0000)	-7.4956 (0.0000)	-1.3797 (0.1543)	-3.4298 (0.0132)	-1.4813 (0.8264)	WIA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 03.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج اختبار فليب بيرون (PP) قد دعمت وعززت النتائج المتوصل إليها وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وهو ما يعني أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لم تستقر عند مستواها الأصلي وإنما استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وفي هذه الحالة نقول أن ذات السلاسل المذكورة متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$.

بعد إجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (الرسم البياني واختبار جذر الوحدة) للمتغيرات محل الدراسة والذي أسفر على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بالاستقرار عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، نستنتج أن النموذج الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

ثالثا: تقدير نموذج الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL

من أجل تقدير وتحليل العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين مؤشرات الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2007Q1 - 2023Q4) وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL يستلزم تتبع الخطوات التالية على الترتيب:

1. اختبار صلاحية النموذج المقدر للجزائر:

للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر، يستلزم على هذا الأخير أن يخضع لجملة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1.1. اختبارات استقرار هيكل النموذج المقدر للجزائر:

قصد التأكد من مدى استقرار النموذج المقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM (CUSUM (SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدره مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

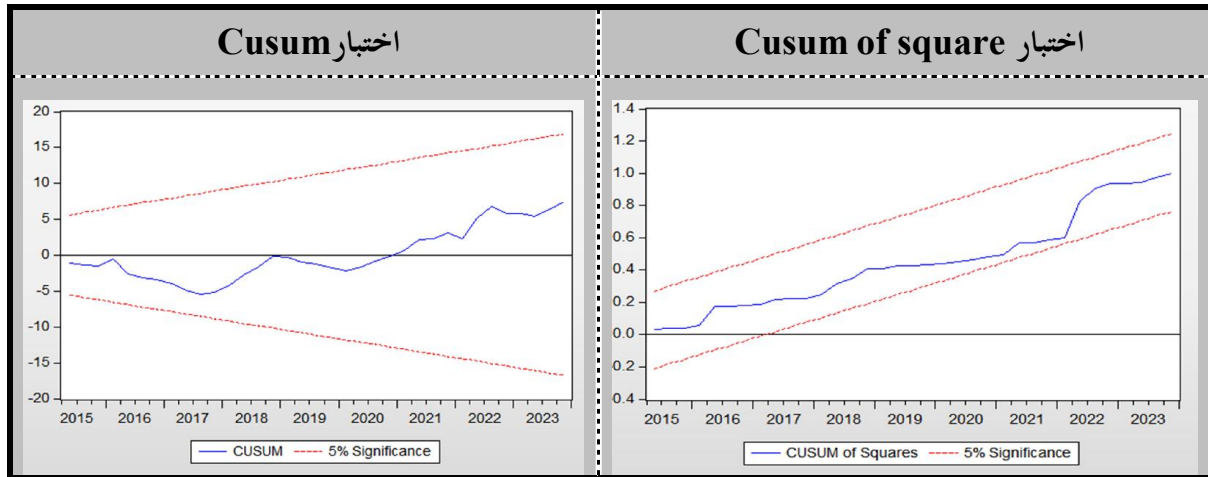
الجدول رقم 04-06: نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) لنموذج الجزائر

Test Statistic	Value	Probability
t-statistic	1.389279	0.1738
F-statistic	1.930097	0.1738

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 04)

تظهر نتائج اختبار Ramsey RESET Test الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التحديد من حيث الشكل الدالي، وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية لكل من إحصائية t-statistic و F-statistic واللذان قدرتان بـ 0.1738 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

الشكل رقم 04-04: نتائج اختبار (Cusum و Cusum of square) لنموذج الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

نلاحظ من الشكل رقم 04-04 أعلاه ومن الجزء CUSUM أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزء (CUSUM of Squares) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، أي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وكنتيحة للاختبارين يتضح ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

2.1. اختبارات خاصة بسلسلة البواقي لنموذج الجزائر

ويتم ذلك من خلال جملة الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي، كل هذا تم تلخيصه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 04-07: نتائج اختبارات سلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Tests) لنموذج الجزائر

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.672009	Prop. F	0.2034
Obs*R-squared	5.796639	Prob. Chi-Square	0.0551
اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.224941	Prob. F	0.0776
Obs*R-squared	3.162460	Prob. Chi-Square	0.0753
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque Bera	0.348683		
Probability	0.840010		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 (أنظر الملحق رقم 05)

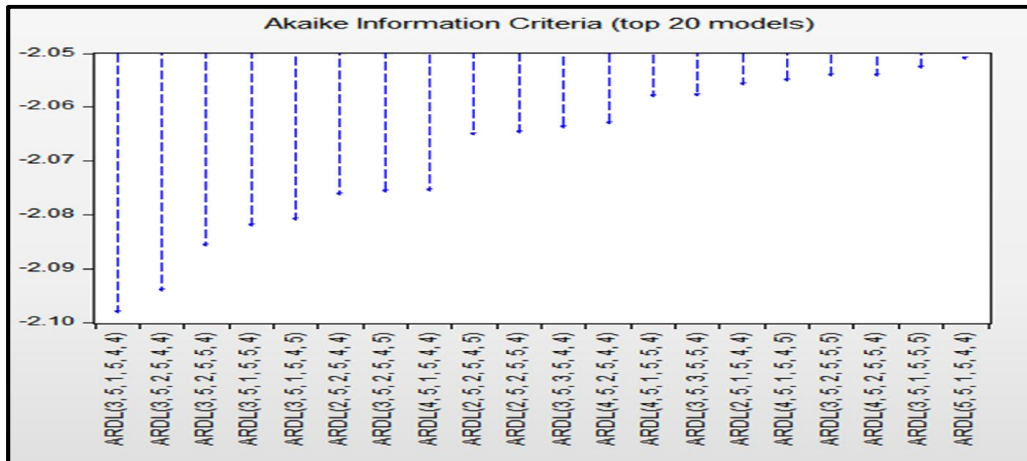
عند قراءة نتائج الجدول أعلاه يتبين من خلال:

- ◀ اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (قبول فرضية العدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F-statistics والتي تُساوي 0.2034 والمعادلة $Obs * R\text{-squared} (0.0551)$ أكبر من مستوى معنوية 5%.
- ◀ اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية للنموذج (0.0776) هي أكبر من مستوى معنوية المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.
- ◀ القيمة الاحتمالية لـ Jarque Bera لنموذج الدراسة (0.840010) أكبر من 5%، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار له تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL) بالجزائر

قبل إجراء اختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأمد البعيد (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وفق اختبار الحدود (Bound Test)، يستلزم أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. بالاعتماد على معيار جودة المعلومة (Akaike) تم اختيار عدد الفجوات الزمنية المناسبة لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة آلياً، عند درجة تأخير (Lags=5) وعليه يكون نموذج الانحدار الذاتي المناسب هو نموذج $ARDL(3.5.1.5.4.4)$.

الشكل رقم 04-05: نتائج اختيار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين الصادرات غير النفطية والمتغيرات التفسيرية (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين))، تم احتساب إحصائية فيشر (F-statistic) من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04-08: نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج الجزائر

Test Statistic	Value	K (عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	7.322001	5
Signif - مستوى المعنوية-	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.385	3.565
%5	2.817	4.097
%1	3.783	5.338

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 06

من خلال الجدول رقم 04-08 أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين)) والمتغير التابع الصادرات خارج قطاع المحروقات، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحسوبة قدرت بـ (7.322001) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت (3.565)، (4.097)، (5.338) عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على الترتيب، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

ومن جانب آخر فقد أكدت نتائج اختبار الحدود T-Bound Test المدونة في الجدول أدناه نفس النتيجة، حيث قدرت القيمة المطلقة لإحصائية t-statistic بـ (4.458804) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار (4.19) عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم 04-09: نتائج اختبار الحدود (T-Bound Test) لنموذج الجزائر

Test Statistic	Value	K
T-statistic	-4.458804	5
Signif	I0 Bound	I1 Bound
%10	-2.57	-3.86
%5	-2.86	-4.19
%2.5	-3.13	-4.46
%1	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 07.

3. تقدير معلمات نموذج الجزائر في الأجلين الطويل والقصير

1.3.1. تقدير معلمات نموذج الجزائر في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (BCP)، سعر الصرف الحقيقي (EX)، الحرية الاقتصادية (IEF)، العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين (WIA) والمتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات (NOX) يمكننا اللجوء إلى الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل.

الجدول رقم 04-10: نتائج تقدير معلمات نموذج الجزائر في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LSCI	0.345238	0.053534	6.448964	0.0000
BCP	0.280838	0.077834	3.608179	0.0010
EX	-0.029133	0.010389	-2.804276	0.0082
IEF	-0.141593	0.018356	-7.713537	0.0000
WIA	0.594500	0.105817	5.618190	0.0000
EC = NOX – (0.3452*LSCI + 0.2808*BCP – 0.0291* EX - 0.1416*IEF + 0.5945*WIA)				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 (أنظر الملحق رقم 08).

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار (AIC) Akaike info criterion.

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معلمات نموذج الجزائر المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

◀ مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI):

أصبح من المعلوم لنا بأن هذا المؤشر يشير إلى مكانة الدولة داخل شبكات الشحن الملاحية المنتظمة العالمية، محسوب بناء على عدد من المقاييس الموضوعية من قبل هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لونيكتاد، وقد كان اختيارنا لهذا المؤشر كمتغير رئيسي معبر عن الأداء اللوجستي على الرغم من انه يهتم بالنقل البحري فقط ليس عبثاً أو مصادفة بل لأن القسط الأكبر من حجم التجارة العالمية يختصر في التجارة البحرية، فالنقل البحري هو العمود الفقري للتجارة الدولية حيث 80 بالمائة من المبادلات التجارية العالمية يتم تداولها عن طريق الموانئ في جميع أنحاء العالم¹⁵، اما بالنسبة للجزائر فالأمر كذلك لا يختلف فلنقل البحري النصيب الأوفر من الاستيراد والتصدير حيث دلت إحصائيات وزارة النقل على أن النقل البحري للبضائع بين الجزائر وبعض الدول المجاورة

¹⁵ الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة البحرية لعام 2018، نيويورك، 2018، ص: 27.

https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2018_ar.pdf

يستحوذ على ما يفوق نسبة 64 بالمائة من إجمالي نقل البضائع، في حين يأتي النقل الجوي بنسبة 22 بالمائة في المرتبة الثانية وأخيرا النقل البري في المرتبة الثالثة بنسبة 14 بالمائة.¹⁶

المتوقع وحسب منطق النظرية الاقتصادية بأن يكون لتقدير هذا المتغير الأثر الطردي على المتغير التابع. وتشير نتائج تقدير النموذج القياسي لدولة الجزائر إلى أن مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم LSCI ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.3452، وهذا يعني أن أي زيادة في LSCI بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.345%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسيره على الرغم من أنه الأثر البديهي المنتظر من العلاقة إلى هيمنة قطاع النقل البحري على مجموع المبادلات التجارية الجزائرية على غرار المبادلات التجارية العالمية نظرا للموقع الجيوسياسي الذي تحضى به الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط، ما سمح بالاستخدام الواسع للتجارة البحرية في أغلب التعاملات التجارية السلعية إلى جانب الارتفاع في القدرة الاستيعابية للنقل بهذه الوساطة ينجر عن كل ذلك انخفاض في تكاليف النقل البحري على حساب وسائل النقل الأخرى، وبالتالي تزداد تنافسية المنتج الوطني من خلال انخفاض تكلفته فيزداد بذلك الطلب الخارجي عليه وهو ما يعود بالأثر الإيجابي على الرفع من حجم وقيم الصادرات خارج قطاع المحروقات وما يعود به هذا الأخير بدوره على التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

◀ عبء الإجراءات الجمركية (BCP):

كان لزاما علينا في دراستنا اختيار هذا المؤشر كمتغير رئيسي ثاني معبر عن الاداء اللوجستي ومؤثر عن الصادرات خارج قطاع المحروقات، نظرا لما تلعبه مؤسسة الجمارك التابعة لوزارة المالية من دور رئيسي يركز عليه اقتصاد أي بلد، إذ من خلال واقع ومشتراطات التبادلات الدولية وأيضا بناء على توجهات وسياسات الجهات الوصية المتخذة على حسب وضعية البنية الاقتصادية للدولة، تعتمد مؤسسة الجمارك إلى تجسيد التشريعات والقوانين على ارض الواقع بكل مرونة وسلاسة في التعامل، وبالتالي لا يمكننا الحديث عن التجارة الخارجية بدون الحديث عن الجمركة والسياسات الجمركية نظرا للارتباط الوثيق بين الجهازين.

وحسب ما تم تقديره بخصوص هذا المؤشر في الجزائر فظهر من خلال النتائج بأن له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% وحسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين الصادرات غير

¹⁶ رحيمة سمارة، صيرين زعموم وفاطمة الزهرة بن الصغير، التأمين البحري ودوره في تطوير التجارة الخارجية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي تبسي، تبسة (الجزائر)، المجلد 03، العدد 02، 15 جويلية 2020، ص: 21.

النفطية جاءت طردية، حيث أن زيادة هذا المؤشر بنقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة قدرها 0.28 %، ويمكن تفسير التأثير الطردي والضعيف لفاعلية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية بالصادرات غير النفطية إلى سياسات الدولة المتخذة المتشددة في مرافقتها لأداة الإنتاج الوطني في إطار تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة. فالغالب على سياسات الدولة الجزائرية هي السياسات التجارية الحمائية التي تثمن تدخل الدولة في الاقتصاد على الرغم من توجه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق أواخر القرن العشرين وما يفرضه ذلك من انفتاح تجاري بشكل تام، إلا أنه مازال لا يمكن فتح الباب على مصرعيه سواء للاستيراد أو التصدير على حد سواء في الوقت الحالي نظرا لهشاشة البنية الاقتصادية الداخلية وعدم قدرتها على المنافسة العالمية بسبب النقص في الإنتاج وضعف الجودة المتبوع بندرة التنوع في التركيبة السلعية ما يرجع ذلك بالسلب على تنمية الصادرات غير النفطية.

◀ سعر الصرف الحقيقي (EX):

كما ورد في تعريف سابق للصادرات خارج قطاع المحروقات في جزء منه بأنها تلك البضائع التي تستبدل بعملات نقدية معينة تلقى قبولا عام، فواسطة التبادل غالبا هي عملات، وسعر الصرف هو المقدار الذي يتم به تبادل وحدة واحدة من العملات الأجنبية بعدد من الوحدات من العملة المحلية أو العكس.

إن ما دفعنا إلى اختيار هذا المؤشر كمتغير مستقل ثانوي في النموذج القياسي هو ما له من تأثير على الصادرات عموما وما لذلك من دور في تفسير الظاهرة التي نحن بصدد دراستها مهما كانت نتيجة التقدير.

وأصول النظرية الاقتصادية تقول بأن: الانخفاض أو الارتفاع في سعر الصرف يتولد عنه على التوالي ارتفاع أو انخفاض في الصادرات، وبما أن الآلية التي باتت الحكومة الجزائرية تستخدمها من حين إلى آخر بهدف تشجيع الصادرات هي التخفيض في سعر الصرف الذي يمكن الحصول عليه بطريقتين إما بالانخفاض أو التخفيض في العملة، فالانخفاض في العملة يتحقق آليا من خلال العرض والطلب عليها في سوق النقد الاجني وأما التخفيض يقع بتدخل الحكومة، وقد شهدت الجزائر انخفاضات متكررة للعملة بالجزائر جراء الأزمات البترولية وخاصة أزمات ما بعد سنة 2014 وذلك لان الجزائر تركز في مداخيلها على عائدات البترول وهاته الأخيرة تقلصت إثر الأزمات التي حدثت.

وكشفت نتائج التقدير القياسية بأن مؤشر سعر الصرف الحقيقي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % حسب اختبار t-statistic ، كما له علاقة عكسية مع الصادرات غير النفطية، حيث أن انخفاض هذا المؤشر

بنسبة 01% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 0.029% وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يمكن تفسير ذلك بأن انخفاض سعر الصرف سواء بانخفاض قيمة العملة أو بتقنية تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية، وبالتالي تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، مما يدفع الفرد في داخل البلد من التحلي على السلع المستوردة والتوجه نحو مثلتها من الإنتاج المحلي، في مقابل إقبال الغير مقيمين على السلع الوطنية لتنافسية أسعارها، فهذه الخطوة جد مفيدة في زيادة العرض من الإنتاج الوطني والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الزيادة من منسوب التصدير.

◀ الحرية الاقتصادية (IEF):

كما سلف ذكره بأن مؤشر الحرية الاقتصادية يتكون من 12 مؤشرا مكونا له، وقد عمدنا إدراج مؤشر الحرية الاقتصادية كمتغير مستقل ثانوي في الدراسة كونه مقياس جد معبر عن مدى قوة جاذبية الدولة للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية من عدمها، وما لذلك من أثر على نمو الصادرات عامة وخارج قطاع المحروقات خاصة. ويتوقع من هذا المتغير ان يكون له أثر طردي حسب منطق النظرية الاقتصادية على المتغير التابع في الدراسة القياسية.

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 43.2 من 100 درجة قصوى يصلها المؤشر، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 168 عالميا والمرتبة 15 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الحرية لعام 2023، درجاتها الإجمالية لا تزال أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.¹⁷

وأظهرت اختبارات الدراسة القياسية بأن مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة عكسية تربطها مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.141593، وهذا يعني أن أي زيادة في IEF بنسبة 01% سيؤدي إلى تراجع الصادرات غير النفطية بنسبة 0.14%، وهذا ما لا يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويمكن إرجاع عدم تأثير الحرية الاقتصادية على الصادرات الغير نفطية بالإيجاب في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى العديد من الأسباب التي حالت دون إيجاد بيئة تنافسية استثمارية جاذبة في الجزائر للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، من شأنها تفعيل الآلة الإنتاجية لتسريع الوتيرة الإنمائية من خلال الصادرات الغير نفطية من بين العوائق نجد:

¹⁷ مؤسسة التراث، مرجع سابق.

البيروقراطية الإدارية وضعف آلة القانون والقضاء أمام التدخلات السياسية والاجتماعية، معدلات ضرائب مرتفعة ملقاة على عاتق الأفراد والشركات، القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للاستثمارات الديناميكية، قطاع مالي لا يزال تحت سيطرة البنوك العامة، بيئة ريادة الأعمال غير الفعالة وسوق العمل الجامد، والفساد السياسي والإداري كل ذلك يقوض مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، إلا أنه على الرغم من أنه لم تنجح الإصلاحات الهيكلية المتخذة لتنويع القاعدة الاقتصادية إلا بشكل هامشي ولا تزال هناك حاجة ماسة لتحسين الحوكمة المالية، فقد تمكنت الحكومة الجزائرية من إحراز بعض التقدم.

◀ العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين (WIA):

يشتمل المؤشر على قطاعين كبيرين يمكن لأي بلد أن يعتمد على أحدهما أو كلاهما لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى وتصريف الفائض إن أمكن ذلك، وعلى الرغم من أن المعروف عن الجزائر بأنها دولة نفطية بالدرجة الأولى إلا أننا أثرتنا أن نقدر دور أكبر قطاعين يمكن لأي بلد أن يعتمد عليهما في تنميته الاقتصادية من خلال ترقية صادراته واهتمامه

بتطويرهما، فوقع اختيارنا على هذا المؤشر كمتغير مستقل ثانوي يتوقع منه بأنه يحقق تأثير موجب على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

وقد أظهرت نتائج التقدير بأن مؤشر العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.594500، وهذا يعني أن أي زيادة في WIA بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.59%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك إلى أنه يزداد التوسع في الصادرات خارج قطاع المحروقات كلما أتيحت فرص للعمالة في قطاعي الزراعة والصناعة أكثر، فالزيادة في معدل التوظيف تعني الزيادة في الناتج، والزيادة في الناتج تولد الزيادة في الدخل ومنه في الادخار أو في الاستثمار أو في كليهما، وما يترتب عليهما الزيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من خلال دراستنا لمسنا جهود الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ العشرينات الأخيرة للقرن الماضي في وضع ميكانزمات وبدائل للمحروقات من خلال البرامج التنموية المتبعة التي تبنتها وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة، آخرها مخطط الرؤية المستقبلية للجزائر لسنة 2030 الذي كان التركيز المخطط له فيها مبني على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة شاملة لكل القطاعات الاقتصادية على حد سواء، تحت مظلة أهداف ملخصة في محاور

واضحة لتنوع الصادرات من خلال عصرنة القطاع الفلاحي، المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية والانتقال الطاقوي، الأمر الذي يرحى منه تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات وكذا التخفيض من حجم الاستهلاك الداخلي للمحروقات للمحافظة على حق الأجيال القادمة. فالجزائر كبلد نامي يعتمد في صادراته على البترول بنسب تفوق حتى 95% وفي سبيل تحقيق ترقية للصادرات الخارجة عن قطاع المحروقات، مطالب بترشيد استغلال مداخله من الموارد الناضبة وخاصة في الفترات التي تحقق فيها الدولة عائدات مرتفعة منها (أوقات البجوحة) في مستثمرات حقيقية تعود على الاقتصاد الوطني بالتطور والنمو مثل: تقديم قروض وإعانات للباحثين عن العمل في جل القطاعات المنتجة وخاصة مع تزايد اليد العاملة المؤهلة ونقص القدرات الاستيعابية لهم تحت مظلة الوظيفة العمومية، فالأولى فتح المجال للطاقات الشبابية المؤهلة والمؤسسات المصغرة والناشئة والمستثمرات الخارجية لخوض معركة إنعاش اقتصادية جديدة تحت آليات رقابية أكثر جدية من التجارب الماضية التي خاضتها الدولة في بداية الألفية الحالية، إلى جانب العديد من الالتزامات الأخرى التي يجب الاهتمام بها في سبيل ترقية قطاعي الزراعة والصناعة.

3.2. تقدير معالم نموذج الجزائر في الأجل القصير

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model ، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل. والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

الجدول رقم 11-04: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) لنموذج الجزائر

Dependent Variable: D(NOX)				
Selected Model: ARDL(3, 5, 1, 5, 4, 4)				
Short-Run				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.992778	0.135262	7.339658	0.0000
D(NOX(-1))	0.182151	0.114509	1.590714	0.1207
D(NOX(-2))	-0.225949	0.061542	-7.906070	0.0000
D(LSCI)	-0.067545	0.020819	-3.244345	0.0026
D(LSCI(-1))	0.242822	0.046800	5.188550	0.0000
D(LSCI(-2))	0.184678	0.039949	4.622858	0.0000
D(LSCI(-3))	0.132587	0.030928	4.286932	0.0001
D(LSCI(-4))	0.103567	0.025932	3.993877	0.0003
D(BCP)	1.231626	0.280525	4.390438	0.0001
D(EX)	0.008525	0.013105	0.650477	0.5196
D(EX(-1))	-0.033435	0.022327	-1.497489	0.1432
D(EX(-2))	0.079407	0.030584	2.596383	0.0137
D(EX(-3))	-0.033435	0.017267	-2.280281	0.0288
D(EX(-4))	-0.057011	0.014738	-3.868166	0.0005
D(IEF)	-0.399264	0.105558	-3.782416	0.0006
D(IEF(-1))	-0.036308	0.143739	-0.252597	0.8021
D(IEF(-2))	0.468687	0.130605	3.588593	0.0010
D(IEF(-3))	-0.381173	0.078652	-4.846337	0.0000
D(WIA)	4.180168	1.585840	2.635932	0.0124
D(WIA(-1))	-8.142959	3.355648	-2.426643	0.0205
D(WIA(-2))	8.310865	3.035486	2.737902	0.0097
D(WIA(-3))	-3.982390	1.197375	-3.325932	0.0021
CointEq(-1)	-0.883049	0.124623	-7.085761	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 (أنظر الملحق رقم 08)

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم 11-04 أعلاه أن مؤشرات الأداء اللوجستي كانت معنوية غير أن تأثيرها على الصادرات غير النفطية (NOX) بين الإيجابي والسلبي، فمتغير الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) سجل تأثير سلبي في بداية الفترة وتأثير إيجابي عند فترة الإبطاء الأولى، الثانية والثالثة والرابعة، أما متغير عبء الإجراءات الجمركية (BCP) فقد سجل تأثير إيجابي عند بداية الفترة، أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الحقيقي (EX) فقد سجل تأثير إيجابي عند بداية الفترة وعند فترة الإبطاء الثانية ولكنه غير معنوي، في حين سجل تأثير عكسي عند فترة الإبطاء الأولى والثالثة والرابعة. وأيضا متغيرة الحرية الاقتصادية (IEF) فقد سجلت في الأجل القصير تأثير عكسي على الصادرات غير النفطية في بداية الفترة وفترة الإبطاء الأولى والثالثة، في حين

سجلت تأثير إيجابي في فترة الإبطاء الثانية، أما متغيرة العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين)(WIA) فقد سجل تأثير إيجابي في جميع الفترات عدا فترة الإبطاء الأولى والثالثة.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $(CointEq(-1))$ فقد تحقق فيها الشرطين الأساسيين بأنها سالبة ومعنوية، حيث قدرت هذه المعلمة بـ (-0.883049) عند مستوى معنوية 1%، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، فضلا عن هذا فإنها تعكس سرعة التعديل لإعادة توازن النموذج في الأجل الطويل، حيث أن اختلالات الصادرات غير النفطية يتم تصحيحها بنسبة 88.33% خلال كل فترة (t) نظير اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة $(t-1)$ ، تستغرق ما يقارب 1.5671 سنة $(1/0.883049=1.13249)$ أي تقريبا 14 شهرا باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية، بتعبير أكثر تفصيلا إذا حدثت أي صدمة على مستوى المتغيرات التفسيرية (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين)) بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة أربعة عشر (14) شهرا تقريبا حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعبر عن سرعة أثر قيم هذه المتغيرات على ظاهرة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تقدير نموذج السعودية وتحليل النتائج ومناقشتها

بعد التعريف بالمتغيرات الداخلة في بناء النموذج القياسي للسعودية، سيتم ضمن هذا المطلب دراسة تأثير مختلف المؤشرات المعبرة عن الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع في شكله الخطي، ولكن قبل تقدير هذا النموذج ورصد مختلف تفاعلاته الديناميكية بين متغيرات نظامه المدروس في الأجلين الطويل والقصير يستلزم إجراء مجموعة من الخطوات أولها التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعض المتغيرات نظرا لعدم توفرها ثم إجراء دراسة استقراره السلاسل الزمنية.

أولا: التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج السعودية

وقبل التعرض إلى تقدير نموذج الدراسة فإنه يتوجب بداية الإشارة إلى أن بعض هذه المتغيرات لا تتوفر بياناتها إلى غاية الربع الأخير من سنة 2023 ضمن قواعد البيانات، لذا فقد تم التنبؤ بقيمها المستقبلية بناء على طريقة التمهيد الأسي، حيث أن لهذه الطريقة عدة خيارات منها طريقة التمهيد الأسي المضاعف (الجدائي)، طريقة المضاعف والتجميحي لهولت ووينتر وطريقة التمهيد الأسي بدون موسمية، وبما أن بيانات متغيرات الدراسة هي بيانات موسمية سيتم تجنب الطريقة الرابعة واعتماد إحدى الطرق الثلاث الأولى من خلال المفاضلة بينهم بناء

على مؤشر مجموع مربعات البواقي والجذر المتوسط لمربعات البواقي، فإذا كانت إحدى هذه الطرق تعطي أقل قيمة لهذين المؤشرين فإنها تعتبر أفضل طريقة من الأخرى.

الجدول رقم 04-12: نتائج المفاضلة بين طرق التمهيد الآسي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات نموذج السعودية

WIA 2021Q2- 2023Q4	IEF 2023Q2- 2023Q4	EX 2022Q2- 2023Q4	BCP 2017Q2- 2023Q4	LSCI 2023Q3- 2023Q4	NOX 2022Q4- 2023Q4	المتغيرات	
						الطرق	
0.05874	33.4580	22.4452	0.15794	256.359	519.412	RSS	ط.ت.أ المضاعف
0.03210	0.71745	0.60659	0.06206	1.97084	2.91804	RMSE	
0.13985	19.7813	27.8386	0.11186	200.503	634.752	RSS	ط.ت.أ المضاعف
0.04953	0.55165	0.67555	0.05223	1.74296	3.22579	RMSE	لهولت ووينتر
0.10528	19.6518	27.8201	0.10583	202.781	498.868	RSS	ط.ت.أ لهولت
0.04297	0.54985	0.67532	0.05080	1.75284	2.85975	RMSE	ووينتر التجميبي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات EViews10 (أنظر الملحق رقم 09)

من خلال قراءة نتائج الجدول أعلاه يتضح أن أفضل طريقة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات الدراسة في إطار طرق التمهيد الآسي هي طريقة التمهيد الآسي لهولت ووينتر - التجميبي للمتغيرات (-IEF-NOX) و (-BCP)، وطريقة التمهيد الآسي المضاعف للمتغير (-WIA-EX)، طريقة التمهيد الآسي المضاعف لهولت ووينتر للمتغير (LSCI).

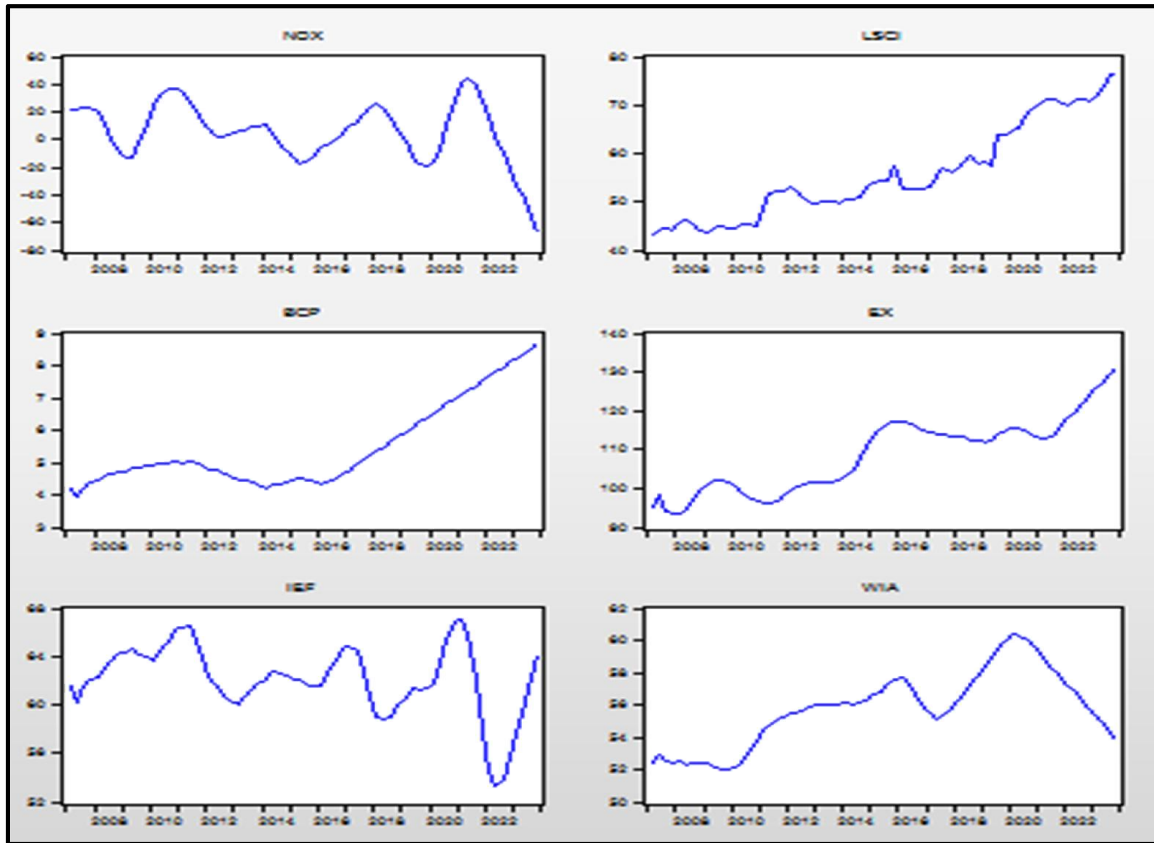
ثانياً: نتائج اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج السعودية

للتأكد من خلو النموذج المقدر من الانحدار الزائف وللوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في القياس والتنبؤ في المستقبل هذا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل معرفة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، حيث سيتم كخطوة أولى تقديم الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ثم إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) وفليب بيرون (PP).

1. الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج السعودية

يوضح الشكل الموالي رقم 04-06 الأشكال البيانية للمتغيرات محل الدراسة (الصادرات غير النفطية (NOX)، الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (BCP)، سعر الصرف الحقيقي (EX)، الحرية الاقتصادية (IEF)، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA) في مستواها الأصلي.

الشكل رقم 04-06: الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج السعودية في مستواها الأصلي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتبين من الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في شكلها الأصلي وجود تذبذبات في هذه السلاسل، فمنها من اتخذت اتجاه تصاعدي ثم سلكت اتجاه معاكس عرفت فيه ميلا سالبا وهكذا، ومنها من اتخذت اتجاه عام تصاعدي، وأخرى اتجاه تنازلي، وهذا معناه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن أن تكون غير مستقرة عند مستوى، ولدراسة استقراره هذه السلاسل من عدمها سيتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرار من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) وفليب بيرون (PP).

2. دراسة اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج السعودية

للتأكد من استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من عدمها تم الاستعانة باختبار ديكي فولر المطور واختبار فليب بيرون، حيث تجرى اختبارات جذر الوحدة هذه وفق ثلاث انحدارات على الترتيب وهي: انحدار بثابت واتجاه عام (النموذج 6: trend and intercept)، انحدار بثابت (النموذج 5: intercept)، انحدار بدون ثابت واتجاه عام (النموذج 4: None).

الجدول رقم 04-13: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج السعودية عند المستوى

قيم معاملات نماذج الانحدار*						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ^{**}	φ^{**}	γ	φ^{**}	γ	δ	
Prob= 0.9946	Prob= 0.8880	(0.109761) Prob=0.5485	Prob= 0.7932	(0.697572) Prob= 0.1134	(0.002118) Prob= 0.1419	LX
-	-	-	Prob= 0.4087	(0.605792) Prob=0.0217	(0.001433) Prob=0.0173	LLSCI
-	-	-	Prob= 0.5224	(0.316835) Prob=0.0417	(0.002344) Prob=0.0475	LBCP
-	-	-	Prob= 0.1406	(0.112799) Prob=0.0042	(0.000110) Prob=0.0035	LEX
-	Prob= 0.0000	(3.877345) Prob=0.0000	Prob= 0.0000	(3.982432) Prob=0.0000	(-0.001610) Prob=0.4124	LIEF
-	Prob= 0.0000	(3.175580) Prob= 0.0000	Prob= 0.0000	(2.782157) Prob= 0.0000	(0.012657) Prob= 0.3616	LWIA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 11.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

أثبت اختبار ديكي فولر المطور ADF أن سلسلة متغيرة كل من العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (LWIA) ومتغير الحرية الاقتصادية (LIEF) عدم استقراريتها عند مستواها الأصلي وفقاً للنموذج الخامس عند مستوى معنوية 5%، وهذا بسبب غياب جذر الوحدة بالإضافة إلى معنوية مركبة الحد الثابت، وهو ما يعني أن السلسلتين التي ذكرت متكاملتين من الدرجة الصفر، أي $I(0)$.

في حين أثبت ذات الاختبار إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات (LX) غير مستقرة عند مستواها الأصلي وفقاً للنموذج الرابع عند مستوى معنوية 5%، وهذا بسبب وجود جذر الوحدة بالإضافة إلى عدم معنوية مركبة الاتجاه العام والحد الثابت، وهو ما يعني أن السلاسل التي ذكرت من نوع DS (سلسلة عشوائية).

بالإضافة إلى عدم استقرارية كل من متغيرة عبء الإجراءات الجمركية (LBCP)، متغيرة سعر الصرف الحقيقي (LEX) ومؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LLSCI) عند مستوى معنوية 5% وفقاً للنموذج السادس بسبب معنوية معلمة الاتجاه العام، وعليه فإن سلاسل المتغيرات المذكورة من نوع DS (سلسلة عشوائية).

وهكذا ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF تم التوصل إلى نتيجة أساسية تفيد بعدم استقرارية السلاسل الزمنية ((LX)، (LBCP)، (LEX)، (LLSCI)) عند مستوياتها الأصلية والتي أثبت أنها من نوع DS، وعليه سيتم تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على هذه السلاسل الزمنية ثم إعادة إجراء اختبار ديكي فولر المطور مرة ثانية، والجدول الموالي يلخص نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 04-14: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمتغيرات نموذج السعودية عند الفرق الأول

قيم معاملات نماذج الانحدار*						المتغيرات الدراسة
النموذج (4)	النموذج (5)		النموذج (6)			
φ^{**}	φ^{**}	γ	φ^{**}	γ	δ	
-	Prob= 0.0001	(0.023610) Prob=0.0231	Prob= 0.0013	(0.021390) Prob= 0.3846	(5.30E-05) Prob= 0.9206	LX
-	Prob= 0.000	(0.008269) Prob= 0.0227	Prob= 0.0000	(0.003522) Prob= 0.6174	(0.000140) Prob=0.4356	LLSCI
Prob= 0.0000	Prob= 0.0000	(0.021831) Prob=0.1473	Prob= 0.0000	(-0.003292) Prob=0.9161	(0.000724) Prob=0.3618	LBCP
Prob= 0.0304	Prob= 0.0703	(0.000460) Prob=0.1011	Prob= 0.1393	(0.000209) Prob=0.7073	(1.88E-05) Prob=0.1703	LEX

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على نتائج الملحق رقم 11. حيث: * : قيم معاملات الانحدار δ , γ , φ هي على الترتيب مركبة الاتجاه العام، الحد الثابت، جذر الوحدة، وقد أتمد على مستوى معنوية (Prob) 5% لاستقرار متغيرات الدراسة. ** : احتمال المذكور (Prob) هنا يعبر عن العلاقة بين القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور ADF المحسوبة والمجدولة.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، تبدو بوضوح استقرارية جميع السلاسل الزمنية (LX، LLSCI، LBCP، LEX) بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لكل منها حيث تم التوصل إلى قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5% وفقاً للنماذج المناسبة لكل متغير، النموذج الخامس بالنسبة لمتغيرة الصادرات خارج المحروقات (LX) مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)، والنموذج الرابع لبقية المتغيرات، أي عبء الإجراءات الجمركية (LBCP)، سعر الصرف الحقيقي (LEX) وبالتالي يمكن أن نستنتج أن جميع المتغيرات المذكورة متكاملة من الدرجة الأولى، أي $I(1)$.

للتأكد من النتائج المتوصل إليها فيما يخص استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، سيتم الاستعانة باختبار فليب بيرون (PP)، حيث يشير الجدول الموالي إلى نتائج تطبيقه:

الجدول رقم 04-15: نتائج اختبار جذر الوحدة وفق اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات نموذج السعودية

نتائج الاختبار عند الفرق الأول			نتائج الاختبار عند المستوى			متغيرات الدراسة
Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	
T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	T-Stat. (.Prob)	
-17.9658 (0.0000)	-30.2436 (0.0000)	29.7551 (0.0001)	1.3504 (0.9543)	-2.5582 (0.1068)	-5.7149 (0.0001)	LX
- 7.4058 (0.0000)	-8.0028 (0.0000)	8.0203 (0.0000)	2.6479 (0.9978)	0.0766 (0.9616)	-2.3368 (0.4087)	LSCI
- 15.7359 (0.0000)	- 17.6061 (0.0000)	- 22.2046 (0.0001)	1.6354 (0.9742)	-1.6253 (0.4642)	-3.8222 (0.0213)	LBCP
-4.8004 (0.0000)	-5.0698 (0.0001)	-5.2369 (0.0003)	2.0067 (0.9887)	-0.1562 (0.9382)	-2.0131 (0.5835)	LEX
-	-	-	-7.0825 (0.0000)	-7.6871 (0.0000)	-7.7117 (0.0000)	LIEF
-	-	-	-4.1153 (0.0001)	-9.3393 (0.0000)	-9.7700 (0.0000)	LWIA

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج اختبار فليب بيرون (PP) قد دعمت وعززت النتائج المتوصل إليها وفق اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات ((LWIA)، (LIEF)) مستقرة عند مستواها الأصلي أما السلاسل الزمنية للمتغيرات ((LX)، (LBCP)، (LLSCI)، (LEX)) لم تستقر عند مستواها الأصلي وإنما استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وفي هذه الحالة نقول أن جميع السلاسل المذكورة متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى .

بعد إجراء اختبار استقراره السلاسل الزمنية (الرسم البياني واختبار جذر الوحدة) للمتغيرات محل الدراسة والذي أسفر على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بالاستقرار عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أنها مزيج من التكامل بين الدرجة الصفر $I(0)$ والدرجة الأولى $I(1)$ ، ومنه نستنتج أن النموذج الأنسب لمعالجة إشكالية الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

ثالثا: تقدير نموذج السعودية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL

من أجل تقدير وتحليل العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين مؤشرات الأداء اللوجستي والصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية للفترة (2007 Q1 – 2023 Q4) وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL يستلزم تتبع الخطوات التالية على الترتيب:

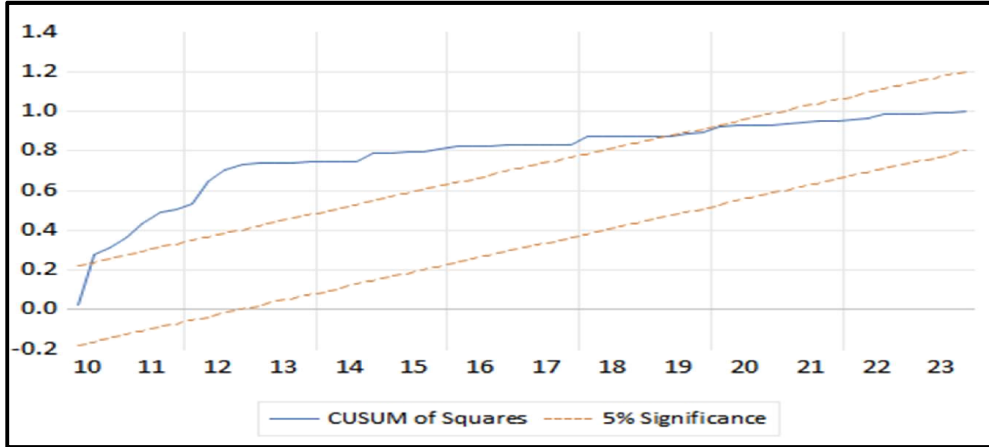
1. اختبار صلاحية النموذج المقدر بالسعودية:

للتأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر، يستلزم على هذا الأخير أن يخضع لجملة من الاختبارات التشخيصية التالية:

1.1. اختبارات استقرار هيكل النموذج المقدر بالسعودية

قصد التأكد من مدى استقراره النموذج لمقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL) سيتم تطبيق اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

الشكل رقم 04-07: نتائج اختبار (CUSUM of square) لنموذج السعودية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

وفقاً لنتائج اختبار (CUSUM of square) الموضحة في الشكل رقم 04-07 السابق يتضح أن معلمات النموذج الأولي للدراسة غير مستقرة، وهذا نظراً لتواجد بواقي الانحدار خارج الحدود المرحجة للخطأ العشوائي عند مستوى معنوية 5%.

وقصد معرفة والتأكد من أن النموذج الأولي للدراسة يعاني من تغيرات هيكلية أم لا، سيتم كخطوة مولية تطبيق اختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test لتحديد الفترات التي وقعت بها الصدمات الهيكلية، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار :

الجدول رقم 04-16: نتائج اختبار الصدمات الهيكلية لنموذج السعودية

Multiple breakpoint tests					
Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks					
Sample: 2007Q1 2023Q4					
Included observations: 68					
Breaking variables: BCP LSCI EX IEF WIA					
Break test options: Trimming 0.15, Max break 5					
Schwarz criterion selected breaks:				5	
LWZ criterion selected breaksM				4	
Breaks	# of Coefs	Sum of .Sq. Resids	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	5	3.416050	5.206958	-2.618713	-2.356195
1	11	2.199901	20.16942	-2.624425	-2.043603
2	17	1.805899	26.87944	-2.387417	-1.471961
3	23	1.579046	31.44353	-2.087294	-0.815706
4	29	1.473102	33.80485	-1.722383	-0.065082
5	35	1.440699	34.56107	-1.310264	0.776064
* Minimum information criterion values displayed with shading					
Estimated break dates:					
1: 2010Q4					
2: 2010Q4, 2019Q3					
3: 2010Q3, 2013Q1, 2019Q3					
4: 2010Q3, 2013Q1, 2018Q3, 2021Q1					
5: 2010Q3, 2013Q1, 2016Q2, 2019Q1, 2021Q3					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 .

في كثير من الأحيان يمكن أن تكون التغيرات الهيكلية مسؤولة بشكل رئيسي عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية للنموذج الخاضع للتقدير، لذا ومن خلال النتائج أعلاه وبناء على معيار Schwarz Criterion تم التأكد من أن النموذج الأولي للدراسة (عند درجة تأخير (Lags=4) يعاني من تغيرات هيكلية حددت خلال الفترات التالية: 2010Q3، 2013Q2، 2018Q3، 2021Q1.

لذا سيتم عند تقدير النموذج استخدام هذه المتغيرات الوهمية في التواريخ المذكورة* كمتغيرات مستقلة ثابتة، حيث سيأخذ كل متغير وهمي القيمة الصفر (0) في الربع السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة الواحد صحيح (1) في ربع سنة الصدمة وما بعدها.

قصد التأكد من مدى استقراره النموذج المقدر والمصاحبة لمنهجية (ARDL)، سيعتمد تطبيق اختبار Ramsey RESET Test والخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، ثم تطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، وهذا

* بعد إجراء مجموعة من التوليفات من النماذج تبين أن النموذج مستقر فقط عندما تم أخذ صدمة الربع الأول من سنة 2013 والربع الثاني من سنة 2016 والربع الأول من سنة 2019.

قصد التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية فيها، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

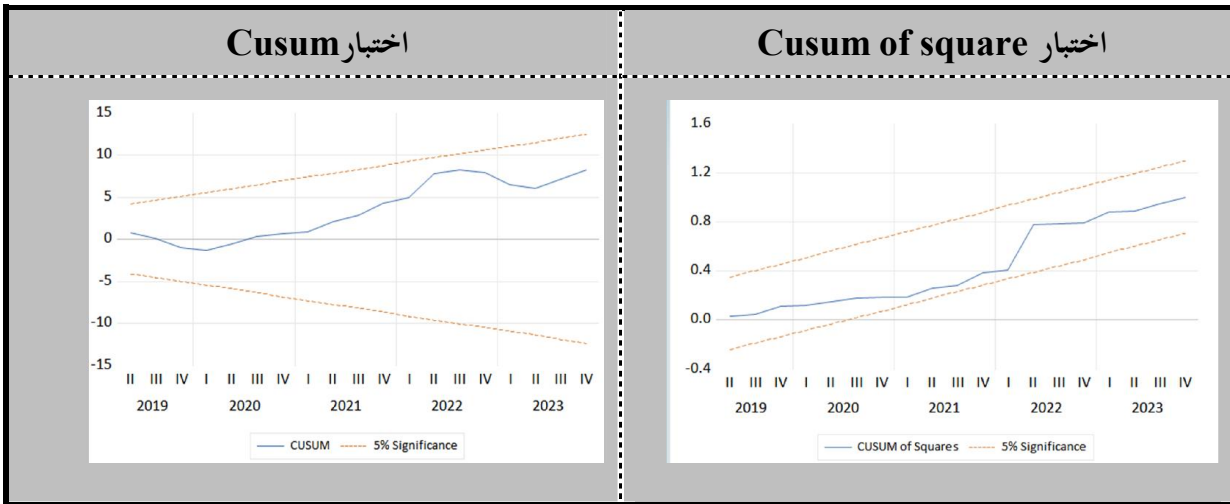
الجدول رقم 04-17: نتائج اختبار (Ramsey RESET Test) لنموذج السعودية

Test Statistic	Value	Probability
t-statistic	1.598495	0.0793
F-statistic	1.949163	0.0793

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 (أنظر الملحق رقم 12)

تظهر نتائج اختبار Ramsey RESET Test الموضحة في الجدول رقم 04-15 أعلاه إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التحديد من حيث الشكل الدالي، وهذا ما بينته القيمة الاحتمالية لكل من إحصائية t-statistic و F-statistic واللذان قدرتان بـ 0.0845 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، الأمر الذي يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

الشكل رقم 04-08: نتائج اختبار (Cusum و Cusum of square) لنموذج السعودية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

نلاحظ من الشكل رقم 04-08 أعلاه ومن الجزء CUSUM أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقراره المعلمات المقدرة، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزء (CUSUM of Squares) والذي يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي، أي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، وكنتيجه للاختبارين يتضح ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

1.2. اختبارات خاصة بسلسلة البواقي لنموذج السعودية

ويتم ذلك من خلال جملة الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي، كل هذا تم تلخيصه وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 04-18: نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:			
F- statistic	0.873968	Prop. F	0.2925
Obs*R-squared	2.483518	Prob. Chi-Square	0.2889
Heteroskedasticity Test: ARCH			
اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء			
F-statistic	0.107575	Prob. F	0.7440
Obs*R-squared	0.110853	Prob. Chi-Square	0.7392
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque Bera	1.247417		
Probability	0.535953		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 13).

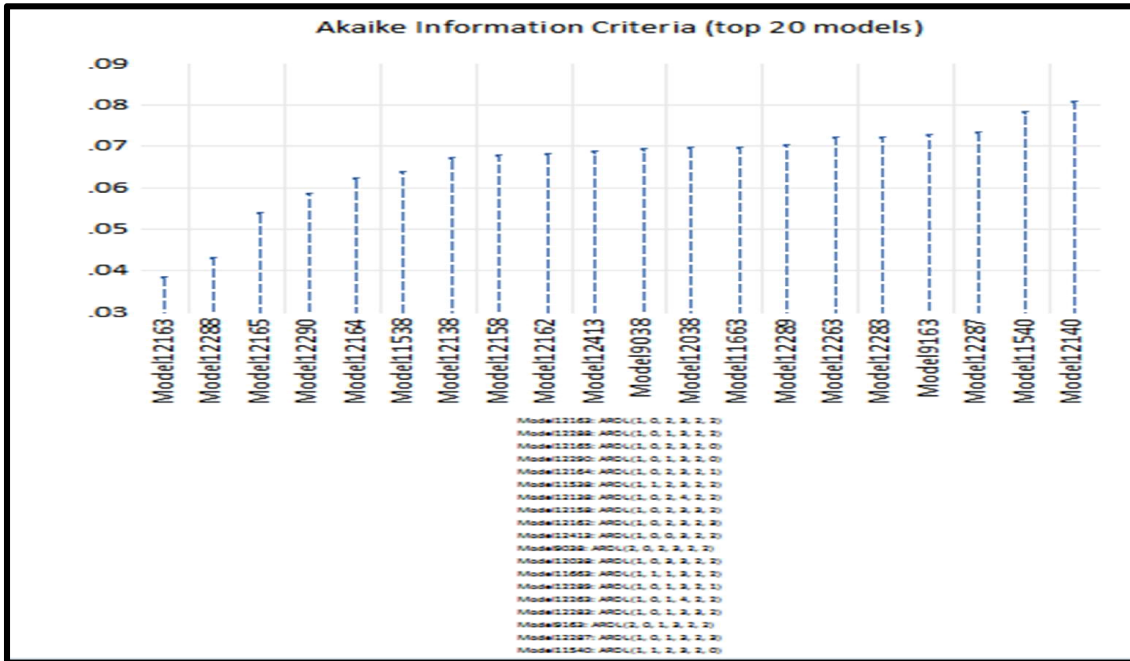
عند قراءة نتائج الجدول أعلاه يتبين من خلال:

- اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation – Godfrey عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار لنموذج الدراسة (قبول فرضية عدم)، وهذا ما أثبتته احتمالية معلمة فيشر F-statistics والتي تُساوي 0.2925 والمعادلة (0.2889) Obs* R-squared الأكبر من مستوى معنوية 5%.
- اختبار ARCH أن القيم الاحتمالية للنموذج (0.7440) هي أكبر من مستوى معنوية المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.
- القيمة الاحتمالية ل Jarque Bera لنموذج الدراسة (0.535953) أكبر من 5 %، وبالتالي فإن بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لنموذج (ARDL) بالسعودية

قبل إجراء اختبار مدى وجود علاقة توازنه في الأمد البعيد (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وفق اختبار الحدود (Bound Test)، يستلزم أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. بالاعتماد على معيار جودة المعلومة (Schwarz) تم اختيار عدد الفجوات الزمنية المناسبة لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة آلياً، عند درجة تأخير (Lags=4) وعليه يكون نموذج الانحدار الذاتي المناسب هو نموذج (2. 2. 3. 2. 0. 1).ARDL.

الشكل رقم 04-09: نتائج اختبار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) بالسعودية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 15)

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل (تكامل مشترك) بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغيرات التفسيرية (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية، العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين)، تم احتساب إحصائية فيشر (F-statistic) من خلال اختبار الحدود (Bound Test)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04-19: نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج السعودية

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.421705	5
<i>Signif</i>	<i>10 Bound</i>	<i>11 Bound</i>
%10	2.209	3.201
%5	2.596	3.677
%1	33.43	4.721

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على نتائج الملحق رقم 16.

من خلال الجدول رقم 04-19 والذي يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LLSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (LBCP)، سعر الصرف الحقيقي (LEX)، الحرية الاقتصادية (LIEF)، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (LWIA)) والمتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات (LX))، نلاحظ أن قيمة (F-statistics) المحتسبة قدرت بـ (7.421705) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار والتي بلغت (3.201)، (3.677)،

(4.721) عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على الترتيب، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنه (تكامل مشترك) طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.

3. تقدير معلمات نموذج السعودية في الأجلين الطويل والقصير

1.3. تقدير معلمات نموذج السعودية في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LLSCI)، عبء الإجراءات الجمركية (LBCP)، سعر الصرف الحقيقي (LEX)، الحرية الاقتصادية (LIEF)، العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (LWIA)) والمتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات (LX)) يُمكننا اللجوء إلى الخطوة الموالية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل. نقدم من خلال الجدول الموالي المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة.

الجدول رقم 04-20: نتائج تقدير معلمات نموذج السعودية في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LBCP	0.054266	0.257195	0.210993	0.8338
LLSCI	3.187776	0.555108	5.742625	0.0000
LIEF	0.931842	0.332383	2.803515	0.0074
LEX	-2.179896	0.961034	-2.268281	0.0281
LWIA	0.081331	0.048405	1.680223	0.0997
C	6.509308	4.715711	1.380345	0.1742

EC = LX – (0.0543*LBCP + 3.1878*LLSCI + 0.9318* LIEF-2.1799*LEX+0.0813*WIA+6.5093)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 (أنظر الملحق رقم 17).

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Schwarz info criterion (Sc).

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معلمات نموذج السعودية المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

◀ عبء الإجراءات الجمركية (LBCP):

تبين لنا من خلال مخرجات نتائج التقدير للنموذج القياسي المعبر عن أثر الأداء اللوجستي في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية بأن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية ليس له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين الصادرات غير النفطية جاءت طردية، حيث أن زيادة هذا المؤشر بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 0.054 %، يمكن لنا قراءة هذه النتيجة على الرغم من عدم معنويتها في الأجل الطويل لكن لها علاقة مع المتغير التابع طردية فبناء على ما جاء في الفصل التحليلي لهذا المتغير لاحظنا قيمه الجيدة الدالة على فعالية الجهاز الجمركي الذي أُستبدلت تسميته على إثر دمج الهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للجمارك سنة

2021 ليطلق عليه هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في كيان واحد مهمته الرئيسية تنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل الجمركي عبر جميع المنافذ في الدولة وحسن إدارتها بما يكفل تمكين المملكة من أن تكون مركزاً لوجستياً عالمياً بامتياز فيما يتعلق بتيسير التجارة وحماية الأمن الوطني، بغية تعزيز التنافسية الاقتصادية وتهيئة بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء في إطار المرافقة الفعالة للآلة الإنتاجية للمملكة بما يتلاءم مع حسن الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصريف الفوائض للخارج هذا من جهة نفترض من خلالها مصداقية ودقة البيانات لعبء الإجراءات الجمركية بحكم أنها نتائج جمع إجابات عن استبيانات تحتل الصحة وتحتل الخطأ، تحتل الانحياز والتواطؤ كما تحتل الحياد.

لكن من جهة ثانية عدم معنوية المتغير على المدى الطويل عند 5% خلال فترة الدراسة، تقرأ إحصائياً بأن المتغير المستقل لا يؤثر في التابع على المدى الطويل، يمكن إيعازها اقتصادياً إلى عدم مصداقية بيانات المؤشر مثلاً، أو إلى نقص العوائد التي أصابت الخزينة العمومية للمملكة بسبب الأزمات المتكررة التي شهدتها فترة الدراسة، خاصة أزمة الكوفيد 19 التي كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد والتنمية السعودية وعلى فعالية متغيرة عبء الإجراءات الجمركية، فلا يخفى على أي أحد ما تدره ميزانية الحجاج والمعتمرين إلى البقاع المقدسة من أموال طائلة وبسبب الجائحة وإغلاق الحدود بين كل البلدان خوفاً من انتقال الفيروس اضطرت الحكومة السعودية إلى اتخاذ قرار صعب مفاده غلق الحرم المكي ذلك العام ما خلف خسائر مادية معتبرة لحقت هيئة الجمارك بالدرجة الأولى على اعتبار مازالت منفصلة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، بل قامت المملكة برد مبالغ الرسوم لجميع من حصلوا على تأشيرات لأداء مناسك العمرة ولم يتمكنوا من القدوم إلى البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا ذلك العام، أيضاً مع ما متعارف عنه من ترك الأزمات الكبيرة لحالات الكساد والركود الذي يستمر من 2 إلى 4 سنوات ما ينعكس ذلك بالضرورة على القطاع الحقيقي مسبباً سلسلة من الآثار السلبية من خلال انخفاض معدل الاستثمار وعطل الدورة الإنتاجية ما يخفض من التصدير ويلحق الخسائر بالصناديق السيادية لتلك الدول وتأجيل بعض المشروعات الاستثمارية خاصة الكبيرة وتقليص حجم العمالة وما له من آثار سلبية.

◀ مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LLSCI):

تُظهر النتائج إلى أن المتغير LLSCI ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار-t statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية تربطه مع الصادرات غير النفطية في السعودية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل الحداره 3.187776، وهذا يعني أن أي زيادة في LLSCI بنسبة 01 % سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 3.187%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية

الاقتصادية، ويظهر من خلال ما سبق بأن التأثير قوي بين المتغير المستقل والتابع وما هذا إلا دليل على اهتمام المملكة الشديد باستثمار تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية بشكل كبير ومستهدف لترقية الصادرات الغير نفطية، فمنذ القدم وإلى غاية وقتنا الحالي والمملكة تبذل جهود جبارة في سبيل تطوير النقل متعدد الوسائط خاصة الشحن البحري وتشبيد وبناء المعابر والممرات والموانئ وغيره من البنى التحتية الصلبة.

فقوة حركة التجارة العالمية بالموانئ السعودية على رأسها ميناء جدة الإسلامي باعتباره الميناء الأول على ساحل البحر الأحمر في التجارة البحرية العابرة ومسافنة الحاويات والبضائع، يعزز الكفاءة التشغيلية، والربط الملاحي بين المملكة والعالم، تماشيًا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بتسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي ومحور ربط القارات الثلاث.¹⁸

فلمملكة أهمية استراتيجية وسياسية مرموقة وقد ساعدها وقوعها بين البحر الأحمر والخليج العربي في اكتساح مراتب وتصنيفات عالمية معتبرة فوفق تقارير لوناكتاد احتلت السعودية المرتبة الخامسة عالميا من حيث سرعة سفن الحاويات سنة 2020، وحسب تقرير Lloyd's List صنفت المملكة دوليا في أداء الموانئ في المركز 16 وفي حجم كميات المناولة ومن ذات التقرير دخول ثلاثة موانئ سعودية ضمن أكبر 100 ميناء في العالم (ميناء جدة الإسلامي، الملك فهد والملك عبد العزيز) بمراتب عالمية على الترتيب (37,84 و 93)¹⁹ إلى جانب السياسات التوسعية التي تتبناها المملكة في كل مرة والاستراتيجيات المتخذة من طرفها وفتح الباب لمشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي كل ذلك سمح برفع كفاءتها الاقتصادية والإنتاجية وعلى تحقيق تنوع اقتصادي من خلال استثمار العائدات النفطية في مشاريع حقيقية تضمن ديمومة تنمية بعيدا عن الإيرادات المذبذبة للعوائد النفطية

◀ الحرية الاقتصادية (LIEF):

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية 58.3 من 100 درجة قصوى يصلها المؤشر، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 98 عالميا والمرتبة 8 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر الحرية لعام 2023، ولا تزال درجاتها الإجمالية أعلى من المتوسط الإقليمي.²⁰

¹⁸ صحيفة سبق الإلكترونية، بطاقة استيعابية تبلغ 24,346 حاوية قياسية.. وصول أكبر سفينة حاويات في تاريخ الموانئ السعودية، 31 جويلية 2023، تاريخ الاطلاع 02

سبتمبر 2023 على الساعة 35: 22 <https://sabq.org/business/onunweki9b>

¹⁹ وزارة النقل والخدمات اللوجستية، منجزات منظومة النقل والخدمات اللوجستية 2020-2021، ص: 17

<https://mot.gov.sa/ar/AboutUs/Documents/%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%202021.pdf>

²⁰ مؤسسة التراث، مرجع سابق.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية للمتغير بأنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار-t statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.931842، وهذا يعني أن أي زيادة في IEF بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.93%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير هذا التأثير الطردي إلى أن الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية عادت بالأثر الإيجابي على الصادرات الخارجة عن المحروقات وخاصة من خلال التقدم الذي أحرزته المملكة في مؤشرات معالجة الفساد والكفاءة التنظيمية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن مستويات الحرية النقدية وحرية الاستثمار وحقوق الملكية متوسطة في أحسن الأحوال، إلى جانب التأثيرات السياسية على النظام القضائي، البيروقراطية وانعدام الشفافية يحدان من حرية الاستثمار وما لذلك من أثر على مرونة سيرورة الآلة الإنتاجية وتعطيل لفعالية الوتيرة الإنمائية من خلال معوقات الظاهر بأن الاقتصاد السعودي تجاوزها من خلال نتائج الدراسة القياسية المتحصل عليها خلال فترة الدراسة.

◀ سعر الصرف الحقيقي (LEX):

أظهرت نتائج تقدير مؤشر سعر الصرف بأنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار-t statistic، وله علاقة عكسية مع الصادرات غير النفطية، حيث أن انخفاض هذا المؤشر بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 2.17% وهي نتيجة متوافقة مع مفاهيم منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن لنا تفسير هذا التأثير الجد قوي لسعر الصرف الحقيقي الفعال على الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتباره من المتغيرات الهامة لسياسات الاقتصاد الكلي ومؤشرا على تنافسية الدولة عالميا وعلى غرار ما ورد في تحليل نتيجة تقدير هذا المؤشر في النموذج القياسي للجزائر بأن انخفاض سعر الصرف سواء بانخفاض قيمة العملة أو بتقنية تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية، وبناء على ما يلي يمكن تفسير التأثير الجد قوي في السعودية خلال فترة الدراسة بالآليات النقدية المتخذة من قبل الحكومة السعودية باستخدام هاته التقنية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادية الداخلية بغية تمتين القاعدة التنافسية الاستثمارية والإنتاجية وما ينجر عن ذلك من حركة تجارية حقيقية تضمن الاستدامة التنموية في المملكة على غرار التزام مؤسسة النقد العربي السعودية باعتماد تثبيت سياسة سعر صرفها الرسمي بالدولار الأمريكي منذ أكثر من ثلاثة عقود كخيار استراتيجي مهم للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وإلى استقرار سعر الصرف في الاقتصاد الوطني، مما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات، ورفع قدرة القطاع الخاص على التخطيط للمشاريع الاستثمارية، وتجنب الاقتصاد الوطني التقلبات في الموازنة

العامه، خاصة أن معظم إيراداتها تأتي من صادرات النفط الذي يحدد سعره بالدولار، في ظل متانة احتياطات النقد الأجنبي وقدرته على تلبية جميع الالتزامات الخارجية للمملكة في حالة وقوع أضرار من جراء هذا التثبيت.

◀ العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين (LWIA):

أبانت نتائج التقدير لهذا المتغير بأنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% حسب اختبار-t statistic، كما تُظهر ذات النتائج وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.081331، وهذا يعني أن أي زيادة في WIA بنسبة 01 % سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.08%، وهذا ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير هذا التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع بجهود المملكة المبذولة في توظيف العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة كما أسلفنا ذكرا في تحليل المتغير في مخرجات نموذج الجزائر بأن الزيادة في معدلات التوظيف ينتج عنها زيادة في النواتج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد والالتجاء إلى التصدير، وما يترتب عن ذلك من دخول للعملة الأجنبية واحتفاظ بالعملة الوطنية وما ينتج عن ذلك من توازنات في الموازين والموازنات الحكومية وقضاء على الاستدانة الخارجية، وتجميع مدخرات وإنفاقها على الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية لتوفير أكبر قدر من توظيف العمالة وهكذا دواليك، أو الاحتفاظ بها في الصناديق السيادية للدولة لأوقات الحاجة، حيث اضحى هذا الأخير من بين الآليات التي يجب على كل الدول خاصة الدول النفطية أن تحسن استخدامها وإدارتها.

ولأكثر تفصيل وإلبراز دور كل قطاع على حدى في دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية ونظرا كما قلنا سابقا بأن تقدير المتغيرين منفصلين في النموذج لم يجدي نفعاً، نستدل من خلال ما ورد في استعراض لملامح الأداء الاقتصادي في المبحث الأول من الفصل الثالث ذلك حيث لمسنا توازن في الجهود المبذولة من المملكة في الاهتمام بالقطاعين على حد سواء منذ منتصف القرن الماضي في وضع ميكانيزمات وبدائل للمحروقات من خلال البرامج التنموية المتبعة التي تبنتها وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة، آخرها مخطط الرؤية المستقبلية للمملكة لسنة 2030 الذي كان التركيز المخطط له فيه وفي من سبقه من المخططات رؤى مبنية على مستهدفات تنموية مستدامة وشاملة لكل القطاعات الاقتصادية على حد سواء، تحت مظلة أهداف ملخصة في محاور واضحة لتنويع الصادرات من خلال استثمار نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف كالتدابير البديلة لإستنزاف الطاقة الأحفورية واستبدالها بالطاقات الحيوية خاصة في الزراعة، الاهتمام بالري واستصلاح الأراضي، فإلى جانب تركيز المملكة على الاكتفاء الذاتي تطمح إلى تصدير القمح والتمور ومنتجات الألبان والبيض والأسماك والدواجن والفواكه والخضروات والزهور إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم، كما أن الدولة تعمل في الصناعة التحويلية

والصناعة البتروكيمياوية بشكل كبير وهي أحد القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها اقتصاد المملكة العربية السعودية، وتشمل الصناعات المتعلقة بإنتاج البترول وتكريره، والبتروكيماويات، والمعادن، والصناعات الحربية، إضافةً إلى الإسمنت، والبناء، والمعدات، والصناعات الغذائية.

2.3. تقدير معلمات نموذج السعودية في الأجل القصير

لغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model، حيث أن هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

وضمن الجدول التالي تظهر نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL المختار:

الجدول رقم 04-21: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) لنموذج السعودية

Dependent Variable: D(LX)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 2)				
Short-Run				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LLSCI)	1.686848	1.056759	1.596247	0.1173
(D(LLSCI(-1)	-1.103053	1.043794	-1.056772	0.2961
D(LIEF)	-0.084964	0.078488	-1.082500	0.2847
(D(LIEF(-1)	0.670389	0.171188	3.916100	0.0003
(D(LIEF(-2)	0.365233	0.140603	2.597622	0.0126
D(LEX)	8.652295	5.045396	1.714889	0.0931
(D(LEX(-1)	-11.56178	4.378266	-2.640720	0.0113
D(LWIA)	-0.025052	0.017307	-1.447561	0.1545
(D(LWIA(-1)	0.034639	0.017565	1.971994	0.0546
DAMMY2013Q1	0.441331	0.086633	5.094278	0.0000
DAMMY2016Q2	-0.050237	0.100065	-0.502043	0.6180
DAMMY2019Q1	-0.449893	0.111246	-4.044128	0.0002
CointEq(-1)*	-1.090082	0.142245	-7.663438	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12 (أنظر الملحق رقم 17).

ملاحظة: تم الاعتماد على معيار Schwarz info criterion (AIC).

من خلال نتائج الجدول رقم 04-21 نلاحظ أن مؤشرات الأداء اللوجستي ليس لها تأثير معنوي على الصادرات غير النفطية (LX)، أما بالنسبة لمتغير سعر الصرف الحقيقي (LEX) فقد سجل تأثير إيجابي وغير معنوي عند بداية الفترة، في حين سجل تأثير عكسي ومعنوي عند فترة الإبطاء الأولى، وأيضاً متغيرة الحرية الاقتصادية (LIEF) فقد سجلت في الأجل القصير تأثير عكسي معنوي على الصادرات غير النفطية في بداية الفترة، في حين سجلت تأثير إيجابي ومعنوي في فترة الإبطاء الأولى والثانية، أما متغيرة العاملون في الصناعة والزراعة من

إجمالي المشتغلين (WIA) فقد سجل تأثير عكسي وغير معنوي عند بداية الفترة وتأثير إيجابي ومعنوي عند فترة الإبطاء الأولى .

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) فقد تحقق فيها الشرطين الأساسين بأنها سالبة ومعنوية، حيث قدرت هذه المعلمة بـ (1.090082 -) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، فضلا عن هذا فإنها تعكس سرعة التعديل لإعادة توازن النموذج في الأجل الطويل، حيث أن اختلالات الصادرات غير النفطية يتم تصحيحها بنسبة 91.73% خلال كل فترة (t) نظير اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1)، أي تستغرق ما يقارب 11 شهرا (1.13249=0.140764/1) باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية، بتعبير أكثر تفصيلا إذا حدثت أي صدمة على مستوى المتغيرات التفسيرية (مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية، العاملون في الصناعة والزراعة من إجمالي المشتغلين) بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة 11 شهرا تقريبا حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعبر السرعة التي تستغرقها المتغيرات المستقلة في التأثير على ظاهرة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد السعودي لإعادته إلى التوازن عند تعرضه لأزمات وصددمات هيكلية.

المطلب الثالث: المقارنة بين نتائج تقدير نموذج الجزائر بنموذج السعودية

سنتطرق في هذا المطلب إلى المقارنة بين نتائج التقدير الطويل والقصير الأجل لنموذج الجزائر بنموذج السعودية.

أولا: المقارنة بين نتائج التقدير لنموذج الجزائر بنموذج السعودية في الأجل الطويل

1. مقارنة نتائج تقدير أثر المؤشرات المستقلة الأساسية في المتغير التابع بين نموذج الجزائر ونموذج السعودية في الأجل الطويل

1.1. مؤشر الربط بالشحن البحري (LSCI)

بالنسبة للجزائر: أظهرت نتائج التقدير إلى أن مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما أظهرت وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير

النفطية، مفادها أن أي زيادة في LSCI بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.345 %.

بالنسبة للسعودية: فأظهرت النتائج إلى أن المؤشر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار-t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية تربطه مع الصادرات غير النفطية في السعودية خلال فترة الدراسة، فأى زيادة في LSCI بنسبة 01 % تؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 3.18%.

ففي الدولتين جاءت النتائج مسaire لأدبيات النظرية الاقتصادية إلا أنه ما يؤخذ على الفرق بينهما أنه في السعودية العلاقة جاءت طردية قوية بين متغيرة الربط بالشحن البحري المنتظم مع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فانفتاح السعودية على العالم الخارجي وتموقعها بين ثلاث قارات جعل منها مركز لوجستي عالمي فكان لذلك أثر إيجابي على ترقية صادراتها الغير نفطية، على عكس الجزائر المتمسكة بالتدابير الحمائية فالعلاقة على الرغم أنها جاءت طردية إلا أنها غير قوية مقارنة مع السعودية.

2.1. عبء الإجراءات الجمركية (BCP)

بالنسبة للجزائر: حسب ما تم تقديره بخصوص هذا المؤشر في الجزائر فظهر من خلال النتائج بأن له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5 % حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين الصادرات غير النفطية جاءت طردية، حيث أن زيادة هذا المؤشر بنقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة قدرها 0.28 %.

بالنسبة للسعودية: تبين لنا من خلال مخرجات نتائج التقدير للنموذج القياسي المعبر عن أثر الأداء اللوجستي في نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية بأن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية ليس له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5 % حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين الصادرات غير النفطية جاءت طردية، حيث أن زيادة هذا المؤشر بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 0.054 %.

فالملاحظ أن في الجزائر المخرجات طابقت منطق النظرية الاقتصادية والعلاقة بين المتغير المستقل والتابع طردية وضعيفة، أما في السعودية فلم تسير النتائج المنطق النظري حيث أن عبء الإجراءات الجمركية ليس له أثر على الصادرات غير النفطية في الأجل الطويل بالرغم من أن العلاقة بين المتغيرين ظهرت طردية وتنفوق المتوسط، ففي الجزائر أبانت نتائج التقدير على فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية والتقييد بسياسات الدولة المتخذة المتشددة

في مرافقتها لأداة الإنتاج الوطني في إطار تحويلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز المهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة. أما في السعودية فعدم معنوية المؤشر أوعزناها إلى تأثيرات الأزمات القوية التي شهدتها فترة الدراسة على الاقتصاد السعودي، وخاصة أزمة الكورونا التي ألحقت خسائر بمداخيل المؤسسة الجمركية المكلفة بمراقبة الحدود وتسهيل حركة التجارة الدولية.

2. مقارنة نتائج تقدير أثر المؤشرات المستقلة الثانوية في المتغير التابع بين نموذج الجزائر ونموذج

السعودية في الاجل الطويل

1.2. مؤشر سعر الصرف الحقيقي (EX)

بالنسبة للجزائر: كشفت نتائج التقدير القياسية بأن مؤشر سعر الصرف الحقيقي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما له علاقة عكسية مع الصادرات غير النفطية، حيث أن انخفاض هذا المؤشر بنسبة 01% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 0.029%.

بالنسبة للسعودية: أظهرت لنا نتائج تقدير مؤشر سعر الصرف بانه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، وله علاقة عكسية مع الصادرات غير النفطية، حيث أن انخفاض هذا المؤشر بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 2.17%.

ففي الدولتين جاءت النتائج مسابرة لأدبيات النظرية الاقتصادية لأثر سعر الصرف الحقيقي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة عكسية للمتغير المستقل بالتابع ضعيفة في الجزائر وجد قوة في السعودية، فنتائج التقدير أبانت في الدولتين اهتمامها باستخدام السياسات النقدية كل منهما حسب قوة عملتها ومدى صلابتها إزاء آليات العرض والطلب على النقود دوليا في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادية الداخلية النقدية والمالية بغية تمكين القاعدة التنافسية الاستثمارية والإنتاجية وما ينجر عن ذلك من حركية تجارية حقيقية تضمن الاستدامة التنموية الشاملة.

2.2. مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)

بالنسبة للجزائر: أظهرت اختبارات الدراسة القياسية بأن مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة عكسية تربطه مع الصادرات غير النفطية، وهذا يعني أن أي زيادة في IEF بنسبة 01% سيؤدي إلى تراجع الصادرات غير النفطية بنسبة 0.14%.

بالنسبة للسعودية: أظهرت نتائج الدراسة القياسية بأن مؤشر الحرية الاقتصادية في السعودية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statisti ، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، وهذا يعني أن أي زيادة في IEF بنسبة 01 % سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.93 %.

في الجزائر لاحظنا النتائج جاءت غير مساندة لأدبيات النظرية الاقتصادية، فالحرية الاقتصادية بها لا تزال درجاتها أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، ففي سنة 2023 بلغت درجاتها 43.2 من 100 درجة قصوى يصلها المؤشر، فنتائج التقدير إذا أكدت المعوقات التي تحول دون تحقيق قدر من الحرية الاقتصادية مشجع لإيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات مشجعة للصادرات الغير نفطية ذكرنا الكثير منها في تحليل النتائج ومناقشتها، أما في المملكة العربية السعودية فالنتائج سايرة منطق النظرية الاقتصادية فحققت المملكة سنة 2023 درجات فوق المتوسط في هذا المتغير بلغت 58.3 درجة من 100 درجة قصوى يصلها المؤشر، فعلى الرغم من العوائق التي تحد من الاستثمار التي مازالت تعطل المسيرة التنموية مثل التأثيرات السياسية على النظام القضائي، البيروقراطية وانعدام الشفافية إلا أنها أحرزت تقدم في معالجة الفساد والكفاءة التنظيمية، مستويات مقبولة من الحرية النقدية وحرية الاستثمار وحقوق الملكية.

3.2. مؤثر العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA):

بالنسبة للجزائر: قد أظهرت نتائج التقدير بأن مؤشر العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic ، كما تُظهر ذات النتائج إلى وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.594500، وهذا يعني أن أي زيادة في WIA بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.59 %.

بالنسبة للسعودية: أبانت نتائج التقدير لهذا المتغير بأنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 % حسب اختبار t-statistic ، كما تُظهر ذات النتائج وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.08، وهذا يعني أن أي زيادة في WIA بنسبة 01 % ستؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.08 %.

ففي الدولتين أبانت نتائج التقدير اتفاتها مع منطق النظرية الاقتصادية حيث المتوقع من مؤشر العاملين في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين) (المتغير المستقل) بأن تكون له علاقة موجبة مع الصادرات غير النفطية (المتغير التابع)، ما يوحي بجهود الدولتين بخصوص الاهتمام بالعمالة في قطاعي الزراعة والصناعة، حيث الزيادة في

معدلات التوظيف خاصة في القطاعات الإنتاجية ينتج عنها زيادة في النواتج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد والالتجاء إلى التصدير، وما يترتب عن ذلك من دخول للعملة الأجنبية واحتفاظ بالعملة الوطنية وما ينتج عن ذلك من توازنات في الموازين والموازنات الحكومية وقضاء على الاستدانة الخارجية، وتجميع مدخرات وإنفاقها على الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية لتوفير أكبر قدر من توظيف للعمالة وهكذا دواليك، أو الاحتفاظ بها في الصناديق السيادية للدولة لأوقات الحاجة وهذا الأخير من بين الآليات التي يجب على كل الدول خاصة الدول النفطية أن تحسن استخدامها وإدارتها.

ثانياً: المقارنة بين نتائج التقدير نموذج الجزائر بنموذج السعودية في الأجل القصير

بهذا النوع من التقدير ولغرض قياس العلاقة في الأجل القصير، تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model، حيث للنموذج ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأجل، والثانية هي أنها تقيس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، والجدول التوضيحي أسفله يوضح المقارنة بين مخرجات النموذج الجزائري بالنموذج السعودي في الأجل القصير.

الجدول رقم 04-22: المقارنة بين مخرجات تقدير نموذج الجزائر بنموذج السعودية في الأجل القصير.

المتغير	نتائج قياس علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في الأجل القصير	
	نموذج الجزائر	نموذج السعودية
الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI)	تأثير معنوي (-) في بداية الفترة تأثير معنوي (+) عند فترة الإبطاء الأولى، الثانية، الثالثة والرابعة	لا يوجد تأثير
عبء الإجراءات الجمركية (BCP)	تأثير معنوي (+) عند بداية الفترة	لا يوجد تأثير
سعر الصرف الحقيقي (EX)	تأثير غير معنوي (+) عند بداية الفترة الفترة وعند فترة الإبطاء الثانية	تأثير معنوي (+) عند بداية الفترة
	تأثير (-) عند فترة الإبطاء الأولى والثالثة والرابعة	تأثير معنوي (-) عند فترة الإبطاء الأولى
متغيرة الحرية الاقتصادية (IEF)	تأثير (-) في بداية الفترة وفترة الإبطاء الأولى والثالثة.	تأثير معنوي (-) في بداية الفترة
	تأثير (+) في فترة الإبطاء الثانية	تأثير معنوي (+) عند فترة الإبطاء الأولى والثانية
العاملون في الصناعة والزراعة (% من إجمالي المشتغلين (WIA))	تأثير (+) في جميع الفترات عدا فترة الإبطاء الأولى والثالثة	تأثير غير معنوي (-) عند بداية الفترة
		تأثير معنوي (+) في جميع الفترات عدا فترة الإبطاء الأولى

بالنسبة للجزائر: توصلنا إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل القصير، وأن أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة أربعة عشر (14) شهراً تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي.

بالنسبة للسعودية: إن أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة أحد عشر (11) شهراً تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي.

المقارنة: يمكن تفسير نتائج التقدير القصير الأجل بناء على نموذج سرعة تصحيح الخطأ بأن الاقتصاديين متقاربان من حيث نتائج هذا النموذج، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأكثر انفتاح يكون أكثر عرضة للصدمة الهيكلية، وأعمق تأثيراً بها، وأبطأ تجاوزاً لسليباتها، وخاصة بالنسبة للاقتصاديات التي مازالت في طور النشأة مثل السعودية، إلا أن ما كشفت عنه نتائج الدراسة بينت أن السعودية كان تقدير معلمتها التصحيحية للأخطاء أسرع من تقدير معلمة الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 04-11 والجدول رقم 04-21.

خلاصة الفصل

لمعالجة الدراسات العلمية والأكاديمية بات من الضرورة بمكان الاستعانة بالقياس الاقتصادي لتقدير الأثر أو العلاقة بين متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة تتحدد حسب الطرح الاقتصادي للإشكالية المدروسة، وحسب دراستنا ولأجل معالجة أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتأينا أولاً في المبحث الأول لهذا الفصل التعريف بمتغيرات الدراسة بالتفصيل واستعراض للأدوات الإحصائية المستخدمة بها. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تقدير النماذج القياسية لدول عينة الدراسة المقارنة بين الجزائر والسعودية، من خلال تقدير أثر المتغيرات المستقلة (الربط بالشحن البحري المنتظم، عبء الإجراءات الجمركية، سعر الصرف الحقيقي، الحرية الاقتصادية والعاملون في الصناعة والزراعة (%من إجمالي المشتغلين)) في المتغير التابع (الصادرات خارج قطاع المحروقات) خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023، وقد جاءت نتائج التقدير للدراسة في الأجل الطويل حسب اختبار "t-statistic"، وفي الأجل القصير وبالاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ Error correction model على النحو التالي:

أولاً: في الأجل الطويل:

1. أثر طردي ومعنوي لمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI) على الصادرات غير النفطية للجزائر والسعودية، عند مستوى 5%.
2. أثر طردي ومعنوي لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية (BCP) على الصادرات غير النفطية للجزائر عند مستوى 5%، في حين أنه سجل أثر طردي وغير معنوي في السعودية عند مستوى 5%.
3. أثر عكسي ومعنوي لمؤشر سعر الصرف الحقيقي (EX) على الصادرات غير النفطية للجزائر والسعودية عند مستوى 5%.
4. أثر عكسي ومعنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) على الصادرات غير النفطية للجزائر عند مستوى 5%، وأثر طردي ومعنوي في السعودية عند مستوى 5%.
5. أثر طردي ومعنوي لمؤشر العاملين في الصناعة والزراعة (%من إجمالي المشتغلين) (WIA) على الصادرات غير النفطية للجزائر عند مستوى 5%، أما في السعودية فقد سجل له أثر طردي ومعنوي عند مستوى 10%.

ثانياً: في الأجل القصير:

1. علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل القصير، وأثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة أربعة عشر (14) شهراً تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعني سرعة أثر المتغيرات المستقلة على ظاهرة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

2. أثر أي صدمة في النموذج السعودي نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة سيدوم تأثيرها على الصادرات غير النفطية مدة إحد عشر (11) شهراً تقريباً حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، وهو ما يعني سرعة أثر قيم المتغيرات المستقلة على ظاهرة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد السعودي.

خاتمة

تمهيد:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معالجة إشكالية أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات الغير نفطية في دولتين تتركزان على المحروقات بالدرجة الأولى هما الجزائر والسعودية، للوقوف على المحفزات المساعدة للدولتين ومثيلاهما للخروج من شبح التبعية الكلية للمحروقات، باستخدام حزمة من الآليات المستحدثة تتمحور حول تقديم الخدمات اللوجستية ذات الجودة العالية من جمركة ونقل وتخزين... لتقليل التكاليف ومنه التخفيض في الأسعار للتشجيع على إيجاد بيئة تنافسية خصبة جاذبة للاستثمارات وللمشاريع الإنتاجية المحلية والأجنبية، أي أن تكون التنمية المستدامة متأية من جراء مشاريع تنمية حقيقية بعيدة عن الموارد النفطية المعرضة للزوال ولتدهور الأسعار من جراء الأزمات المتكررة، لضمان عدم وقوع اهتزازات في الاقتصاد الوطني من جهة وضمان حق الأجيال القادمة من جهة أخرى وفق الآلية الملائمة التي في بحثنا هذا وتماشيا مع التطورات المتسارعة ومع متطلبات الانفتاح التجاري على العالم تمثلت في ما يدعى بخدمات لوجستيات التجارة الدولية وعبرنا عنها في دراستنا القياسية بمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

ولغرض تحقيق هذا الهدف ومحاولة منا قدر الإمكان الإلمام بمختلف حيثيات هذا الموضوع تم تبويب الدراسة إلى أربعة فصول، تطرقنا في الأول منها إلى الادبيات النظرية لمتغيرات الدراسة وللعلاقة النظرية بينهما، أما في الثاني فقد عالجنا فيه دراسات سابقة بلغتين عربية وأجنبية تناولت إشكاليات مشابهة لإشكالية بحثنا وثنناها بمناقشة وتلخيص مفصل لكل منها وتوضيح ما يميز الدراسة الحالية عنها، اما الفصل الثالث فصل بالتحليل والنقاش في إحصائيات وبيانات مؤشرات الدراسة للعينة المدروسة بالتوازي مع ما تقتضيه قواعد النظرية الاقتصادية، والفصل الرابع اهتم بمعالجة إشكالية الدراسة بالتطبيق والقياس باستخدام أدوات إحصائية متعددة بمساعدة برنامج EViews10.

وفيما يلي نعرض أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، ثم نتطرق لاختبار الفرضيات المعدة لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وما رافقها من الأسئلة الفرعية، وفي الأخير نقدم مجموعة من التوصيات للسلطات المكلفة باتخاذ القرارات في دولتي عينة الدراسة وما شابهها اقتصاديا من دول أخرى والآفاق التي تفتحها الدراسة مستقبلا للباحثين.

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال كل ما حاولت دراستنا استنتاجه بخصوص إشكاليتنا المدروسة التي تمثلت في قياس أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023)، ارتأينا تنويع بحثنا بعدة نتائج وهي كما يلي:

1. نتائج الدراسة القياسية في الجزائر: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لحالة الجزائر هي:

1.1. بالنسبة لأثر متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع ألا وهو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل للجزائر خلال فترة الدراسة، بينت أن:

1.1.1. متغير الأداء اللوجستي والمعبر عنه بمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم له أثر طردي ومعنوي على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى 5 %، وهو ما يتلاءم مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك: بهيمنة قطاع النقل البحري على مجموع المبادلات التجارية الجزائرية على غرار المبادلات التجارية العالمية نظرا للموقع الجيوسياسي الذي تحظى به الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط، ما سمح لها بالاستخدام الواسع للتجارة البحرية في أغلب التعاملات التجارية السلعية.

2.1.1. متغير الأداء اللوجستي والمعبر عنه بمؤشر بعبء الاجراءات الجمركية، له أثر طردي ومعنوي على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى 5 %، وهو ما يتناسب مع المفهوم الأدبي للنظرة الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك: بسياسات الدولة الجمركية الفاعلة المتخذة المتشددة في مرافقتها لأداة الإنتاج الوطني في إطار تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز لمهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة نظرا لهشاشة البنية الاقتصادية الداخلية وعدم قدرتها على المنافسة العالمية.

3.1.1. وجود أثر عكسي ومعنوي عند مستوى 5 %، لسعر الصرف الحقيقي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يتوافق مع المنطق النظري الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك: بانتهاج الدولة الجزائرية للسياسات النقدية في إطار ترقية صادراتها الغير نفطية فمن خلال انخفاض سعر الصرف سواء بانخفاض قيمة العملة أو بتقنية تخفيض قيمة العملة يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الغير نفطية، وبالتالي تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، مما يدفع الفرد في داخل البلد من التحلي على السلع المستوردة والتوجه نحو مثلتها من الإنتاج المحلي، في مقابل إقبال الغير مقيمين على السلع الوطنية لتنافسية أسعارها.

4.1.1. وجود أثر عكسي ومعنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى 5 %، وهو ما يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن إيعاز عدم أثر الحرية الاقتصادية على الصادرات الغير نفطية بالإيجاب في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى العديد من الأسباب التي حالت دون إيجاد بيئة تنافسية استثمارية جاذبة في الجزائر للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، من شأنها تفعيل الآلة الإنتاجية لتسريع الوتيرة الإنمائية من خلال الصادرات الغير نفطية من بين العوائق نجد: البيروقراطية الإدارية وضعف آلة القانون والقضاء أمام التدخلات السياسية والاجتماعية، معدلات ضرائب مرتفعة ملقاة على عاتق الأفراد والشركات، القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للاستثمارات الديناميكية، قطاع مالي لا يزال تحت سيطرة البنوك العامة، بيئة ريادة الأعمال غير الفعالة وسوق العمل الجامد، والفساد السياسي والإداري كل ذلك يقوض مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

5.1.1. وجود أثر طردي ومعنوي لمؤشر العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى 5 %، يمكن تفسير ذلك بأنه يزداد التوسع في الصادرات خارج قطاع المحروقات كلما أتاحت فرص للعمالة في قطاعي الزراعة والصناعة أكثر، فالزيادة في معدل التوظيف تعني الزيادة في الناتج، والزيادة في الناتج تولد الزيادة في الدخل ومنه في الادخار أو في الاستثمار أو في كليهما، وما يترتب عليهما من زيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2.1. في الأجل القصير، تم التأكيد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل من خلال معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ ، فقد جاءت هذه الأخيرة سالبة (-0.883049) ومعنوية (عند مستوى معنوية 1%)، وهي تعني أنّ الانحرافات التي تحصل في الأجل القريب تصحح اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها، ومن جهة أخرى فإن قيمة معلمة تصحيح الخطأ تُشير إلى سرعة تأثير مؤشرات الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فقد تبين ذلك أن عند حدوث صدمة على مؤشرات الأداء اللوجستي بوحدة واحدة سيدوم أثرها على معدلات الصادرات خارج قطاع المحروقات مدة 14 شهرا تقريباً باتجاه قيمته التوازنية.

2. نتائج الدراسة القياسية في السعودية: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة لحالة السعودية هي:
1.2. بالنسبة لتأثير متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع ألا وهو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل للسعودية خلال فترة الدراسة، أظهرت أن:

1.1.2. الأداء اللوجستي والمعبر عنه بمؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم له أثر طردي ومعنوي عند مستوى 5% على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية، وما هذا إلا دليل على اهتمام المملكة الشديد باستثمار تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية بشكل كبير ومستهدف لترقية الصادرات الغير نفطية، فمنذ القدم وإلى غاية وقتنا الحالي والمملكة تبذل جهود جبارة في سبيل تطوير النقل متعدد الوسائط خاصة الشحن البحري وتشديد وبناء المعابر والممرات والموانئ وغيره من البنى التحتية الصلبة. ففوة حركة التجارة العالمية بالموانئ السعودية على رأسها ميناء جدة الإسلامي باعتباره الميناء الأول على ساحل البحر الأحمر في التجارة البحرية العابرة ومسافنة الحاويات والبضائع، يعزز الكفاءة التشغيلية، والربط الملاحي بين المملكة والعالم، تماشيًا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي ومحور ربط القارات الثلاث.

2.1.2. الأداء اللوجستي والمعبر عنه بمؤشر عبء الإجراءات الجمركية ليس له أثر معنوي على الصادرات خارج قطاع المحروقات عند مستوى 5% على الرغم من أنه ظهر له علاقة مع المتغير التابع طردية، لم تساير هذه النتيجة المنطق النظري الاقتصادي، يمكن إيعاز ما توصلنا له كتخمين يحتمل الصحة والخطأ إلى عدم مصداقية بيانات المؤشر مثلًا لأنها كانت كلها مقارنة للحد الأعلى له المعبر عن فعاليته، أو إلى نقص العوائد التي أصابت الخزينة العمومية للمملكة بسبب الأزمات المتكررة التي شهدتها فترة الدراسة، خاصة أزمة الكوفيد 19 التي كان لها الأثر الأكبر على الاقتصاد والتنمية السعودية وعلى فعالية متغيرة عبء الإجراءات الجمركية، مع ما متعارف عنه من ترك الأزمات الكبيرة لحالات الكساد والركود للاقتصاديات الأكثر انفتاحا خاصة الذي يستمر من 2 إلى 4 سنوات على الأقل، ما ينعكس ذلك بالضرورة على القطاع الحقيقي مسببا سلسلة من الآثار السلبية من خلال انخفاض معدل الاستثمار وعطل الدورة الإنتاجية ما يخفض من التصدير ويلحق الخسائر بالصناديق السيادية لتلك الدول وتأجيل بعض المشروعات الاستثمارية خاصة الكبيرة وتقليص حجم العمالة وما له من آثار سلبية.

3.1.2. وجود أثر عكسي ومعنوي عند مستوى 5 % لمؤشر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يساير منطق النظرية الاقتصادية، يمكن تفسير ذلك: بالآليات النقدية المتخذة من قبل الحكومة السعودية باستخدام هاته التقنية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي بغية تمكين القاعدة التنافسية الاستثمارية والإنتاجية وما ينجر عن ذلك من حركة تجارية حقيقية تضمن الاستدامة التنموية في المملكة على غرار التزام مؤسسة النقد العربي السعودية باعتماد تثبيت سياسة سعر صرفها الرسمي بالدولار الأمريكي منذ أكثر من ثلاثة عقود كخيار استراتيجي مهم للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد، مما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات ورفع قدرة القطاع الخاص على التخطيط للمشاريع الاستثمارية في ظل وضوح الرؤية المستقبلية، ما يعود ذلك بالإيجاب على التنمية الاقتصادية في البلاد.

4.1.2. وجود أثر طردي ومعنوي عند مستوى 5 % لمؤشر الحرية الاقتصادية على الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويمكن تفسير هذا الأثر الموافق للنظرية الاقتصادية من خلال الاستدلال بالتقدم الحرز في معالجة الفساد والكفاءة التنظيمية في السنوات الأخيرة بشكل عام فعلى الرغم من أنه لا تزال الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية متواضعة، إلا أن مستويات الحرية النقدية وحرية الاستثمار وحقوق الملكية متوسطة في أحسن الأحوال، إلى جانب التأثيرات السياسية على النظام القضائي، البيروقراطية وانعدام الشفافية يجدان من حرية الاستثمار وما لذلك من أثر على مرونة سيرورة الآلة الإنتاجية وتعطيل لفعالية الوتيرة الإنمائية من خلال معوقات الراجح بأن الاقتصاد السعودي أصبح في غنى عنها نظرا لصلابة بنيته مقارنة مع اقتصاديات نامية أخرى.

5.1.2. وجود أثر طردي ومعنوي عند مستوى معنوية 10 % لمؤشر العاملين في قطاعي الزراعة والصناعة على الصادرات خارج قطاع المحروقات مسايرة لمفهوم منطق النظرية الاقتصادية، يمكن تفسير الأثر لهذا المؤشر على المتغير التابع بجهود المملكة المبذولة في الاستثمار الأمثل لتشغيل اليد العاملة المؤهلة في القطاعات الإنتاجية، فالزيادة في معدلات التوظيف ينتج عنها زيادة في النواتج ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد والالتجاء إلى التصدير، وما يترتب عن ذلك من دخول للعملة الأجنبية واحتفاظ بالعملة الوطنية وما ينتج عن ذلك من توازنات في الموازين والموازنات الحكومية وقضاء على الاستدانة الخارجية، وتجميع مدخرات وإنفاقها على الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية التي من خلالها تزداد نسبة امتصاص اليد العاملة عن العمل، إلى جانب الاحتفاظ ببعض المدخرات في الصناديق السيادية للدولة لأوقات الحاجة، فعلى كل الدول أن تحسن استخدام إدارة هاته الآلية (الصناديق السيادية) وخاصة الدول النفطية التي تعاني من شدة الحساسية لمتقلبات الأوضاع الاقتصادية المالية والنقدية المحيطة.

2.2. في الأجل القصير ومن خلال معلمة حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) لنموذج السعودية فقد تحقق فيها الشرطين الأساسين بأنها سالبة ومعنوية، حيث قدرت هذه المعلمة بـ (1.090082 -) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، فضلا عن هذا فإنها تعكس سرعة التعديل لإعادة توازن النموذج في الأجل الطويل، حيث أن اختلالات الصادرات غير النفطية يتم تصحيحها بنسبة 91.73% خلال كل فترة (t) نظير اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1)، أي تستغرق ما يقارب 11 شهرا (1.13249=0.140764/1) باتجاه قيمته التوازنية، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات التفسيرية.

ثانيا. نتائج اختبار الفرضيات:

على إثر النتائج المستخلصة من الدراسة تشكلت لدينا رؤية واضحة حول تباين أثر الأداء اللوجستي بين الجزائر والسعودية على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة (من الربع الأول لسنة 2007 إلى الربع الرابع لسنة 2023)، ومنه يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات الفرعية المقترحة في هذه الدراسة كما يلي:

➤ الفرضية الأولى: لجودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم أثر طردي على نمو الصادرات

خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الأجل الطويل: وهي فرضية صحيحة، حيث تم إثباتها من خلال مخرجات تقدير النموذج القياسي، حيث تم التوصل إلى أن مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، كما أظهرت ذات النتائج وجود علاقة طردية تربطه مع الصادرات غير النفطية، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 0.34، وهذا يعني أن أي زيادة في مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 0.34%.

➤ الفرضية الثانية: تخلف جودة مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم أثر إيجابي على نمو

الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل: لقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أكدت نتائج نموذج السعودية إلى أن مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم في الأجل الطويل له أثر طردي ومعنوي على الصادرات غير النفطية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل انحداره 3.18، وهذا يعني أن أي زيادة في مؤشر الربط بالشحن البحري المنتظم بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 3.18%.

➤ الفرضية الثالثة: تؤدي زيادة فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الأجل الطويل إلى زيادة نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر: أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فحسب نتائج تقدير نموذج الجزائر تبين أن زيادة فعالية مؤشر عبء الإجراءات الجمركية في الأجل الطويل لها أثر طردي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5% على الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت قيمة معلمة مؤشر عبء الإجراءات الجمركية بـ 0.28، وهو ما يعني أن أي زيادة في المتغير الأول بنسبة 1% ستصاحبه زيادة في المتغير الثاني بنسبة 0.28%.

➤ الفرضية الرابعة: لمؤشر عبء الإجراءات الجمركية الفعال أثر ايجابي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية خلال الأجل الطويل: أثبتت الدراسة نفي هذه الفرضية، حيث تبين لنا من خلال مخرجات نتائج التقدير للنموذج القياسي المعبر عن أثر الأداء اللوجستي على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في السعودية بأن مؤشر عبء الإجراءات الجمركية ليس له تأثير معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic، في حين أن العلاقة بينه وبين الصادرات غير النفطية جاءت طردية، حيث أن زيادة هذا المؤشر بنسبة 01% سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الصادرات غير النفطية بنسبة 0.05%.

➤ الفرضية الخامسة: تستجيب الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بشكل أسرع من السعودية عند حدوث صدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي خلال الأجل القصير: نفت الدراسة صحة هذه الفرضية بناء على نموذج اختبار سرعة تصحيح الخطأ بأن إذا حدثت صدمة في مؤشرات الأداء اللوجستي بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على وضع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر مدة أقصاها تقريباً أربعة عشرة (14 شهرا) وفي السعودية مدة أقصاها احدا عشرة (11 شهرا) تقريبا حتى ترجع إلى وضعها التوازني والطبيعي، بمعنى أن سرعة أثر مؤشرات الأداء اللوجستي على الصادرات خارج قطاع المحروقات في كلا الدولتين جاءت متقاربة جدا.

ثالثا. توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، نختار بأن نقدم التوصيات الآتية:

1. الاستفادة من تجارب دول سابقة رائدة في مجال اللوجستيك وسلاسل التوريد والإمداد العالمية والاستدلال بمسيرتها التنموية.

2. استثمار العوائد النفطية في إيجاد مشاريع إنتاجية حقيقية مثمرة توفر بنية اقتصادية متينة وصلبة تكون أكثر صرامة في مواجهة الأزمات المتكررة.

3. دعم الدول النفطية في بداية مسيرة تحولها الاقتصادي في إطار تشجيع التنوع الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية المستدامة لسياسة إحلال الواردات جزئيا أو كليا باستيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات المصنوعة بالمواد المحلية كاستراتيجية صناعية بديلة.

3. إستغلال الموقع الجيوسياسي الذي تزخر به البلدين في تطوير خدمات الشحن والنقل البحري المنتظم والربط الملاحي الشنائي، والعمل على إيجاد موانئ بحرية ذات جودة وكفاءة عالية تعزز الكفاءة التشغيلية للتجارة البحرية العابرة ومسافنة الحاويات والبضائع لما لهذه الوساطة من دور في تحريك دواليب التجارة العالمية.

4. ترشيد استخدام التدابير والسياسات الاقتصادية الكلية والجدية في تنفيذها وتصحيح مسارها بما يتلاءم مع ديناميكية الأوضاع الاقتصادية الدولية والوطنية، تهدف خاصة إلى تقويم اختلالات التوازن في القطاع الخارجي للدولة.

5. تحسين الكفاءة التنظيمية والتشريعية ومحاربة الفساد وسوء التسيير الإداري وغيره من العوائق التي تحول دون إيجاد بيئة تنافسية استثمارية جاذبة ومشجعة للاستثمارات خاصة الأجنبية، تسمح بالتنوع الاقتصادي وتحقق تنمية في البلاد.

6. تعميم استخدام الإنترنت والاهتمام بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الاقتصاد الرقمي، الإلكترونيات وإدارة المعرفة.

رابعا. آفاق الدراسة:

إلى جانب إعادة إشكالية الدراسة التي بين أيدينا في عينات أخرى، مثل (دول منظمة الأقطار المصدرة للبتروال OPEC، أو لمجموعة دول نفطية مختارة) وفق نماذج قياسية حتما تكون مغايرة وفترات زمنية مختلفة، نفتح أفق أخرى بإقتراح بعض المواضيع المشابهة مثل:

1. معالجة موضوع: الأثر الوسيط للأداء اللوجستي في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. معالجة موضوع: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تدابير وآليات تيسير التجارة لتشجيع التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. محمد عبد العليم صابر، إدارة اللوجستيات (الشراء-التخزين-التوزيع)، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق، الإسكندرية (مصر)، 2014.
2. محمد محمود أبو خشبة، إدارة سلسلة التوريد-مدخل الوظائف اللوجستية-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013.
3. طارق محمد بدر الدين، فتحي محمد إبراهيم ومحمد أمين حفني، الأنشطة اللوجستية والسمات الشخصية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 2013.
4. ثابت عبد الرحمان إدريس، مقدمة في إدارة الأعمال اللوجستية -الإمداد والتوزيع المادي- الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003/2002.
5. نihal فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، إدارة اللوجستيات، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2005/2004.
6. مجبل رفيق مرجان، ميس حسين العميدي، اللوجستك العكسي وحماية البيئة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة 01، 2018.

المقالات العلمية:

1. احمد نصير ونذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، 2019.
2. أمجد إبراهيم آدم محمد وإيناس جعفر عبد الرحيم عثمان، أثر إنظام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، (مصر)، المجلد 49، العدد 04، ديسمبر 2019.
3. أمينة بورطال، تفعيل لوجستيات الموانئ الجافة نظام النقل من الباب إلى الباب، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدينة (الجزائر)، المجلد 06، العدد 01، 15 جانفي 2020.
4. بشار نبيل الملا، رياض إسماعيل رياض ومحمود محمد عبد الرزاق عنبر، الأهمية الاقتصادية للخدمات اللوجستية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان (مصر)، المجلد 02، العدد 02، جانفي 2021.
5. جهيدة العياطي ومحمد بن عزة، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، تندوف (الجزائر)، المجلد 02، العدد 01، 15 جوان 2018.
6. خالد صلاح الدين طه محمود، تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطلات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كفايت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015/01/01 إلى 2018/06/20، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية (مصر)، المجلد 06، العدد 21، 03 أكتوبر 2018.
7. خالد هاشم عبد الحميد، لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، القاهرة، 2020.
8. خليفة خالد، عقبة عبد اللاوي ولطفي مخزومي، أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي-أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح بورقلة (الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 10 ديسمبر 2020.
9. خليفة خالد، نبيل قطاف وعقبة عبد اللاوي، دراسة تحليلية مقارنة لأداء مؤشرات تيسير التجارة في السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، المجلد 13، العدد 01، 16 ديسمبر 2021.
10. رحيمة سمارة، صبرين زعموم وفاطمة الزهرة بن الصغير، التأمين البحري ودوره في تطوير التجارة الخارجية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي تسي بتيسة (الجزائر)، المجلد 03، العدد 02، 15 جويلية 2020.
11. رياض ريمي والسعيد بوشول، دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لدول المينا، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، المجلد 17، العدد 3، 31 ديسمبر 2020.

12. نوال زبشي ورشيد يوسف، دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، المجلد 08، العدد 15، ديسمبر 2018.
13. السعيد بوشول، رمي رياض وحميداتو محمد الناصر، دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، المجلد 14، العدد 01، 29 ماي 2020.
14. سفيان بوزيد ويتول بن رحو، البنى التحتية للموانئ البحرية في دول شمال إفريقيا، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي (الجزائر)، المجلد 02، العدد 06، 15 ديسمبر 2021.
15. عائشة عزوز وزاهية توام، مؤشر الأداء اللوجستي ومساهمته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة حالة الدول العربية، كتاب جماعي ذو تقييم دولي حول: المؤسسات التصديرية لإقتصاديات الدول العربية الواقع والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، نوفمبر 2020.
16. عبد الحكيم قلوب، بن إبراهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016-2030)، مقال منشور بمجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، المجلد 09، العدد 01، 30 جوان 2020.
17. عبد القادر روشو، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد19" دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030)، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، (الجزائر)، المجلد 12، العدد 03، 02 أوت 2021.
18. عطية خمخام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19، مقال منشور بمجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف (الجزائر)، المجلد 07، العدد 02، 20 جانفي 2021.
19. علي جواد، احمد هدروق، اختبارات جذر الوحدة الانكسارات الهيكلية: دراسة تطبيقية على سلسلة سعر البترول، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، ديسمبر 2022.
20. عمر عبدالله محمد، مصطفى محمود مهدي وفؤاد فرحان حسين، قياس وتحليل أثر مؤشر الأداء اللوجستي في التجارة الخارجية العالمية لبلدان مختارة، مجلة الكووت للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة واسط، الكووت (العراق)، المجلد 13، العدد 40، جوان 2021.
21. عمر قريد وسناء خليل، تقييم قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، المجلد 11، العدد 01، 12 أفريل 2022.
22. فايزة لقرع وعبد العزيز طيبة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف (الجزائر)، المجلد 15، العدد 01، 05 مارس 2019.
23. كمال عكريش، عبد الجليل جميل، نمذجة قياسية لمحددات الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجلاي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 11، العدد 11، 31 ديسمبر 2015.
24. لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010.2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، المجلد 08، العدد 02، 2020.
25. محمد صراوي، أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر) المجلد 15، العدد 02، 07 جويلية 2021.
26. محمد غريب ووحيد حلمي، الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030، المملكة العربية السعودية نموذجاً، مقال منشور بالدار المصرية اللبنانية بالقاهرة (مصر)، الطبعة 01، 2018.
27. محمد لمن خلط كيجل وعبد المجيد تيموي، أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2018-2010)، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة الجلاي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد 09، العدد 01، 31 جانفي 2022.

قائمة المصادر والمراجع

28. محمد لمن خلط كبحل وعبد المجيد تيمواوي، أثر ديناميكية شبكة النقل البحري المنتظم على نمو تجارة إعادة التصدير: دراسة قياسية لمجموعة من الدول للفترة (2012-2019)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، المجلد 05، العدد 02، 31 مارس 2022.
29. نبيلة عرقوب، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الخلفة (الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، 01 أبريل 2011.
30. الهادي عثمان، أحمد تجاني هيشر، عبدالله بن الضب، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، المجلد 01، العدد 01، 31 ديسمبر 2015.
31. هبة الله محمد أحمد اسماعيل، أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال (مصر)، المجلد 35، العدد 01 "متخصص في العلوم الاقتصادية"، 01 مارس 2021.
32. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مقال منشور بمجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف (مصر)، المجلد 02، العدد 05، جانفي 2020.
33. همال فريدة، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "العدد الاقتصادي"، جامعة زيان عاشور، الخلفة (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، 01 ماي 2018.

رسائل وأطروحات:

1. أحمد الفريح، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على السوق المالية السعودي، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.
2. حياة رصاع، أثر دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية" دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران (الجزائر)، 2019.
3. حياة عثمان، انعكاس هيكله القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 20 فيفري 2022.
4. خليفة خالد، تدابير تيسير التجارة وأثرها على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات النامية للفترة (2012-2018)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم التجارية، تخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 25 جويلية 2021.
5. سالي عبدالله أحمد حميدة، أثر إحلال الواردات وترقية الصادرات على النشاط الاقتصادي في السودان، دراسة تطبيقية على شركة حيايد للسيارات المحدودة (2001-2015)، رسالة لنيل درجة ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزيرة (السودان)، 2018.
6. عبد الحكيم قلوب، دور تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة " 1993-2020"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، نوقشت وأجيزت علنا 11 ماي 2022.
7. عطاء الله بن طيرش، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في تخصص التجارة الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2016-2017.
8. فطيمة لبعل، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2016-2017.
9. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران (الجزائر)، نوقشت يوم 14 ماي 2014.

10. وفاء رضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة (1999-2018)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، 16 ديسمبر 2020.

التقارير:

1. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة التاسعة عشرة، أداء اللوجستيات في المنطقة العربية، بيروت (لبنان)، 28/26 نوفمبر 2018.
2. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لجنة النقل واللوجستيات، الدورة الثامنة عشرة، مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته، الدورة الثامنة عشرة، بيروت (لبنان)، 21/20 ديسمبر 2017.
3. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022.
4. البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2021.
5. تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.
6. تقارير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات حسب التصنيف التجاري الدولي للمملكة العربية السعودية.
7. تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة، فصل إحصائيات القطاع الحقيقي "الصادرات والواردات".
8. الجمارك الجزائرية، إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، تقرير سنوي 2020.
9. الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أبو ضبي (الإمارات العربية المتحدة)، أوت 2020.
10. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، 2011.
11. مركز الاتصال الموحد، قطاع دعم الأعمال، مرصد قطاع دعم الأعمال، التقرير الاقتصادي، غرفة الرياض (السعودية)، 2019، ص: 65.
12. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2019.
13. وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير خطة التنمية الثامنة (2005-2009) (الفصل الثاني)، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ص: 33-30.
14. وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، المملكة العربية السعودية، 2015-2019، ص ص: 8-9.
15. وزارة الاقتصاد والتخطيط، خالد بن محمد القصبي، تقرير خطة التنمية التاسعة (2010-2014)، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، من مقدمة التقرير.

16. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة البحرية لعام 2018، نيويورك، 2018.

https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2018_ar.pdf

17. وزارة النقل والخدمات اللوجستية، منجزات منظومة النقل والخدمات اللوجستية 2020-2021، ص: 17

<https://mot.gov.sa/ar/AboutUs/Documents/%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84%202021.pdf>

المحاضرات والملتقيات:

1. إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول، مداخلة بالملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، جامعة 08 ماي 1945 بقالة (الجزائر)، 25 و 26 أفريل 2017.
2. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد، الطبعة 01، 2011.
3. نجلاء هراقمي، نعيمة بارك وخالد مدخل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر. الواقع والمأمول. مداخلة بالملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، 02 و 03 ديسمبر 2019.

كلمة مراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 39، 2004، ص ص: 04-05.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 58، 1996، ص ص: 09-10.

المواقع الإلكترونية:

1. مدرسة التداول، يوسف أحمد، دليلك الشامل للتعرف على الاقتصاد السعودي وأهم مقوماته، 12 سبتمبر 2020، آخر تحديث 24 جانفي 2022، تاريخ الاطلاع 14 أوت 2022، على الساعة: 16:51،
<https://tadawulschool.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A>
2. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، آخر تعديل 14 ماي 2023، تاريخ الاطلاع 15 جويلية 2023 على الساعة 18:13،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9_2030
3. مدونة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 15 ماي 2023، على الساعة 17:41، متاح على الرابط
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>
4. هشام حنضل عبد الباقي، الآثار الاقتصادية على الأزمة العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة النهضة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مصر)، المجلد 11، العدد 01، 31 جانفي 2010. أكاديميا العربية، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2023، على الساعة: 08:58،
<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-248461-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84>
5. الشرق الأوسط، صحيفة العرب الأولى، تقلبات أسعار النفط... تاريخ طويل من التجارب، آخر تحديث 10 ديسمبر 2014، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2023، على الساعة: 19:33، متاح على الرابط
<https://aawsat.com/home/article/239746/%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8>
6. اتحاد المصارف العربية، تاريخ الاطلاع 17 ماي 2023، على الساعة 13:10، متاح على الرابط
<https://uabonline.org/ar/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83-%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7>
7. العربي الجديد، حمزة كحال، خلافات الجزائر وفرنسا... تصعيد يهدد مبادلات تجارية بمليارات الدولارات، 15 أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 19:47، متاح على الرابط
<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>
8. العربية Independent، علي يحيى، الجزائر تجدد حلقاتها بالتقارب مع إيطاليا، 06 ديسمبر 2020، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 22:06،
متاح على الرابط
<https://www.independentarabia.com/node/174651/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6-%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF->

9. السياسة، دولي، أخبار تحليلية، الصين تغلب معادلة النفوذ بالجزائر (تحليل)، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2023، على الساعة: 23:46.
متاح على الرابط
<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2603659>
10. موقع الخليج أونلاين، سلمى حداد، اليابان ودول الخليج. علاقات تاريخية الاقتصاد عمودها، 18 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: 23 ماي 2023، على الساعة: 15:30، متاح على الرابط
<https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%AA%D9%87%D8%A7>
11. تقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات بالسعودية لكل سنوات الدراسة، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2022
<https://www.stats.gov.sa/ar/211>
12. تقارير منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك) حسب سنوات الدراسة، إلا سنة 2007 من أخبار الجزيرة، مقال بعنوان أسعار النفط خلال أربعة عقود آجلة، بتاريخ 17 أفريل 2008، تاريخ الاطلاع 16 ماي 2023، على الساعة 12:53
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2008/4/17/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF>
13. وزارة النقل والخدمات اللوجستية، نمو قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة إلى 57.4 مليار ريال بحلول عام 2030، 24 ماي 2023، تاريخ الاطلاع: 17 جويلية 2023 على الساعة 15:50، متاح على الرابط
<https://www.pnewsire.com/ae/ar/news-releases/-----57-4-----2030--301833334.html>
14. تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، إحصائيات ربع سنوية، متاحة على الرابط:
<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>
15. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاحة على الرابط:
<https://www.ceicdata.com/en/algeria/transportation/dz-quality-of-port-infrastructure-wef-1extremely-underdeveloped-to-7well-developed-and-efficient-by-international-standards>
16. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط
https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en
17. مؤسسة التراث 2023، متاح على الرابط
<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916>
18. المنارة للاستشارات، ما لا تعرفه عن برنامج EVIEWS للتحليل الإحصائي، تاريخ الاطلاع: 08 أوت 2023 على الساعة 09:50
<https://www.manaraa.com/post/5383/%D9%85%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-EVIEWS-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A->
19. مدونة سلطان علي أحمد نمران، التمهيد الاسي Exponential Smoothing، 06 جويلية 2021، تاريخ الاطلاع: 10 أوت 2023 على الساعة 14:38

<https://portal.arid.my/18117/Posts/Details/95a416cd-0e9b-4742-834d-4025b40a74e2?t=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%8A-Exponential-Smoothing>

20. صحيفة سبق الإلكترونية، بطاقة استيعابية تبلغ 24,346 حاوية قياسية.. وصول أكبر سفينة حاويات في تاريخ الموانئ السعودية، 31 جويلية 2023، تاريخ الاطلاع 02 سبتمبر 2023 على الساعة 35: 22 <https://sabq.org/business/onunweki9b>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:



books:

1. John D. Leverdis, Time Series Econometrics (Learning through Replication) , Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2018.
2. Dickey, D.A. and W.A. Fuller , "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Econometrica, 49,1981.



scientific articles

1. Imad Ait Lhassan, Manal Ezekari, Mahmoud Belamhitou and Ikram El Hachimi, The effect of logistics performance determinants on export performance, International Journal Of Research In Business And Social Science, VOL: 11, NO: 5, 22 June 2022.
2. Malk Almalki and Mohammed Alkahtani, Allocation of Regional Logistics Hubs and Assessing Their Contribution to Saudi Arabia's Logistics Performance Index Ranking, <https://www.mdpi.com/journal/sustainability>, VOL: 14, NO: 12,19 June 2022.
3. Azmat GANI, The Logistics Performance Effect in International Trade, The Asian Journal of Shipping and Logistics, Journal homepage: www.elsevier.com/locate/ajsl, VOL:33, NO: 04, 2017.
4. Anugrah Martua Raja, Marselina Djayasinga, Neli Aida, Logistics Performance Dimensions of Customs Clearance Efficiency and Export in ASEAN Economy, Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal), www.bircu-journal.com/index.php/birci VOL: 5, NO: 1, February 2022.
5. Jayathilaka R, Jayawardhana C, Embogama N, Jayasooriya S, Karunarathna N, Gamage T, Gross domestic product and logistics performance index drive the world trade: A study based on all continents, PLOS ONE | <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0264474> , 3 March 2022.
6. Yugang HE, Baek-Ryul CHOI, Renhong WU and Yinhui WANG, International Logistics: Does It Matter in Foreign Trade? , Journal of Asian Finance , Economics and Business, korea, Vol: 8, No: 2 , January 08, 2021.
7. João Gilberto, Pedro Sanches , José António and Rodrigo Carlo Toloi, The Impact of Logistics Performance on Argentina, Brazil, and the US Soybean Exports from 2012 to 2018: A Gravity Model Approach , Article , Agriculture, VOL: 10, NO: 8, 2020.
8. Rui Liang and Ziyang Liu, Port Infrastructure Connectivity, Logistics Performance and Seaborne Trade on Economic Growth: An Empirical Analysis on “21st-Century Maritime Silk Road”, Journal of Coastal Research, Coconut Creek, Florida, Special Issue , NO: 106, 2020, p p:319-324
9. Ünal ToEngür, Kemal Türkcian and Seda Ekmen zçelik, Logistics performance and export variety: Evidence from Turkey, journal homepage, VOL: 20, NO: 3, September 2020.
10. Sandra Luttermann and Herbert Kotzab , The impact of logistics performance on exports, imports and foreign direct investment , World Review of Intermodal Transportation Research, VOL: 9, NO: 1 , 29 March 2020.
11. Tesfaye Takele , The relevance of coordinated regional trade logistics for the implementation of regional free trade area of Africa , Journal of Transport and Supply Chain Management VOL:13, 27 March 2019.
12. Chor Foon Tang and Salah Abosedra, Logistics performance, exports, and growth: Evidence from Asian economies , Research in Transportation Economics journal homepage: www.elsevier.com/locate/retrec, VOL:78, 29 August 2019.
13. Tahar Ammar Jouili, Impact of Seaport Infrastructure, Logistics Performance, and Shipping Connectivity on Merchandise Exports , Ijcsns International Journal of Computer Science and Network Security, VOL:19, No:5, May 2019.
14. Ling Wang and Chang Hwan Choi, How logistics performance promote the international trade volume? A comparative analysis of developing and developed countries Int. J. Logistics Economics and Globalisation, VOL: 7, NO: 1, 08 March 2018.

15. Tilo F. Halaszovich and Aseem Kinra, The impact of distance, national transportation systems and logistics performance on FDI and international trade patterns: Results from Asian global value chains, Transport Policy, <https://doi.org/10.1016/j.tranpol.2018.09.003>, VOL: 98, November 2020, p-p: 35-47.
16. Jafar Rezaei, Wilco S. van Roekel and Lori Tavasszy, Measuring the relative importance of the logistics performance index indicators using Best Worst Method , journal homepage, www.elsevier.com/locate/tranpol, VOL: 68, 2018.
17. Martí Selva, and Puertas Medina The importance of export logistics and trade costs in emerging countries. Maritime Economics and Logistics, 2015.
18. Luisa Martí, Rosa Puertas and Leandro García, The importance of the Logistics Performance Index in international trade , <https://www.researchgate.net/publication/316665985>, VOL: 3, NO: 6, January 2014.
19. Jushan Bai & Pierre Perron, Computation And Analysis Of Multiple Structural Change Models, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, jan 2003, Vol:18, Issue: 01, P:01.
20. ushan Bai & Pierre Perron 'Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes'Econometrica 'The Econometric Society 'Cleveland 'united states 'jan '1998 Vol: '66 N '01 :°P :.49
21. PESARAN M. HASHEM , SHIN YONGCHEOL , RICHARD J , SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS ", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 2001.

Reports

1. BANQUE D'ALGERIE: STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992 – 2020, Juin 2022.

الملاحق



الملاحق

أولاً: ملاحق نموذج الجزائر

الملحق رقم 01: نتائج اختبار التنبؤ لمتغيرات نموذج الجزائر وفق طريقة التمهيد الأسّي

1. متغير الصادرات غير النفطية ONX

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر- المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double																																																
Holt-Winters - Multiplicative																																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:25 Sample: 2007Q1 2022Q3 Included observations: 63 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: NOX Forecast Series: NOXHWM</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.6200</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>1.654042</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.162033</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>1.393199</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.011036</td> </tr> <tr> <td>Seasonals:</td> <td>2021Q4</td> <td>1.015757</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q1</td> <td>1.021956</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q2</td> <td>1.000702</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q3</td> <td>0.961585</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.6200		Beta	0.0000		Gamma	0.0000	Sum of Squared Residuals		1.654042	Root Mean Squared Error		0.162033	End of Period Levels:	Mean	1.393199		Trend	0.011036	Seasonals:	2021Q4	1.015757		2022Q1	1.021956		2022Q2	1.000702		2022Q3	0.961585	<p>Date: 08/02/23 Time: 17:20 Sample: 2007Q1 2022Q3 Included observations: 63 Method: Double Exponential Original Series: NOX Forecast Series: NOXDOUBLE</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.2980</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>1.768178</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.167530</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>1.442149</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.089471</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.2980	Sum of Squared Residuals		1.768178	Root Mean Squared Error		0.167530	End of Period Levels:	Mean	1.442149		Trend	0.089471
Parameters:	Alpha	0.6200																																															
	Beta	0.0000																																															
	Gamma	0.0000																																															
Sum of Squared Residuals		1.654042																																															
Root Mean Squared Error		0.162033																																															
End of Period Levels:	Mean	1.393199																																															
	Trend	0.011036																																															
Seasonals:	2021Q4	1.015757																																															
	2022Q1	1.021956																																															
	2022Q2	1.000702																																															
	2022Q3	0.961585																																															
Parameters:	Alpha	0.2980																																															
Sum of Squared Residuals		1.768178																																															
Root Mean Squared Error		0.167530																																															
End of Period Levels:	Mean	1.442149																																															
	Trend	0.089471																																															

طريقة التمهيد الأسّي لهولت ووينتر-التجميعي																																	
Holt-Winters Additive Seasonal																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:23 Sample: 2007Q1 2022Q3 Included observations: 63 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: NOX Forecast Series: NOXHWADD</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.6300</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>1.641408</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.161413</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>1.371541</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.011036</td> </tr> <tr> <td>Seasonals:</td> <td>2021Q4</td> <td>0.004780</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q1</td> <td>0.009487</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q2</td> <td>-0.002549</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2022Q3</td> <td>-0.011718</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.6300		Beta	0.0000		Gamma	0.0000	Sum of Squared Residuals		1.641408	Root Mean Squared Error		0.161413	End of Period Levels:	Mean	1.371541		Trend	0.011036	Seasonals:	2021Q4	0.004780		2022Q1	0.009487		2022Q2	-0.002549		2022Q3	-0.011718
Parameters:	Alpha	0.6300																															
	Beta	0.0000																															
	Gamma	0.0000																															
Sum of Squared Residuals		1.641408																															
Root Mean Squared Error		0.161413																															
End of Period Levels:	Mean	1.371541																															
	Trend	0.011036																															
Seasonals:	2021Q4	0.004780																															
	2022Q1	0.009487																															
	2022Q2	-0.002549																															
	2022Q3	-0.011718																															

2. متغير الربط بالشحن البحري المنتظم LSCI

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double
Holt-Winters - Multiplicative	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:41 Sample: 2007Q1 2023Q2 Included observations: 66 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: LSCI01 Forecast Series: LSCIHWM</p> <hr/> <p>Parameters: Alpha 0.7500 Beta 0.0000 Gamma 0.0000 Sum of Squared Residuals 27.77403 Root Mean Squared Error 0.648705</p> <hr/> <p>End of Period Levels: Mean 13.23756 Trend 0.046820 Seasonals: 2022Q3 1.008971 2022Q4 0.993981 2023Q1 0.993764 2023Q2 1.003284</p>	<p>Date: 08/02/23 Time: 17:38 Sample: 2007Q1 2023Q2 Included observations: 66 Method: Double Exponential Original Series: LSCI01 Forecast Series: LSCIDOUBLE</p> <hr/> <p>Parameters: Alpha 0.2840 Sum of Squared Residuals 34.23051 Root Mean Squared Error 0.720169</p> <hr/> <p>End of Period Levels: Mean 12.86095 Trend 0.101202</p>

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي
Holt-Winters Additive Seasonal
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:40 Sample: 2007Q1 2023Q2 Included observations: 66 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: LSCI01 Forecast Series: LSCIHWADD</p> <hr/> <p>Parameters: Alpha 0.7500 Beta 0.0000 Gamma 0.0000 Sum of Squared Residuals 27.71507 Root Mean Squared Error 0.648016</p> <hr/> <p>End of Period Levels: Mean 13.25296 Trend 0.046820 Seasonals: 2022Q3 0.101311 2022Q4 -0.065075 2023Q1 -0.053570 2023Q2 0.017333</p>

3. متغير مؤشر عبء الإجراءات الجمركية BCP

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double																																																
Holt-Winters - Multiplicative																																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:50 Sample: 2007Q1 2019Q1 Included observations: 49 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: BCP01 Forecast Series: BCPHWM</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.063853</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.036099</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>3.288398</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.010807</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals: 2018Q2</td> <td>1.000009</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2018Q3</td> <td>0.999233</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2018Q4</td> <td>0.999181</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2019Q1</td> <td>1.001577</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	1.0000		Beta	1.0000		Gamma	0.0000		Sum of Squared Residuals	0.063853		Root Mean Squared Error	0.036099	End of Period Levels:	Mean	3.288398		Trend	0.010807		Seasonals: 2018Q2	1.000009		2018Q3	0.999233		2018Q4	0.999181		2019Q1	1.001577	<p>Date: 08/02/23 Time: 17:46 Sample: 2007Q1 2019Q1 Included observations: 49 Method: Double Exponential Original Series: BCP01 Forecast Series: BCPDOUBLE</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.9990</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.052558</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.032751</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>3.293585</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.018666</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.9990		Sum of Squared Residuals	0.052558		Root Mean Squared Error	0.032751	End of Period Levels:	Mean	3.293585		Trend	0.018666
Parameters:	Alpha	1.0000																																															
	Beta	1.0000																																															
	Gamma	0.0000																																															
	Sum of Squared Residuals	0.063853																																															
	Root Mean Squared Error	0.036099																																															
End of Period Levels:	Mean	3.288398																																															
	Trend	0.010807																																															
	Seasonals: 2018Q2	1.000009																																															
	2018Q3	0.999233																																															
	2018Q4	0.999181																																															
	2019Q1	1.001577																																															
Parameters:	Alpha	0.9990																																															
	Sum of Squared Residuals	0.052558																																															
	Root Mean Squared Error	0.032751																																															
End of Period Levels:	Mean	3.293585																																															
	Trend	0.018666																																															

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي																																	
Holt-Winters Additive Seasonal																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:48 Sample: 2007Q1 2019Q1 Included observations: 49 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: BCP01 Forecast Series: BCPHWADD</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.063771</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.036076</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>3.289803</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.012211</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals: 2018Q2</td> <td>0.000529</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2018Q3</td> <td>-0.001626</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2018Q4</td> <td>-0.002685</td> </tr> <tr> <td></td> <td>2019Q1</td> <td>0.003782</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	1.0000		Beta	1.0000		Gamma	0.0000		Sum of Squared Residuals	0.063771		Root Mean Squared Error	0.036076	End of Period Levels:	Mean	3.289803		Trend	0.012211		Seasonals: 2018Q2	0.000529		2018Q3	-0.001626		2018Q4	-0.002685		2019Q1	0.003782
Parameters:	Alpha	1.0000																															
	Beta	1.0000																															
	Gamma	0.0000																															
	Sum of Squared Residuals	0.063771																															
	Root Mean Squared Error	0.036076																															
End of Period Levels:	Mean	3.289803																															
	Trend	0.012211																															
	Seasonals: 2018Q2	0.000529																															
	2018Q3	-0.001626																															
	2018Q4	-0.002685																															
	2019Q1	0.003782																															

4. متغير سعر الصرف الحقيقي EX

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double
Holt-Winters - Multiplicative	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:58 Sample: 2007Q1 2022Q1 Included observations: 61 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: EX01 Forecast Series: EXHWM</p>	<p>Date: 08/02/23 Time: 17:56 Sample: 2007Q1 2022Q1 Included observations: 61 Method: Double Exponential Original Series: EX01 Forecast Series: EXDOUBLE</p>
<p>Parameters: Alpha 1.0000 Beta 1.0000 Gamma 0.0000 Sum of Squared Residuals 25.32533 Root Mean Squared Error 0.644336</p>	<p>Parameters: Alpha 0.9990 Sum of Squared Residuals 15.50891 Root Mean Squared Error 0.504227</p>
<p>End of Period Levels: Mean 92.29501 Trend 2.180130 Seasonals: 2021Q2 0.999398 2021Q3 1.000331 2021Q4 1.001531 2022Q1 0.998740</p>	<p>End of Period Levels: Mean 92.17867 Trend 1.925381</p>

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي	
Holt-Winters Additive Seasonal	
<p>Date: 08/02/23 Time: 17:57 Sample: 2007Q1 2022Q1 Included observations: 61 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: EX01 Forecast Series: EXHWADD</p>	
<p>Parameters: Alpha 1.0000 Beta 1.0000 Gamma 0.0000 Sum of Squared Residuals 25.33628 Root Mean Squared Error 0.644476</p>	
<p>End of Period Levels: Mean 92.30776 Trend 2.201585 Seasonals: 2021Q2 -0.054739 2021Q3 0.037174 2021Q4 0.146652 2022Q1 -0.129086</p>	

5. متغير الحرية الاقتصادية IEF

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double																																																
Holt-Winters - Multiplicative																																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 18:05 Sample: 2007Q1 2023Q1 Included observations: 65 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: IEF01 Forecast Series: IEFHWM</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>6.375332</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.313181</td> </tr> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>43.20025</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>-0.449204</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals:</td> <td>2022Q2 1.000076</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2022Q3 1.000045</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2022Q4 0.999884</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2023Q1 0.999994</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	1.0000		Beta	1.0000		Gamma	0.0000	Sum of Squared Residuals		6.375332	Root Mean Squared Error		0.313181	End of Period Levels:	Mean	43.20025		Trend	-0.449204		Seasonals:	2022Q2 1.000076			2022Q3 1.000045			2022Q4 0.999884			2023Q1 0.999994	<p>Date: 08/02/23 Time: 18:02 Sample: 2007Q1 2023Q1 Included observations: 65 Method: Double Exponential Original Series: IEF01 Forecast Series: IEFDOUBLE</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.9340</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>17.19512</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.514335</td> </tr> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>43.19953</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>-0.457250</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.9340	Sum of Squared Residuals		17.19512	Root Mean Squared Error		0.514335	End of Period Levels:	Mean	43.19953		Trend	-0.457250
Parameters:	Alpha	1.0000																																															
	Beta	1.0000																																															
	Gamma	0.0000																																															
Sum of Squared Residuals		6.375332																																															
Root Mean Squared Error		0.313181																																															
End of Period Levels:	Mean	43.20025																																															
	Trend	-0.449204																																															
	Seasonals:	2022Q2 1.000076																																															
		2022Q3 1.000045																																															
		2022Q4 0.999884																																															
		2023Q1 0.999994																																															
Parameters:	Alpha	0.9340																																															
Sum of Squared Residuals		17.19512																																															
Root Mean Squared Error		0.514335																																															
End of Period Levels:	Mean	43.19953																																															
	Trend	-0.457250																																															

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي																																	
Holt-Winters Additive Seasonal																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 18:04 Sample: 2007Q1 2023Q1 Included observations: 65 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: IEF01 Forecast Series: IEFHWADD</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>1.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td></td> <td>6.346778</td> </tr> <tr> <td>Root Mean Squared Error</td> <td></td> <td>0.312478</td> </tr> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>43.20565</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>-0.443783</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals:</td> <td>2022Q2 0.005233</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2022Q3 0.005441</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2022Q4 -0.005025</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2023Q1 -0.005648</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	1.0000		Beta	1.0000		Gamma	0.0000	Sum of Squared Residuals		6.346778	Root Mean Squared Error		0.312478	End of Period Levels:	Mean	43.20565		Trend	-0.443783		Seasonals:	2022Q2 0.005233			2022Q3 0.005441			2022Q4 -0.005025			2023Q1 -0.005648
Parameters:	Alpha	1.0000																															
	Beta	1.0000																															
	Gamma	0.0000																															
Sum of Squared Residuals		6.346778																															
Root Mean Squared Error		0.312478																															
End of Period Levels:	Mean	43.20565																															
	Trend	-0.443783																															
	Seasonals:	2022Q2 0.005233																															
		2022Q3 0.005441																															
		2022Q4 -0.005025																															
		2023Q1 -0.005648																															

6. متغير العاملين في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA)

طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر - المضاعف	طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double																																																
Holt-Winters - Multiplicative																																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 18:11 Sample: 2007Q1 2021Q1 Included observations: 57 Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal Original Series: WIA Forecast Series: WIAHWM</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.9200</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>0.9301</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.073153</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.035824</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>20.67935</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.027862</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals:</td> <td>2020Q2 0.999924</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2020Q3 0.999947</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2020Q4 1.000099</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2021Q1 1.000030</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.9200		Beta	0.9301		Gamma	0.0000		Sum of Squared Residuals	0.073153		Root Mean Squared Error	0.035824	End of Period Levels:	Mean	20.67935		Trend	0.027862		Seasonals:	2020Q2 0.999924			2020Q3 0.999947			2020Q4 1.000099			2021Q1 1.000030	<p>Date: 08/02/23 Time: 18:09 Sample: 2007Q1 2021Q1 Included observations: 57 Method: Double Exponential Original Series: WIA Forecast Series: WIADDOUBLE</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.6880</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.259772</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.067509</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>20.68176</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.035882</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.6880		Sum of Squared Residuals	0.259772		Root Mean Squared Error	0.067509	End of Period Levels:	Mean	20.68176		Trend	0.035882
Parameters:	Alpha	0.9200																																															
	Beta	0.9301																																															
	Gamma	0.0000																																															
	Sum of Squared Residuals	0.073153																																															
	Root Mean Squared Error	0.035824																																															
End of Period Levels:	Mean	20.67935																																															
	Trend	0.027862																																															
	Seasonals:	2020Q2 0.999924																																															
		2020Q3 0.999947																																															
		2020Q4 1.000099																																															
		2021Q1 1.000030																																															
Parameters:	Alpha	0.6880																																															
	Sum of Squared Residuals	0.259772																																															
	Root Mean Squared Error	0.067509																																															
End of Period Levels:	Mean	20.68176																																															
	Trend	0.035882																																															

طريقة التمهيد الأسّي هولت وينتر - التجميعي																																	
Holt-Winters Additive Seasonal																																	
<p>Date: 08/02/23 Time: 18:10 Sample: 2007Q1 2021Q1 Included observations: 57 Method: Holt-Winters Additive Seasonal Original Series: WIA Forecast Series: WIAHWADD</p> <table border="1"> <tr> <td>Parameters:</td> <td>Alpha</td> <td>0.9200</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Beta</td> <td>0.9301</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Gamma</td> <td>0.0000</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Sum of Squared Residuals</td> <td>0.071872</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Root Mean Squared Error</td> <td>0.035509</td> </tr> </table> <table border="1"> <tr> <td>End of Period Levels:</td> <td>Mean</td> <td>20.67810</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Trend</td> <td>0.025292</td> </tr> <tr> <td></td> <td>Seasonals:</td> <td>2020Q2 -0.001027</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2020Q3 -0.001623</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2020Q4 0.000430</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>2021Q1 0.002219</td> </tr> </table>	Parameters:	Alpha	0.9200		Beta	0.9301		Gamma	0.0000		Sum of Squared Residuals	0.071872		Root Mean Squared Error	0.035509	End of Period Levels:	Mean	20.67810		Trend	0.025292		Seasonals:	2020Q2 -0.001027			2020Q3 -0.001623			2020Q4 0.000430			2021Q1 0.002219
Parameters:	Alpha	0.9200																															
	Beta	0.9301																															
	Gamma	0.0000																															
	Sum of Squared Residuals	0.071872																															
	Root Mean Squared Error	0.035509																															
End of Period Levels:	Mean	20.67810																															
	Trend	0.025292																															
	Seasonals:	2020Q2 -0.001027																															
		2020Q3 -0.001623																															
		2020Q4 0.000430																															
		2021Q1 0.002219																															

الملحق رقم 02: بيانات متغيرات نموذج الجزائر

date	الصادرات خارج المحروقات (NOX)	عبء الإجراءات الجمركية (BCP)	الربط بالشحن البحري (LSCI)	سعر الصرف الحقيقي (EX)	الحرية الاقتصادية (IEF)	العاملون في الصناعة والزراعة (WIA)
2007Q1	0.3209333333333333	2.770531440918148	9.045065234271874	101.3179515498235	56.02174580981553	22.34507611846167
2007Q2	0.310524848	2.639553082131897	9.006934884333024	98.35973182452156	54.6036399783016	22.5408509576216
2007Q3	0.3101707458691066	2.640953632161199	9.22753619703178	101.7301316297302	55.88762740774817	22.28697596987742
2007Q4	0.323735788755662	2.614118079997752	9.248313840901646	102.371764586598	56.09745753439746	22.11125067235516
2008Q1	0.3944579350693175	2.595601776051353	9.343050605789652	102.2060630420705	56.26882391836385	21.98782919709187
2008Q2	0.4788538410927578	2.588268080650778	9.395114994083052	102.7401802137404	56.34269367247639	21.87030811347487
2008Q3	0.5488561026211515	2.596819509185025	10.67614238301766	101.6838757605976	56.32124284837364	21.76534002504956
2008Q4	0.5493886984798241	2.632634912417871	10.15867790829565	100.8337231451596	56.35152170852999	21.65912308699613
2009Q1	0.4275395779476914	2.705195942259707	10.22151074938995	99.71751437328646	56.50608037218361	21.553792318096
2009Q2	0.2995630938043625	2.823026128073707	10.34249377340791	100.1501151202202	56.80634747195519	21.45291631129591
2009Q3	0.3388769430737322	2.980745171278613	10.42651194582777	99.97464544418554	57.22273304628881	21.3707460950024
2009Q4	0.3501069612699643	3.124295219969099	9.695671782145965	100.1868509994641	57.47772497901404	21.28374311265728
2010Q1	0.3178999593365026	3.213450798457416	9.673642680310389	99.78759146713982	57.33153854371009	21.18567607877905
2010Q2	0.3648454582058276	3.214972052242501	9.969375909417899	100.183932979422	56.54938129383152	21.07434467853363
2010Q3	0.3850804337254312	3.115180689903355	10.77629170662321	99.12411878051874	55.08940681400267	20.96550110993045
2010Q4	0.4887970236976468	2.968844382208318	11.01491251883347	98.55793439709692	53.51572272294527	20.86219753538042
2011Q1	0.4019724650077162	2.811280971403448	11.09455223033424	98.15256828192378	52.18619940378439	20.78255070655806
2011Q2	0.4608429004477423	2.667985754995698	10.85794020557584	99.79440700939072	51.34171720684735	20.74267652793545
2011Q3	0.5163613074380669	2.559149333260393	11.15015640690407	101.3316441160092	51.10247154523201	20.76279207294194
2011Q4	0.5613079153429264	2.486456598873247	10.42475384676525	103.2237095857725	51.09690347673633	20.80364768215965
2012Q1	0.5774868083124912	2.456851080130946	10.59002612990293	104.084450253821	51.06084779196076	20.84527122144038
2012Q2	0.5679896807543515	2.47993201943882	10.02432484691345	105.0760043513732	50.76996473290773	20.87694443168139
2012Q3	0.5207203138811523	2.554596458561718	9.987299668823602	103.7192239134075	50.15228885260081	20.90493526681316
2012Q4	0.5099978760591585	2.642249112118861	9.829832869558396	102.4072981627815	49.59980771764092	20.91528160646897
2013Q1	0.6284373688537738	2.714948642603304	9.946655747799596	101.0290764419869	49.338843379181	20.90959786380238
2013Q2	0.6277918447614086	2.750134165056807	11.18451689888553	101.6850588831569	49.49901371565036	20.88924089276903
2013Q3	0.5667864059934331	2.740871924854218	11.82234587874846	102.2641361104643	50.1055798918963	20.86892242653318
2013Q4	0.4886088504927088	2.734908938362878	12.05125649285584	103.2088554421152	50.74919750023141	20.83682516299004
2014Q1	0.5776819145375182	2.76445395501878	10.54740601040146	103.1133205498929	51.1115876421237	20.79750934969824
2014Q2	0.6694970962166594	2.853868594808773	10.63902917738799	103.1415780808051	50.90613275861945	20.75689056936843
2014Q3	0.6565598286112035	3.008270722969428	11.0089513354848	100.8178767032552	50.05822342734556	20.73208103359876
2014Q4	0.6994912642250488	3.165451073007716	11.19201737880148	98.46545246245154	49.16592162896488	20.70449920017377
2015Q1	0.7520965264400378	3.282332275593035	11.41698944046671	95.94514840608926	48.60199000313256	20.67269174603393
2015Q2	0.6004579441457048	3.325498944568608	12.73622160286323	95.24133158520684	48.6126701040005	20.63873472208216
2015Q3	0.5447031336173928	3.28326554764908	12.49585476053979	94.4490486841848	49.27873324625296	20.61823338751608
2015Q4	0.4552374574199261	3.219966068945269	11.82094175957782	94.58069428528354	50.03244783144051	20.59808129290728
2016Q1	0.6100678911708636	3.178332539737312	12.84561565620258	94.7578186858949	50.45826129615448	20.58163697416754
2016Q2	0.4786083900267565	3.190187581587907	13.48433537426215	96.41578060538809	50.20283917950721	20.57409405322641
2016Q3	0.4403997037038907	3.268169398727878	13.70124379039181	97.27357911084556	49.12842543517413	20.58965824801926
2016Q4	0.4664211457134025	3.357818248377498	13.35612811712134	98.1799700967269	47.78243139280456	20.59835640206888
2017Q1	0.5190705848695803	3.423741156399956	13.48919834915005	98.0407993992825	46.48339876305796	20.58806558613134
2017Q2	0.5344069591077365	3.440174240659871	13.24978982072217	98.08779817601399	45.42156303209931	20.55221697340706
2017Q3	0.4560031008103582	3.396126640933744	12.33682128436312	96.07831535760636	44.74977186058208	20.50164226394912
2017Q4	0.4539229530323895	3.332267896293615	11.91217122323813	94.27464753288729	44.42065844487269	20.43126698702377
2018Q1	0.5421680897688676	3.27458756148144	12.24462193368184	92.60958922091679	44.4109526024221	20.35131803230641
2018Q2	0.6317868677515636	3.241661511319763	12.3703727219923	93.06707392583468	44.69556104622421	20.27077156342284
2018Q3	0.6300076196615432	3.243809185614737	12.5022428041174	93.73485771072568	45.23031897002907	20.21195208721544
2018Q4	0.7432205723604654	3.262491961339038	12.38000538087833	94.96465257902652	45.83495417523616	20.1714094337803
2019Q1	0.7644947542476276	3.287371613183041	12.22432176570538	95.42759359497386	46.33497477806209	20.16203240141874
2019Q2	0.6359164779921091	3.312251277466658	11.81168452016384	96.18139818594812	46.54490763713248	20.19789547560168
2019Q3	0.5754625487382124	3.330917561146635	11.99495773696492	94.85725248054126	46.42428410683321	20.29653054542685
2019Q4	0.5460015363336379	3.349583844825247	12.26526084289832	93.2895080899145	46.3707942017141	20.4112278284622
2020Q1	0.5226814105363722	3.368250128505679	12.5768080640362	91.0942386793998	46.62383223613796	20.51488312893679

2020Q2	0.4929006372526153	3.386916412186111	12.43987217289253	89.92984082759304	47.32977325937453	20.59075280413405
2020Q3	0.4664784431794236	3.405582695868361	12.29873600511413	87.94953500687504	48.49912645016968	20.64326292752331
2020Q4	0.4817397242603167	3.424248979546974	13.13273373061437	86.69799879663499	49.59751336543885	20.67125287674553
2021Q1	0.5322983510781358	3.442915263225586	12.97339273990915	85.76875931979688	50.21313022819448	20.68784036827351
2021Q2	0.6797980502025001	3.461581546907837	12.94849847284005	86.78052995851611	49.98158917949804	20.70237041097694
2021Q3	0.8903327093049601	3.48024783058645	12.70636907415855	87.88666268669984	48.77766694001961	20.72706662320827
2021Q4	1.136277702463116	3.498914114265063	12.36113114025038	89.81384110291911	47.24385918406193	20.75441222530402
2022Q1	0.91999363802888	3.517580397950951	12.32058000294105	91.58401603392212	45.77020580189259	20.78149331528879
2022Q2	1.240944253777449	3.536246681629564	12.17255824775742	94.41829932730329	44.60664737676196	20.80354013765569
2022Q3	1.538331284876075	3.554912965308176	11.66337736307897	96.68729283479054	43.91366263728349	20.82823634988702
2022Q4	1.387356700470723	3.573579248986789	12.03022337882351	98.98669211394576	43.46925674584484	20.85558195198277
2023Q1	1.40309955761358	3.592245532665402	12.30191404422764	100.8881976048902	43.12760551504355	20.88266304196754
2023Q2	1.40209955761358	3.610911816351291	12.49826806500468	103.1335723421824	42.76709866758278	20.90470986433444
2023Q3	1.403966224280246	3.629578100029903	13.40109566232327	105.4107017234457	42.32352347642081	20.92940607656577
2023Q4	1.43149955761358	3.648244383708516	13.28152946996702	107.7205607361186	41.86927442651408	20.95675167866152

المصدر:

1. بيانات الصادرات خارج قطاع المحروقات: من * تقرير بنك الجزائر، سلسلة بأثر رجعي من سنة 1992-2020، ص: 93-95، الصادر بشهر جوان 2022، متاح على الرابط https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
- * أما قيمة سنة 2021 مأخوذة من التقرير السنوي لبنك الجزائر 21/20، التقرير الاقتصادي والنقدي، ص: 117، الصادر بشهر ديسمبر 2022، متاح على الرابط، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>
3. بيانات الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI): تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، إحصائيات ربع سنوية، متاحة على الرابط: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>
4. بيانات جودة البنية التحتية (QPI): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاحة على الرابط: <https://www.ceicdata.com/en/algeria/transportation/dz-quality-of-port-infrastructure-wef-1extremely-underdeveloped-to-7well-developed-and-efficient-by-international-standards>
5. بيانات عبء الإجراءات الجمركية (BCP): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en
6. سعر الصرف الحقيقي: من تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.
7. العاملون في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين): من تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.
8. مؤسسة التراث 2023، متاح على الرابط <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916>

الملحق رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجزائر

1. نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لمتغيرات نموذج الجزائر عند المستوى

الشكل رقم 03: اختبار ADF

للسلسلة NOX وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: NOX has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.173720	0.9368		
Test critical values:				
1% level	-2.59934			
5% level	-1.945745			
10% level	-1.613633			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(NOX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:08				
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4				
Included observations: 67 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOX(-1)	0.020924	0.017827	1.173720	0.2447
R-squared	-0.007713	Mean dependent var	0.016576	
Adjusted R-squared	-0.007713	S.D. dependent var	0.098500	
S.E. of regression	0.098279	Akaike info criterion	-1.775025	
Sum squared resid	0.645287	Schwarz criterion	-1.742120	
Log likelihood	60.46335	Hannan-Quinn criter.	-1.762005	
Durbin-Watson stat	1.973419			

الشكل رقم 02: اختبار ADF

للسلسلة NOX وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: NOX has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.162304	0.9374		
Test critical values:				
1% level	-3.531592			
5% level	-2.905919			
10% level	-2.580282			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(NOX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:04				
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4				
Included observations: 67 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOX(-1)	-0.005850	0.042205	-0.162304	0.8718
C	0.020780	0.028599	0.726579	0.4701
R-squared	0.000405	Mean dependent var	0.016576	
Adjusted R-squared	-0.014973	S.D. dependent var	0.098500	
S.E. of regression	0.099225	Akaike info criterion	-1.753264	
Sum squared resid	0.649098	Schwarz criterion	-1.697452	
Log likelihood	60.72433	Hannan-Quinn criter.	-1.727222	
F-statistic	0.025343	Durbin-Watson stat	1.934693	
Prob(F-statistic)	0.871570			

الشكل رقم 01: اختبار ADF

للسلسلة NOX وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: NOX has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.319538	0.8745		
Test critical values:				
1% level	-4.100925			
5% level	-3.478395			
10% level	-3.166788			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(NOX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 16:55				
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4				
Included observations: 67 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOX(-1)	-0.077189	0.058497	-1.319538	0.1917
C	0.013430	0.028511	0.471055	0.6392
@TREND("2007Q1")	0.001486	0.000989	1.710076	0.0921
R-squared	0.044084	Mean dependent var	0.016576	
Adjusted R-squared	0.014212	S.D. dependent var	0.098500	
S.E. of regression	0.097707	Akaike info criterion	-1.768093	
Sum squared resid	0.621118	Schwarz criterion	-1.669375	
Log likelihood	60.72433	Hannan-Quinn criter.	-1.726030	
F-statistic	1.427541	Durbin-Watson stat	1.886154	
Prob(F-statistic)	0.236283			

الشكل رقم 06: اختبار ADF

للسلسلة LSCI وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: BCP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.976300	0.9978		
Test critical values:				
1% level	-2.604073			
5% level	-1.945348			
10% level	-1.613293			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BCP)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:27				
Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4				
Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCP(-1)	0.001048	0.000530	1.976300	0.0534
D(BCP(-1))	1.954475	0.120646	16.20009	0.0000
D(BCP(-2))	-1.300254	0.263864	-4.927742	0.0000
D(BCP(-3))	0.225441	0.220391	0.871609	0.3874
D(BCP(-4))	-0.678760	0.224956	-3.016205	0.0025
D(BCP(-5))	1.116646	0.235439	4.742817	0.0000
D(BCP(-6))	-0.515115	0.149352	-3.440007	0.0011
D(BCP(-7))	-0.051206	0.089063	-0.774764	0.4420

الشكل رقم 05: اختبار ADF

للسلسلة LSCI وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: BCP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.430983	0.8966		
Test critical values:				
1% level	-3.544063			
5% level	-2.910860			
10% level	-2.593090			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BCP)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:24				
Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4				
Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCP(-1)	-0.002280	0.005290	-0.430983	0.6683
D(BCP(-1))	1.200365	0.121415	16.30050	0.0000
D(BCP(-2))	-1.297941	0.265425	-4.890048	0.0000
D(BCP(-3))	0.263761	0.295019	0.893036	0.3756
D(BCP(-4))	-0.678317	0.285751	-2.373909	0.0214
D(BCP(-5))	1.116300	0.235612	4.742730	0.0000
D(BCP(-6))	-0.520213	0.150437	-3.458010	0.0011
D(BCP(-7))	-0.041852	0.069103	-0.614546	0.5416
C	0.013037	0.015442	0.632387	0.5300

الشكل رقم 04: اختبار ADF

للسلسلة LSCI وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: BCP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.720328	0.7300		
Test critical values:				
1% level	-4.18444			
5% level	-3.486509			
10% level	-3.171541			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(BCP)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:21				
Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4				
Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BCP(-1)	-0.024083	0.013999	-1.720328	0.0916
D(BCP(-1))	1.892550	0.124347	15.21992	0.0000
D(BCP(-2))	-1.203065	0.265896	-4.507493	0.0000
D(BCP(-3))	0.261518	0.289981	0.901844	0.3735
D(BCP(-4))	-0.647351	0.281407	-2.308404	0.0256
D(BCP(-5))	1.037863	0.237330	4.373079	0.0001
D(BCP(-6))	-0.448025	0.153968	-2.908544	0.0054
D(BCP(-7))	-0.043477	0.067072	-0.642547	0.5195
C	0.003126	0.033344	0.094000	0.0892
@TREND("2007Q1")	0.000384	0.000235	1.677402	0.0987

الشكل رقم 09: اختبار ADF

للسلسلة EX وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.757109	0.8750		
Test critical values:				
1% level	-2.03423			
5% level	-1.946253			
10% level	-1.613346			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:33				
Sample (adjusted): 2008Q4 2023Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	0.000628	0.000830	0.757109	0.4523
D(EX(-1))	1.650019	0.111532	10.31107	0.0000
D(EX(-2))	-0.959767	0.141887	-6.782824	0.0000
D(EX(-3))	-0.761868	0.122181	-6.236371	0.0000
D(EX(-4))	0.720848	0.147127	4.899495	0.0000
D(EX(-5))	-0.398795	0.105317	-3.789622	0.0004
D(EX(-6))	0.121151	0.070330	1.687107	0.1163

الشكل رقم 08: اختبار ADF

للسلسلة EX وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.629638	0.5120		
Test critical values:				
1% level	-3.542097			
5% level	-2.910110			
10% level	-2.592645			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:31				
Sample (adjusted): 2008Q4 2023Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.030785	0.020126	-1.529638	0.1321
D(EX(-1))	1.135837	0.104448	10.28393	0.0000
D(EX(-2))	-0.920379	0.142090	-6.514321	0.0000
D(EX(-3))	-0.734595	0.121850	-6.028682	0.0000
D(EX(-4))	0.703593	0.145523	4.831615	0.0000
D(EX(-5))	-0.361610	0.106630	-3.391246	0.0013
D(EX(-6))	0.144593	0.076480	1.851845	0.0698
C	3.065256	1.962192	1.562169	0.1242

الشكل رقم 07: اختبار ADF

للسلسلة EX وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: EX has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.677309	0.7494		
Test critical values:				
1% level	-4.156884			
5% level	-3.485218			
10% level	-3.170793			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EX)				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/24 Time: 17:28				
Sample (adjusted): 2008Q4 2023Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.063553	0.037890	-1.677309	0.0988
D(EX(-1))	-1.171864	0.115911	-10.11005	0.0000
D(EX(-2))	-0.906033	0.142726	-6.342266	0.0000
D(EX(-3))	-0.705430	0.124470	-5.691677	0.0000
D(EX(-4))	0.720979	0.147209	4.931617	0.0000
D(EX(-5))	-0.349082	0.107293	-3.265300	0.0020
D(EX(-6))	0.173218	0.082473	2.100298	0.0406
C	6.597781	3.978456	1.658365	0.1033
@TREND("2007Q1")	-0.008180	0.009005	-0.902652	0.3122

الشكل رقم 12: اختبار ADF

للسلسلة WIA وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: WIA has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlags=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.260422	0.5423		
Test critical values:				
1% level	-3.544063			
5% level	-2.910860			
10% level	-2.593090			
*MacKinnon (1996) one				

الشكل رقم 13: اختبار *ADF* للسلسلة *WIA* وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: WIA has a unit root Exogenous: None Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.142304	0.7238		
Test critical values:				
1% level	-2.684745			
5% level	-1.946447			
10% level	-1.613238			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(WIA) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 17:54 Sample (adjusted): 2009Q2 2023Q4 Included observations: 59 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WIA(-1)	8.75E-06	6.15E-05	0.142304	0.8874
D(WIA(-1))	2.111143	0.120843	17.47016	0.0000
D(WIA(-2))	-1.075973	0.242402	-4.439561	0.0000
D(WIA(-3))	0.323461	0.239858	1.348553	0.1835
D(WIA(-4))	0.942900	0.207244	4.549350	0.0000
D(WIA(-5))	-1.668859	0.231056	-7.226774	0.0000
D(WIA(-6))	1.298287	0.220877	5.842998	0.0000
D(WIA(-7))	-0.406007	0.099086	-4.097527	0.0002
D(WIA(-8))	0.042398	0.020470	2.071197	0.0435

2. نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور *ADF* لمتغيرات نموذج الجزائر عند الفرق الأول

الشكل رقم 03: اختبار *ADF*

الشكل رقم 02: اختبار *ADF*

الشكل رقم 01: اختبار *ADF*

للسلسلة *LSCI* وفق النموذج السادس

للسلسلة *NOX* وفق النموذج الخامس

للسلسلة *NOX* وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: D(LSCI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.736963	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.103198			
5% level	-3.479367			
10% level	-3.167404			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LSCI.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:39 Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4 Included observations: 66 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSCI(-1))	-0.974634	0.125971	-7.736963	0.0000
C	0.100795	0.150315	0.773472	0.4421
@TREND("2007Q1")	-0.001053	0.003295	-0.331649	0.7413

Null Hypothesis: D(NOX) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.801383	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.533204			
5% level	-2.906210			
10% level	-2.590628			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(NOX.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:35 Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4 Included observations: 66 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NOX(-1))	-0.974383	0.124899	-7.801383	0.0000
C	0.019564	0.012471	1.528219	0.1888

Null Hypothesis: D(NOX) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.871369	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-4.103198			
5% level	-3.479367			
10% level	-3.167404			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(NOX.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:29 Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4 Included observations: 66 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NOX(-1))	-0.991758	0.125905	-7.871369	0.0000
C	-0.006182	0.025456	-0.242847	0.8089
@TREND("2007Q1")	0.000668	0.000651	1.024828	0.3094

الشكل رقم 06: اختبار *ADF*

الشكل رقم 05: اختبار *ADF*

الشكل رقم 04: اختبار *ADF*

للسلسلة *BCP* وفق النموذج السادس

للسلسلة *LSCI* وفق النموذج الرابع

للسلسلة *LSCI* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(BCP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.164677	0.1019		
Test critical values:				
1% level	-4.127538			
5% level	-3.400602			
10% level	-3.173943			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCP.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:47 Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4 Included observations: 57 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCP(-1))	-0.159699	0.050759	-3.164677	0.0028
D(BCP(-1.2))	1.389924	0.131996	10.51041	0.0000
D(BCP(-2))	-0.331566	0.236054	-1.404821	0.1670
D(BCP(-3))	-0.117980	0.219374	-0.533899	0.5982
D(BCP(-4))	-0.556315	0.169618	-3.279819	0.0020
D(BCP(-5))	1.072854	0.189708	6.321844	0.0000
D(BCP(-6))	-0.273294	0.230918	-1.182603	0.2428
D(BCP(-7))	-0.310547	0.209643	-1.481312	0.1455
D(BCP(-8))	0.269926	0.125905	2.149633	0.0472
D(BCP(-9))	0.044433	0.056001	0.779167	0.5373
C	-0.001877	0.003237	-0.579782	0.5650
@TREND("2007Q1")	9.42E-05	7.72E-05	1.219976	0.2288

Null Hypothesis: D(LSCI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.720133	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.600471			
5% level	-1.945823			
10% level	-1.613589			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LSCI.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:44 Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4 Included observations: 66 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSCI(-1))	-0.957034	0.123968	-7.720133	0.0000

Null Hypothesis: D(LSCI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.785114	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-3.533204			
5% level	-2.906210			
10% level	-2.590628			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LSCI.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:42 Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4 Included observations: 66 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSCI(-1))	-0.973495	0.125946	-7.785114	0.0000
C	0.053017	0.062857	1.002553	0.3199

الشكل رقم 09: اختبار *ADF*

الشكل رقم 08: اختبار *ADF*

الشكل رقم 07: اختبار *ADF*

للسلسلة *EX* وفق النموذج السادس

للسلسلة *BCP* وفق النموذج الرابع

للسلسلة *BCP* وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.387936	0.3973		
Test critical values:				
1% level	-4.115684			
5% level	-3.485218			
10% level	-3.170793			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(EX.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 19:00 Sample (adjusted): 2008Q4 2023Q4 Included observations: 61 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.244638	0.103750	-2.387936	0.0221
D(EX(-1.2))	0.374372	0.121515	3.080977	0.0033
D(EX(-2))	0.325777	0.105711	3.081767	0.0033
D(EX(-3))	-0.434487	0.110401	-3.935930	0.0002
D(EX(-4))	0.270170	0.110863	2.436474	0.0162
D(EX(-5))	-0.117742	0.079832	-1.532459	0.1314
C	-0.097406	0.197584	-0.341153	0.7343
@TREND("2007Q1")	0.003609	0.004862	0.742266	0.4612

Null Hypothesis: D(BCP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.708656	0.0076		
Test critical values:				
1% level	-2.506163			
5% level	-1.946654			
10% level	-1.613122			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCP.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:54 Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4 Included observations: 57 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCP(-1))	-0.119231	0.044018	-2.708656	0.0094
D(BCP(-1.2))	1.383914	0.131489	10.52264	0.0000
D(BCP(-2))	-0.409573	0.131309	-3.119096	0.0080
D(BCP(-3))	-0.130146	0.221255	-0.614746	0.5417
D(BCP(-4))	-0.490568	0.169068	-2.904698	0.0014
D(BCP(-5))	1.084939	0.171203	6.335398	0.0000
D(BCP(-6))	-0.321005	0.231546	-1.388294	0.1714
D(BCP(-7))	-0.312856	0.211346	-1.480309	0.1455
D(BCP(-8))	0.280387	0.124768	2.087130	0.0423
D(BCP(-9))	-0.020117	0.054443	-0.368498	0.7134

Null Hypothesis: D(BCP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.907379	0.0441		
Test critical values:				
1% level	-3.503936			
5% level	-2.913519			
10% level	-2.594521			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(BCP.2) Method: Least Squares Date: 05/08/24 Time: 18:51 Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4 Included observations: 57 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BCP(-1))	-0.148440	0.050024	-2.967379	0.0048
D(BCP(-1.2))	1.387416	0.130896	10.60021	0.0000
D(BCP(-2))	-0.369874	0.235113	-1.567768	0.1261
D(BCP(-3))	-0.131727	0.220204	-0.598259	0.5528
D(BCP(-4))	-0.544207	0.170223	-3.197014	0.0025
D(BCP(-5))	1.084718	0.170368	6.366816	0.0000
D(BCP(-6))	-0.285399	0.231365	-1.280701	0.2067
D(BCP(-7))	-0.323286	0.210491	-1.538859	0.1314
D(BCP(-8))	0.275995	0.125173	2.224471	0.0344
D(BCP(-9))	-0.012485	0.054544	-0.228903	0.8200
C	0.001690	0.001398	1.209671	0.2328

3. نتائج اختبار فليب بيرون PP لمتغيرات نموذج الجزائر عند المستوى وعند الفرق الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
<u>At Level</u>							
		NOX	BCP	LSCI	EX	IEF	WIA
With Constant	t-Statistic	-0.1043	-1.0290	-1.6847	-1.5369	-0.7857	-3.4298
	Prob.	0.9442	0.7383	0.4343	0.5089	0.8165	0.0132
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4005	-2.6236	-3.0867	-0.7644	-2.2980	-1.4813
	Prob.	0.8521	0.2715	0.1179	0.9635	0.4291	0.8264
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1584	0.8046	1.2964	0.2530	-1.5852	-1.3797
	Prob.	0.9351	0.8838	0.9494	0.7566	0.1057	0.1543
<u>At First Difference</u>							
		d(NOX)	d(BCP)	d(LSCI)	d(EX)	d(IEF)	d(WIA)
With Constant	t-Statistic	-7.7951	-3.6214	-8.3344	-4.2625	-3.7651	-5.2042
	Prob.	0.0000	0.0078	0.0000	0.0011	0.0051	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.8715	-3.5729	-8.3428	-4.3130	-3.7973	-7.4956
	Prob.	0.0000	0.0400	0.0000	0.0055	0.0228	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.6307	-3.5034	-7.9193	-4.2467	-3.6856	-4.7890
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0000	0.0001	0.0004	0.0000

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

الملحق رقم 04: نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج الجزائر

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: NOX NOX(-1) NOX(-2) NOX(-3) LSCI LSCI(-1) LSCI(-2)			
LSCI(-3) LSCI(-4) LSCI(-5) BCP BCP(-1) EX EX(-1) EX(-2) EX(-3) EX(-4) EX(-5) IEF IEF(-1) IEF(-2) IEF(-3) IEF(-4) WIA WIA(-1) WIA(-2) WIA(-3) WIA(-4) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.389279	34	0.1738
F-statistic	1.930097	(1, 34)	0.1738

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

الملحق رقم 05: نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج الجزائر

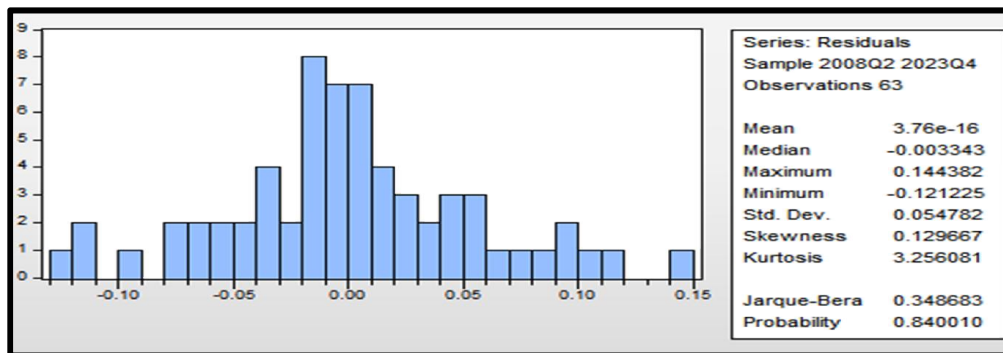
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.672009	Prob. F(2,33)	0.2034
Obs*R-squared	5.796639	Prob. Chi-Square(2)	0.0551

اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء/ ARCH Heteroskedasticity Test:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.224941	Prob. F(1,60)	0.0776
Obs*R-squared	3.162460	Prob. Chi-Square(1)	0.0753

اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

الملحق رقم 06: نتائج اختبار الحدود Bound Test لنموذج الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	7.322001 5	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.26	3.35
		5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	63	Finite Sample: n=65		
		10%	2.397	3.543
		5%	2.835	4.09
		1%	3.783	5.3
		Finite Sample: n=60		
		10%	2.385	3.565
		5%	2.817	4.097
		1%	3.783	5.338

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

الملحق رقم 07: نتائج اختبار الحدود T-Bount Test لنموذج الجزائر

t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.458804	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم 08: نتائج تقدير معاملات نموذج الجزائر في الأجلين الطويل والقصير

تقدير معاملات نموذج الجزائر في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSCI	0.345238	0.053534	6.448964	0.0000
BCP	0.280838	0.077834	3.608179	0.0010
EX	-0.029133	0.010389	-2.804276	0.0082
IEF	-0.141593	0.018356	-7.713537	0.0000
WIA	0.594500	0.105817	5.618190	0.0000

EC = NOX - (0.3452*LSCI + 0.2808*BCP - 0.0291*EX - 0.1416*IEF + 0.5945 *WIA)

تقدير معاملات نموذج الجزائر في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(NOX)				
Selected Model: ARDL(3, 5, 1, 5, 4, 4)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 08/03/23 Time: 16:55				
Sample: 2007Q1 2023Q4				
Included observations: 63				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.992778	0.135262	7.339658	0.0000
D(NOX(-1))	0.182151	0.114509	1.590714	0.1207
D(NOX(-2))	-0.225949	0.102531	-2.203722	0.0342
D(LSCI)	-0.067545	0.020819	-3.244345	0.0026
D(LSCI(-1))	0.242822	0.046800	5.188550	0.0000
D(LSCI(-2))	0.184678	0.039949	4.622858	0.0000
D(LSCI(-3))	0.132587	0.030928	4.286932	0.0001
D(LSCI(-4))	0.103567	0.025932	3.993877	0.0003
D(BCP)	1.231626	0.280525	4.390438	0.0001
D(EX)	0.008525	0.013105	0.650477	0.5196
D(EX(-1))	-0.033435	0.022327	-1.497489	0.1432
D(EX(-2))	0.079407	0.030584	2.596383	0.0137
D(EX(-3))	-0.039373	0.017267	-2.280281	0.0288
D(EX(-4))	-0.057011	0.014738	-3.868166	0.0005
D(IEF)	-0.399264	0.105558	-3.782416	0.0006
D(IEF(-1))	-0.036308	0.143739	-0.252597	0.8021
D(IEF(-2))	0.468687	0.130605	3.588593	0.0010
D(IEF(-3))	-0.381173	0.078652	-4.846337	0.0000
D(WIA)	4.180168	1.585840	2.635932	0.0124
D(WIA(-1))	-8.142959	3.355648	-2.426643	0.0205
D(WIA(-2))	8.310865	3.035486	2.737902	0.0097
D(WIA(-3))	-3.982390	1.197375	-3.325932	0.0021
CoIntEq(-1)*	-0.883049	0.124623	-7.085761	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

ثانياً. ملاحق نموذج السعودية

الملحق رقم 09: نتائج اختبار التنبؤ لمتغيرات نموذج السعودية وفق طريقة التمهيد الأسّي

1. متغير الصادرات غير النفطية X

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 15:48		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal		
Original Series: NOX		
Forecast Series: NOXHWM		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	634.7525
	Root Mean Squared Error	3.225799
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	315.7324
	Trend	5.955529
	Seasonals:	2021Q2 0.999522
		2021Q3 0.999914
		2021Q4 1.000803
		2022Q1 0.999761

Date: 08/07/23 Time: 15:39		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Double Exponential		
Original Series: NOX		
Forecast Series: NOXDOUBLE		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9990
	Sum of Squared Residuals	519.4128
	Root Mean Squared Error	2.918041
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	13.73060
	Trend	-10.71352

طريقة التمهيد الأسّي لهولت ووينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 15:43		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Holt-Winters Additive Seasonal		
Original Series: NOX		
Forecast Series: NOXHWADD		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	498.8683
	Root Mean Squared Error	2.859750
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	13.49171
	Trend	-11.39726
	Seasonals:	2021Q2 0.214181
		2021Q3 -0.012354
		2021Q4 -0.440717
		2022Q1 0.238889

2. متغير الربط بالشحن البحري المنتظم LSCI

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 15:54			
Sample: 2007Q1 2023Q2			
Included observations: 66			
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal			
Original Series: LSCI			
Forecast Series: LSCIHWM			
<hr/>			
Parameters:	Alpha		0.8300
	Beta		0.0000
	Gamma		0.0000
	Sum of Squared Residuals		200.5039
	Root Mean Squared Error		1.742968
<hr/>			
End of Period Levels:	Mean		75.57958
	Trend		0.442111
	Seasonals:	2022Q3	1.006828
		2022Q4	0.995662
		2023Q1	0.995142
		2023Q2	1.002369

Date: 08/07/23 Time: 15:51			
Sample: 2007Q1 2023Q2			
Included observations: 66			
Method: Double Exponential			
Original Series: LSCI			
Forecast Series: LSCIDOUBLE			
<hr/>			
Parameters:	Alpha		0.4300
	Sum of Squared Residuals		256.3595
	Root Mean Squared Error		1.970846
<hr/>			
End of Period Levels:	Mean		75.18646
	Trend		1.130574

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 15:53			
Sample: 2007Q1 2023Q2			
Included observations: 66			
Method: Holt-Winters Additive Seasonal			
Original Series: LSCI			
Forecast Series: LSCIHWADD			
<hr/>			
Parameters:	Alpha		0.8300
	Beta		0.0000
	Gamma		0.0000
	Sum of Squared Residuals		202.7818
	Root Mean Squared Error		1.752841
<hr/>			
End of Period Levels:	Mean		75.59218
	Trend		0.442111
	Seasonals:	2022Q3	0.427538
		2022Q4	-0.222635
		2023Q1	-0.369580
		2023Q2	0.164678

3. متغير مؤشر عبء الإجراءات الجمركية BCP

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 16:01		
Sample: 2007Q1 2017Q1		
Included observations: 41		
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal		
Original Series: BCP		
Forecast Series: BCPHWM		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9400
	Beta	0.7400
	Gamma	0.3501
Sum of Squared Residuals		0.111860
Root Mean Squared Error		0.052233
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	4.809115
	Trend	0.143986
	Seasonals:	2016Q2 0.998303
		2016Q3 1.000876
		2016Q4 1.003544
		2017Q1 0.997278

Date: 08/07/23 Time: 15:58		
Sample: 2007Q1 2017Q1		
Included observations: 41		
Method: Double Exponential		
Original Series: BCP		
Forecast Series: BCPDOUBLE		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.7500
Sum of Squared Residuals		0.157946
Root Mean Squared Error		0.062067
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	4.797728
	Trend	0.119715

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 16:00		
Sample: 2007Q1 2017Q1		
Included observations: 41		
Method: Holt-Winters Additive Seasonal		
Original Series: BCP		
Forecast Series: BCPHWADD		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9400
	Beta	0.7600
	Gamma	0.4101
Sum of Squared Residuals		0.105832
Root Mean Squared Error		0.050806
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	4.807178
	Trend	0.142849
	Seasonals:	2016Q2 -0.007422
		2016Q3 0.003604
		2016Q4 0.014597
		2017Q1 -0.010778

4. متغير سعر الصرف الحقيقي EX

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 16:07		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal		
Original Series: EX		
Forecast Series: EXHWM		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	27.83860
	Root Mean Squared Error	0.675552
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	118.1851
	Trend	1.809210
	Seasonals:	2021Q2 0.999782
		2021Q3 0.999654
		2021Q4 1.000084
		2022Q1 1.000480

Date: 08/07/23 Time: 16:04		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Double Exponential		
Original Series: EX		
Forecast Series: EXDOUBLE		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9990
	Sum of Squared Residuals	22.44528
	Root Mean Squared Error	0.606593
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	118.2418
	Trend	1.855637

طريقة التمهيد الأسّي لهولت ووينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 16:05		
Sample: 2007Q1 2022Q1		
Included observations: 61		
Method: Holt-Winters Additive Seasonal		
Original Series: EX		
Forecast Series: EXHWADD		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	27.82017
	Root Mean Squared Error	0.675328
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	118.1981
	Trend	1.821433
	Seasonals:	2021Q2 -0.020677
		2021Q3 -0.032227
		2021Q4 0.009127
		2022Q1 0.043778

5. متغير الحرية الاقتصادية IEF

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 16:13		
Sample: 2007Q1 2023Q1		
Included observations: 65		
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal		
Original Series: IEF		
Forecast Series: IEFHWM		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	19.78130
	Root Mean Squared Error	0.551659
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	58.35064
	Trend	1.914893
	Seasonals:	
	2022Q2	0.999323
	2022Q3	1.000104
	2022Q4	1.001441
	2023Q1	0.999132

Date: 08/07/23 Time: 16:10		
Sample: 2007Q1 2023Q1		
Included observations: 65		
Method: Double Exponential		
Original Series: IEF		
Forecast Series: IEFDOUBLE		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9990
	Sum of Squared Residuals	33.45807
	Root Mean Squared Error	0.717453
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	58.30000
	Trend	1.782062

طريقة التمهيد الأسّي لهولت ووينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 16:12		
Sample: 2007Q1 2023Q1		
Included observations: 65		
Method: Holt-Winters Additive Seasonal		
Original Series: IEF		
Forecast Series: IEFHWADD		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	1.0000
	Beta	1.0000
	Gamma	0.0000
	Sum of Squared Residuals	19.65186
	Root Mean Squared Error	0.549851
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	58.35854
	Trend	1.923809
	Seasonals:	
	2022Q2	-0.035380
	2022Q3	0.011580
	2022Q4	0.082340
	2023Q1	-0.058539

6. متغير العاملين في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين) (WIA)

طريقة التمهيد الأسّي لهولت وينتر - المضاعف

طريقة التمهيد الأسّي المضاعف Double

Holt-Winters - Multiplicative

Date: 08/07/23 Time: 16:19		
Sample: 2007Q1 2021Q1		
Included observations: 57		
Method: Holt-Winters Multiplicative Seasonal		
Original Series: WIA		
Forecast Series: WIAHWM		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.7500
	Beta	1.0000
	Gamma	0.5701
	Sum of Squared Residuals	0.139856
	Root Mean Squared Error	0.049534
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	11.35887
	Trend	-0.478629
	Seasonals:	
	2020Q2	0.999733
	2020Q3	0.999576
	2020Q4	1.000158
	2021Q1	1.000533

Date: 08/07/23 Time: 16:16		
Sample: 2007Q1 2021Q1		
Included observations: 57		
Method: Double Exponential		
Original Series: WIA		
Forecast Series: WIADDOUBLE		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9990
	Sum of Squared Residuals	0.058742
	Root Mean Squared Error	0.032102
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	11.35741
	Trend	-0.464804

طريقة التمهيد الأسّي لهولت ووينتر - التجميعي

Holt-Winters Additive Seasonal

Date: 08/07/23 Time: 16:18		
Sample: 2007Q1 2021Q1		
Included observations: 57		
Method: Holt-Winters Additive Seasonal		
Original Series: WIA		
Forecast Series: WIAHWADD		
<hr/>		
Parameters:	Alpha	0.9600
	Beta	1.0000
	Gamma	1.0000
	Sum of Squared Residuals	0.105282
	Root Mean Squared Error	0.042977
<hr/>		
End of Period Levels:	Mean	11.37095
	Trend	-0.468237
	Seasonals:	
	2020Q2	0.013277
	2020Q3	0.012852
	2020Q4	-0.014632
	2021Q1	-0.011497

الملحق رقم 10: بيانات متغيرات نموذج السعودية

date	الصادرات خارج المحروقات (LX)	عبء الإجراءات الجمركية (LBCP)	الربط بالشحن البحري (LLSCI)	سعر الصرف الحقيقي (LEX)	الحرية الاقتصادية (LIEF)	العاملون في الصناعة والزراعة (LWIA)
2007Q1	4.687897040472818	1.428237221776159	3.769269621577376	4.555637635541505	4.119473642646768	2.725354567762223
2007Q2	4.645730515373157	1.376054866211613	3.787491236547201	4.589233879973361	4.097619624622301	2.713330087196095
2007Q3	4.771489373756282	1.431985082279436	3.792821776592641	4.545262511279619	4.120598910255413	2.717615698066029
2007Q4	4.810807564355115	1.471489447628246	3.790869398747551	4.537551488106291	4.126865863715823	2.717166590818367
2008Q1	4.823857668325038	1.487597755254171	3.822332020903563	4.538231540011293	4.130543949458503	2.719451810279007
2008Q2	4.811493906002772	1.526592793064281	3.832542365716887	4.549977366738553	4.145566899852444	2.711993908905041
2008Q3	4.764650449340325	1.537420802640617	3.817751809601891	4.572549122624236	4.153588067351328	2.709696111492866
2008Q4	4.712623500317278	1.551712547260246	3.788883328442573	4.596701157790323	4.162276542311756	2.708123118537076
2009Q1	4.675530234401111	1.555159252705672	3.772216567338617	4.616353728732133	4.163761846415688	2.709645460599806
2009Q2	3.23	1.580777092939219	3.796755488007281	4.627070614975724	4.169544837092854	2.702690148104208
2009Q3	4.730830994462825	1.582641444217215	3.808672606110563	4.626551122888967	3.23516423	2.701124474359384
2009Q4	4.804244166462256	1.587709518823381	3.793150035195442	4.619628503748101	4.157102153221961	2.701603789042793
2010Q1	4.88553517738321	1.584955207657137	3.794854587499741	4.608925251718431	4.152772997358614	2.705329894831083
2010Q2	4.974201191276772	1.605930364340685	3.818291993040545	4.596015614793611	4.165539492476332	2.701312669331294
2010Q3	4.25	1.608371661315693	3.818976653755308	4.582714841741929	4.178159759332784	2.701578678927103
2010Q4	5.128107063208244	1.612579465143446	3.804424893701738	4.571579765303824	4.192130108501616	2.703993106567985
2011Q1	5.182178166500171	1.606146413694832	3.880618938325986	4.565086786058618	4.195956056847505	2.708655553320139
2011Q2	5.222503450012708	1.616483675594922	3.949301136544926	4.565633801422971	4.197945138729005	2.704800235112277
2011Q3	5.241126112711285	1.603194526626622	3.959468428546143	4.574003515123724	4.179215677509056	2.702999573207896
2011Q4	5.250357636321391	1.587956329224711	3.955118764726469	4.585637425722296	3.1232143	2.703365486523677
2012Q1	5.253624799227059	1.563619647903201	3.974355191749846	4.597552526539843	4.131429091153328	2.706227467476098
2012Q2	5.262289498078698	1.560416963446099	3.952831936601172	4.607618764736883	4.119361911688938	2.701586806920317
2012Q3	5.271576374608074	1.540672139886191	3.924194343381564	4.614470509265077	4.105963556599283	2.699289169756272
2012Q4	5.285153312286159	1.5220738975694	3.903414272019353	4.619143797370302	4.1002807433036	2.700165370260472
2013Q1	5.302029254903048	1.495909347474668	3.907725920199873	4.621960920133415	4.095728406750116	2.704045944307365
2013Q2	5.33101578289967	1.492303716680148	3.915164755235725	4.622888303038336	4.1065389364862	2.701281789347056
2013Q3	5.362321336171099	1.4724406349773	3.918276248111316	4.622809206844319	4.113354389483102	2.700236940971294
2013Q4	5.386502633002702	1.456633316345035	3.908957843731325	4.625844613989975	4.123533275216369	2.702103541500647
2014Q1	5.392965081903435	1.440501384196788	3.919320286982285	4.635134480933024	4.128389138441649	2.705866390602021
2014Q2	5.382190776494848	1.457798686912725	3.923282084040628	4.653164683647766	4.139397618377351	2.701639730494607

2014Q3	5.34304410978547 1	1.46924659443555 1	3.92858566066606 7	4.67993855165786 3	4.13733375998192 3	2.69675798898461 2
2014Q4	5.29305589714501 3	1.3120123123564	3.97424710383695	4.70803764171575	4.13479914523564	2.69564786129240 4
2015Q1	5.24095893191177 1	1.48655429270334 2	3.99079033763251 3	4.73275563779643 4	4.12690376509545 5	2.69908540008454 5
2015Q2	5.20459271049062 3	1.50280870844861 6	3.99717103792394 6	4.75081041786123 5	4.12794989945575 1	2.69866694779779 5
2015Q3	5.18304729003132 9	1.49371493953882 4	3.99721671523049	4.76041990927628 3	4.12094857902298	2.70124525119821 4
2015Q4	5.17322978819427 4	1.48074516567764 7	4.04918553386885	4.76441024734909 3	4.11941320588528	2.70847562318838 9
2016Q1	5.16957125610744 7	1.46673982186859 5	3.96033137433621 5	4.76409524300524 5	4.11969970531508 2	2.71853311027356 8
2016Q2	5.17796608754441 3	1.48531034279518 8	3.96030261426068 5	4.76004389538971 1	4.13758401484600 3	2.72189244242735 9
2016Q3	5.19007918152016 1	1.50573027474567 7	3.96735462002028 2	4.75312221275616 6	4.15407152306189 5	2.72258983694034 9
2016Q4	5.21362876546994 7	1.53262938723120 3	3.96235918862832 9	4.74537566560748	4.16968569531714 9	2.72370534105722
2017Q1	5.24888863816057 9	1.55603417699903 5	3.97253548041541 4	4.73856552076597 1	4.17169404323492	2.72368735577702 1
2017Q2	5.30415473486256 3	1.59789248317939 4	4.01542754161131 3	4.73432696511777 9	4.16754355738117 3	2.71232247793217 3
2017Q3	5.36798697813117 7	1.62855015198458 5	4.03932144073109	4.73337874014524 8	4.13792577120187 3	2.69409373261570 3
2017Q4	5.42720791027521 2	1.65828955158044	4.03106021725406 8	4.73316257840964 8	4.10643512549265 6	2.67732134741440 3
2018Q1	5.47026858780952 7	1.30210245	4.04452535249729 6	4.73203294195416 6	4.07702804657902 6	2.66533660397540 5
2018Q2	5.49826420623755 3	1.70729066031895 9	4.06579423113681 6	4.72880412880536 3	4.07270582477896 7	2.65098190564619 3
2018Q3	5.50007803406336 6	1.73481468039189 1	4.08568137814430 7	4.72329962379932 5	4.07843527856822 1	2.64008849403126 8
2018Q4	5.48388457838196 2	1.76159572557708 4	4.05467360141202 9	4.71896293049576 1	4.09320164491858 8	2.63440070674830 3
2019Q1	5.44895503337434 1	1.78157342698513 6	4.06410330922404 1	4.71825726862301 7	4.10316268261021	2.63196256125091 2
2019Q2	5.40223631229247 8	1.80589229821593 1	4.05150110207115 3	4.72310612150707 9	4.11719710948064 5	2.62249357154549 7
2019Q3	5.33959048959811	1.83086389960998 5	4.15797283605715 8	4.73362600953662 6	4.11504554085198 2	2.60698266935718 6
2019Q4	5.29038742837441	1.85522193562709 9	4.15856649879374 7	4.74397229890122 5	4.11681798181315 5	2.59126192663853 3
2020Q1	5.27735361213894 1	1.33320210256	4.17301220048392 3	4.75016848757962 3	4.12248860702765 4	2.57503074085035 1
2020Q2	5.32787060201270 4	1.89563830534610 9	4.17921933928157 9	4.74914240059275 6	4.14986655460698	2.54721146877035 3
2020Q3	5.43070071862264	1.91849072583138 1	4.22936276328833	4.74000459046750 8	4.17953424334145 8	2.50957119935088
2020Q4	5.54030009466976 3	1.94082783503934 5	4.24206933111957 5	4.72986242165130 8	4.20392876816985 9	2.47081743025122 2
2021Q1	5.63050051975234 8	1.95755468167422 2	4.25318401985585 1	4.72371024315161 9	4.20555186808584 4	2.43436768688805 8
2021Q2	5.69693654624638 4	1.97798910416534 3	4.26291728984208 5	4.72545335686461 3	4.18713960388212 6	2.39022880978523 7
2021Q3	5.72911967404290 1	1.99905390255271 6	4.26468739270183 8	4.73692183315918 9	4.12727365407244 8	2.34634640427695 4
2021Q4	5.74718040852026	1.6325401230124	4.25433810238496 1	4.75306252044937 5	4.05962396792243 1	2.29773412302016 7
2022Q1	5.75768989531016 2	2.03514806744978 8	4.24879387468910 7	4.77083830864810 1	3.99773560436055 8	2.24987038982836 8
2022Q2	5.77310357827141	2.05407120890910 2	4.26494903193415	4.78830363171568 5	3.97669789490752 6	2.03201456879
2022Q3	5.79183998579861 8	2.07360777552984	4.26777108349250 9	4.80363657294879 8	2.031245120321	2.14877890924559 1

2022Q4	5.81074251738590 2	2.09276590843410 4	4.25792729207496	4.81873796101781 7	4.01952269142193 1	20.1245783
2023Q1	5.82739567417294 6	2.10715183537147	4.27131015589321 1	4.83361468568861 1	4.05448024694362 5	1.03241265
2023Q2	5.84454338491232 2	2.12477184856520 1	4.30153359253886 2	4.84827333372505 5	4.09845226163000 1	1.96991903905582 5
2023Q3	5.86202575415575 9	2.14298693363299 4	4.33782304669197 1	4.86272020640239 9	4.13064013652918 7	1.90232156553607 3
2023Q4	5.87971753132850 9	2.16087236475019 9	4.33246969530663 1	4.87696133577134	4.16219489867519 1	1.82547022172680 6

المصدر:

1. بيانات الصادرات خارج قطاع المحروقات من تقرير الهيئة العامة للإحصاء للصادرات السعودية لكل سنوات الدراسة، تاريخ الاطلاع 18 أوت 2022

<https://www.stats.gov.sa/ar/211>

2. بيانات الربط بالشحن البحري المنتظم (LSCI): تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالنقل البحري، إحصائيات ربع سنوية، متاحة على الرابط:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=92>

3. بيانات جودة البنية التحتية (QPI): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاحة على الرابط:

<https://www.ceicdata.com/en/algeria/transportation/dz-quality-of-port-infrastructure-wef-1-extremely-underdeveloped-to-7-well-developed-and-efficient-by-international-standards>

4. بيانات عبء الإجراءات الجمركية (BCP): المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية، متاح على الرابط

https://www.ceicdata.com/datapage/en/search?search_query=Port%20infrastructure%20quality&country_name_en=Algeria&frequency_en

6. سعر الصرف الحقيقي: من تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.

7. العاملون في الزراعة والصناعة (% من إجمالي المشتغلين): من تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، 10 ماي 2023.

8. مؤسسة التراث 2023، متاح على الرابط <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637328905916949916>

الملحق رقم 11: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج السعودية

1. نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ADF لمتغيرات نمو السعودية عند المستوى

الشكل رقم 01: اختبار ADF

الشكل رقم 02: اختبار ADF

الشكل رقم 03: اختبار ADF

للسلسلة LX وفق النموذج الرابع

للسلسلة LX وفق النموذج الخامس

للسلسلة LX وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LX has a unit root Exogenous: None Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-2.315785	0.9946
Test critical values:				1% level	-2.506163
				5% level	-1.946654
				10% level	-1.513122
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: DLX					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 19:01					
Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4					
Included observations: 57 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LX(-1)	0.064371	0.001887	3.318785	0.0021	
DLX(-1)	0.054975	0.009268	1.100745	0.2707	
DLX(-2)	0.028103	0.050232	0.559473	0.5786	
DLX(-3)	-0.044555	0.045588	-0.977337	0.3335	
DLX(-4)	-0.099310	0.044011	-2.256488	0.0288	
DLX(-5)	-0.380263	0.044890	-8.486973	0.0000	
DLX(-6)	-0.161154	0.041389	-3.893648	0.0003	
DLX(-7)	-0.131354	0.039926	-3.288954	0.0018	
DLX(-8)	-0.089918	0.039206	-2.283933	0.0447	
DLX(-9)	-0.038133	0.037646	-0.988801	0.3422	
DLX(-10)	-0.231908	0.032511	-7.133261	0.0000	

Null Hypothesis: LX has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-0.473305	0.8880
Test critical values:				1% level	-2.506163
				5% level	-1.946654
				10% level	-1.513122
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: DLX					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 18:59					
Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4					
Included observations: 57 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LX(-1)	-0.016184	0.034048	-0.475305	0.6309	
DLX(-1)	0.058284	0.061190	0.919938	0.3625	
DLX(-2)	0.026983	0.007015	0.610365	0.5123	
DLX(-3)	-0.042272	0.048095	-0.862748	0.3880	
DLX(-4)	-0.392271	0.045313	-8.656941	0.0000	
DLX(-5)	-0.146254	0.048417	-3.027057	0.0041	
DLX(-6)	-0.121083	0.043645	-2.774286	0.0080	
DLX(-7)	-0.073222	0.041139	-1.759889	0.0761	
DLX(-8)	-0.030573	0.038989	-0.787119	0.4353	
DLX(-9)	-0.220386	0.033983	-6.482081	0.0000	
DLX(-10)	0.199781	0.181529	0.604548	0.5485	
C					

Null Hypothesis: LX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-1.568141	0.7932
Test critical values:				1% level	-4.127338
				5% level	-3.499662
				10% level	-3.173943
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: DLX					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 18:56					
Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4					
Included observations: 57 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LX(-1)	-0.143280	0.091357	-1.568141	0.1240	
DLX(-1)	0.064478	0.060556	1.460551	0.1512	
DLX(-2)	0.073332	0.058241	1.237858	0.2223	
DLX(-3)	0.073444	0.057527	1.237858	0.2223	
DLX(-4)	-0.050176	0.053742	-0.933642	0.3556	
DLX(-5)	-0.429889	0.051328	-8.377544	0.0000	
DLX(-6)	-0.073146	0.068341	-1.070308	0.2903	
DLX(-7)	-0.044869	0.057150	-0.780822	0.2714	
DLX(-8)	-0.030090	0.050059	-0.601085	0.5509	
DLX(-9)	0.002914	0.044852	0.087247	0.9209	
DLX(-10)	-0.199009	0.038189	-0.208759	0.8000	
C	0.057572	0.431886	0.131522	0.1134	
@TREND("2007Q1")	0.052118	0.001416	1.495760	0.1419	

الشكل رقم 04: اختبار ADF

الشكل رقم 05: اختبار ADF

الشكل رقم 06: اختبار ADF

للسلسلة LEX وفق النموذج السادس

للسلسلة LBCP وفق النموذج السادس

للسلسلة LSCI وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: LEX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-3.001409	0.0043
Test critical values:				1% level	-4.127338
				5% level	-3.497845
				10% level	-3.172314
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: DLEX					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 19:09					
Sample (adjusted): 2009Q2 2023Q4					
Included observations: 59 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LEX(-1)	-0.024892	0.008294	-3.001409	0.0043	
DLEX(-1)	2.157031	0.113080	19.07898	0.0000	
DLEX(-2)	-1.081401	0.288445	-0.500810	0.6190	
DLEX(-3)	0.484603	0.306038	1.581650	0.1126	
DLEX(-4)	-0.454992	0.311405	-1.500704	0.1252	
DLEX(-5)	1.155517	0.244887	4.718951	0.0000	
DLEX(-6)	0.052703	0.187107	0.557524	0.5800	
DLEX(-7)	0.180957	0.048280	3.748058	0.0005	
DLEX(-8)	0.110277	0.026962	4.086097	0.0002	
C	0.112799	0.037580	3.003983	0.0042	
@TREND("2007Q1")	0.000110	3.07E-05	3.008408	0.0035	

Null Hypothesis: LBCP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-2.124982	0.0224
Test critical values:				1% level	-4.103196
				5% level	-3.473367
				10% level	-3.167404
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: DLBCP					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 19:06					
Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4					
Included observations: 66 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LBCP(-1)	-0.231715	0.109043	-2.124982	0.0376	
DLBCP(-1)	-0.366182	0.121136	-3.022905	0.0036	
C	0.316835	0.152341	2.079771	0.0417	
@TREND("2007Q1")	0.002344	0.001159	2.021533	0.0475	

Null Hypothesis: LSCI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				-2.336790	0.4087
Test critical values:				1% level	-4.100935
				5% level	-3.478305
				10% level	-3.168788
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(LSCI)					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/24 Time: 19:03					
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4					
Included observations: 67 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LSCI(-1)	-0.181443	0.089088	-2.336790	0.0226	
C	0.505792	0.257460	2.525255	0.0217	
@TREND("2007Q1")	0.001433	0.000586	2.444842	0.0173	

الشكل رقم 06: اختبار *ADF*

للسلسلة *LWIA* وفق النموذج السادس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-9.994099	0.0000	
5% level	-4.100935		
10% level	-3.478305		
	-3.165788		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LWIA)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 19:23
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWIA(-1)	-1.130651	0.124328	-9.094099	0.0000
C	2.782157	0.614488	4.527606	0.0000
@TREND("2007Q1")	0.012657	0.013774	0.918586	0.3516

الشكل رقم 05: اختبار *ADF*

للسلسلة *LIEF* وفق النموذج الخامس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-7.687085	0.0000	
5% level	-3.531592		
10% level	-2.905519		
	-2.590282		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIEF)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 19:17
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIEF(-1)	-0.952890	0.123960	-7.687085	0.0000
C	3.877345	0.505698	7.667312	0.0000

الشكل رقم 04: اختبار *ADF*

للسلسلة *LIEF* وفق النموذج السادس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-7.711796	0.0000	
5% level	-4.100935		
10% level	-3.478305		
	-3.165788		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIEF)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 19:14
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIEF(-1)	-0.965261	0.125167	-7.711796	0.0000
C	3.902432	0.522701	7.118044	0.0000
@TREND("2007Q1")	-0.001610	0.001952	-0.825039	0.4124

الشكل رقم 04: اختبار *ADF* للسلسلة *LWIA* وفق النموذج الخامس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-9.059074	0.0000	
5% level	-3.531592		
10% level	-2.905519		
	-2.590282		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LWIA)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 19:26
Sample (adjusted): 2007Q2 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LWIA(-1)	-1.117716	0.123381	-9.059074	0.0000

2. نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور *ADF* لمتغيرات نموذج السعودية عند الفرق الأول

الشكل رقم 03: اختبار *ADF*

للسلسلة *LLSCI* وفق النموذج السادس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-8.016971	0.0000	
5% level	-4.103198		
10% level	-3.479357		
	-3.167404		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLSCI2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:07
Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4
Included observations: 66 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLSCI(-1))	-1.011378	0.126155	-8.016971	0.0000
C	0.003522	0.007015	0.502028	0.6174
@TREND("2007Q1")	0.000140	0.000179	0.784693	0.4356

الشكل رقم 02: اختبار *ADF*

للسلسلة *LX* وفق النموذج الخامس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-4.959721	0.0001	
5% level	-3.553396		
10% level	-2.913549		
	-2.594521		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:04
Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX(-1))	-1.297863	0.261645	-4.959721	0.0000
D(LX(-1,2))	0.300098	0.228622	1.275686	0.2200
D(LX(-2,2))	0.387052	0.202115	1.915012	0.0517
D(LX(-3,2))	0.342347	0.179239	1.910017	0.0524
D(LX(-4,2))	0.243174	0.168378	1.454406	0.1315
D(LX(-5,2))	0.633422	0.137393	4.610285	0.0000
D(LX(-6,2))	0.475212	0.111681	4.255100	0.0001
D(LX(-7,2))	0.345775	0.089548	3.895273	0.0002
D(LX(-8,2))	0.290668	0.066423	4.403273	0.0001
D(LX(-9,2))	0.239840	0.053396	4.492563	0.0000
C	0.023810	0.010048	2.349783	0.0231

الشكل رقم 01: اختبار *ADF*

للسلسلة *LX* وفق النموذج السادس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-4.815182	0.0013	
5% level	-3.490962		
10% level	-3.173943		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:02
Sample (adjusted): 2009Q4 2023Q4
Included observations: 67 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LX(-1))	-1.293047	0.268535	-4.815182	0.0000
D(LX(-1,2))	0.307617	0.232299	1.338469	0.1907
D(LX(-2,2))	0.386020	0.204584	1.888448	0.0586
D(LX(-3,2))	0.342167	0.181205	1.885308	0.0564
D(LX(-4,2))	0.243115	0.169169	1.429887	0.1533
D(LX(-5,2))	0.634444	0.136548	4.650005	0.0000
D(LX(-6,2))	0.475884	0.113000	4.209588	0.0001
D(LX(-7,2))	0.349052	0.087530	3.993289	0.0002
D(LX(-8,2))	0.286274	0.061121	4.695485	0.0001
D(LX(-9,2))	0.231026	0.039033	5.927955	0.0000
C	0.021390	0.024361	0.876041	0.3846
@TREND("2007Q1")	6.30E-05	0.000259	0.100265	0.9295

الشكل رقم 06: اختبار *ADF*

للسلسلة *LBCP* وفق النموذج الخامس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-9.241630	0.0000	
5% level	-3.534868		
10% level	-2.906923		
	-2.591005		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBCP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:14
Sample (adjusted): 2007Q4 2023Q4
Included observations: 65 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBCP(-1))	-1.927329	0.208549	-9.241630	0.0000
D(LBCP(-1,2))	0.229598	0.120952	2.476255	0.0160
C	0.021831	0.014877	1.467387	0.1473

الشكل رقم 05: اختبار *ADF*

للسلسلة *LBCP* وفق النموذج السادس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-9.275607	0.0000	
5% level	-4.105534		
10% level	-3.480453		
	-3.168039		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBCP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:12
Sample (adjusted): 2007Q4 2023Q4
Included observations: 65 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBCP(-1))	-1.945924	0.209789	-9.275607	0.0000
D(LBCP(-1,2))	0.309153	0.121558	2.543252	0.0135
C	-0.003292	0.031136	-0.105739	0.9151
@TREND("2007Q1")	0.000724	0.000788	0.918841	0.3518

الشكل رقم 04: اختبار *ADF*

للسلسلة *LLSCI* وفق النموذج الخامس

t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:			
1% level	-8.002596	0.0000	
5% level	-3.533204		
10% level	-2.906210		
	-2.590628		

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLSCI,2)
Method: Least Squares
Date: 05/09/24 Time: 20:09
Sample (adjusted): 2007Q3 2023Q4
Included observations: 66 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLSCI(-1))	-1.001307	0.125123	-8.002596	0.0000
C	0.008269	0.003542	2.334741	0.0227

الشكل رقم 09: اختبار *ADF*

الشكل رقم 08: اختبار *ADF*

الشكل رقم 07: اختبار *ADF*

للسلسلة LEX وفق النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.759087	0.0703		
Test critical values:				
1% level	-3.544053			
5% level	-2.910860			
10% level	-2.593059			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LEX.2) Method: Least Squares Date: 05/09/24 Time: 20:20 Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4 Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.107075	0.038808	-2.750087	0.0080
D(LEX(-1,2))	1.248713	0.129071	9.674598	0.0000
D(LEX(-2,2))	-0.385119	0.213542	-1.802538	0.0772
D(LEX(-3,2))	-0.007697	0.188884	-0.404796	0.6755
D(LEX(-4,2))	-0.167651	0.152040	-1.102678	0.2752
D(LEX(-5,2))	0.158391	0.075546	2.098555	0.0409
D(LEX(-6,2))	0.040474	0.032736	1.236394	0.2219
C	0.000460	0.000276	1.668995	0.1011

للسلسلة LEX وفق النموذج السادس

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.005694	0.1393		
Test critical values:				
1% level	-4.118444			
5% level	-3.486509			
10% level	-3.171541			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LEX.2) Method: Least Squares Date: 05/09/24 Time: 20:17 Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4 Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.117995	0.039257	-3.005694	0.0041
D(LEX(-1,2))	1.219380	0.119491	9.580035	0.0000
D(LEX(-2,2))	-0.375522	0.211912	-1.762631	0.0840
D(LEX(-3,2))	0.016910	0.107489	0.058169	0.9538
D(LEX(-4,2))	-0.188173	0.151412	-1.242782	0.2196
D(LEX(-5,2))	0.174490	0.075816	2.307548	0.0251
D(LEX(-6,2))	0.041878	0.032455	1.281090	0.2090
C	-0.006209	0.000563	-0.377569	0.7073
@TREND('2007Q1')	1.88E-05	1.35E-05	1.390842	0.1703

للسلسلة LBPC وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: D(LBPC) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.042012	0.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.601024			
5% level	-1.945903			
10% level	-1.613543			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LBPC.2) Method: Least Squares Date: 05/09/24 Time: 20:16 Sample (adjusted): 2007Q4 2023Q4 Included observations: 65 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBPC(-1))	-1.879034	0.207812	-9.042012	0.0000

الشكل رقم 10: اختبار ADF للسلسلة LEX وفق النموذج الرابع

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.164378	0.0304		
Test critical values:				
1% level	-2.604073			
5% level	-1.945343			
10% level	-1.613293			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LEX.2) Method: Least Squares Date: 05/09/24 Time: 20:22 Sample (adjusted): 2009Q1 2023Q4 Included observations: 60 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.070287	0.032474	-2.164378	0.0350
D(LEX(-1,2))	1.259571	0.131061	9.610597	0.0000
D(LEX(-2,2))	-0.444654	0.214161	-2.076295	0.0427
D(LEX(-3,2))	-0.005188	0.181830	-0.027045	0.9785
D(LEX(-4,2))	-0.181798	0.154339	-1.177913	0.2441
D(LEX(-5,2))	0.143871	0.076296	1.885683	0.0648
D(LEX(-6,2))	0.030710	0.032747	0.937794	0.3525

3. نتائج اختبار فليب بيرون PP لمتغيرات نموذج السعودية عند المستوى وعند الفرق الأول

Null Hypothesis: the variable has a unit root							
<u>At Level</u>							
		LX	LWIA	LLSCI	LIEF	LEX	LBPC
With Constant	t-Statistic	-2.5582	-9.3393	0.0766	-7.6871	-0.1562	-1.6253
	Prob.	0.1068	0.0000	0.9616	0.0000	0.9382	0.4642
		n0	***	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7149	-9.7700	-2.3368	-7.7117	-2.0131	-3.8222
	Prob.	0.0001	0.0000	0.4087	0.0000	0.5835	0.0213
		***	***	n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3504	-4.1153	2.6479	-7.0825	2.0067	1.6354
	Prob.	0.9543	0.0001	0.9978	0.0000	0.9887	0.9742
		n0	***	n0	***	n0	n0
<u>At First Difference</u>							
With Constant	t-Statistic	-30.2436	-67.4941	-8.0028	-38.4322	-5.0698	-17.6061
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-29.7551	-68.2645	-8.0203	-37.1776	-5.2369	-22.2046
	Prob.	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	0.0003	0.0001
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-17.9658	-68.1307	-7.4058	-38.9499	-4.8004	-15.7359
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 12: نتائج اختبار Ramsey RESET Test لنموذج السعودية

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: LX LX(-1) LBCP LLSCI LLSCI(-1) LLSCI(-2) LIEF LIEF(-1)			
LIEF(-2) LIEF(-3) LEX LEX(-1) LEX(-2) LWIA LWIA(-1) LWIA(-2)			
DAMMY2013Q1 DAMMY2016Q2 DAMMY2019Q1 C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.598495	45	0.0793
F-statistic	1.949163	(1, 45)	0.0793

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

الملحق رقم 13: نتائج اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests لنموذج السعودية

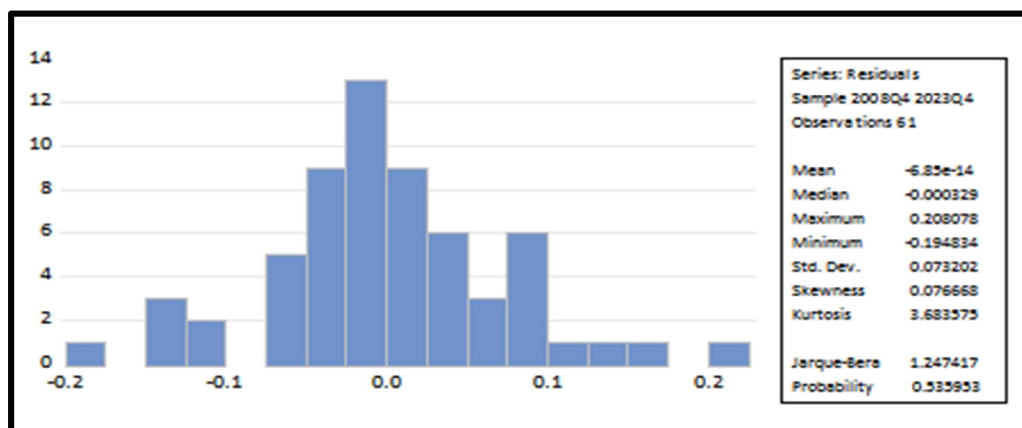
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.873968	Prob. F(2,44)	0.4244
Obs*R-squared	2.483518	Prob. Chi-Square(2)	0.2889

اختبار لعدم ثبات تباين الأخطاء / ARCH Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.107575	Prob. F(1,62)	0.7440
Obs*R-squared	0.110853	Prob. Chi-Square(1)	0.7392

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

الملحق رقم 14 : نتائج اختبار فترة الإبطاء الزمني المثلى لنموذج (ARDL) بالسعودية

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: LX						
Date: 05/10/24 Time: 16:10						
Sample: 2007Q1 2023Q4						
Included observations: 65						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
12163	17.781683	0.038072	0.678991	0.290563	0.725528	ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 2)
12288	16.627523	0.042890	0.650076	0.282091	0.721634	ARDL(1, 0, 1, 3, 2, 2)
12165	15.279235	0.053774	0.627227	0.279686	0.715832	ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 0)
12290	14.134391	0.058300	0.598021	0.270924	0.711617	ARDL(1, 0, 1, 3, 2, 0)
12164	16.013629	0.062074	0.669260	0.301275	0.716242	ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 1)
11538	17.968067	0.063498	0.738149	0.329277	0.720920	ARDL(1, 1, 2, 3, 2, 2)
12138	17.854264	0.067054	0.741705	0.332833	0.719926	ARDL(1, 0, 2, 4, 2, 2)
12158	17.838743	0.067539	0.742190	0.333318	0.719790	ARDL(1, 0, 2, 3, 3, 2)
12162	17.825597	0.067950	0.742601	0.333729	0.719675	ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 3)
12413	14.804328	0.068615	0.642068	0.294527	0.711583	ARDL(1, 0, 0, 3, 2, 2)
9038	17.785420	0.069206	0.743857	0.334985	0.719323	ARDL(2, 0, 2, 3, 2, 2)
12038	17.782517	0.069296	0.743947	0.335075	0.719297	ARDL(1, 0, 3, 3, 2, 2)
11663	16.777213	0.069462	0.710380	0.321952	0.716776	ARDL(1, 1, 1, 3, 2, 2)
12289	14.753526	0.070202	0.643656	0.296115	0.711125	ARDL(1, 0, 1, 3, 2, 1)
12263	16.699790	0.071882	0.712800	0.324372	0.716089	ARDL(1, 0, 1, 4, 2, 2)
12283	16.699464	0.071892	0.712810	0.324382	0.716087	ARDL(1, 0, 1, 3, 3, 2)
9163	16.676159	0.072620	0.713538	0.325110	0.715880	ARDL(2, 0, 1, 3, 2, 2)
12287	16.659811	0.073131	0.714049	0.325621	0.715735	ARDL(1, 0, 1, 3, 2, 3)
11540	15.497349	0.078208	0.685394	0.317409	0.711627	ARDL(1, 1, 2, 3, 2, 0)
12140	15.417317	0.080709	0.687895	0.319910	0.710904	ARDL(1, 0, 2, 4, 2, 0)
12190	13.382254	0.081805	0.621525	0.294428	0.704759	ARDL(1, 0, 2, 2, 2, 0)

الملحق رقم 15 : نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج السعودية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.421705	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=65				
Actual Sample Size	65	10%	2.209	3.201
		5%	2.596	3.677
		1%	3.43	4.721

الملحق رقم 16: نتائج تقدير معاملات نموذج السعودية في الأجلين الطويل والقصير

تقدير معاملات نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBCP	0.054266	0.257195	0.210993	0.8338
LLSCI	3.187776	0.555108	5.742625	0.0000
LIEF	0.931842	0.332383	2.803515	0.0074
LEX	-2.179896	0.961034	-2.268281	0.0281
LWIA	0.081331	0.048405	1.680223	0.0997
C	6.509308	4.715711	1.380345	0.1742

EC = LX - (0.0543*LBCP + 3.1878*LLSCI + 0.9318*LIEF - 2.1799*LEX + 0.0813*LWIA + 6.5093)

تقدير معاملات نموذج السعودية في الأجل والقصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LX)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 3, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/10/24 Time: 16:55				
Sample: 2007Q1 2023Q4				
Included observations: 65				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLSCI)	1.686848	1.056759	1.596247	0.1173
D(LLSCI(-1))	-1.103053	1.043794	-1.056772	0.2961
D(LIEF)	-0.084964	0.078488	-1.082500	0.2847
D(LIEF(-1))	0.670389	0.171188	3.916100	0.0003
D(LIEF(-2))	0.365233	0.140603	2.597622	0.0126
D(LEX)	8.652295	5.045396	1.714889	0.0931
D(LEX(-1))	-11.56178	4.378266	-2.640720	0.0113
D(LWIA)	-0.025052	0.017307	-1.447561	0.1545
D(LWIA(-1))	0.034639	0.017565	1.971994	0.0546
DAMMY2013Q1	0.441331	0.086633	5.094278	0.0000
DAMMY2016Q2	-0.050237	0.100065	-0.502043	0.6180
DAMMY2019Q1	-0.449893	0.111246	-4.044128	0.0002
CointEq(-1)*	-1.090082	0.142245	-7.663438	0.0000
R-squared	0.566683	Mean dependent var		0.017050
Adjusted R-squared	0.466687	S.D. dependent var		0.299226
S.E. of regression	0.218519	Akaike info criterion		-0.027029
Sum squared resid	2.483034	Schwarz criterion		0.407849
Log likelihood	13.87844	Hannan-Quinn criter.		0.144558
Durbin-Watson stat	2.095707			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ